

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا وآثار الهجرة ومُستقبلها دراسة جغرافية ميدانية

د. محمد أحمد علي حسانين

قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

قسم العلوم الاجتماعية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

المملكة العربية السعودية



ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٥٥٥ - الحولية ٤١

١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م (سبتمبر)

حواصت الآداب والعلوم الاجتماعفة

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمف - جامعة الكويت

فصلفة علمفة محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل،
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل فف مجالات
العلوم الإنسانية والاجتماعفة.

الحولفة الحاءفة والأربعون
الرسالة الخامسة والخمسون بعد المئة الخامسة
١٤٤٢ هـ / ٢٠٢٠ م

هيئة التحرير

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

رئيس هيئة التحرير

أ. د. محمد فلاح القضاة

قسم الإعلام

أ. د. مجدي عبد الحافظ صالح

قسم الفلسفة

أ. د. سند أحمد عبد الفتاح

قسم التاريخ

أ. د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. عبد المحسن الطبطبائي

قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. هشام فتحي جاد الرب

قسم علم النفس

أ. د. دهيفاء يوسف الكندري

قسم الخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية

أ. د. تغريد القدسي

قسم دراسات المعلومات - بكلية العلوم الاجتماعية

د. ليلي محمد حكمت المالح

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. منى بيكر

جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ. د. باسل حاتم

الجامعة الأمريكية - الشارقة

الإمارات العربية المتحدة

أ. د. عبد القادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

قسم كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر

في حَوَلِيَّاتِ الآدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ

- ١- تنشرُ الحَوَلِيَّاتُ البحوثَ والدِّرَاسَاتِ الْأَصِيلَةَ بِاللِّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ فِي مَجَالِ الْعُلُومِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْآدَابِ.
 - ٢- أَنْ تُمَثَّلَ الدِّرَاسَةُ إِضَافَةً جَدِيدَةً فِي حَقْلِ التَّخْصُّصِ.
 - ٣- لَمْ يُسَبِّقْ نُشْرُ الدِّرَاسَةِ بِأَيِّ صُورَةٍ كَانَتْ، وَلَمْ يُسَبِّقْ أَيْضًا تَقْدِيمُهَا لِلنَّشْرِ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى فِي أَثْنَاءِ وُجُودِهَا إِلَى الْحَوَلِيَّاتِ. وَيَلْتَزِمُ الْبَاحِثُ بِكُتَابَةِ إِقْرَارٍ وَتَعَهُّدٍ بِأَنَّ الْبَحْثَ الْمَقْدَّمُ لَمْ يُسَبِّقْ نُشْرُهُ فِي أَيِّ وِعَاءٍ نُشِرَ، أَوْ أُرْسِلَ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى.
 - ٤- لَا يُقَلُّ عَدَدُ كَلِمَاتِ الدِّرَاسَةِ عَنْ (١٥٠٠٠) كَلِمَةً، شَامِلَةً الْمَرَاجِعَ وَالْهَوَاشِ وَالْجَدَاوِلَ، (بِحُدُودِ ٥٠ صَفْحَةً). وَلَا يُزِيدُ عَدَدُ الْكَلِمَاتِ عَنْ (٦٠٠٠٠) كَلِمَةً (فِي حُدُودِ ٢٠٠ صَفْحَةً).
 - ٥- يُقَدِّمُ الْبَحْثُ بِالْبَرِيدِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ: (aass@ku.edu.kw) مَكْتُوبًا بِوَاسِطَةِ مُعَالِجِ النُّصُوصِ Microsoft Word وَعَلَى مَسَافَةٍ وَنُصْفٍ، وَبِنِطِ (١٤) Arabic Simplified. فِي حَالَةِ الْبُحُوثِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعَلَى مَسَافَتَيْنِ، وَبِنِطِ (١٢) Roman New Times فِي حَالَةِ الْبُحُوثِ بِاللُّغَةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ.
 - ٦- يُزَفَّقُ الْبَاحِثُ مَلْخَصًا لِلْبَحْثِ، مَطْبُوعًا بِاللِّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ، فِي حُدُودِ (٢٠٠) كَلِمَةً. عَلَى أَنْ يَحْتَوِيَ مَلْخَصُ الْبَحْثِ عَلَى: هَدَفِ الدِّرَاسَةِ وَأَسْئَلَتِهَا، وَمَنْهَجِ الدِّرَاسَةِ الْمُسْتَعْمَدِ، وَأَبْرَزِ النُّتَاجِ الْمُسْتَخْلَصَةِ، وَأَهَمِّ الْأَسْتِنَاجَاتِ.
 - ٧- يُزَفَّقُ الْبَاحِثُ مَعَ الْبَحْثِ سِيرَةً عِلْمِيَّةً مُخْتَصِرَةً، مَطْبُوعَةً بِاللِّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ، تَشْمَلُ أَهَمَّ مَوْضُفَاتِهِ وَأَبْحَاثِهِ.
 - ٨- تُقَدِّمُ الْخَرَائِطُ وَالْأَشْكَالُ وَالرُّسُومُ (إِنْ وُجِدَتْ) بِأَصُولِهَا الصَّالِحَةِ لِلطَّبَاعَةِ بِصِيغَةِ JPG، وَبِمَسْتَوَى دَقَّةِ ٨٠٠×٦٠٠.
 - ٩- فِي حَالَةِ رَغْبَةِ الْبَاحِثِ بِنَشْرِ الصُّورِ أَوْ الْخَرَائِطِ أَوْ الْأَشْكَالِ الْبَيَانِيَّةِ الْمُلَوَّنَةِ، يَلْتَزِمُ بِدَفْعِ تَكَالِيفِهَا.
 - ١٠- يِرَاعِي الْبَاحِثُ عِنْدَ كُتَابَةِ الْبَحْثِ الْإِلْتِزَامَ بِأَحْدَثِ نَسْخَةٍ مِنْ أَحَدِ النُّظَامَيْنِ:
أ - Modern Language Association MLA
ب - American Psychological Association APA
- يُسْتَعْمَدُ فِي الْبَحُوثِ وَالْدِّرَاسَاتِ فِي مَجَالِ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْآدَابِ نِظَامُ MLA، وَالْبَحُوثُ فِي مَجَالِ الدِّرَاسَاتِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ نِظَامُ APA، مِنْ حَيْثُ كُتَابَةُ الْمَرَاجِعِ وَالْهَوَاشِ فِي مَتْنِ الْبَحْثِ، أَوْ فِي قَائِمَةِ الْمَرَاجِعِ.
- أَوَّلًا: فِي الدِّرَاسَاتِ فِي مَجَالِ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْآدَابِ، يُمْكِنُ كُتَابَةُ الْمَرْجِعِ عَلَى نِظَامِ MLA عَلَى الْوُجْهِ الْمَوْضُوحِ أَدْنَاهُ:
- ١ - الْهَوَاشِ: - تَوْضِيعُ الْهَوَاشِ فِي نِهَازَةِ الْبَحْثِ فِي حَالَةِ عَدَمِ وَجُودِ فُصُولٍ.
 - تُرْتَّبُ أَرْقَامُ التَّوْثِيقِ بِطَرِيقَةٍ مُتَسَلِّسَةٍ حَتَّى نِهَازَةِ كُلِّ فُصْلٍ، أَوْ حَتَّى نِهَازَةِ الْبَحْثِ فِي حَالَةِ عَدَمِ وَجُودِ فُصُولٍ.
 - تَتَبَّعُ الْهَوَاشِ عِنْدَ ذِكْرِهَا لِأَوَّلِ مَرَّةٍ كَامِلَةً عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: اسْمُ الْمُؤَلِّفِ، عُنْوَانُ الْكِتَابِ (بِالْبِنِطِ الْأَسْوَدِ)، رَقْمُ الْجُزْءِ، رَقْمُ الطَّبْعَةِ، اسْمُ النَّاشِرِ، مَكَانُ النُّشْرِ، سَنَةُ النُّشْرِ، رَقْمُ الصَّفْحَةِ.
- مِثَالُ: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).
- ٢- المراجع:
- (فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١).

ويمكن الرجوع إلى العديد من المواقع التي توضح عملية استخدام المراجع، منها:

[quickguide/mla/com.libguides.irsc:http](http://quickguide/mla/com.libguides.irsc)

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعية، يمكن كتابة المراجع على الوجه الموضح أدناه (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يُرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام APA لمزيد من التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433-.

<http://www.apastyle.org>

ويمكن زيارة موقع:

لمعرفة القواعد الخاصة بهذا النظام.

١١- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Roman Script).

١٢- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر رجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني.

شروط قبول البحوث في الحوليات:

أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نُشرها بأي طريقة.

ب - لا تقبل المجلة نُشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلآت منها.

ج - لا تُرد ولا تُسترجع أصول البحوث المُقدمة للنشر، سواء نُشرت أم لم تُنشر.

د- لا يجوز نُشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المُتبعة بهذا الشأن.

هـ- يمكن للباحث نُشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نُشره في الحوليات.

و- يُعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا، بعد موافقة هيئة التحرير، على مُحكمين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة.

و- تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور، كإهداء.

تُرسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حويات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

<http://apc.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الأول من الحولية الحادية والأربعين - سبتمبر ٢٠٢٠

بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

مع صدور هذا العدد من حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ما زالت جائحة كورونا تجتاح العالم بأركانه المختلفة، مخلفةً عديداً من الأعراض الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحتاج إلى مزيد من البحث والرصد، إضافة - دون شك - إلى الجوانب الصحية والطبية التي كانت - وما زالت - تسعى جاهدة في سبيل عرض النتائج التي من شأنها أن تسهم في التعامل بفعالية مع هذه الجائحة. وقد قررت الحوليات أن يكون لها إصدار خاص - سيصدر قريباً - عن الجوانب الاجتماعية الخاصة بالجائحة. ولا شك في أن الجائحة قد أحدثت ربكة في الإصدارات العلمية بشكل عام؛ بسبب تعطيل أعمال الجامعة لفترة ليست بالقصيرة، لكن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت استطاع أن يعيد التوازن، وأن يباشر إصداراته العلمية الدورية التي نتطلع إلى أن تكون مناسبة للقارئ نتيجة لتنوعها.

ففي هذا العدد، جاءت ست دراسات انطلق أولها في دراسة جغرافية عن «اتجاه حركة النقل عند مداخل مدينة نجران: دراسة في جغرافية النقل الحضري»، وهي دراسة أعدها الباحث حسين محمود قمح من قسم الجغرافيا في كلية الآداب بجامعة دمنهور، وحملت هذه الرسالة الرقم (٥٥٠). أما الرسالة (٥٥١)، فقد كانت للباحثين نسيمة الغيث وعبد الله القتم من قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة الكويت، وفي مجال الأدب وعن الشاعر الهندي عبد المقتدر الدهلوي، وعُنت بالوقوف على شعره الإسلامي تحديداً. وجاءت الرسالة (٥٥٢) عبارة عن ترجمة للسيد ثويني بن سعيد سلطان عُمان، للباحث محمد مسعود أبو سالم من قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات في كلية

الآداب بجامعة المنصورة. والرسالة (٥٥٣) جاءت في مجال الإعلام للباحثين عيسى عبد الباقي من جامعة بني سويف في جمهورية مصر العربية ومحمد الصبيحي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي عن «التحوُّلات في بيئة الاتصال الرُّقْمِي وعلاقتها بإدراك القائمين بالاتصال في الصحافة العربية لأدوارهم الوظيفية والمهنية»، وهي دراسة تطبيقية ميدانية مقارنة، طَبَّقَهَا الباحثان على عَيِّنة من الصحفيين المصريين والسُّعُودِيِّين. واختصت الرسالة (٥٥٤) بالشعر، ولا سِيَّما شعرِ ابن الزُّعْفَرَانِي اليهوديِّ، وقد حاولت الباحثة نجوان من قسم اللغة العربية في جامعة سوهاج جَمْعَ شعره ودراسته. أما الرسالة الأخيرة وهي الرسالة (٥٥٥)، فقد جاءت عن خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا وآثار الهجرة ومستقبلها، وهي دراسة جغرافية ميدانية من إعداد الباحث محمد أحمد حسانين من جامعة القاهرة في جمهورية مصر العربية وجامعة طيبة في المملكة العربية السعودية.

وهكذا جاءت هذه الدراسات الست في مجال الأدب والشعر، وفي مجال الجغرافيا، وفي مجال الإعلام، والمعلومات. ونتطلع من خلال هذا العدد إلى تحقيق التنوع المطلوب في الأبحاث الصادرة.

الرسالة ٥٥٥

خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا وآثار الهجرة ومُستقبلها - دراسة جُغرافية ميدانية

د/ محمد أحمد علي حسانين

قسم الجُغرافيا - كلية الآداب - جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

قسم العلوم الاجتماعية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

المملكة العربية السعودية

-

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والأربعون ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

المؤلف:

د/ محمد أحمد علي حسانين.

- دكتوراة في الجغرافيا عن أطروحتي «الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٦): دراسة جغرافية» جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ م.
- مُدرّس الجغرافيا البشرية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٥ م.

الإنتاج العلمي:

أولاً- الكتب:

- ١- الصون والاستخدام المستدام للنباتات الطبية البرية: إقليم الصحراء الغربية والواحات، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع المركز القومي للبحوث، القاهرة، ٢٠٠٦ م. (مشترك) (باللغة الإنجليزية).
- ٢- الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠ م.
- ٣- الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ٢٠١٤ م.
- ٤- ملاحم من جغرافية الوطن العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٦ م. (مشترك)
- ٥- العمران الحضري، مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠١٦ م. (مشترك)
- ٦- القاموس الموسوعي في الجغرافيا البشرية (ترجمة)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٦ م. (مشترك)
- ٧- قضايا سكانية، مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠١٧ م.

ثانياً- البحوث:

- ١- خصائص القوى العاملة المصرية المهاجرة (١٩٧٤-١٩٩٤)، المركز الديموجرافي بالقاهرة، مج ٢٨، القاهرة، ١٩٩٩ م.
- ٢- الهجرة المؤقتة للعمالة بين الأقطار العربية: دراسة جغرافية، في: أعمال وبحوث وتوصيات الملتقى الثاني للجغرافيين العرب (الوحدة العربية من خلال التنوع الجغرافي)، المنعقد بالقاهرة في الفترة ٢٠-٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٠، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ج ٢، ٢٠٠٢ م.
- ٣- الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، النشرة الإخبارية، السديج، القاهرة، مج ٥، ٢٠٠٣ م.
- ٤- أعداد الحجاج المصريين وخصائصهم، في: موسوعة الحج والحرمين الشريفين، دار الملك عبد العزيز، الرياض- المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢ م.
- ٥- هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا: دراسة ديمو جغرافية، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، مج ٤٢، ج ٢، ٢٠١٣ م.
- ٦- العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا: دراسة في الجغرافيا البشرية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد ٣٧، الحولية ٤٧٢، مارس ٢٠١٧.
- ٧- الأبعاد الديموجرافية للقوى العاملة في دولة قطر، في: المؤتمر الجغرافي الإقليمي الأول لجامعة القاهرة - دور الجغرافيا في إشكاليات وطننا العربي، المنعقد بالقاهرة في الفترة ٧-٨ مارس ٢٠١٧ م، قسم الجغرافيا- كلية الآداب - جامعة القاهرة، ٢٠١٧ م.
- ٨- بعض الجوانب الجغرافية لمساهمة الصحاري المصرية في إعادة توزيع السكان (٢٠٠٦-٢٠١٧) مع رؤية تخطيطية مستقبلية، سلسلة البحوث الجغرافية، العدد ١٣٢، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ٢٠١٩.

المحتوى	
١٧	الملخص
١٩	المقدمة
٢١	أولاً- الدراسات السابقة
٢٧	ثانياً- المشكلة
٢٨	ثالثاً- أهداف الدراسة
٢٩	رابعاً- أهمية الدراسة
٣٠	خامساً- مناهج الدراسة وأساليبها
٣١	سادساً- مصادر البيانات
٤٤	المبحث الأول: الأبعاد المكانية للمهاجرين
٤٥	أولاً- مناطق الدفع
٤٧	ثانياً- مناطق الجذب
٤٩	ثالثاً- مسارات المهاجرين
٤٩	(أ) مسار البحر المتوسط
٥٣	(ب) المسار الليبي
٥٦	(ج) المسار الجوي إلى فرنسا
٥٨	(د) المسار الجوي إلى إيطاليا
٥٨	(هـ) المسار الشرقي - الشمالي

٦١	المبحث الثاني: الخصائص الديموغرافية للمُهاجرين
٦٢	أولاً- التركيب النوعي
٦٤	ثانياً- التركيب العمري
٧٢	ثالثاً- مدة الهجرة
٧٨	رابعاً- حجم الأسرة
٨٢	المبحث الثالث: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمُهاجرين
٨٢	أولاً- الحالة التعليمية
٩١	ثانياً- الحالة الزوجية
٩٦	ثالثاً- الحالة العملية
٩٧	رابعاً- الحالة المهنية
١١٢	المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للهجرة
١١٣	أولاً- الآثار الاقتصادية السلبية:
١١٣	(أ) خسائر الاقتصاد المصري
١١٧	(ب) الضرر الاقتصادي للريف المصري
١٢٤	(ج) الخسائر المادية للمُهاجرين
١٣٣	(د) خسائر الاقتصاد الأوروبي
١٣٤	ثانياً- الآثار الاقتصادية الإيجابية:
١٣٤	(أ) تحسن دخل المُهاجر وحياته للأرض الزراعية

١٤٢	(ب) تحسن دخل أسرة المهاجر
١٤٧	(ج) تحسن الظروف المعيشية للمهاجر وأسرته
١٦٣	المبحث الخامس: الآثار الاجتماعية والأمنية للهجرة
١٦٣	أولاً- الآثار الاجتماعية:
١٦٣	(أ) الآثار الاجتماعية السلبية
١٧٢	(ب) الآثار الاجتماعية الإيجابية
١٨١	ثانياً- الآثار الأمنية:
١٨١	(أ) الاعتقال والحبس
١٨٤	(ب) التعرض للاتجار بالبشر
١٨٧	(ج) العنف والتمييز ضد المهاجرين
١٩٠	(د) ارتفاع معدل الجريمة بأوروبا
١٩٢	المبحث السادس: الآثار الجغرافية والسياسية للهجرة
١٩٢	أولاً- الآثار الجغرافية:
١٩٢	(أ) زحف العمران على الأرض الزراعية
٢٠٧	(ب) النمو العمراني السريع
٢٢٦	المبحث السابع: الرؤية المستقبلية للهجرة غير الشرعية
٢٢٦	أولاً- تقدير حجم الهجرة غير الشرعية:
٢٢٧	(أ) الثبات (خمسة آلاف مهاجر سنوياً)

٢٢٧	(ب) الزيادة (ستة آلاف مُهاجر سنوياً).....
٢٣٨	ثانياً- أساليب التعامل في المُستقبل مع الهجرة غير الشرعية:.....
٢٣٨	(أ) أساليب المُجابهة السابقة والراهنة.....
٢٤٤	(ب) الأساليب المُقترحة للتعامل في المُستقبل.....
٢٦١	الخاتمة.....
٢٧١	الهوامش.....
٢٩٥	المراجع والمصادر.....

فهرس الجداول	
٦٨	(جدول ١) التوزيع النسبي للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤ م حسب العمر ومناطق العينة
٧٥	(جدول ٢) التوزيع النسبي للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤ م حسب مدة الهجرة ومناطق العينة
٨٨	(جدول ٣) الحالة التعليمية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤ م حسب مناطق الأصل بالعينة
٩٣	(جدول ٤) الحالة الزوجية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤ م حسب مناطق الأصل بالعينة
١٠٣	(جدول ٥) الحالة المهنية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤ م حسب مناطق الأصل بالعينة
١٤٥	(جدول ٦) التوزيع النسبي للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤ م حسب التحويلات النقدية الشهرية ومناطق العينة
١٧٤	(جدول ٧) الحالة الزوجية للمصريين المهاجرين هجرة غير الشرعية إلى أوروبا عند الهجرة ووقت المسح عام ٢٠١٥ م حسب مناطق الأصل بالعينة
١٩٦	(جدول ٨) تطور مساحة الأراضي الزراعية المفقودة في مصر بسبب التعدي عليها خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٤ م)
١٩٩	(جدول ٩) التوزيع الجغرافي لمساحات الأراضي الزراعية المفقودة بسبب التعدي عليها في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤ م)
٢٠٨	(جدول ١٠) المساحة المضافة للكثلة العمرانية بمناطق الأصل خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦ م)
٢٥١	(جدول ١١) أساليب التعامل مع هجرة المصريين غير الشرعية حسب آراء الشباب المهاجر حتى عام ٢٠١٤ م (عينة)

المُلخَص

تتناول هذه الدراسة خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير الشرعية إلى أوروبا وآثار تلك الهجرة ومُستقبلها. واستندت على بيانات الدراسة الميدانية للباحث التي أُجريت عام ٢٠١٥م في بعض مناطق الأصل والعديد من البيانات الحكومية الرسمية. وكشفت الدراسة أن ثمة انتقائية واضحة للذكور الشباب الذين ينتمون لأسر كبيرة الحجم، وأن الهجرة ترتفع بين المُتعلّمين والمُتعطلين الذين لم يسبق لهم الزواج، وأنهم يلتحقون بخمس مهن رئيسة (البيع، والخدمات، والزراعة والصيد، والعمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، والهندسية الأساسية المُساعدة). وينتج عن هذه الهجرة بعض الآثار الاقتصادية السلبية على المُجتمع والريف المصري والمُهاجرين أنفسهم؛ بينما تقتصر آثارها الاقتصادية الإيجابية على المُهاجر وأسرته. وينتج عنها - كذلك - بعض الآثار الاجتماعية السلبية كفقْد الأسرة لعائلها، وضعف الترابط الأسري، وزيادة أعباء الزوجة؛ أما آثارها الاجتماعية الإيجابية فتضم تغيير الحالة الزوجية للمُهاجرين، وتحسن مكانتهم الاجتماعية. وتتمثل آثار الهجرة الأمنية في اعتقال المُهاجرين والاتجار بالبشر والمُساهمة في ارتفاع مُعدل الجريمة بأوروبا؛ بينما تتمثل آثارها الجُغرافية في مُساهمتها في زحف العُمران على الأراضي الزراعية، والنمو العُمراني الأفقي السريع؛ وتغير مُورفولوجية الريف المصري. أما بالنسبة لمُستقبل هذه الهجرة، فمن المُتوقع أن يصل المُتوسط السنوي للمُهاجرين في السنوات القادمة إلى ستة آلاف مُهاجر. ويُمكن الحد من هذه الظاهرة بالتعاون الفعلي بين دُول شمال المُتوسط وجنوبه، والاستفادة من تجارب التنمية في الدُول الأخرى، واستكمال الدولة للمشروعات الكُبرى، وإقامة مشروعات تنموية جديدة.

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، هجرة المصريين، أوروبا، خصائص المهاجرين، آثار الهجرة، مستقبل الهجرة، انتقائية الهجرة، مناطق الأصل، المهن الرئيسة، الاتجار بالبشر، معدل الجريمة، زحف العمران، المشروعات التنموية الجديدة.

المقدمة

لقد أصبحت الهجرة الدولية سواء الشرعية أم غير الشرعية ظاهرة عالمية، تسود دُول العالم النامي والمتقدم - على حدٍ سواء - في السنوات القليلة الماضية. ولذلك زاد الاهتمام بدراساتها من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، وكذلك من قبل الباحثين المتخصصين؛ بسبب آثارها العديدة والمتنوعة على المجتمعات والأسر والأفراد. وقد نالت الهجرة الدولية غير الشرعية القدر الأكبر من هذا الاهتمام؛ نظراً لتأثيراتها السلبية على دُول العالم المتقدم التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين من الدُول النامية. وأصبح تيار الهجرة غير الشرعية من دُول جنوب المتوسط إلى شماله من تيارات الهجرة الدولية الرئيسة في العقدين الأخيرين؛ إذ يقوم - سنوياً - مئات الآلاف من المهاجرين من دُول شمال أفريقيا بعبور البحر المتوسط والتسلل إلى دُول الاتحاد الأوروبي. وأصبحت مصر من دُول الأصل والعبور المهمة للمهاجرين الذين يتسللون إلى دُول الاتحاد الأوروبي.

وقد اشتهر المصريون - قديماً - بالهجرة عموماً سواء كانت دولية أم داخلية، وعُرف عنهم الارتباط الشديد بالأرض، لدرجة أنهم كانوا يربطون بين الهجرة والتنكر للوطن وعدم الانتماء. ولكن تغير ذلك في مُنتصف القرن العشرين، عندما بدأوا يتقبلون فكرة الهجرة إلى الخارج للعمل أو الدراسة، بل فضّل بعضهم الإقامة الدائمة بالخارج في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا. وبدأت وقتها - كذلك - هجرة المصريين غير الشرعية، عندما تخلف بعض الذين أكملوا دراساتهم العليا بالخارج عن العودة إلى مصر، وانتظروا فترة بالخارج حتى تم تقنين أوضاعهم القانونية. ثم حدثت الطفرة في هجرة المصريين الدولية الشرعية وغير الشرعية في سبعينيات القرن العشرين، عندما تدفقت أعداد كبيرة من المصريين إلى الدُول العربية الخليجية

بصفة خاصة؛ بسبب الارتفاع الكبير الذي حدث في عائدات البترول، وتبني الدول العربية الخليجية لمشروعات تنموية، وزيادة الطلب على العمالة لتنفيذ هذه المشروعات. وواكب ذلك الهجرة غير الشرعية تحت غطاء الحج والعُمرَة والسياحة. وحدث تحول آخر في نظرة المصريين تجاه الهجرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، عندما بدأوا في عبور البحر المتوسط والتضحية بحياتهم من أجل الوصول للسواحل الأوروبية الجنوبية، ودُخول تلك الدول والإقامة والعمل بها بصورة غير شرعية. ونتج هذا التحول ونمط الهجرة غير الشرعية للمصريين عن الظروف الاقتصادية المحلية السيئة؛ وانخفاض الطلب على العمالة المصرية من قبل الدول العربية الخليجية، وترحيل تلك الدول لعدد كبير من العمالة المصرية؛ وتضييق دول الاتحاد الأوروبي على الهجرة الشرعية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١م.

ويقطع المهاجرون المصريون رحلة طويلة وشاقة وخطرة أثناء هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا، فيُغامرون ويُجازفون بحياتهم في عرض البحر المتوسط بمراكب مُتهالكة وضعيفة لا تتحمل هذه الرحلة الطويلة أو الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين تُقلهم. فيتعرض عدد كبير من المهاجرين للغرق أو الفقد أو القتل أو الاعتقال والترحيل. وينتقي هذا النمط من الهجرة الشباب المصري خاصة الأصغر سناً والمتعلم منهم، ومن ثم تُؤدي إلى استنزاف للقوى البشرية المتعلمة، ومن ثم، إلى أن آثار هذه الهجرة عديدة ومُتنوعة على بلد الأصل، وأكثرها آثاراً سلبية سواء اقتصادية أم اجتماعية أم أمنية، وسواء كانت على المجتمع أم على الريف المصري أم على أسر المهاجرين أو المهاجرين أنفسهم. هذا بخلاف آثارها السلبية على بلد المقصد الأوروبي وبخاصة الآثار الأمنية والاقتصادية. وقد بذلت مصر جهوداً أمنية عديدة للحد من الظاهرة ومُحاصرتها، ولكنها كانت -وما زالت- تحتاج لتطوير وتغيير في طريقة مُعالجتها للظاهرة عن طريق التركيز على مشاكل الشباب بمناطق الأصل.

أولاً- الدراسات السابقة:

لقد زاد عدد المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا عبر البحر والجو في السنوات الأخيرة بشكل واضح، وتعرض الكثير منهم للغرق أو الاعتقال والسجن أو الترحيل؛ ولذلك جاء الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة متأخراً نسبياً. واعتمدت الكثير من الدراسات على التقارير الصحفية وتصريحات المسؤولين بالوزارات المعنية، وظهرت الدراسات العلمية الجيدة في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

١- دراسة علي فتحي عام ٢٠٠٨م^(١) التي سعت إلى التعرف على بعض خصائص المهاجرين من الريف، ودوافع الهجرة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الهجرة، ومشاكل المهاجرين. وتوصلت إلى أن أهم دوافع الهجرة تشمل: الرغبة في تحسين الدخل، وبناء منزل للأسرة، والبحث عن فرصة عمل، وشراء أراضٍ وعقارات وأجهزة كهربائية ومنزلية. أما أهم الآثار الاقتصادية للهجرة فتتضمن: زيادة دخل المهاجر وحيازته للمنازل والعقارات والأرض الزراعية والحيوانات والآلات الزراعية. كما رصدت تحسن مستوى معيشة المهاجرين ونوعية منازلهم وحيازتهم للأجهزة الكهربائية والمستوى التعليمي للأبناء؛ وكشفت أن الهجرة ساهمت في ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية. أما مشكلات المهاجرين فتتمثل أهمها في: البعد عن الوطن والأهل، والتعرض لمخاطر السفر، وضعف الارتباط بين الأبناء وعائلهم، وحُدوث حالات طلاق بين المتزوجين واختلاف اللغة والعادات والتقاليد.

٢- دراسة علاء علوان عام ٢٠٠٩م^(٢) التي اعتمدت على تطبيق استمارة استبانة على عينة من المهاجرين من قرى نوسا الغيط (محافظة الدقهلية)، وميت أم صالح (محافظة المنوفية)، وتطون (محافظة الفيوم) المقيمين

في مُدن برلين وتورينو وميلانو. وأوضحت الدراسة تزايد هجرة العمالة المصرية من القرى الثلاث إلى أوروبا خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠١م)، وكان أغلبهم من الذكور الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج ومن أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية. وقد انخفضت أعداد المهاجرين من هذه القرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م؛ بسبب سياسات الاتحاد الأوروبي لتحجيم الهجرة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة السفر عبر الحدود البحرية والبرية بشكل غير قانوني. وتبين - كذلك - تحكم عدة عوامل في تحديد اتجاهات الهجرة (عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية)؛ وتباينت اتجاهات الهجرة بين دول المقصد، فكانت جوية مباشرة إلى برلين، وغير مباشرة إلى مدينتي تورينو وميلانو (عبر دول المغرب العربي). وقد تحولت هذه الهجرة من مؤقتة إلى دائمة، بعد أن تم تقنين الأوضاع القانونية لمُعظم المهاجرين بحُصولهم على الجنسية أو الإقامة المفتوحة أو الإقامة من خلال الزواج. وأوضحت الدراسة مدى تأثير العامل السياسي على إقامة المهاجرين ومسالك الهجرة ومناطق إيوائهم، ففي ألمانيا - التي تُغلق حدودها بشكل جيد أمام الهجرة غير الشرعية - تغلب المهاجرون على ذلك الوضع عن طريق الزواج؛ أما إيطاليا فقد فتحت أبوابها للهجرة، وسمحت للمهاجر غير الشرعي بالحصول على الإقامة بشرط العمل والإقامة، ولكن تغير الحال بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م.

٣- دراسة نجوى حافظ وآخرين عام ٢٠١٠م^(٣) التي ضمت مجموعة من الأبحاث ناقشت حجم الظاهرة، وأسبابها، وأبعادها القانونية، وآليات مواجهتها، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمهاجرين. وأوضحت الدراسة أنه تم ترحيل أكثر من خمسة آلاف مهاجر مصري

عام ٢٠٠٧م من ليبيا وإيطاليا ومالطا واليونان، وأن ليبيا تُعد المعبر الأول للشباب المصري إلى إيطاليا، وأن إيطاليا قامت عام ٢٠٠٦م بتقنين أوضاع آلاف المصريين المقيمين بشكل غير شرعي. وتبين من الاستبانة -التي تم تطبيقها على المهاجرين في ست قرى بمُحافظة الدقهلية وقرية تطون بمُحافظة الفيوم- أن إيطاليا كانت مقصدهم الأول ثم تلتها اليونان، وكانت هناك سيادة للذكور الشباب بين المهاجرين، وأن نسبة غير المتزوجين وأصحاب المؤهلات المتوسطة مُرتفعة بينهم، وأن مُعظم المهاجرين ينتمون لأسر نووية. كما تبين أن مُتوسط أفراد الأسرة بلغ ستة أفراد، وانخفاض مُستوى دُخول المهاجرين، وارتفاع نسبة من يقطنون في بيوتٍ يملكونها ذات مساحات كبيرة نسبياً، وكانت نسبة كبيرة منهم يعملون -قبل الهجرة- حرفيين أو في مهن لا تحتاج مهارة أو باعة جائلين. وأوضحت الدراسة أن أهم أسباب الهجرة كانت اقتصادية، وضمنت: تحقيق سُبل عيش كريمة، والهروب من الغلاء والبطالة، والظروف المعيشية السيئة، والزواج.

٤- دراسة (Leila Simona Talani) عام ٢٠١٠م^(٤) التي ناقشت نظرية الهجرة، ومفهوم العولمة، ودينامكية الهجرة المصرية وأسبابها، ومسارات الهجرة عبر البحر المتوسط. وكان هدفها الأساس هو دراسة تأثير العولمة على تدفقات الهجرة في إطار الاقتصاد السياسي الدولي. وخلصت إلى أن الهجرة المصرية هي نتيجة للعولمة، وأن مصر أصبحت مصدراً للهجرة الدائمة إلى الاتحاد الأوروبي بشكلٍ مُتزايد. ويكون المهاجر المصري -في الأساس- من فئة الشباب الذين تدفعهم الظروف الاقتصادية، ويكونوا أكثر عُرضة لمخاطر التهريب بالطرق غير المشروعة، ويعملون بالقطاعات الزراعية والصناعية. ويُعد وجود الاقتصاد السري في دول

الاتحاد الأوروبي عاملاً قوياً من عوامل الهجرة الوافدة خاصة في ظل الإغلاق الصارم للحدود. وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة واضحة بين فرص العمل في الاقتصاد المصري والهجرة غير الشرعية، وأنها العامل الذي يسمح بدخول المهاجرين دون عوائق. كما أوضحت أن جذور التطورات الجديدة في ديناميكيات الهجرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترجع إلى تهميش بعض الدول (كمصر) والإقليمية في ظل بروز العولمة، ويظهر ذلك من مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح الاقتصادي والإنتاج من أجل التصدير.

٥- دراسة محمد حسانين عام ٢٠١٣م^(٥) التي ركزت على مفهوم الهجرة غير الشرعية وأنماطها وقياسها. وتناولت مراحل تطور هجرة المصريين غير الشرعية، وتقدير أعدادهم، وتحديد مناطق الأصل ودول الوصول ومسارات الهجرة. وتوصلت إلى أن نشأة هجرة المصريين غير الشرعية ترجع إلى خمسينيات القرن العشرين، ثم تطورت تطوراً كبيراً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقدر متوسط عدد المهاجرين السنوي إلى أوروبا بما يقرب من خمسة آلاف مهاجر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأوضحت أن أهم مناطق الأصل تتمثل في محافظات الوجه البحري (خاصة الدقهلية والغربية والشرقية) ومُحافظة الفيوم والمنيا بالوجه القبلي؛ وأن مناطق الأصل تنتظم في ثلاثة نطاقات جغرافية (النطاق البحري والنطاق النهري والنطاق الداخلي)، وأن معظم المهاجرين يقصدون إيطاليا واليونان وفرنسا، وأن المصريين يسلكون ثلاثة مسارات في هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا (المسار الغربي، والمسار الشمالي، والمسار الشرقي - الشمالي).

٦- دراسة سحر حافظ عام ٢٠١٣م^(٦) التي ناقشت مفهوم الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة، وتاريخ الهجرة غير الشرعية، وأسبابها وأساليبها، وحجمها، والاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية بشأن الهجرة غير الشرعية والتشريعات الأوروبية والمصرية لمواجهتها. وأوضحت الدراسة أن الدول الأوروبية كانت بحاجة ماسة إلى العمالة القادمة من الجنوب قبل عام ١٩٨٥م؛ ثم تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة إلى الشمال خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥م) خاصة بعد انتهاء فترة الرواج النفطي الهائل، وبروز مرحلة الانكماش الاقتصادي؛ ثم أخذت الفترة التالية لعام ١٩٩٥م طابعاً أمنياً صارماً من جانب الدول الأوروبية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية. وأوضحت الدراسة أن الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية تضم: قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، ومستويات المعيشة، والبطالة، إلى جانب مجموعة من الأسباب السياسية والدوافع الاجتماعية والنفسية. وأوضحت أن هناك عدة أساليب للهجرة غير الشرعية: منها الزواج من مواطنات أوروبا الشرقية، وتمزيق الجوازات في صالات الترانزيت. وتبين أن العوامل المحفزة للهجرة تشمل: تباين المستوى الاقتصادي بين دول الإرسال والاستقبال، والقرب الجغرافي، وصورة النجاح الاجتماعي.

٧- دراسة محمد حسانين عام ٢٠١٧م^(٧) التي ناقشت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية، والعوامل المساعدة والشخصية المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا. واستندت إلى بيانات دراسة ميدانية أجريت عام ٢٠١٥م في بعض مناطق الأصل والعديد من البيانات الحكومية الرسمية. وكشفت الدراسة أن ثمة تساوي -إلى حد ما- بين قوى الطرد والجذب السكاني في التأثير على هجرة

المصريين غير الشرعية إلى أوروبا؛ وأن ثمة تأثير آخر للعوامل الشخصية. وأوضحت أن العوامل الاقتصادية (العوامل المرتبطة بتطور الاقتصاد العالمي؛ وتراجع حالة الاقتصاد المصري؛ وتراجع المستوى الاقتصادي للمواطن) والعوامل الاجتماعية تلعب الدور الأكبر في هذه الظاهرة. وتُعد ندرة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وغلاء المعيشة، والرغبة في تحسين الدخل في مناطق الأصل، مقارنة بوفرة فرص العمل وارتفاع الأجور في أوروبا، أهم العوامل الاقتصادية تأثيراً في قرار الشاب بالهجرة؛ وتُعد علاقات الصداقة والقربة أهم العوامل الاجتماعية. كما كشفت أن ارتفاع معدل بطالة أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية، يُعد أحد أهم أسباب ارتفاع معدل هجرتهم؛ وأن العوامل الشخصية (سمات المهاجر الاجتماعية والشخصية وخبرته بالهجرة) تدعم قرار الشاب بالهجرة غير الشرعية خاصة في المناطق الساحلية.

وبعد استعراض أهم الدراسات التي تناولت هجرة المصريين غير الشرعية، لوحظ تركيزها على بعض جوانب الظاهرة دون غيرها، فقد ركزت تركيزاً واضحاً على مفهوم الهجرة غير الشرعية وأساليبها وآليات مواجهتها وتطورها. وتعرض عدد محدود من هذه الدراسات لبعض خصائص المهاجرين وآثار هذه الهجرة، ولكنها ركزت على إبراز الصورة العامة، ولم تهتم بتباين هذه الخصائص أو الآثار جغرافياً، على الرغم من أهمية ذلك للمُخططين والمعنيين بقضية الهجرة غير الشرعية، فكل بيئة تختلف عن الأخرى في علاقتها بالإنسان ومدى تأثير كل منهما في الآخر، وعلى ذلك تختلف خصائص المهاجرين وتباين آثار الهجرة من منطقة أصل إلى أخرى، وهو ما يجعل أساليب مواجهة هذه الهجرة مُختلفة من منطقة إلى أخرى. وغاب عن هذه الدراسات وضع رؤية مُستقبلية مُتكاملة لهذه الظاهرة، تُقدر أعداد

المهاجرين سنوياً، وتضع الأساليب المناسبة للتعامل معها في المستقبل. ولذلك كان من المهم إجراء دراسة تفصيلية ميدانية تحلل جميع خصائص المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وآثار الهجرة السلبية والإيجابية على مناطق الأصل ودول الوصول، وتضع رؤية مستقبلية لها، بحيث تكون الخلفية الأساسية لها إبراز البعد الجغرافي والتباين المكاني في خصائص المهاجرين وآثار الهجرة. وتعد هذه الدراسة استكمالاً لدراستين سابقتين للباحث، ناقش فيهما الإطار العام لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا من خلال تناوله لمفهوم هذه الهجرة وقياسها وأنماطها، ومراحل تطور هجرة المصريين غير الشرعية وحجمها، وتحديد مناطق الأصل ودول الوصول ومسارات المهاجرين؛ ومن خلال تحليله لعوامل هذه الهجرة تحليلاً مفصلاً.

ثانياً- المشكلة:

لقد أصبحت هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا تمثل ظاهرة وقضية مهمة من القضايا التي يعاني منها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة؛ نتيجة لتزايد أعداد المقبلين من الشباب على خوض التجربة، وزيادة أعداد الغرقى والمفقودين والمرحّلين بعد التركيز على مسار البحر المتوسط الأكثر خطورة، وانتقاء الهجرة لفئات معينة من الشباب المصري. وظهرت آثارها السلبية العديدة على المجتمع ومناطق الأصل وأسر المهاجرين والمهاجرين أنفسهم. وعلى ذلك، هناك عدة أسئلة تطرح نفسها، هي: ما الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا؟ وما مدى تباين هذه الخصائص جغرافياً؟ وهل هناك انتقائية لفئات معينة من السكان للهجرة غير الشرعية؟ وما الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والجغرافية المترتبة على هذه الهجرة؟ وهل تختلف هذه الآثار مكانياً؟ وهل ستزيد أعداد المهاجرين في السنوات القليلة

القادمة أم ستقل أم ستظل عند مُستواها الحالي؟ وما أساليب التعامل مع الهجرة غير الشرعية في المُستقبل؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من الظواهر المنتشرة - إلى حد ما - بين الشباب المصري خاصة بالمناطق الريفية. وقد بدأت أعداد المهاجرين في الزيادة التدريجية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى أن وصلت إلى قممتها في نهاية العقد الأول، وترتب على ذلك زيادة أعداد الغرقى والمفقودين والمرحّلين أيضاً. وتنتقي الهجرة غير الشرعية فئات مُعينة من الشباب المصري، كما يُقبل عليها بعض الشباب الذين يتسمون بسمات عُمرية وتعليمية ومهنية مُحددة. هذا، وترتب عليها الكثير من الآثار السلبية التي أضرت بالاقتصاد المصري، والريف المصري، ومناطق أصل المهاجرين، وأسر المهاجرين، والمهاجرين أنفسهم. وقد كشف عرض الدراسات السابقة أن موضوع خصائص المهاجرين وآثار الهجرة ومُستقبلها يحتاج لدراسة علمية ترصد جميع جوانب هذا الموضوع وتحللها، مُعتمدة على الأساس الجُغرافي والتباين المكاني في خصائص المهاجرين وآثار الهجرة، ومُركزة على عمل ميداني كثيف. ولذلك تحددت أهداف الدراسة الحالية فيما يأتي:

- تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين المصريين الذين يُقبلون على نمط الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وإبراز تباين هذه الخصائص جُغرافياً.
- رصد الآثار الاقتصادية السلبية والإيجابية المترتبة على هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، وتحليلها جُغرافياً وديموغرافياً.

- تحليل الآثار الاجتماعية (السلبية والإيجابية) والأمنية والسياسية والجغرافية المترتبة على هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا.
- وضع رؤية مستقبلية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا وسبل مواجهتها والحد منها.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تعد دراسة موضوع خصائص المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا وآثار هذه الهجرة ومُستقبلها من الموضوعات الجديرة بالاهتمام. ويحتاج هذا الموضوع لمزيد من الدراسة والتحليل. ولذلك تحظى دراسته بأهميتين أساسيتين هما:

- الأهمية الأكاديمية: تتمثل في حاجة المكتبة الجغرافية لدراسة تحليلية تفصيلية حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، والآثار المتنوعة لهذه الهجرة، والتصور المستقبلي لها، على أن تستند تلك الدراسة إلى العمل الميداني لمناطق الأصل وإجراء مقابلات مع المهاجرين أنفسهم وتطبيق استبانة على عينة منهم.
- الأهمية التطبيقية: تتمثل في الجانب النفعي للمجتمع من وراء تلك الدراسة، الذي يتمثل في تحديد الفئات التي تُقبل على هذا النمط من الهجرة أو الفئات التي يتم انتقاؤها لهذه الهجرة، وتحديد الآثار - خاصة الآثار السلبية - المترتبة على الهجرة غير الشرعية، ووضع تصور لمستقبلها طبقاً للأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية الراهنة والمتوقعة. ويُعد ذلك كله من الأمور ذات الأهمية البالغة لمتخذي القرار والمخططين والمسؤولين عند وضع الخطط والسيناريوهات والأساليب الخاصة بمُجابهة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا والحد منها في المستقبل.

خامساً- مناهج الدراسة وأساليبها:

اتبعت الدراسة بعض المناهج العلمية لتحقيق أهدافها، ومنها منهج شمولية الواقع الجغرافي بعناصره الثلاثة (التوزيع والربط والسببية)، واعتمدت عليه في معالجة كثير من جوانب الموضوع وتحليلها. فتم توزيع كثير من خصائص المهاجرين وآثار الهجرة جغرافياً، وربطها بالواقع الجغرافي، وتفسير أسباب هذا التوزيع المكاني أو التباين الجغرافي لها. كما تم اتباع المنهج الإيكولوجي الذي يهتم بدراسة العلاقة بين البيئة والإنسان، والتفاعل بينهما، وتأثير كل منهما على الآخر؛ ويعتني - كذلك - بتحديد مدى التأثير البشري في مُعطيات البيئة المحيطة. وتم اتباعه عند تحليل تباين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين من منطقة أصل إلى أخرى، وعند مناقشة درجة تأثير المهاجر في منطقة الأصل - سلبياً أو إيجابياً - أثناء الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا أو بعد عودته نهائياً. واتبعت الدراسة - كذلك - المنهج التاريخي في دراسة تطور خصائص المهاجرين وآثار الهجرة ومدى اختلافها من بداية القرن الحادي والعشرين حتى مُنتصف العقد الثاني منه.

أما بالنسبة للأساليب، فتشمل الأسلوب الوصفي التحليلي الذي تم الاستعانة به في معالجة جوانب الدراسة كافة، بداية من الأبعاد المكانية للمهاجرين وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ثم الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على الهجرة، حتى مُستقبل الهجرة وأساليب مُواجهتها. واستعانت الدراسة - كذلك - بالأسلوب الكمي الذي ظهر في النسب المئوية والمعدلات والمتوسطات عند معالجة كثير من جوانب الموضوع. وفي الإطار نفسه، تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 17.0) (Statistical Package for Social Sciences) في إدخال بيانات عينة المهاجرين وتكويدها وتحليلها والحصول على النتائج. كما تم استخدام

الأسلوب الكارتوجرافي الذي يُعد أحد أساليب الجغرافي وأدواته المهمة، حيث يُمكنه من تحليل التوزيع الجغرافي للظاهرة، وتفسير نمط انتشارها. وتمت الاستعانة به في تمثيل البيانات المختلفة من خلال الأشكال البيانية والخرائط كالخرائط النوعية والكمية (خرائط الخطوط الانسيابية والدوائر المُقسمة). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الدراسة استخدمت برامج: (Google Earth 7.3.0) و (Global Mapper v12.01) و (ArcMap 9.03) في دراسة أثر الهجرة غير الشرعية على النمو العمراني في مناطق الأصل عن طريق تحديد المساحات العمرانية المُضافة لكل منطقة خلال الفترتين (٢٠٠٢-٢٠١٠م) و (٢٠١٠-٢٠١٦م)؛ وتم استخدام برنامج (ArcMap 9.03) في إنتاج جميع خرائط التوزيعات بالدراسة وإخراجها كارتوجرافياً.

سادساً- مصادر البيانات:

تواجه الباحث في موضوع الهجرة - بصفة عامة - مشكلة تخص وفرة البيانات الإحصائية التي تُساعده في تحليل أبعاد الظاهرة المختلفة، وتزيد درجة الصعوبة في حالة الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة؛ نظراً لأنها حركة بشرية سرية، لا ترصدها الأجهزة المختلفة في دولة الأصل أو العبور أو الوصول. فكان على الدراسة الحالية أن تعتمد على العديد من مصادر البيانات التي تناولت ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ثم استكمال النقص في البيانات بإجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين، ومسح ميداني بالعين على المهاجرين في ثمانى مناطق من مناطق الأصل توزعت جغرافياً في الوجه البحري وشمال الصعيد. وفيما يلي عرض لمصادر البيانات:

(أ) الدراسة الميدانية: تُعد الجغرافيا من أكثر العلوم استخداماً لطريقة البحث الميداني. ولا يُوجد تعريف دقيق لمنهج البحث الميداني وطرقه، ولكنها تعني جمع المادة العلمية الجغرافية الخام (بيانات ومعلومات) من منطقة البحث^(٨). ولاشك أن أصدق قراءة للواقع أرضاً وهواءً ومياه وسُكناً، تعتمد على مقاييس وإحصاءات، وغيرها من وسائل البحث العلمي والمعملي^(٩). وفي ظل سرية ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعدم توافر بيانات إحصائية تُمكن الباحث من تحديد خصائص المهاجرين وآثار الهجرة ومُستقبلها، تعين عليه القيام بدراسة ميدانية تفصيلية لعدد من مناطق الأصل. وقد أُجريت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من مُنتصف يونيو عام ٢٠١٥م إلى أواخر سبتمبر من العام نفسه. واستخدم الباحث أكثر من أسلوب من أساليب الدراسة الميدانية، وهي: الاستبانة والتدوين والتصوير الفوتوغرافي والمقابلات الشخصية. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الأساليب:

١- الاستبانة «Questionnaire»: تم إجراء استبانة على عينة من المهاجرين، وركزت أسئلتها على خصائص المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا من مناطق الأصل، والآثار المُختلفة المترتبة على هذه الهجرة، ومُقترحات الشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا حول الحد من هذه الهجرة في المُستقبل^(١٠). وتمثلت خطوات إجراء الاستبانة فيما يأتي:

- صياغة التعريف الإجرائي: تم -في بداية الاستبانة- وضع تعريف إجرائي للمُهاجر هجرة غير شرعية إلى أوروبا، وتم تعريفه بأنه: «الشخص الذي سبق له أن دخل أو عمل أو أقام بدولة أوروبية بطريقة غير قانونية؛ أو هو الشخص الذي مازال يعمل أو يُقيم بدولة أوروبية بطريقة غير قانونية وقت إجراء المسح، وألا تقل مُدة إقامة الشخص في الحالتين عن عام كامل وقت

إجراء المسح». ولذلك، فإن كل المهاجرين بعينة الدراسة الحالية قُضُوا عاماً كاملاً - على الأقل - بالخارج وقت إجراء الاستبانة، أي أن العينة رصدت خصائص المهاجرين وآثار الهجرة غير الشرعية خلال العقود القليلة الماضية وحتى عام ٢٠١٤م. وهو ما ظهر في الكثير من الأشكال والخرائط والجدول بالدراسة التي عكست خصائص المهاجرين وآثار الهجرة حتى عام ٢٠١٤م، بينما إجراء الاستبانة كان خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر عام ٢٠١٥م.

- تصميم الاستمارة: تم تصميم استمارة الاستبانة بعد قراءة المادة العلمية المكتوبة وتحديد أوجه النقص، وبعد وضع التعريف الإجرائي للمهاجر. وتنوعت أسئلة الاستبانة ما بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المقفلة، حتى يتم استكمال النقص في البيانات والمعلومات الخاصة بخصائص المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، والآثار المترتبة على هجرتهم، وروؤيتهم حول الأساليب والإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من الظاهرة في المستقبل.

- اختيار مناطق العينة: تخير الباحث ثمانى مناطق لتطبيق الاستبانة، بهدف رصد التباين الجغرافي بينها في خصائص المهاجرين والآثار المترتبة على الهجرة. وكانت هذه المناطق متنوعة جغرافياً، فضمت مناطق أصل ساحلية (البرج، والشيخ مبارك)، ومناطق أصل نهريّة (ميت خميس، وميت بدر حلاوة)، ومناطق أصل داخلية (تطون، وشدموه، وميت حبيب، وميت يزيد). وكان السبب في اختيار الباحث لهذه المناطق دون غيرها من مناطق الأصل الكثيرة، هو حرصه على تنوع مناطق الأصل جغرافياً (ساحلية ونهرية وداخلية)، حيث توقع اختلاف خصائص المهاجرين وآثار الهجرة باختلاف منطقة الأصل، وهو ما أكدته النتائج؛ ويضاف إلى ذلك السبب، سبب آخر،

وهو وجود بعض أصدقاء الباحث وزملائه المقيمين ببعض هذه المناطق أو المجاورة لها الذين سهلوا مهمته في مُقابلة المهاجرين الموجودين في قراهم، أو أقارب المهاجرين الذين كانوا موجودين بالخارج وقت إجراء الاستبانة، حيث يكون لدى المهاجر بالطرق غير الشرعية وأقاربه الكثير من التخوف من أي شخص يسأل عن تفاصيل هجرته خاصة في السنوات الأخيرة، وتعقب الجهات الأمنية للمهاجرين وأقاربهم والمهربين وسماسة الهجرة غير الشرعية. وقد واجه الباحث صعوبة كبيرة في إجراء الاستبانة في المناطق الساحلية، فلم يكن هناك من يُسهل مهمته، فاضطر إلى زيارة أكثر من قرية من قرى مركز البرلس بمحافظة كفر الشيخ حتى يجد استجابة من أبناء تلك القرى، فوجد استجابة من عدد قليل من المهاجرين في قرية الشيخ مبارك ومدينة البرج.

- إجراء اختبار قبلي: تم القيام باختبار قبلي للعيينة للتأكد من وضوح أسئلة الاستبانة للمفحوصين، وتم إجراء الاختبار القبلي في قرية تطون بمحافظة الفيوم. ولُوحظ عدم وضوح بعض الأسئلة، وأن إجابات بعض الأسئلة لا تتوافق مع حال جميع المهاجرين، فتم تعديل هذه الأسئلة والإجابات. الأمر الذي سهّل مهمة الباحث عند تطبيق باقي الاستمارات في قرية تطون وباقي المناطق الأخرى.

هذا فيما يتعلق بخطوات إجراء العينة، أما فيما يتعلق بحجم عينة المهاجرين التي تم تطبيق الاستبانة عليها وسمات مناطق الأصل، فقد بلغ حجم العينة (٣٤١ مهاجراً)، منهم (١١٣ مهاجراً حالياً) و(٢٢٨ مهاجراً عائداً). وتم إجراء هذه العينة بطريقة عشوائية من بين المهاجرين الذين تصادف وجودهم بمناطق الأصل - وقت إجراء الاستبانة - سواء كانوا في إجازة أو عادوا نهائياً لموطنهم الأصلي أو من بين أقارب المهاجرين الموجودين بالخارج وقت المسح.

وتم التعرف على منازل المهاجرين من أصدقاء الباحث وزملائه، ومن موظفي الوحدات المحلية. كما أرشد بعض المهاجرين الباحث إلى منازل المهاجرين الذين رافقوهم في رحلة الهجرة. واختلف حجم العينة من منطقة أصل إلى أخرى حسب مدى انتشار الظاهرة بكل منطقة، ودرجة استجابة المهاجرين لتطبيق الاستبانة. ولم تكن عملية جمع البيانات من المهاجرين أو من أسرهم بالأمر السهل، فقد امتنع الكثير من المهاجرين العائدين وذويهم عن الإداء ببيانات عن هجرتهم أو هجرة أقاربهم، وأنكر البعض خوضهم التجربة أصلاً؛ ويرجع ذلك إلى تشديد الأجهزة الأمنية المصرية على المهاجرين وأسرهم في السنوات الأخيرة. ويُعد ذلك الأمر من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إجراء الاستبانة، خاصة في المناطق الساحلية، فعلى سبيل المثال، امتنع المهاجرون من بعض قرى مركز البرلس عن إجراء الاستبانة، وأنكروا خوضهم التجربة رغم تأكيدهم على أن قراهم هي مراكز مهمة لتجمع المهاجرين وانطلاقهم إلى أوروبا، مما اضطر الباحث لزيارة عدة مناطق بالمركز حتى يجد استجابة من المهاجرين (مدينتي بلطيم والبرج، وقرى: الشهابية والبنائين والحماد والشيخ مبارك)، ولم يجد استجابة إلا في مدينة البرج وقرية الشيخ مبارك، وإن كانت الاستجابة ضعيفة في الأخيرة. وفيما يلي عرض لحجم عينة المهاجرين بكل منطقة وبعض السمات الجغرافية. (راجع: الشكل ١)

- قرية تطون: تتبع -إدراياً- مركز إطسا بمُحافظة الفيوم؛ وتُعد واحدة من أهم مناطق إرسال المهاجرين بالطُرق غير الشرعية إلى إيطاليا، حيث يتجه كل المهاجرين منها - تقريباً - إلى إيطاليا. وتنتشر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين سُكانها انتشاراً واضحاً، فلا تكاد تُوجد أسرة بالقرية إلا ولديها مُهاجر حالي أو مُهاجر عائد من إيطاليا، بل إن بعض الأسر لديها خمسة أو ستة أشخاص ما بين مُهاجر حالي أو عائد. وانعكست هذه

الهجرة على الأحوال الاقتصادية لسُكان القرية، فتنشر -إلى حدٍ ما- بالقرية المساكن الجيدة ذات الهيكل الخرساني والطلاء الخارجي، واستغل الكثير من المهاجرين العائدين ما ادخره من أموال -أثناء الهجرة- في عمل مشاريع تجارية مُستقلة. وحسب ما ذكره بعض سُكان القرية، فإن عام ٢٠٠٨م يُمثل قمة الهجرة غير الشرعية من القرية لدرجة أن بعض طُلاب المرحلة الثانوية تركوا مدارسهم وحاولوا خوض التجربة، وذكروا -كذلك- أن لديهم نحو (١٢ ألف مُهاجر) في إيطاليا، مُعظمهم في ميلانو. وحسب تعداد عام ٢٠١٧م، وصل عدد سُكان قرية تطون إلى نحو (٤٧,٥ ألف نسمة). وبلغ عدد المهاجرين الذين تم تطبيق الاستبانة عليهم (٥١ مُهاجراً حالياً وعائداً).

- قرية شدموه: تقع بالقرب من قرية تطون على طريق (إطسا/تطون)، ولا تتجاوز المسافة بينهما عشرة كيلومترات، وتتبع -إدارياً- مركز إطسا بمُحافظة الفيوم، وتُعد حديثة العهد بالهجرة غير الشرعية مُقارنة بقرية تطون، لذلك تتسم بقلّة عدد المهاجرين منها الذين يقصدون إيطاليا في الغالب. وبلغ عدد سُكانها نحو (١٧ ألف نسمة) عام ٢٠١٧م. وتأخذ هذه القرية الشكل الطولي بمُحاذاة طريق (إطسا/تطون)، وتعكس مبانيها السكنية انخفاض مُستوى معيشة السُكان بها، فكثير من المباني مبني من الطوب اللبن أو الحجارة، وهناك نسبة من المباني عبارة عن حوائط حاملة. وقد تم تطبيق الاستبانة على (١٤ مُهاجراً فقط)؛ والسبب في انخفاض حجم العينة، يتمثل في أن كُل المهاجرين كانوا -تقريباً- موجودين بالخارج وقت إجراء الاستبانة، وعدد محدود جداً منهم قد عاد من الخارج، كما أن كثيراً من الأسر التي لديها مُهاجرون في أوروبا تُنكر ذلك خوفاً من مُلاحقة الأجهزة الأمنية.

- قرية ميت بدر حلاوة: تقع على الضفة الغربية لفرع دمياط؛ وتتبع -إدارياً- مركز سمنود بمُحافظة الغربية. وتُعد أهم مناطق الأصل التي تُرسل مُهاجرين بالطُرق غير الشرعية إلى فرنسا (باريس تحديداً)، فيتجه كل المُهاجرين منها -تقريباً- إلى فرنسا، وأصبح اقتصاد القرية قائماً بدرجة كبيرة على ما يُرسله المُهاجرون من أموالٍ من الخارج. كما يعكس نمط الإسكان بالقرية ارتفاع مُستوى معيشة شريحة كبيرة -نسبياً- من سُكانها؛ نظراً لهجرة كثير من أبنائها إلى باريس، وقدم هذه الظاهرة بها، إذ ترجع إلى أواخر سبعينيات القرن العشرين. فيمتلك المُهاجرون القُدَامى قُصوراً فاخرة تعكس درجة تحسن مُستوى معيشتهم، وتجعل الكثير من شباب القرية يُقلدهم، ويُرحب بفكرة الهجرة غير الشرعية إلى باريس. وفي الواقع لا يجد الشاب بهذه القرية صُعوبة كبيرة في السفر إلى باريس، حيث يُوجد نوع كبير من التعاون بين أبناء القرية، إذ إنه بمجرد وُصول المُهاجر الجديد، يتولى المُهاجرون القُدَامى في باريس مُهمة استقباله وترتيب أموره وتدبير فُرصة عمل له، بإلحاقه -غالباً- بالسُوق (Le marché) في باريس كمُعظم أبناء القرية. كما لا تُمثل هجرة أبناء هذه القرية خُطورة كبيرة على المُهاجرين؛ لأنهم يسلكون مساراً أكثر أماناً، وهو المسار الجوي، فيُسافرون إلى باريس بشكلٍ شرعي، أي بجوازات سفر سليمة، ولكنهم يُقيمون ويعملون بشكلٍ غير قانوني. ويُعد عدد سُكان القرية مُتوسطاً مُقارنة بعدد سُكان قرية تطون، إذ بلغ نحو (٢٥,٥ ألف نسمة) عام ٢٠١٧ م. وبلغ حجم العينة التي تم تطبيقها بالقرية (٤٧ مُهاجراً).



هوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

• قرية ميت حبيب: تقع صوب الشمال الغربي من قرية ميت بدر حلاوة، وتحدها قرية بنا أبو صير من جهة الشرق حيث يفصلهما طريق سمنود/العزيزية، وتتبع - إدارياً - مركز سمنود بمُحافظة الغربية. وتُعد من المناطق الداخلية التي تُرسل مُهاجرين بالطُرق غير الشرعية إلى أوروبا، وهي حديثة العهد بالهجرة غير الشرعية مُقارنة بقرية ميت بدر حلاوة، لذلك مازال مُعدل انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بها مُنخفضاً - نوعاً ما - مُقارنة بقرية ميت بدر حلاوة أو قرية تطون. وبدأت الهجرة غير الشرعية منها إلى أوروبا عندما قام عدد من شباب القرية بتقليد شباب ميت بدر حلاوة، حيث تربط القريتين علاقات مكانية واقتصادية، وساعد قصر المسافة بينهما في ذلك. ويتجه جميع المُهاجرين - تقريباً - من قرية ميت حبيب إلى فرنسا. وإن كانت مساكن قرية ميت حبيب تدل على انخفاض مُستوى معيشة سُكانها مُقارنة بقرية ميت بدر حلاوة وتطون، فإنها في الوقت ذاته تُعد أفضل من المساكن في قرية شدموه، مما يعكس ارتفاع مُستوى معيشة سُكانها مُقارنة بقرية شدموه. وهناك تنوع في المُستوى المعيشي لسُكان قرية ميت حبيب، فتضم مباني جيدة ومباني أخرى من الطوب اللبن والحجارة. ويكاد يتساوى عدد سُكانها عام ٢٠١٧م مع عدد سُكان ميت بدر حلاوة (نحو ٢٥ ألف نسمة). وتم تطبيق الاستبانة على (٤٤ مُهاجراً).

• قرية ميت يزيد: تتبع - إدارياً - مركز السنطة بمُحافظة الغربية، وتقع صوب الغرب من قرية ميت بدر حلاوة. ويتوزع المُهاجرون منها بين دولتي إيطاليا وفرنسا، وتكاد تتساوى نسبة المُهاجرين بين الدولتين. ويتساوى عدد سُكانها تقريباً - عام ٢٠١٧م - مع عدد السُكان بقرية ميت حبيب وميت بدر حلاوة (حوالي ٢٥ ألف نسمة). وقد تم تطبيق الاستبانة على (٤٩ مُهاجراً).

- قرية ميت خميس: تقع على الضفة الشرقية لفرع دمياط، وتتبع - إدارياً - مركز المنصورة بمُحافظة الدقهلية. ويتجه مُعظم المهاجرين منها إلى إيطاليا، بينما تتجه نسبة مُنخفضة إلى باقي الدول الأوروبية. وينخفض عدد سُكانها نسبياً، حيث بلغ (١٣ ألف نسمة تقريباً) عام ٢٠١٧م. وبلغ حجم العينة التي تم تطبيقها في قرية ميت خميس (٦٠ مهاجراً).
- مدينة البرج: تحولت من قرية إلى مدينة عام ٢٠١٤م، ويُطلق سُكانها عليها برج البرلس، وتتبع - إدارياً - مركز البرلس بمُحافظة كفر الشيخ. وتقع في أقصى غرب مركز البرلس، ويحدها البحر المتوسط من الشمال وبحيرة البرلس من الجنوب، وبذلك فهي تتميز بموقع جُغرافي فريد. وبحكم موقعها الجُغرافي على ساحل البحر المتوسط تُعد مركزاً مُهماً من مراكز انطلاق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، إذ تنتشر على طول سواحلها نقاط لانطلاق المراكب المُحملة بالمهاجرين من أبناء المدينة ومن مصر عامة، بل ومن مُختلف الجنسيات. ويتجه مُعظم المهاجرين من مدينة البرج إلى إيطاليا، وتتجه نسبة قليلة إلى فرنسا واليونان. وكانت اليونان مقصداً مُهماً للمهاجرين من المدينة قبل تفاقم الأزمة الاقتصادية بها في السنوات الأخيرة، حيث كانوا يعملون هناك بالصيد؛ وأصبحت إيطاليا المقصد الأساس والمُهم لمُعظم المهاجرين من المدينة في السنوات القليلة الماضية. ويعمل مُعظم سُكان المدينة في الصيد وصناعة السفن والمراكب. وتُعد من أفضل مناطق الأصل الثماني من حيث مُستوى معيشة السُكان والحالة العملية، فقد أكد بعض مُواطنيها أن جميع سُكان المدينة - تقريباً - لا يُعانون من مُشكلة البطالة. وتُعد ذات حجم سُكاني كبير مُقارنة بجميع مناطق الأصل الأخرى، إذ بلغ عدد سُكانها (نحو ٥٥ ألف نسمة) عام ٢٠١٧م. وبلغ حجم العينة التي تم تطبيقها (٤٩ مهاجراً).

• قرية الشيخ مبارك: تقع على ساحل البحر المتوسط، وتُجاور مدينة مصيف بلطيم، وتتبع - إدارياً - مركز البرلس بمُحافظة كفر الشيخ، ولا يفصلها عن ساحل البحر المتوسط سوى الطريق الدولي الساحلي ومجموعة من التلال المُنْتشرة شمال القرية. وتنتشر على طول سواحل القرية نقاط لتجمع المهاجرين وانطلاقهم إلى أوروبا (خاصة اليونان وإيطاليا) سواء كانوا من أبناء القرية أو من مصر عامة أو من أي جنسية، شأنها في ذلك شأن مدينة البرج، وإن تفوقت الأخيرة عليها بحكم موقعها المتميز. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن التلال الواقعة شمال القرية، تُساعد - نوعاً ما - في تهريب المهاجرين، وتخفيهم عن الأجهزة الأمنية. ويتجه مُعظم المهاجرين من قرية الشيخ مبارك إلى إيطاليا، بينما تتجه نسبة قليلة إلى اليونان. ويعمل أغلبية سُكان القرية في الصيد والزراعة، وتُعد القرية من أقل مناطق الأصل سُكناً، إذ بلغ عددهم نحو ١٢ ألف نسمة عام ٢٠١٧ م. وبلغ حجم العينة التي تم تطبيقها بالقرية (٢١ مُهاجراً)، والسبب في انخفاض حجم العينة يرجع إلى ضعف استجابة المواطنين بالقرية مع الباحث، وإنكار المهاجرين العائدين خوضهم التجربة بسبب تشديد الأجهزة الأمنية على الهجرة غير الشرعية خاصة في المناطق الساحلية، حيث أصبحت الأجهزة الأمنية لا تُراقب المهاجرين فحسب بل أسرههم أيضاً.

٢- التدوين: قام الباحث بتدوين كُل ملاحظاته ومُشاهداته واستنتاجاته حول خصائص المهاجرين وآثار الهجرة في مناطق الأصل الثماني. فعلى سبيل المثال ضم التدوين: استنتاجات الباحث حول مُستوى معيشة السُكان بمناطق الأصل من خلال نمط الإسكان بكُل منطقة، ومادة إنشاء المساكن؛ وتسجيل ملاحظاته حول أثر الهجرة غير الشرعية على التوسع العمراني لمناطق الأصل على حساب الأرض الزراعية، وتحديد اتجاهات هذا النمو وتسجيل الاستنتاجات حول العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية التي

يُمارسها سُكّان كُل منطقة والأنشطة الاقتصادية والحرف التي يلتحق بها المهاجرون في أوروبا.

٣- التصوير الفوتوغرافي: يُعد التصوير الفوتوغرافي وسيلة مُهمّة من وسائل تسجيل الحقائق الجغرافية؛ لأن الصُورة الفوتوغرافية تنقل المنظر المرئي لمُخيلة القارئ مباشرة بصورة أفضل من وصفها بالكتابة. ولذلك قام الباحث بالتقاط العديد من الصُور، كالصُور التي توضح النشاط الاقتصادي للسُكّان بمدينة البرج، وهو صناعة السفن والصيد، وصُور بعض قُصور المهاجرين التي تعكس مُستواهم الاقتصادي المُرتفع والصُور التي ترصد الزحف العمراني على حساب الأرض الزراعية في مناطق الأصل والصُور التي رصدت تغير مورفولوجية القرى المُصدرة للمهاجرين.

٤- المُقابلات الشخصية: تُعد المُقابلات الشخصية من الأساليب المُهمّة للحصول على المعلومات والبيانات ميدانياً؛ ولذلك عقد الباحث عدة مُقابلات شخصية مع المسؤولين، وضمنت هذه المُقابلات: مُقابلة مع رئيس قسم المباحث الجنائية بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية التابعة لوزارة الداخلية ومُقابلة مع رئيس الوحدة المحلية لقرية الشيخ مبارك بمركز البرلس بمحافظة كفر الشيخ ومُقابلة مع سكرتير الوحدة المحلية لقرية ميت بدر حلاوة بمركز سمنود بمحافظة الغربية.

(ب) التعدادات والنشرات السُكانية والاقتصادية: ضمت مصادر بيانات الدراسة، تعداد السُكّان لعام ٢٠٠٦م، وبعض البيانات الإحصائية الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والديموغرافية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في السنوات الأخيرة مثل نشرة المعلوماتية والنشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية والنشرة الشهرية لإحصاءات السياحة ونشرة الزمام والملكية الزراعية.

(ج) مُسوح العينة: ضمت المصادر - أيضاً - المسح الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧م) على مجموعة من الشباب المهاجر من قُرى (دملاش، وميت الكرما، وتلبانه، وبساط كريم الدين، ومحلة دمنة، ودميرة) بمُحافظة الدقهلية ومن قرية تطون بمُحافظة الفيوم الذين تم ترحيلهم من الخارج بعد فشل هجرتهم غير الشرعية. وأجري المسح بأسلوب الحصر الشامل لكل الشباب الذين تم ترحيلهم، وبلغ عددهم (٤٠٦ شاب)، وتراوحت أعمارهم بين (١٨ إلى ٣٥ عاماً).

(د) مصادر أخرى: تمثلت في بيان إحصائي عن عدد القضايا وعدد المُتهمين بقضايا هجرة غير شرعية خلال الفترة المُمتدة من (٢٠٠٢/١/١م) إلى (٢٠١٣/٤/٣٠م)، وتم الحصول على هذا البيان من إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير التابعة للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية المصرية.

المبحث الأول

الأبعاد المكانية للمهاجرين

في حالة الهجرة الشرعية يُمكن الحصول على بيانات التوزيع الجغرافي للوافدين وإقامتهم وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية من التعداد السكاني. ويتم عرض خصائص الوافدين من خلال تركيب السكان المولودين في الخارج من حيث مُتغيرات: العمر، والنوع، ودولة الميلاد، واللغة الأم، والمهنة، والتحصيل التعليمي. وتخضع بعض هذه الخصائص للتغيير -بعد الوصول- كمحل الإقامة أو المهنة؛ في حين لا تتغير -تماماً- خصائص أخرى كدولة الميلاد، وسنة الهجرة، واللغة الأم؛ وثمة خصائص تتغير بطرق قابلة للقياس كالعمر؛ أو قد تتغير تغييراً قليلاً أو لا تتغير نهائياً كالتحصيل التعليمي^(١١). أما الهجرة غير الشرعية، ونظراً لطبيعتها السرية، فلا يتوافر لها هذا الكم من البيانات لدراسة خصائص المهاجرين، ومن ثم تقوم الهيئات والمؤسسات الحكومية والباحثون بإجراء مُسوحات بالعينة على المهاجرين لتحديد خصائصهم ودوافع الهجرة ونتائجها. ولذلك سيتم دراسة خصائص المهاجرين المُختلفة وتحليلها من خلال مسح العينة الذي أجراه الباحث، وزياراته لمناطق الأصل ومُقابلاته مع المهاجرين، إلى جانب مُسوحات العينة التي قامت بها المؤسسات المُختلفة.

ويُعد تحديد الأنماط المكانية للمهاجرين هجرة غير شرعية من الجوانب المهمة في دراسة هذه الظاهرة والوقوف على دوافعها ونتائجها وصعابها ومشاكلها. فيخرج المهاجرون من أماكن مُعينة تُعرف بمناطق دفع المهاجرين أو طردهم، ثم يتجهون ويقصدون أماكن مُحددة دون غيرها تُعرف بمناطق جذب المهاجرين، وخلال الرحلة الطويلة من مناطق الدفع إلى مناطق الجذب،

يَتَّبِعُ المُهاجرون مسارات عديدة مُتباينة في التكلفة والمدة والمسافة والأسلوب ودرجات الخطورة والصُعوبة. ويتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل هذه الأبعاد المكانية للمُهاجرين المصريين عن طريق تحديد مناطق الدفع والجذب ومسارات الهجرة حسب عينة الدراسة الحالية.

أولاً- مناطق الدفع:

يُقصد بمناطق دفع المُهاجرين، المناطق التي تدفع «تطرد» بعض سُكانها إلى مناطق أخرى بسبب ما تُعاني منه من قلة في الموارد الطبيعية والاقتصادية وغيرها من الأسباب. وينتمي المُهاجرون هجرة غير شرعية إلى أقاليم مُعينة من الجمهورية، فيدفع الوجه البحري عدداً كبيراً منهم مقارنةً بالوجه القبلي، وإذا اتفق المُهاجرون -في الوجهين- في قوة تأثير عوامل الدفع الاقتصادية، فإن المُهاجرين من الوجه البحري يتميزون بقدَم هجرتهم إلى أوروبا التي ترجع إلى سبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي مكنهم من تكوين شبكات قوية من الاتصالات والعلاقات بين المُهاجرين في أوروبا وأصدقائهم وأقاربهم في مناطق الأصل؛ ويتميزون -أيضاً- بقربهم من مناطق انطلاق الهجرة بالسواحل الشمالية للجمهورية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد بدأت -حديثاً- في الزيادة والنمو في الوجه القبلي حتى وصلت جنوباً إلى مدينة أبنوب بمحافظة أسيوط؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض مُعدل هجرتهم إلى الدول العربية الخليجية التي كانت الوجهة الأولى والمفضلة لديهم؛ بسبب توقف طلب تلك الدول عن العمالة المصرية -تقريباً- في السنوات الأخيرة، وتفضيلها للعمالة الآسيوية ذات الأجور المنخفضة، وتنفيذها لسياسات إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية. أما باقي أقاليم الجمهورية كالقاهرة الكبرى والقناة والمحافظات الصحراوية، فيقل عدد المُهاجرين -بشكل ملحوظ- في الإقليمين الأول والثاني، ويكاد ينعدم في الإقليم الثالث.

هذا على مستوى الأقاليم، أما على مستوى محافظات الجمهورية، فثمة محافظات معينة دافعة للمهاجرين بأعداد كبيرة، هي: الدقهلية، والغربية، وكفر الشيخ، والمنوفية، بالوجه البحري، والفيوم، والمنيا، بالوجه القبلي. ويخرج المهاجرون من محافظات أخرى بأعداد أقل كمحافظات: البحيرة، ودمياط، والشرقية بالوجه البحري، وأسيوط بالوجه القبلي. أما بالنسبة للقرى والمدن التي تدفع شبابها إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بأعداد كبيرة، فتشمل جميع قرى الساحل الشمالي ومُدنه التابعة لمحافظات كفر الشيخ، ودمياط، والبحيرة، وبعض قرى ومدن محافظات الغربية، والمنوفية، والدقهلية، والشرقية، والفيوم^(١٢). وقد بدأت ظاهرة هجرة الشباب غير الشرعية إلى أوروبا في الانتقال من بعض هذه القرى إلى قرى أخرى مجاورة أو قريبة من خلال العلاقات المكانية بين تلك القرى، مما تسبب في اتساع دائرة الهجرة غير الشرعية من قرية وحيدة تدفع شبابها إلى الهجرة غير الشرعية، إلى إقليم متسع يدفع شبابه للهجرة، وتكون هذه القرية هي مركز الإقليم وأكثر مكوناته الجغرافية دفعا للمهاجرين وأقدمهم في الظاهرة، وتُمثل القرى المجاورة لها والقريبة منها مكونات الإقليم وحدوده الخارجية، وهي قرى حديثة العهد بالظاهرة، ومن ثم أعداد المهاجرين ما زالت قليلة. وقد تم رصد ذلك في قرية تطون بمحافظة الفيوم، حيث بدأت تنتقل الظاهرة منها إلى القرى المجاورة والقريبة مثل شدموه وقصر الباسل ومعجون وتم رصده -كذلك- في قرية ميت بدر حلاوة، حيث انتقلت الظاهرة منها إلى شباب القرى المجاورة والقريبة مثل ميت حبيب وبنا أبو صير. ويُمثل هذا الانتشار الجغرافي للظاهرة -من قرية وحيدة إلى القرى المجاورة وإقليمها الجغرافي- بُعداً جديداً ومؤشراً مهماً على تطور الظاهرة مكانياً. وقد تم اختيار مجموعة متنوعة من قرى دفع المهاجرين لإجراء مسح العينة (راجع شكل ٢)، فضمت قرى ساحلية مثل قرية

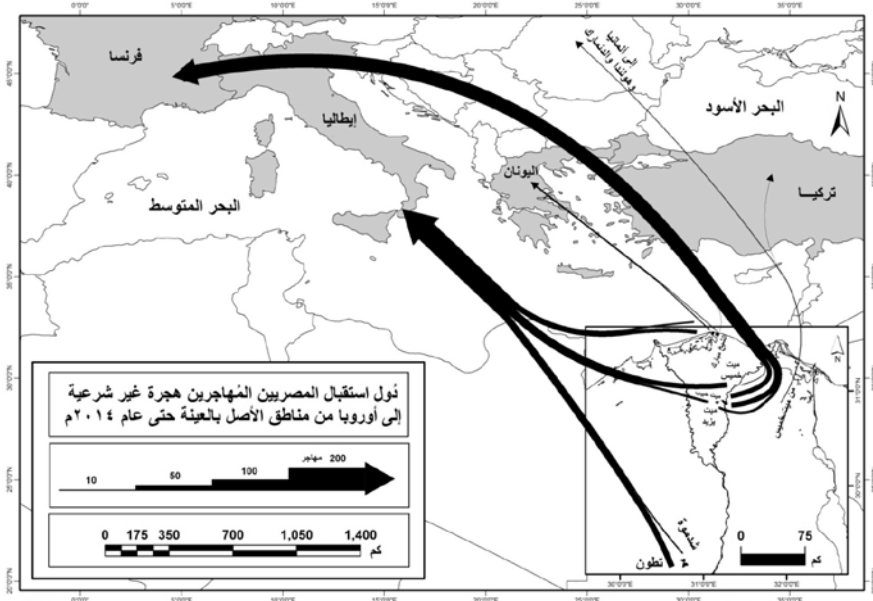
الشيخ مبارك، وأخرى داخلية مثل قُرى تطون وشموه وميت يزيد، وبعضها قُرى قديمة العهد بالظاهرة مثل قرיתי ميت بدر حلاوة وتطون، وبعضها حديثة العهد بها مثل قرיתי شدموه وميت حبيب.

ثانياً- مناطق الجذب:

يُقصد بمناطق جذب المهاجرين المناطق التي تجذب إليها سُكان من مناطق أخرى بسبب ما تتمتع به من مُقومات اقتصادية واجتماعية وغيرها من المُقومات. فعلى المُستوى الإقليمي يتجه الشباب المصري المهاجر هجرة غير شرعية إلى جنوب أوروبا؛ بسبب ما يحظى به الإقليم من مُقومات اقتصادية تُعد عاملاً جاذباً قوياً، إلى جانب قُربه الجُغرافي - نسبياً - مُقارنة بكثير من الأقاليم الأخرى، وتعدد مسارات الهجرة والدُخول إلى هذا الإقليم. أما على مُستوى دُول الجذب، فيُوضحها الشكل (٢)، حيث يُلاحظ وجود تيارين أساسيين يستحوذان على الغالبية العُظمى من الشباب المصري المهاجر (نحو ٩٣٪ من جُملة عينة الدراسة الحالية)؛ ويتجه التيار الأول والأضخم إلى إيطاليا (٥٦٪)، فهي تُمثل دولة الجذب الأولى، فيتجه إليها جميع المهاجرين من قرיתי تطون وشموه، ومُعظم المهاجرين من قرיתי ميت خميس والشيخ مبارك، ونصف المهاجرين من ميت يزيد. ففي الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤م، وصل إلى الشواطئ الإيطالية أكثر من مئة ألف مُهاجر؛ وتُعد أهم دُول أصل المهاجرين إلى إيطاليا: إريتريا وسوريا ومالي، وتليها جامبيا ونيجيريا والصومال والسنغال ومصر وباكستان^(١٣).

أما التيار الثاني، فيتجه إلى فرنسا (٣٧٪) التي يقصدها كُل المهاجرين من قرיתי ميت بدر حلاوة وميت حبيب، ونصف المهاجرين من ميت يزيد. كما يُلاحظ وجود تيار ثالث ثانوي يتجه إلى اليونان (نحو ٥٪)، حيث تجذب

اليونان - حسب عينة الدراسة - مُهاجرين من منطقتين ساحليتين (قرية الشيخ مبارك ومدينة البرج). وتوضح بيانات عينة الدراسة الحالية أن جميع المُهاجرين إلى اليونان قد هاجروا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢م إلى عام ٢٠٠٨م، وتوقف هذا التيار بعد ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية في اليونان. أما على مستوى المناطق، فتعد ميلانو هي منطقة جذب المُهاجرين الأولى في إيطاليا، ويوجد بها تجمعات للمُهاجرين المصريين، أكبرها من أبناء قرية تطون، وتُساعد تلك التجمعات في جذب المزيد من المُهاجرين. كما تُعد باريس المدينة الأولى في جذب المُهاجرين المصريين، خاصة للعمل في مهن البيع بسوق الخضار والفاكهة أو الدهانات، ويوجد بها تجمعات للمُهاجرين أكبرها من أبناء قرية ميت بدر حلاوة.



(شكل ٢)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

ثالثاً- مسارات المهاجرين:

يسلك المصريون المهاجرون هجرة غير شرعية إلى أوروبا ثلاثة مسارات، هي: المسار الغربي أو الليبي؛ والمسار الشمالي أو مسار البحر المتوسط؛ والمسار الشرقي - الشمالي أو العربي - التركي^(١٤). وتوضح عينة الدراسة الحالية أن هناك خمسة مسارات يسلكها المهاجرون إلى أوروبا (راجع الشكل ٣). وثمة ثلاثة مسارات مهمة ورئيسة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا هي: مسار البحر المتوسط، والمسار الليبي، والمسار الجوي إلى فرنسا، حيث سلك هذه المسارات الثلاثة الغالبية العظمى من عينة الدراسة الحالية (حوالي ٩٦٪ من جُملة العينة)؛ وثمة مساران ثانويان، هما المسار الجوي إلى إيطاليا والمسار الشرقي - الشمالي. وفيما يلي عرض لهذه المسارات:

(أ) مسار البحر المتوسط:

يُعد مسار البحر المتوسط أهم المسارات التي يسلكها الشباب المصري في هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا، وزادت أهميته في السنوات الست الأخيرة، بعد تزايد المصاعب والمخاطر التي تُوجه المهاجر عبر المسار الليبي؛ بسبب النزاعات المسلحة التي شهدتها -وما زالت تشهدها- الجماهيرية الليبية، وأثرت تأثيراً كبيراً على المسار الليبي. وعلى الرغم من أن عينة الدراسة الحالية قد أوضحت أن مسار البحر المتوسط ليس أقدم مسارات هجرة المصريين غير الشرعية، حيث بدأ مع مطلع القرن الحادي والعشرين، فإن أعلى نسبة من المهاجرين قد سلكته (نحو ٤١٪ من جُملة العينة). وأصبح هذا المسار هو المسار الأهم والرئيس منذ عام ٢٠٠٩م بعد تفوقه على المسار الليبي؛ بسبب تضيق السلطات الليبية على الهجرة غير الشرعية عبر أراضيها، وتفاقم وتيرة النزاعات المسلحة بها. وقد يكون الموقع الجغرافي أو القرب الجغرافي من البحر المتوسط سبباً من أسباب ارتفاع الوزن النسبي للمهاجرين من المناطق

الساحلية أو المناطق النهرية الذين يسلكون مسار البحر المتوسط. فقد سلكه أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين من المناطق الساحلية، وحوالي (٣٧٪) من المناطق النهرية، وتنخفض النسبة - نوعاً ما - لتصل إلى أكثر قليلاً من الربع في المناطق الداخلية. وتُمثل القرى والمدن التي تقع على ساحل البحر المتوسط محطات انطلاق للمهاجرين من شباب هذه القرى والمدن أو من مناطق الجمهورية المختلفة أو للشباب من مختلف الجنسيات خاصة الإفريقية.

وكما يتضح من الشكل، يسلك كل المهاجرين من قرية الشيخ مبارك وأكثر من ثلثي المهاجرين من مدينة البرج مسار البحر المتوسط. ولعل ظروف الموقع والموضع قد ساعدت المنطقتين لتصبحا محطتين مهمتين للهجرة غير الشرعية خاصة المنطقة الثانية، فقد تبين من زيارة الباحث لمدينة البرج وتجوله بها ومُقابلته لبعض المهاجرين، أنها مركز مهم من مراكز الهجرة غير الشرعية ليس لأبناء مركز البرلس أو الشباب المصري فقط بل لجنسيات عديدة، فهي تقع على البحر المتوسط مباشرة لا يفصلها عنه تلال أو أي ظاهرات طبيعية، وشكلها أقرب إلى المثلث، فيُمثل ساحل البحر المتوسط حدها الشمالي وأحد أضلاع المثلث، وتُمثل بحيرة البرلس حدها الجنوبي والضلع الثاني للمثلث، في حين يقع رأس المثلث في الغرب عند بوغاز البرلس، وقاعدة المثلث تقع في الشرق، وعبرة عن باقي قرى مركز البرلس. ولذلك يُعد موقع المدينة ميزة للمُهريين؛ لأنها تُشرف على البحر مباشرة، وتتوافر فيها مراكب الصيد التي يقوم أهل المدينة بصناعتها (انظر الصورتين ١ و ٢)، إلى جانب شكلها المثلثي الذي يتسع شرقاً عند القاعدة، ويستمر في الضيق حتى يتلاشى عند رأس المثلث في الغرب، وتُحيطها المياه من كل الجوانب ما عدا الشرق؛ وبالطبع سهل كل ذلك من مهمة المُهريين والسماسرة في تتبع التحركات الأمنية والاختفاء من رجال الأمن. وهذه المميزات - بالنسبة للمُهريين - قد لا تتوافر في محطات رئيسة أخرى كمرسي مطروح أو بور سعيد أو دمياط أو السلوم.



صورة (١) : المراحل الأولى لتصنيع مجموعة من مراكب الصيد بمدينة البرج



صورة (٢) : المراحل الأخيرة من صناعة مركب صيد بمدينة البرج

أما بالنسبة لقرية الشيخ مبارك، فمن خلال زيارة الباحث لها ومُقابلة بعض المهاجرين والمسؤولين بالوحدة المحلية، فهي قرية تأخذ الشكل الشريطي الموازي لساحل البحر المتوسط، ويحدها جنوباً طريق مصيف بلطيم - مدينة بلطيم، وشمالاً الطريق الدولي الساحلي، ويفصل كُتلتها العمرانية عن ساحل البحر المتوسط مجموعة من التلال، التي تُعد عائقاً أمام الجهات الأمنية في تتبع المهربين وسماسرة الهجرة غير الشرعية. ويعمل أهل القرية في زراعة أشجار الفاكهة والصيد (خاصة صيد أم الخلول)؛ ودخل أغلبية السكان مُنخفض، فلا يتجاوز دخل الفرد الشهري خمسمئة جنيه، لذلك يُقبلون على الهجرة غير الشرعية. وأوضح شباب القرية أن سواحلها تُمثل مكاناً للهروب الشباب المصري إلى إيطاليا واليونان، ولكن يتعين على هؤلاء الشباب الهروب أولاً من قوات حرس الحدود الموجودة بالقرب من التلال عن طريق عبور هذه التلال والوصول لساحل البحر، حيث يجدون أحد المراكب في انتظارهم لينقلهم إلى أوروبا مباشرة^(١٥). وعلى الرغم من وجود التلال المرتفعة، فإن بعض شباب القرية قد أشاروا إلى نجاح قوات الأمن وحرس الحدود في القبض على بعض الشباب الذين دخلوا القرية، وحاولوا الهجرة عبر سواحلها. وينطبق الأمر نفسه على القرى الواقعة على طول ساحل البحر، فمن خلال مُقابلة بعض سُكان قرية الشهابية الواقعة على ساحل البحر وتُجول الباحث بالقرية، تبين استغلال سواحل القرية في عمليات تهريب المهاجرين المصريين وغير المصريين، ويُساعد موقع القرية وموضعها في عملية التهريب، حيث يفصل القرية عن الساحل مسافة تصل إلى كيلومترين، عبارة عن منطقة مُستوية وخالية في مُعظم أجزائها باستثناء بعض التلال الصغيرة، لذلك تُمثل هذه المنطقة الواسعة منطقة هروب آمن إلى حد كبير أثناء الليل. وبالمثل، يتم استغلال سواحل قرية البنائين في تهريب المهاجرين، ويفصل الكتلة العمرانية لها عن ساحل البحر المتوسط بعض التلال والطريق الدولي الساحلي^(١٦).

ويعكس الشكل - كذلك - ارتفاع الوزن النسبي للمهاجرين الذين يسلكون مسار البحر المتوسط من قرية تطون (نحو ٤٥٪)، فقد بدأ المهاجرون من هذه القرية يُركزون هجرتهم على هذا المسار بداية من عام ٢٠٠٦م بعد تضيق السلطات الليبية على الهجرة غير الشرعية والعبور السري للحدود المصرية - الليبية. أما فيما يتعلق بالمحطات التي ينتقل عبرها المهاجر من قرية تطون، فقد أوضح بعضهم أنهم سافروا إلى محافظة البحيرة حتى وصلوا إلى برج مغيذل على ساحل البحر المتوسط، ثم استقلوا إحدى مراكب الصيد التي نقلتهم إلى إيطاليا، في حين ذكر مهاجر آخر - كان يبلغ عُمره وقت الهجرة ستة عشر عاماً فقط - أنه هاجر إلى إيطاليا عبر الإسكندرية، واستقل منها إحدى السفن مع مهاجرين آخرين، وأمضوا جميعاً - في عرض البحر - عشرة أيام حتى وصلوا إلى منطقة في البحر قريبة من (سيشليا) (Schillaci) التي تقع شرق صقلية، ثم تم تفريغ السفينة الكبيرة من المهاجرين على مراكب صغيرة، وتم تحميل المراكب الصغيرة بأعداد أكبر من حمولتها، وعند وصول المهاجر للساحل الإيطالي مع زملائه تم القبض عليهم من قبل الشرطة الإيطالية التي قامت بترحيل من يزيد عُمره عن الثمانية عشر عاماً، وإلحاق من يقل عُمره عن ذلك بمدرسة لتعليمه حرفة من الحرف وتعليمه اللغة الإيطالية.

(ب) المسار الليبي:

يُعد المسار الليبي أو المسار الغربي أحد أهم المسارات التي يسلكها المصريون في هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا، وقد قلت أهميته - نوعاً ما - في السنوات الأخيرة بسبب أحداث العنف التي شهدتها - وما زالت تشهدها - أراضي الجماهيرية الليبية. ومن ثمَّ فهو أقدم تاريخياً من مسار البحر المتوسط، حيث تُبين عينة الدراسة الحالية أن المصريين بدأوا يسلكون المسار الليبي منذ مُنتصف تسعينيات القرن العشرين، وتُعد الفترة المُمتدة من عام ٢٠٠٥م

إلى عام ٢٠١٠م فترة ازدهاره، حيث سلكته نسبة كبيرة من المهاجرين. ويبدأ المهاجر - في هذا المسار - رحلته عبر الأراضي المصرية مُتجهاً إلى الغرب حتى يعبر الحدود المصرية-الليبية، حيث تنتشر على الحدود مع ليبيا أو في بعض محافظات الصعيد عصابات للنصب على الشباب، وتتقاضى منهم مبالغ طائلة بدعوى توفير فرص عمل لهم في إيطاليا أو أوروبا^(١٧). ثم يستمر المهاجر في الاتجاه غرباً داخل الأراضي الليبية حتى يصل إلى المدن الساحلية الليبية القريبة من الحدود الليبية - التونسية مثل زوارة أو طرابلس، ثم تبدأ رحلته البحرية من تلك المدن بالاتجاه شمالاً صوب إيطاليا مباشرة أو عبر جزر في طريق الرحلة لإيطاليا مثل مالطا أو لامبيدوسا. وعلى ذلك، فالرحلة البحرية في هذا المسار أقصر من المسار الشمالي، وعلى هذا فهي أقل خطورة على حياة المهاجرين، لذلك تقل حالات غرق مراكب الصيد المحملة بالمهاجرين في المسار الليبي مقارنة بالمسار الشمالي.

وهذا ما يُفسر عدم وجود صدى واضح لظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة من مُنتصف تسعينيات القرن العشرين إلى مُنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ لأن أغلبية المهاجرين كانوا يسلكون المسار الليبي الأقل خطورة من المسار الشمالي؛ ثم أصبح للظاهرة صدى واضح - أمنياً وإعلامياً - بعد تحول أغلبية المهاجرين إلى المسار الشمالي منذ مُنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حتى أصبح المسار الرئيس نتيجة لتضييق السلطات الليبية على الهجرة غير الشرعية والنزاعات المسلحة بالأراضي الليبية. ومن المعروف أن المسافة التي تقطعها مراكب الصيد من شمال مصر حتى إيطاليا أو اليونان أطول بكثير من المسافة التي تقطعها عند السواحل الليبية، مما يزيد من احتمالات غرق المراكب.

وتعكس نتائج عينة الدراسة الحالية مدى أهمية المسار الليبي، فقد سلكه نحو ثلث المهاجرين، ولكن تتباين درجة أهميته جغرافياً، فالمهاجرون من المناطق الداخلية يعتبرونه مساراً رئيساً، حيث سلكه ما يقرب من نصفهم، بينما يعتبره المهاجرون سواء من المناطق النهرية أو الساحلية مساراً ثانوياً، حيث سلكه أقل من خمسمهم. وبالطبع يلعب عامل الموقع الجغرافي دوراً مهماً في هذا التباين، فالمهاجرون من المناطق الساحلية والنهرية يفضلون المسار الشمالي عن المسار الليبي، فالثاني يستغرق وقتاً أطول ويقطع المهاجر مسافة طويلة في الأراضي المصرية والليبية، ويتطلب اجتيازاً للحدود المصرية- الليبية قبل الوصول لنقطة الانطلاق الساحلية والعبور السري لحدود الدولة الأوروبية؛ بينما في المسار الشمالي يجد المهاجرون أنفسهم في نقطة من نقاط انطلاق المهاجرين أو بالقرب منها، ولا يتعدى الأمر سوى التخفي من السلطات الأمنية واستقلالهم لمركب من مراكب الصيد الموجودة بكثرة أمام الساحل. أما المهاجرون من المناطق الداخلية، فيفضلون المسار الليبي؛ لأنه المسار المعروف والأقدم والأشهر لديهم، كما أنهم أقل دراية بنقاط الانطلاق الساحلية الموجودة بالمسار الشمالي. هذا مع العلم بأنهم بدأوا في السنوات الأخيرة الاتجاه نحو المسار الشمالي بعد تضيق السلطات الليبية وأحداث العنف هناك.

أما على مستوى مناطق الأصل، فيعكس الشكل (٣) ارتفاع نسبة المهاجرين الذين سلكوا المسار الليبي في جميع المناطق الداخلية، وتصل النسبة أقصاها في قرية شدمو التي سلك كل مهاجريها هذا المسار؛ ثم تتراوح بين (٤٠- ٥٠٪) في قرى تطون وميت يزيد وميت حبيب. ويتبع بعض المهاجرين من قرية شدمو مساراً محدداً، يبدأ بعبورهم الحدود المصرية- الليبية، ثم الاتجاه غرباً حتى الوصول إلى زوارة، ومنها يستقلون مركباً إلى جزيرة لامبيدوسا، وهذا المركب ليس قديماً ولكن حمولته كبيرة، ثم ينتقلون من لامبيدوسا إلى إيطاليا، وقد يقع المهاجرون في يد الصليب الأحمر الذي يرحل من يزيد عمره

عن (١٨ عاماً)، ويقوم بإلحاق من يقل عُمره عن ذلك بمدرسة يتعلم فيها مهنة واللغة الإيطالية. وحدد مُهاجرون آخرون من قرية تطون أنهم يتبعون مساراً يبدأ بعبورهم الحدود المصرية-الليبية، ثم يصلون طرابلس، ومنها يستقلون باخرة إلى جزيرة مالطة ثم إيطاليا. أما بالنسبة لمناطق الأصل النهرية والساحلية، فإن كانت نسبة المُهاجرين الذين يسلكون هذا المسار مُنخفضة بصفة عامة فإنها ترتفع -نوعاً ما- في ميت خميس والبرج.

(ج) المسار الجوي إلى فرنسا:

يُعد المسار الجوي إلى فرنسا من مسارات هجرة المصريين غير الشرعية القديمة والمُهمّة في الوقت نفسه، وله خصوصية جُغرافية، فلا يسلكه المُهاجرون من كل المناطق أو أغلبها، وإنما يسلكه المُهاجرون من مناطق مُحددة. فبالنسبة لقدم هذا المسار، فحسب نتائج استبانة الباحث، فإنه يرجع إلى أواخر سبعينيات القرن العشرين، أي أنه واكب التيار الكبير للهجرة المصرية المؤقتة الشرعية إلى دول الخليج العربية. فقد نجح بعض المُهاجرين من قرية ميت بدر حلاوة في الحصول على تأشيرة دخول لفرنسا، واستقروا في باريس، وبعد انتهاء تأشيرة الدُخول أصبحت إقامتهم غير شرعية، ولكنهم نجحوا في تسوية وضعهم القانوني بالزواج من فرنسيات والحصول على الإقامة، ثم بدأوا -بعد ذلك- في استقبال أقاربهم وأصدقائهم، واستمر المسار من القرية نفسها حتى الوقت الراهن. أما بالنسبة لأهمية هذا المسار فتظهر من خلال الوزن النسبي للمُهاجرين الذين يسلكونه، حيث يُمثلون (٢٢٪) من جُملة المُهاجرين بالعينة.

أما فيما يتعلق بالخصوصية الجُغرافية، فيُقصد بها انحسار هذا المسار عن المُهاجرين من مناطق مُعينة ومعروفة دون غيرها، فيسلكه المُهاجرون من

المناطق النهرية بصفة خاصة (٤٤٪ من جُملة المُهاجرين)، وتنخفض نسبة من يسكنونه بالمناطق الداخلية والساحلية. ويتركز المُهاجرون الذين يسلكون المسار الجوي إلى فرنسا في قريتين مُحددتين في الدلتا المصرية، هما قرية ميت بدر حلاوة (نحو ٩٤٪ من جُملة المُهاجرين)، وقرية ميت حبيب المُجاورة لها (٥٠٪ من جُملة المُهاجرين). فبالنسبة للقرية الأولى، فتعد الأقدم في اتباع هذا المسار، ولديها عدد كبير من المُهاجرين المُتمركزين في باريس، ويعملون في سوق الخضار والفاكهة بالعاصمة. ويبدأ هذا المسار بحُصول الشاب على تأشيرة دُخول إلى فرنسا، وعندما يصل باريس يجد أحد أقاربه أو أصدقائه من قرية ميت بدر حلاوة في انتظاره ويصطحبه إلى السكن، وبعدها يتم تدبير عمل له في السوق، وتظل إقامته غير شرعية، وعلى الرغم من أنه يكون مرصوداً من قبل الشرطة الفرنسية، فإنها لا تتعرض له طالما يؤدي عمله ولا يرتكب جرائم جنائية. ويدر العمل في بيع الخضار والفاكهة عائداً كبيراً، فلا يقل دخل الشاب الشهري عن ١٥ ألف جنيه مصري. وتلعب علاقات الصداقة والقرابة دوراً مُهماً في تشجيع شباب قرية ميت بدر حلاوة على الهجرة إلى فرنسا، وتيسير كل الأمور المُتعلقة بالسكن والعمل هناك.

وقام كثير من شباب قرية ميت حبيب بتقليد أقرانهم من قرية ميت بدر حلاوة في الهجرة غير الشرعية إلى فرنسا عبر المسار نفسه، مُستغلين علاقات الصداقة بينهم وبين أبناء قرية ميت بدر حلاوة بحكم التجاور الجغرافي والعلاقات المكانية بين القريتين. وبدأ أبناء قرية ميت حبيب يسلكون هذا المسار مُنذ عام ١٩٩٣ م. ويُعد هذا المسار أكثر أماناً على حياة المُهاجرين؛ لأنهم يستخدمون التأشيرات الرسمية والرحلات الجوية، وأقصى ما يتم هو ترحيل المُخالف بعد انتهاء تأشيرة دُخوله البلاد. وحدد عدد قليل من المُهاجرين مسارين جويين مُختلفين، أولهما يبدأ بالحُصول على تأشيرة دُخول لمالطا، ثم

ينتقل إلى إيطاليا عبر البحر في (لانش)، ثم يُكمل رحلته إلى فرنسا؛ وثانيهما يبدأ بحُصول المهاجر على تأشيرة دُخول للأراضي الإسبانية وبعدها يُسافر بالقطار إلى باريس.

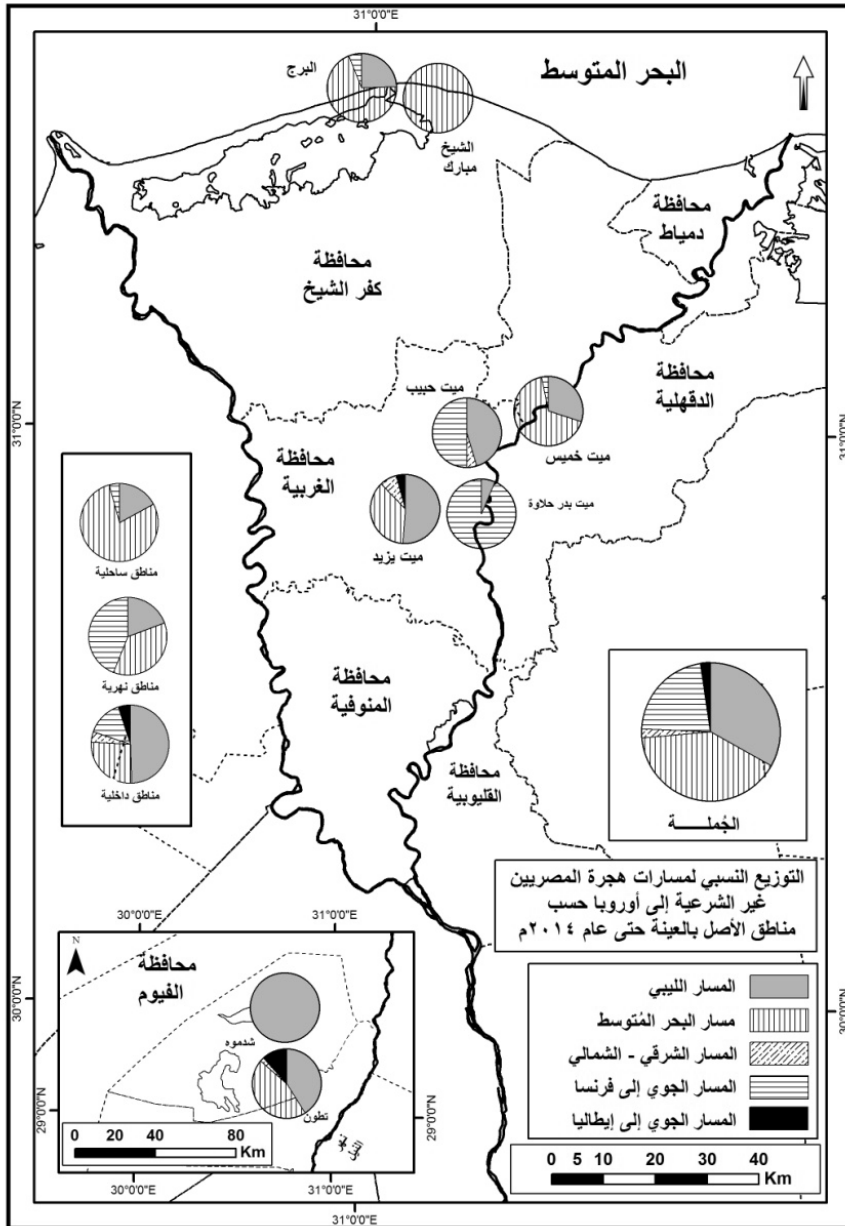
(د) المسار الجوي إلى إيطاليا:

يُعد المسار الجوي إلى إيطاليا مساراً ثانوياً في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، فلم تسلكه سوى نسبة قليلة من المهاجرين بالعينة (نحو ٢,٤٪). ولا يسلكه سوى عدد قليل من المهاجرين من المناطق الداخلية لا تتجاوز نسبتهم (٥٪) من جُملة المهاجرين من تلك المناطق، ولا يسلكه -تماماً- مهاجرون من المناطق الساحلية أو النهرية حسب عينة الدراسة الحالية. ولا يسلك - هذا المسار - المهاجرون من جميع مناطق الأصل الداخلية بالعينة، وإنما من منطقتين فقط هما تطون وميت يزید، وترتفع نسبتهم نوعاً ما في الأولى لتصل إلى نحو (١٢٪ من الجُملة)، وتبلغ في الثانية حوالي (٤٪ من الجُملة). وحدد المهاجرون محطات مُختلفة في هذا المسار للوصول إلى إيطاليا، منها حُصول المهاجر على تأشيرة دُخول لإيطاليا مُباشرة والسفر إليها، ولكنه لا يحصل على حق الإقامة، وتظل إقامته غير شرعية؛ ومنها أنه قد يحصل على تأشيرة دُخول إلى فرنسا أو اليونان، ثم ينتقل منها إلى إيطاليا، ويُقيم ويعمل بها دون الحُصول على حق الإقامة أو العمل؛ ومنها - أيضاً - أنه قد يحصل على تأشيرة دُخول إلى تركيا، ثم ينتقل منها إلى ألبانيا، ومنها ينتقل - بحراً - إلى إيطاليا.

(هـ) المسار الشرقي - الشمالي:

يُعد المسار الشرقي - الشمالي مساراً ثانوياً في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، وتعكس نتائج استبانة الدراسة الحالية قدم هذا المسار

-نسبياً- حيث بدأ في تسعينيات القرن العشرين. وشأنه شأن المسار الجوي إلى إيطاليا، فلا يسلكه سوى عدد محدود من المهاجرين، تبلغ نسبتهم (٢,١٪) من جُملة المهاجرين بالعينة. ويقتصر هذا المسار على المهاجرين من المناطق الداخلية خاصة من قُرى: ميت يزید (٨٪ تقريباً من الجُملة) وميت حبيب (٤,٥٪ من الجُملة) وتطون (نحو ٢٪ من الجُملة). وذكر بعض المهاجرين أن هذا المسار كان أحد مسارات الهجرة غير الشرعية المعروفة قبل عام ٢٠٠٠ م. ويبدأ هذا المسار - في الغالب - بدُخول المهاجر الأردن جواً بتأشيرة سليمة أو براً عن طريق التسلل وعُبور الحدود الأردنية للوصول إلى قبرص أو تركيا^(١٨)، أو قد يُكمل رحلته حتى يصل إلى إسطنبول ومنها إلى سارييفوا ثم ألبانيا ثم بحراً إلى إيطاليا. وإن كانت نتائج العينة تعكس عدم وجود مهاجرين قد سلكوا هذا المسار بالمناطق الساحلية والنهرية، إلا أنه يصعب تعميم ذلك على كل قُرى النطاق الساحلي، حيث ذكر بعض شباب قرية الحماد (مركز البرلس بمُحافظة كفر الشيخ) أن أهل قريتهم يُهاجرون إلى أوروبا أيضاً عن طريق السفر للأردن، ثم التسلل إلى تركيا، ثم الانتقال منها إلى أي دولة أوروبية. أما بالنسبة لقرية تطون، فتباينت المحطات التي سلكها المهاجرون في هذا المسار، فبعضهم فعل كما يفعل شباب قرية الحماد، أي سافروا إلى الأردن في البداية، ثم انتقلوا منها إلى تركيا، ثم ألبانيا، ثم دخلوا الأراضي الإيطالية؛ وبعضهم بدأت رحلته بتأشيرة دُخول إلى إندونيسيا، ولكنه لم يُسافر إليها، وإنما تم استبدال التأشيرة في مطار القاهرة بأخرى مُزورة لدولة أوروبية مثل التشيك، وانتقل منها بتأشيرة سليمة إلى المجر، ومنها إلى ألبانيا، ثم انتقل بحراً إلى إيطاليا؛ ومنهم من هاجر عام ١٩٩٢ م، فسافر جواً إلى اليمن، ومنها إلى جيبوتي التي حصل منها على تأشيرة دُخول لفرنسا، ولكن تم ترحيله إلى مصر، فحاول مرة أخرى عن طريق السفر إلى فرنسا جواً بتأشيرة دُخول، ثم قطع بالقطار مسافة قدرها ٢٢ كم من نيس الفرنسية إلى إيطاليا.



(شكل ٣)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

المبحث الثاني

الخصائص الديموغرافية للمهاجرين

يُشير لفظ الخصائص إلى السمات التي تُساعد على التفريق بين أفراد السُكان، وتُسهّم في مزيدٍ من الفهم لطبيعة السُكان وسماتهم، وقد تكون كمية أو كيفية^(١٩). وعادة ما تختلف خصائص المهاجرين عن غير المهاجرين، ليس فقط في منطقة الأصل لكن أيضاً في منطقة الوُصول. كما يُوجد بين المهاجرين أنفسهم اختلافات كبيرة بين المهاجرين قديماً والمهاجرين حديثاً. لذلك تُعد المعلومات المتوافرة عن طبيعة الاختلافات ودرجتها وانتقائية المهاجرين إحدى القواعد الأساسية في تحليل مُحددات الهجرة وآثارها^(٢٠). ويُقصد بانتقائية أو انتخابية الهجرة (*Migration Selectivity*) أن بعض الأفراد أكثر ميلاً للهجرة من غيرهم، أي أن عوامل الجذب والطرْد تميل إلى اختيار أو انتقاء فئات مُعينة أكثر من غيرها من السُكان؛ فالأفراد يختلفون في استجابتهم لهذه العوامل^(٢١). ولذلك تُعد دراسة الخصائص الديموغرافية للمهاجرين على قدر كبير من الأهمية، حيث توضح أيّ الفئات السُكانية التي يتم انتقاؤها؟ ودرجة انتقائها، ومن ثم معرفة الآثار المترتبة على هجرة هذه الفئات^(٢٢).

ويُركز هذا الجزء من الدراسة على تحليل تكوين المهاجرين من حيث النوع والسن، إذ إنهما يُكونان معاً أهم عنصريين من عناصر تكوين أي مجموعة سُكانية، ولهما دلالتها الخاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وأثرهما في العناصر الديموغرافية المُختلفة^(٢٣). فلا يُقبل من المصريين على الهجرة غير الشرعية إلا الأفراد الذين يتمتعون ببعض الخصائص الديموغرافية، التي تجعلهم مُختلفين عن أولئك الذين يُقبلون على الهجرة الشرعية أو عن باقي سُكان منطقة الأصل أو الدولة كلها؛ لأن هذه الهجرة تتطلب خصائص مُعينة من حيث النوع والعُمر في المهاجر، حتى يستطيع تحمل مشاق رحلة

الهجرة وصُعوباتها. وفيما يلي تحليل للتركيب النوعي والعُمري للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا ومدة الهجرة وحجم الأسرة.

أولاً- التركيب النوعي:

تُعد الهجرة بطبيعتها - كما هو معروف - ظاهرة نوعية انتخابية (Selective)، ومُنذ القدم كان الذُكور أكثر قُدرة على الهجرة من الإناث، ولكن بتقدم وسائل المواصلات أصبحت الهجرة تشمل كلا النوعين^(٢٤). وإذا توافَق ذلك - إلى حدٍ ما - مع هجرة المصريين الشرعية، فإنه لا يتوافق مع هجرتهم غير الشرعية، وذلك لطبيعتها الخاصة جداً، حيث تتطلب درجة كبيرة من المُجازفة والمُخاطرة وتحمل الصعاب، وهي صفات تتوافر في الذُكور أكثر من الإناث. وتكشف عينة الدراسة الحالية أن ثمة انتقائية واضحة للذكور بين المصريين المهاجرين بالطُرق غير الشرعية إلى أوروبا، فقد كان كُل المهاجرين بجميع مناطق الأصل بالعينة من الذكور. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن بعض المهاجرين يقومون باصطحاب زوجاتهم معهم في الخارج بعد فترة من الهجرة، وتحديدًا بعد أن يُرتبوا أمورهم ويستقروا في البلد الأوروبي، ويحصلوا على إقامة قانونية وتصريح عمل أو أن تشملهم قرارات تسوية أوضاع المهاجرين، وتكون هجرة الإناث قانونية في تلك الحالة. وتم رصد بعض تلك الحالات في مدينة البرج وقرية ميت بدر حلاوة وقرية تطون. ففي مدينة البرج - على سبيل المثال - هاجر شاب من أبناء المدينة بشكل غير شرعي إلى إيطاليا، وتمكن بعد فترة من الحصول على إقامة وتصريح عمل، فقام باصطحاب زوجته معه، وأنجب أربعة أطفال هناك، مما جعله يستفيد استفادة مادية كبيرة، حيث تمنح إيطاليا مبلغاً من المال لكل مولود. وأصبح ذلك الأمر مُشجعاً لبعض أبناء المدينة على الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا وتقليد هذا الشاب.

ويتبين من ذلك أن ثمة انتقائية تامة للذكور في نمط هجرة المصريين غير الشرعية، وهو مخالف لتركيب جُملة سُكان الدولة وجُملة سُكان أي منطقة من مناطق الأصل بالعينة التي يميل التركيب النوعي بها إلى التوازن بين الذُكور والإناث. ويختلف ذلك التركيب اختلافاً واضحاً مع نمطي الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية الدائمة، ففي النمط الأول تكاد تتساوى نسبة الذُكور المهاجرين مع نسبة الإناث^(٢٥)، وفي النمط الثاني تتفوق نسبة الذُكور تفوقاً قليلاً على نسبة الإناث^(٢٦). إلا أن هذا التركيب يتفق -إلى حد ما- مع نمط الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة المصرية في الدول العربية الخليجية التي يستحوذ فيها الذكور على النسبة الأكبر مُقارنة بالإناث^(٢٧). واختفاء الإناث المهاجرات في نمط الهجرة غير الشرعية يرجع إلى طُول مُدة رحلة الهجرة والمخاطر والمُطاردات التي يتعرض لها المهاجر من قِبل رجال الأمن وحرس الحدود وأهوال البحر ومصاعب الرحلة وغيرها من الأمور التي لا تتحملها الإناث.

وتتفق كثير من الدراسات التي تناولت هجرة المصريين غير الشرعية مع هذه الحقائق، ففي دراسة أُجريت بأسلوب الحصر الشامل عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧ م) -على الشباب الذين تم ترحيلهم من الخارج بعد فشل هجرتهم غير الشرعية- وينتمون إلى بعض قُرى مُحافظة الدقهلية وقرية تطون بمُحافظة الفيوم، تبين أن جميعهم تقريباً كانوا من الذُكور (٩٩,٨٪ من الجُملة)^(٢٨)، وأكدت دراسة أخرى أن مُشكلة هجرة المصريين غير الشرعية تنحصر في الذُكور، ولم يسبق تورط إناث فيها من الناحية الأمنية^(٢٩). كما كانت هناك سيادة للذكور بين المهاجرين هجرة غير شرعية من دُول شمال إفريقيا إلى إيطاليا عام ٢٠٠٨ م^(٣٠). وكان غالبية المهاجرين هجرة شرعية أو غير شرعية من مصر إلى إيطاليا من الذُكور الشباب^(٣١). وحتى وقت قريب كانت نسبة كبيرة

ممن يُطلق عليهم مُهاجرون هجرة شرعية، من المُهاجرين هجرة غير شرعية، قبل أن يتم تسوية أوضاعهم. ففي عام ٢٠٠٢م أضفت إيطاليا الشرعية على (١٥٤٧٠) مُهاجر مصري بالطرق غير الشرعية، شكّل الذكور ٩٩٪ منهم^(٣٢).

ثانياً- التركيب العُمري:

لا تتعرض الفئات العُمرية للسكان للهجرة بالدرجة نفسها، وإنما ينتقي الهجرة السُكان من الفئات العُمرية الوسطى، وهم الشباب الذين باستطاعتهم التغلب على الصُعوبات التي توجد بدُول المقصد والتكيف مع الظروف الجديدة^(٣٣). ولعل أهم مُحدد للهجرة هو العُمَر، ودائماً ما يكون الشباب أكثر ميلاً للهجرة من كبار السن^(٣٤). وعلى ذلك، يحظى التركيب العُمري للمُهاجرين بأهمية خاصة في تفسير احتمالية حدوث الهجرة، حيث إنه من المألوف أن احتمالية الهجرة تكون أعظم في الفئات العُمرية الوسطى للسكان^(٣٥). ومن ثمَّ فمن المُتوقع أن تكون الهجرة غير الشرعية للمصريين أعظم في الفئات العُمرية الوسطى، خاصة الشباب صغار السن الذين لديهم قدرات جسمانية كبيرة تجعلهم قادرين على تحمل مخاطر رحلة الهجرة غير الشرعية وصُعوباتها.

وتعكس عينة الدراسة الحالية صغر سن المُهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، حيث بلغ العُمَر الوسيط لجُملة المُهاجرين نحو ٢٣ عاماً، وهو العُمَر الوسيط نفسه تقريباً في المناطق الساحلية والداخلية والنهرية، والعُمَر نفسه - تقريباً - الذي توصلت إليه دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧م)، حيث بلغ مُتوسط عُمَر المُهاجرين نحو ٢٥ عاماً^(٣٦). وتُشير دراسة أخرى إلى أن مُتوسط عُمَر المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلى إيطاليا - الذين تم إضفاء الشرعية على هجرتهم عام ٢٠٠٢م - قد بلغ ٣٠ عاماً للذكور و٣٤ عاماً للإناث تقريباً^(٣٧). ويرجع ارتفاع مُتوسط

العُمر في الدراسة الأخيرة إلى رصدها للأعمار بعد الهجرة (وقت إضفاء الشرعية على المهاجرين) وليس أعمارهم عند الهجرة كما بعينة الدراسة الحالية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تباين العُمر الوسيط للمصريين المهاجرين حسب أنماط الهجرة الأخرى، فيرتفع في نمطي الهجرة الدائمة (٣٣ سنة للمهاجر الأصلي خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٩٨ م)^(٣٨) والهجرة المؤقتة (٣١ سنة عام ١٩٨٧ م)^(٣٩)؛ وينخفض في الهجرة الداخلية (٢٤ سنة للمهاجر الأصلي عام ٢٠٠٦ م)^(٤٠) ويصل إلى أقل عُمر في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا (٢٣ سنة).

أما على صعيد المقارنة بين مناطق الأصل بالعينة حسب العُمر الوسيط عند الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، فيتضح من الجدول (١) أن أقل عُمر وسيط تم تسجيله في قرية شدموه (نحو ٢١ سنة) بينما أعلى عُمر وسيط تم رصده في قرية ميت حبيب (نحو ٢٩ سنة). ويرجع انخفاض العُمر الوسيط بشكل واضح في شدموه إلى ندرة فرص العمل المتاحة للشباب خاصة أصحاب المؤهلات المتوسطة، وهو الأمر الذي يُفسر إصرار شباب القرية على الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا، فمن خلال مُقابلة الباحث لبعض شباب القرية أكدوا أنه لا يوجد عمل بالقرية، وإن وُجدت أعمال فهي أعمال موسمية مُنخفضة الأجر جداً. وتُعاني القرية من تقلص مُستمر في فرص العمل في النشاط الزراعي بسبب استمرار تناقص المساحة المزروعة نتيجة للبناء عليها؛ هذا إلى جانب عامل تفتيت الحياة الزراعية. وقد تسبب ذلك كله في إصرار شديد لدى الشباب على الهجرة غير الشرعية حتى ولو فقد الشاب حياته. فقد ذكر شاب من أبناء القرية -يبلغ عُمره نحو عشرين عاماً- أنه حاول الهجرة إلى إيطاليا عبر ليبيا، وتعرض المركب الذي كان يقلّه للغرق، وكاد أن يهلك، ولكن تم إنقاذه، وعلى الرغم من ذلك لا يزال مُصرّاً إصراراً كبيراً على تكرار التجربة، ويُعلّل

ذلك بأنه لا يوجد عمل بالقرية. أما ارتفاع العمر الوسيط في ميت حبيب فيرجع إلى أن بعض أبناء القرية يُقرر الهجرة غير الشرعية إلى فرنسا في سن مُتقدم نسبياً - في العقد الرابع من عُمره - لعدم قُدْرته على الوفاء باحتياجات زواج أبنائه في ظل انخفاض الأجور وتدنيها، فيُسافر لكي يُساعدهم على توفير لوازم الزواج واحتياجاتهم.

وتنتقي الهجرة غير الشرعية الفئات العمرية الوسطى، خاصة فئات الشباب صغار السن، فتتركز الهجرة بشكل واضح في الفئات العمرية الثلاث: (١٥ - ١٩ سنة) و(٢٠ - ٢٤ سنة) و(٢٥ - ٢٩ سنة)، كما يتضح من الجدول (١) والشكل (٤). ويؤكد ذلك ما رصدته الجهات والدراسات الأخرى، فعلى سبيل المثال، تبين من - رصد الجهات الأمنية المصرية - أن أكثر الفئات العمرية تورطاً في عملية الهجرة غير الشرعية من مصر، هي فئات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨ - ٤٠ سنة)^(٤١). وأوضحت دراسة أُجريت عام ٢٠٠٦م على عينة مُكونة من ٣٠٠ مُهاجر هجرة غير شرعية من بعض قرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن (٨٢٪) منهم تقل أعمارهم عن أربعين عاماً^(٤٢). كما تبين من الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧م)، أن نحو (٨١٪) منهم كانت تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً، مُقابل (١٩٪) بلغت أعمارهم ٣٥ عاماً فأكثر. وأوضحت - كذلك - أن أكثر من نصف المُهاجرين (٦٠٪) تراوحت أعمارهم بين (٢٠ - أقل من ٣٥ عاماً)، وأن نحو (٢٢٪) من المُهاجرين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً^(٤٣). ويرجع ارتفاع نسبة المُهاجرين الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً إلى ما أُقبلت عليه عصابات تهريب المُهاجرين مُؤخراً من تهريب أولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وما زال بعضهم يدرس بالمرحلة الثانوية، حيث استغلوا ما تسمح به القوانين في بعض الدول الأوروبية من عدم جواز ترحيل المُهاجرين الذين تقل

أعمارهم عن ١٨ سنة، وما تُقدمه تلك الدُول لهم حيث تسمح لهم بالتعليم في مراكز التأهيل الحرفي. وبعد فترة، وعندما يبلغ المهاجر السن القانونية، يكون قد تَمَكَّنَ من تقنين أوضاعه^(٤٤). أما على صعيد المقارنة ببيانات دُول المقصد الأوروبية، فقد لُوحظ أن مُعظم المهاجرين هجرة غير شرعية إلى إيطاليا وإسبانيا تتراوح أعمارهم بين (١٨-٤٠ سنة)، كما ترتفع نسبة المهاجرين هجرة غير شرعية الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٠ سنة) بِمُختلف دُول الاتحاد الأوروبي، إذ تتراوح بين (٩٣%-٩٧%) من الجُملة^(٤٥). ويؤكد ذلك انتقائية الهجرة غير الشرعية للفئات العُمرية الوسطى خاصة صغار السن منهم، وهي الفئات العُمرية التي لديها القدرة على تحمل صعاب هذا النمط من أنماط الهجرة ومُواجهتها.

جدول (١)

التوزيع النسبي للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤م حسب العمر ومناطق العينة

الفئات العمرية	تعون	شدموه	ميت بدر	ميت يزيدي	ميت حبيب	البرج	الشيخ مبارك	ميت خميس	أخرى	الجملة	مناطق ساحلية	مناطق نهرية	مناطق داخلية
١٠-١٤ سنة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٣	١.٤	٠.٠	٠.٠
١٥-١٩ سنة	٢٥.٥	٤٢.٨	١٢.٧	٢٢.٤	٤.٥	١٢.٣	٠.٠	٢٣.٣	٢٣.٣	١٩.٣	٨.٦	٢٣.٩	٢١.٠
٢٠-٢٤ سنة	٦٠.٨	٢٨.٦	٥١.١	٤٩.٠	٢٢.٨	٤٩.٠	٧١.٤	٣٦.٧	٠.٠	٤٥.٢	٥٥.٧	٤٢.٢	٤٢.٦
٢٥-٢٩ سنة	٥.٩	٢٨.٦	٢٧.٧	٢٤.٥	٢٧.٢	٣٠.٦	١٤.٣	٢٦.٧	٢٣.٣	٢٣.٥	٢٥.٧	٢٦.٦	٢٠.٤
٣٠-٣٤ سنة	١.٩	٠.٠	٨.٥	٤.١	٢٢.٨	٠.٠	١٤.٣	٣.٣	٢٣.٣	٧.٠	٤.٣	٧.٣	٨.٠
٣٥-٣٩ سنة	٤.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٩.١	٦.١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢.٦	٤.٣	٠.٠	٣.٧
٤٠-٤٤ سنة	١.٩	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٩.١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٥	٠.٠	٠.٠	٣.١
٤٥ سنة فأكثر	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤.٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٦	٠.٠	٠.٠	١.٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العمر الوسيط	٢١.٥	٢١.٣	٢٣.٧	٢٢.٨	٢٩.٢	٢٣.٧	١٨.٥	٢٢.٣	٢٧.٥	٢٣.٤	٢٣.٥	٢٣.١	٢٣.٦
جملة المهاجرين	٥١	١٤	٤٧	٤٩	٤٤	٤٩	٢١	٦٠	٦	٣٤١	٧٠	١٠٩	١٢٢

المصدر: نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

أما فيما يخص أنماط هجرة المصريين الأخرى، فالهجرة الدائمة تنتقي مهاجرين من الفئات العمرية الوسطى، لذلك يتركز أغلبية المهاجرين الدائمين من مصر بها^(٤٦)؛ وبالمثل تنتقي الهجرة المؤقتة لدول الخليج العربية المهاجرين من الفئات العمرية الوسطى، حيث شكل المهاجرون الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٠ - ٥٩ سنة) نحو (٩٧٪) من جملة المهاجرين عام ١٩٩٤م^(٤٧)؛ وكذلك تنتقي الهجرة الداخلية مهاجرين من الفئات العمرية الوسطى العريضة خلال العقود الثلاثة الأخيرة^(٤٨). وهذا هو الوضع نفسه في نمط الهجرة غير الشرعية، ولكن يُميز نمط الهجرة غير الشرعية مقارنة ببقية الأنماط، الارتفاع الكبير في درجة انتقائية المهاجرين من الفئات العمرية الشابة صغيرة السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة.

هذا فيما يتعلق بجملة المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، أما بالنسبة لتركيبهم العمري حسب مناطق الأصل بعينة الدراسة الحالية فقد تبين أن أقل عُمر للمهاجر تم تسجيله في مدينة البرج الساحلية، وكان لفتى بلغ عُمره - وقت الهجرة - ثلاثة عشر عاماً، وأن أعلى عُمر تم تسجيله في قرية ميت حبيب، وكان لمهاجر بلغ عُمره (٥٠ عاماً) وقت الهجرة. ويعكس الشكل (٤) والجدول (١) انتقائية الهجرة للفئات العمرية الشابة، فتركز في الفئات العمرية الممتدة من الفئة (١٥-١٩ سنة) إلى الفئة (٣٠-٣٤ سنة). كما يتسم المهاجرون من المناطق النهرية والداخلية والساحلية بصغر السن؛ نظراً لتركز نسبة كبيرة منهم في الفئتين (١٥-١٩ سنة) و(٢٠-٢٤ سنة)، فيُمثلون ثلثي الجملة -تقريباً- في كل منطقة من المناطق الثلاث. وإذا كانت السمة الغالبة على التركيب العمري للمهاجرين هو صغر السن، فإن المهاجرين من قرى: تطون وشدموه وميت يزيدي وميت خميس، هم الأصغر سناً مقارنة ببقية مناطق الأصل، حيث يقل عُمر غالبية المهاجرين من تطون، وما يقرب من ثلثي

المُهاجرين في القرى الثلاث الأخرى عن ٢٥ سنة، كما أن المُهاجرين من ميت حبيب هم الأكبر سناً، حيث تزيد أعمار نصف المُهاجرين عن ٢٥ سنة.

وتزداد درجة انتقائية الهجرة غير الشرعية للشباب في الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤ سنة)، حيث يُشكلون (٤٥٪) من جُملة المُهاجرين، وهم -في الغالب- الشباب الحاصل على المؤهل المتوسط ولا يجد فرصة للعمل. وتصل نسبتهم أقصاها في المناطق الساحلية (أكثر من نصف جُملة المُهاجرين)، وتبلغ نحو (٤٢٪) في المناطق الداخلية والنهرية. وتصل انتقائية الهجرة في هذه الفئة أقصاها في قرية الشيخ مبارك (نحو ٧١٪)، ثم تليها قرية تطون (نحو ٦١٪)، فقريّة ميت بدر حلاوة (نحو ٥١٪). وترتفع درجة الانتقائية - إلى حد ما - في الفئة العمرية (٢٥ - ٢٩ سنة)، إذ يُشكل المُهاجرون منها ما يقرب من رُبع جُملة المُهاجرين، وتصل نسبتهم أقصاها - على الترتيب - في مناطق: البرج (نحو ٣١٪)؛ وشدموه (نحو ٢٩٪)؛ وميت بدر حلاوة (نحو ٢٨٪). ويأتي انتقائية الهجرة من الفئتين السابقتين درجة انتقائية المُهاجرين من الفئة العمرية (١٥ - ١٩ سنة)، فيُشكل المُهاجرون منها ما يقرب من الخمس، وتصل النسبة أقصاها في قرية شدموه (نحو ٤٣٪)؛ ثم قرية ميت خميس (نحو ٣٣٪).



الرسالة ٥٥٥ - الحولية الحادية والأربعون

ثالثاً- مُدة الهجرة:

ثمة آثار مُهمة ومُتناقضة للمُدة المُتوقعة للهجرة على فاعلية سياسات الهجرة الوافدة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تعتمد طبيعة العوامل المُختلفة المُحددة للهجرة وأهميتها ونوعية الفرد المُهاجر على مُدة الهجرة المُتوقعة^(٤٩). وترتبط مُدة الهجرة (*Duration of Migration*) غير الشرعية -طولاً أو قصراً- بعدة مُحددات، أهمها: سياسات دولة المقصد تجاه الهجرة غير الشرعية وتغيرها؛ واستقرار دولة المقصد اقتصادياً وسياسياً؛ ونجاح المُهاجر في الحصول على تصريح بالعمل أو بالإقامة؛ وبرامج تقنين أوضاع المُهاجرين هجرة غير شرعية؛ ومدى ارتباط المُهاجر بوطنه الأصلي وأسرته في دولة الأصل؛ ونجاح المُهاجر في تحقيق أهدافه المادية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن نسبة كبيرة من الشباب المصري الذي يُهاجر هجرة غير شرعية إلى أوروبا تتكرر مرات هجراته، وعلى ذلك تم سؤال المُهاجرين بعينة الدراسة الحالية عن المُدة التي أمضوها بالدولة الأوروبية خلال الهجرة الأولى.

وتعكس المُدة الوسيطة التي قضاها المُهاجرون في أوروبا انخفاض مُعدل دورانهم نوعاً ما، حيث يقضون مُدة وسيطة تقترب من ست سنوات (٥,٧ سنة)، مما يوضح أنهم يميلون إلى الاستقرار لفترة طويلة نسبياً خلال الهجرة الأولى، وهو أمر طبيعي، إذ يستغرق المُهاجر - في المرة الأولى - وقتاً لترتيب حياته الجديدة في الدولة الأوروبية بما يتضمن ذلك من إقامة وعمل. ويوضح الجدول (٢) والشكل (٥) أن ما يقرب من نصف جُملة المُهاجرين قضوا في دول المقصد ست سنوات فأكثر، ونحو ثلث جُملة المُهاجرين أمضوا مدة تتراوح بين (أربع إلى أقل من ست سنوات). وتعكس بيانات عينة الدراسة الحالية - كذلك - انخفاض مُعدل دوران المصريين المُهاجرين إلى المدينتين

الأوروبيتين الرئيسيتين (ميلانو وباريس)، إذ بلغت المدة الوسيطة التي قضاها المهاجرون في المدينتين (٥,٩ سنة) و(٥,٦ سنة) على الترتيب. وتتباين - إلى حد ما - المدة الوسيطة بين مناطق الأصل الرئيسة، فينخفض معدل دوران المهاجرين من المناطق النهرية (٥,٣ سنة) والمناطق الداخلية (٥,٦ سنة) مقارنة بالمناطق الساحلية (٦,٥ سنة). فيقضي المهاجرون من المناطق الساحلية عدداً من السنوات في الدولة الأوروبية أكثر من المهاجرين من المناطق النهرية والداخلية، إذ وصلت نسبة من أمضوا ست سنوات فأكثر إلى ما يقرب من (٦٠٪) من جملة المهاجرين بالمناطق الساحلية مقارنة بنحو (٤٠٪) من الجملة سواء بالمناطق النهرية أو الداخلية.

ويلاحظ من ذلك، ارتفاع معدل دوران العمالة المهاجرة من المناطق النهرية والداخلية نوعاً ما، ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه العمالة ودوافع هجرتها، فهناك نسبة كبيرة منهم لا ترغب في تحقيق الثراء السريع، وإنما ترغب فقط - في البداية - في إدخال مبلغ من المال، يُمكنها من الزواج وعمل مشروع صغير في القرية، وعندما ينجحون في تحقيق ذلك، يعودون مباشرة إلى قريتهم، وقد يُكررون الرحلة ثانية عندما يرغبون في توسعة المشاريع التي بدأوها، وهذا ما لاحظته الباحثة على كثير من المهاجرين في بعض هذه القرى خاصة في قرى تطون وميت حبيب والشيخ مبارك. علاوة على ذلك فإن طبيعة العمالة المهاجرة من المناطق الداخلية والنهرية مختلفة - نوعاً ما - عن العمالة المهاجرة من المناطق الساحلية، حيث مازال يرتبط المهاجرون من المناطق الداخلية والنهرية بأسرهم وأهلهم، ويتميزون بعلاقات أسرية واجتماعية قوية تجعلهم يشعرون بالحنين والرغبة في العودة بدرجة أكثر من المهاجرين من المناطق الساحلية.

أما بالنسبة لمُدَّة الهجرة حسب مناطق الأصل، فيُلاحظ تباين المُدة الوسيطة التي يقضيها المُهاجرون بالدولة الأوروبية، فيميل المُهاجرون من مناطق البرج وشمموه وميت بدر حلاوة إلى قضاء عدد سنوات أكثر من المُهاجرين من باقي المناطق الأخرى (سبع سنوات تقريباً)، وفي المُقابل يميل المُهاجرون من منطقتي ميت خميس وميت يزيد إلى قضاء عدد سنوات أقل (خمس سنوات تقريباً). وينخفض مُعدل دوران العمالة التي تُهاجر من البرج، إذ شكل من يقضون منهم ثماني سنوات فأكثر ما يقرب من (٤٠٪) من جُملة المُهاجرين، ومن يقضون ست سنوات فأكثر ما يقرب من ثلثي المُهاجرين. وفي المُقابل، يرتفع مُعدل دوران العمالة المُهاجرة من ميت خميس، إذ أمضى ما يقرب من (٤٠٪) منهم أقل من أربع سنوات في دولة المقصد الأوروبية؛ وفي قرية ميت يزيد أمضى ما يقرب من ثلاثة أرباع المُهاجرين مُدة تقل عن ست سنوات. أما بالنسبة للمُدَّة الأكثر تكراراً، فتتمثل في (ثماني سنوات فأكثر) في مناطق تطون وشمموه وميت بدر حلاوة والبرج؛ وتتمثل في المُدة التي تتراوح بين (أربع إلى أقل من ست سنوات) في قرى ميت يزيد وميت حبيب والشيخ مبارك؛ وتتمثل في المُدة التي تتراوح بين (سنتين إلى أقل من أربع سنوات) في ميت خميس. ويُمكن تفسير طُول المُدة التي تقضيها نسبة كبيرة من المُهاجرين إلى أوروبا من المناطق الأربع (البرج، وميت بدر حلاوة، وشمموه، وتطون) برغبة المُهاجر في إِدْخار مبلغ كبير من المال يستطيع من خلاله أن يتزوج، ويبدأ مشروعاً صغيراً بعد عودته، ويُمكن تفسيره بالصعوبات والأحوال التي واجهته أثناء رحلة الهجرة (خاصة تطون وشمموه)، وبالتكلفة المادية الكبيرة التي تكلفتها الرحلة (خاصة ميت بدر حلاوة).

جدول (٢)

التوزيع النسبي للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤م حسب مدة الهجرة ومناطق العينة

مناطق داخلية	مناطق نهرية	مناطق ساحلية	الجملة	أخرى	ميت خميس	الشيخ مبارك	البرج	ميت حبيب	ميت يزيد	ميت بدور حلاوة	شدموه	تطون	الفئات العمرية
٨,٠	٨,٣	٠,٠	٦,٥	٣٣,٣	٦,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٤	٢٨,٦	١٧,٦	أقل من سنتين
٩,٣	٢٨,٤	٤,٣	١٤,٤	٠,٠	٣٣,٣	٠,٠	٦,١	٤,٥	٢٠,٤	٢٣,٤	٠,٠	٥,٩	٢ - أقل من ٤
٤٠,٧	٢٠,٢	٣٨,٦	٣٣,٧	٣٣,٣	٢٣,٣	٥٧,١	٣٠,٦	٥٤,٦	٥١,٠	١٧,٠	١٤,٣	٢٥,٥	٤ - أقل من ٦
١١,٧	١٢,٨	٣٠,٠	١٥,٨	٠,٠	١٦,٧	٤٢,٩	٢٤,٥	١٣,٦	٤,١	٨,٥	١٤,٣	١٧,٦	٦ - أقل من ٨
٣٠,٣	٣٠,٣	٢٧,١	٢٩,٦	٣٣,٤	٢٠,٠	٠,٠	٣٨,٨	٢٧,٣	٢٤,٥	٤٤,٧	٤٢,٨	٣٣,٤	٨ سنوات فأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة
٥,٦	٥,٣	٦,٥	٥,٧	٥	٤,٩	٥,٨	٧,١	٥,٧	٥,٢	٦,٨	٧,٠	٦,١	المدة الوسيطة
١٦٢	١٠٩	٧٠	٣٤١	٦	٦٠	٢١	٤٩	٤٤	٤٩	٤٧	١٤	٥١	جملة المهاجرين

المصدر: نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

وتختلف المدة التي يقضيها المهاجر المصري خارج منطقة الأصل حسب نمط الهجرة أيضاً، ففي نمط الهجرة الشرعية المؤقتة - على سبيل المثال - يرتفع معدل دوران العمالة المصرية المهاجرة، إذ شكلت العمالة المهاجرة التي قضت بالخارج مدة أقل من ست سنوات أكثر من ثلثي المهاجرين في مُنتصف التسعينيات القرن العشرين^(٥٠). أما بالنسبة لنمط الهجرة الداخلية، فيتميز المهاجرون بانخفاض معدل دورانهم بشكل واضح، أي أنهم يُقيمون فترات طويلة بالمحافظات التي يُهاجرون إليها، حيث شكل المهاجرون الذين أقاموا أكثر من عشر سنوات بمُحافظة الاستقبال نحو ثلثي جملة المهاجرين في مُنتصف التسعينيات أيضاً^(٥١). وعلى ذلك يُعد نمط الهجرة غير الشرعية حالة وسطاً بين النمطين السابقين، إذ تبين أن نحو نصف جملة المهاجرين قضوا مدة تقل عن ست سنوات في الدول الأوروبية.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

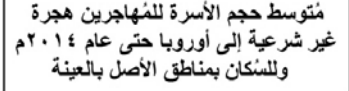
رابعاً- حجم الأسرة:

تُعد دراسة خصائص الأسرة كالخصائص الديموغرافية (حجم الأسرة؛ ونوعها؛ والأجيال الموجودة بالأسرة؛ وعدد الأطفال وأعمارهم) من الأمور المهمة^(٥٢). وقد بدأ - في العقود القليلة الماضية - وضع الأسرة، وليس الفرد، في مركز قرار الهجرة (ولا يعني ذلك بالضرورة أن يؤدي إلى هجرة من قبل الأسرة). ويُعد ذلك اتجاهًا حديثًا نسبياً. ولا يجب أن يُفسر ذلك بتجاهل سلوك الأفراد، بل ينبغي أن يتم تحليله في سياق أن وحدة صنع القرار تعمل كمجموعة^(٥٣). كما يُعد حجم الأسرة مؤشراً ديموغرافياً مهماً؛ لأنه يعكس العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومعدل الإعالة بالمجتمع، والعادات والتقاليد والعوامل الثقافية والاجتماعية للأسر الممتدة؛ إلى جانب أنه يؤثر في قرار الهجرة^(٥٤). ومن ثمَّ يُعدُّ متوسط حجم الأسرة (*the Average Family Size*) محدداً مهماً من مُحددات الهجرة بجميع أنماطها، ويدفع حجم الأسرة الكبير -في كثيرٍ من الأحيان- رئيس الأسرة أو أحد أفرادها إلى الهجرة.

فكلما كان حجم الأسرة كبيراً ارتفع مُعدل الإعالة. ولحجم الأسرة كثيراً من الدلالة في مُستويات الدُخول والمعيشة، ويُلاحظ بصفة عامة أن حجم الأسرة يزيد في المُجتمعات الزراعية عنه في المُجتمعات الصناعية، وعلى هذا يختلف حجم الأسرة في القرية أو الريف عنه في المدينة^(٥٥). وينطبق ذلك على المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، إذ إن الغالبية تنتمي إلى أسر كبيرة الحجم، وبعضها أسر مُمتدة (*Extended Families*)، يرتفع بها عبء الإعالة، وينخفض مُستوى المعيشة. وتعكس المقارنة بين نتائج عينة الدراسة الحالية ونتائج تعداد السُكان عام ٢٠٠٦م تفوقاً واضحاً لمتوسط حجم الأسرة لجُملة المهاجرين (٦,٣ أفراد/أسر) على مُتوسط الجمهورية (٣,٩ أفراد/أسر) وريفها (٤,٤ أفراد/أسر) وحضرها أيضاً (٤,٢ أفراد/أسر).

ويتسم المهاجرون - على اختلاف مناطقهم الجغرافية - بأنهم يخرجون من أسر كبيرة نسبياً في متوسط الحجم خاصة المناطق الساحلية التي بلغ بها المتوسط (٨,١ أفراد/أسر)، تليها المناطق الداخلية بمتوسط (٦,٢ أفراد/أسر)، ثم المناطق النهرية (٥,٣ أفراد/أسر).

ويوضح الشكل (٦) أن متوسط حجم الأسرة للمهاجرين بجميع المناطق يتفوق بشكل واضح على متوسط جُملة سُكان المنطقة عام ٢٠٠٦م، بل يتفوق - كذلك - على متوسط المركز الذي تتبعه المنطقة. فسجل المهاجرون من قرية الشيخ مبارك أقصى متوسط لحجم الأسرة (ما يقرب من ٩,٥ أفراد/أسر) في حين بلغ المتوسط بالنسبة لجُملة سُكان القرية (٥,١ أفراد/أسر) ولجُملة سُكان مركز البرلس (٥ فرد/أسرة). وينتمي جميع المهاجرين من هذه القرية إلى أسر لا يقل عدد أفرادها عن ثمانية أفراد حسب عينة الدراسة الحالية. ويلي قرية الشيخ مبارك، مدينة البرج التي بلغ المتوسط بها بالنسبة للمهاجرين (٧,٦ أفراد/أسر)، وبالنسبة لجُملة سُكان المدينة (٤,٦ أفراد/أسر)؛ ثم تليها قرية شدموه مع انخفاض بسيط في الأرقام. وعموماً، تُعد قرية شدموه من القرى التي شهدت زيادة واضحة في عدد الأسر في السنوات الأخيرة، إذ زاد من (٦٤١ أسرة) عام ٢٠٠٦م إلى (٧٥٩ أسرة) عام ٢٠١٤م^(٥٦)، ويرجع ذلك إلى هجرة بعض شبابها إلى إيطاليا بطرق غير شرعية، ثم يعودون ويستقلون في مساكن خاصة بهم. وسجل المهاجرون من قرية ميت خميس أدنى متوسط لحجم الأسرة (٤,١ فرد/أسرة)، وهو رقم يقترب من رقم جُملة سُكان القرية (٣,٨ فرد/أسرة)، ومن رقم جُملة سُكان المركز التابعة له القرية، وهو مركز المنصورة (٤ فرد/أسرة).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

وعلى ذلك يتسم المصريون المهاجرون هجرة غير شرعية إلى أوروبا بسمّة أخرى واضحة، وهي أنهم ينتمون لأسر كبيرة الحجم، والسبب في ذلك أن جميعهم - ماعدا المهاجرين من البرج - ينتمون إلى الريف المصري الذي يتسم بكبر حجم الأسرة مقارنة بالحضر. ويرجع ذلك إلى أن غالبية الدول المتخلفة التي طبقت الإصلاح الزراعي، ومنها مصر، اكتفت بالقضاء على الملكيات الكبيرة للأراضي وتوزيعها على صغار الفلاحين والعُمال الزراعيين؛ وأهملت الإجراءات الإضافية المكّمة للإصلاح الزراعي. وكانت النتيجة عبر الزمن جُمود الإنتاج الزراعي وتدهوره، مع تناقص مُستمر في حجم الفائض الاقتصادي بفعل الزيادة المستمرة في السُكان الريفيين. وقد ترتب على ذلك إعادة ظُهور الفائض السُكاني بالريف، مع ما جرّه ذلك من ضغطٍ على الأرض والمواد الغذائية وفرص العمل، واتساع الهوة التي تفصل الريف عن المدينة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الهجرة إلى الحضر. ونظراً لعدم تطور الحياة بالقرية على نحوٍ كافي، اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً ظل نمط الأسرة التقليدية ذات الحجم الكبير بلا تغيير^(٥٧).

أما على صعيد مقارنة نمط هجرة المصريين غير الشرعية بأنماط هجرتهم الأخرى حسب مُتوسط حجم الأسرة، فثمة تشابه كبير بين الأنماط المختلفة؛ لأن المهاجرين ينتمون لأسر كبيرة الحجم نسبياً مقارنة بغير المهاجرين أو بجملة السُكان. ففي نمط الهجرة الداخلية - على سبيل المثال - توصلت دراسة أجريت عام ٢٠٠٠م على العمالة المهاجرة من الوجه القبلي إلى القاهرة، أنه كلما زاد حجم الأسرة في الوجه القبلي زادت احتمالية الهجرة إلى القاهرة، حيث وصل مُتوسط حجم أسر المهاجرين من مُحافظتي أسيوط وسوهاج إلى أكثر من ثمانية أفراد^(٥٨). كما تبين أن المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا ينتمون لأسر كبيرة الحجم (ما يقرب من ٦,٥ أفراد/أسر)، ويزداد مُتوسط حجم أسرة المهاجر في المناطق الساحلية بصفة خاصة مقارنة بباقي المناطق.

المبحث الثالث

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين

تُعد دراسة خصائص المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية ذات أهمية كبيرة بسبب دلالاتها على درجة انتقائية الهجرة، ومُحدداتها، وآثارها العديدة سواء على منطقة الأصل أم منطقة الوصول أم على المهاجر نفسه أو أسرته. ويُفيد تحليل هذه الخصائص في عملية التخطيط لمُجابهتها من خلال تحديده للمؤهلات التعليمية الأكثر إقبالاً على هذا النمط من الهجرة ومن خلال إبرازه لمهن هؤلاء المهاجرين سواء في منطقة الأصل أم في منطقة الوصول وحالتهم العملية قبل الهجرة. وإذا كانت دراسات الهجرة الداخلية أو الخارجية (الدائمة أو المؤقتة) قد أثبتت بشكل أو بآخر انتقائية الهجرة لفئات ومجموعات مُعينة من السُكان، فإن الهجرة غير الشرعية لها انتقائية خاصة ومُختلفة -إلى حد ما- من حيث الحالات التعليمية والمهنية والعملية والزواجية؛ فالمصريون الذين يقومون بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يمتلكون سمات اجتماعية واقتصادية تجعلهم مُختلفين عن أولئك الذين يُقبلون على أنماط الهجرة الأخرى أو عن باقي سُكان منطقة الأصل أو منطقة الوصول. وفيما يلي عرض للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا.

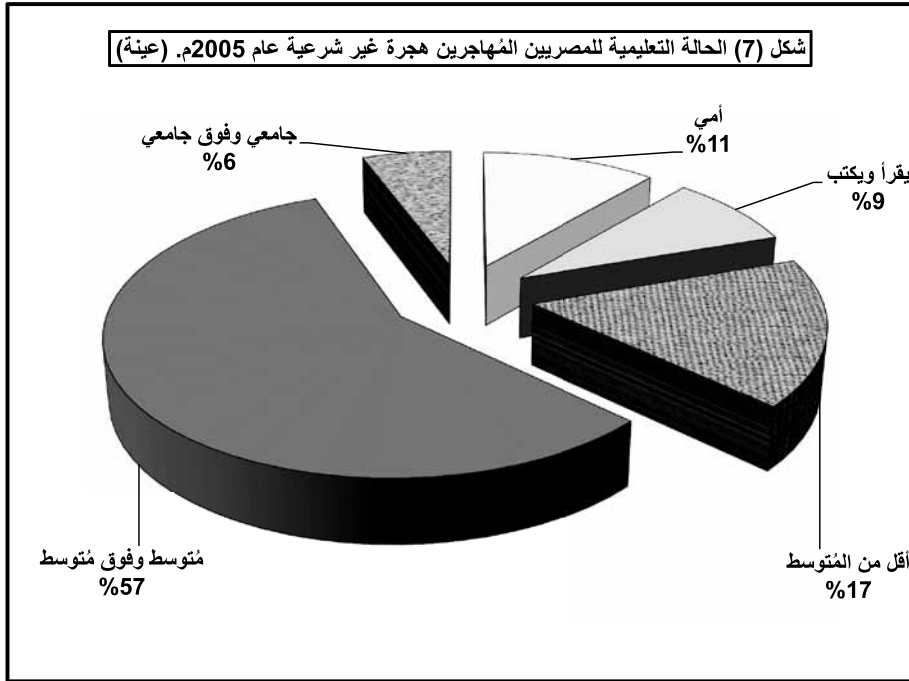
أولاً- الحالة التعليمية:

لقد نالت الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الهجرة والحالة التعليمية قدراً كبيراً من الجُهد منذ عام ١٩٦٠م، وركزت كثير من هذه الدراسات على قضيتين، هما: (١) الاختلافات - إن وُجدت - بين الأشخاص غير المتعلمين والأشخاص الأفضل تعليماً في مُعدلات الهجرة واتجاهاتها ومسافاتها؛ (٢) الآثار - إن

وُجِدَت - التي تُحدثها الانتقائية على المُستويات التعليمية للسُكان بمناطق الأصل والوُصول^(٥٩). واستمرت تلك الدراسات فيما بعد ذلك التاريخ، ومنها دراسات وجدت أن أولئك الذين يقضون مدة أطول في التعليم أكثر هجرة من أولئك الذين يقضون سنوات أقل في المدرسة^(٦٠)؛ ومنها أيضاً دراسات (تودارو) (Todaro) عن الهجرة الريفية - الحضرية التي لاحظ فيها أن ثمة علاقة ارتباطية مُوجبة بين تحصيل التعليم والهجرة، وأن أولئك الذين يقضون عدداً أكبر من السنوات المدرسية أكثر ميلاً للهجرة من الذين يقضون عدداً أقل من السنوات، وذلك بشرط تساوي باقي الأشياء الأخرى^(٦١). وإن كانت هذه الحقيقة مُغايرة لنمط الهجرة الريفية - الحضرية في مصر منذ ستينيات القرن العشرين^(٦٢) وحتى أواخر التسعينيات؛ لأن نسبة كبيرة من المهاجرين كانوا من غير المتعلمين^(٦٣)، إلا أنها تتفق إلى حد كبير مع نمط هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، إذ تبين من رصد الجهات الأمنية المصرية أن غالبية المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية في السنوات الأخيرة، كانوا من أصحاب المؤهلات المتوسطة، إلى جانب بعض المهاجرين من حملة المؤهلات العليا^(٦٤).

هذا، ويوضح الشكل (٧) - الذي يعتمد على بيانات الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - ارتفاع نسبة المهاجرين الحاصلين على المؤهلات المتوسطة وما فوقها، حيث شكلوا أكثر من نصف جُملة المهاجرين بالعينة (نحو ٥٧٪)، بينما شكّل الحاصلون على المؤهلات الأقل من المتوسطة، والأميون، والذين يقرأون ويكتبون، وأصحاب المؤهلات الجامعية وما فوقها نحو (١٧٪ و ١١٪ و ٩٪ و ٦٪) على الترتيب. كما أكدت دراسة أخرى أجريت على عينة من المهاجرين عام ٢٠٠٦م، انتقائية الهجرة غير الشرعية لأصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية، إذ شكّل حملة المؤهلات المتوسطة وحدهم (أقل قليلاً من ٦٠٪ من جُملة العينة)، وشكّل أصحاب

المؤهلات الجامعية وما فوقها، والذين يقرأون ويكتبون، وحملة المؤهلات الأقل من المتوسط والأميون نحو (٢٠٪ و ١١٪ و ٧٪ و ٣٪) على الترتيب^(٦٥).



المصدر: - الباحث اعتماداً على: صفية عبد العزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، في نجوى حافظ (محرر)، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠، جدول (١١)، ص ١٠٣.

ولا تختلف هذه النسب كثيراً عن التوزيع النسبي للمهاجرين حسب الحالة التعليمية بعينة الدراسة الحالية، فيتضح من الجدول (٣) أن أصحاب المؤهلات المتوسطة شكلوا نحو (٦٢٪) من جملة المهاجرين بالعينة؛ بينما شكّل أصحاب المؤهلات أقل من المتوسط (ابتدائي وإعدادي)، والمؤهلات الجامعية، والأميون، حوالي (٢١٪ و ١٢٪ و ٤٪) على الترتيب؛ أي أن المتعلمين يشكلون الأغلبية العظمى (أكثر من ٩٥٪ من الجملة). وإذا صح تفسير ارتفاع نسبة

المتعلمين - خاصة أصحاب المؤهلات المتوسطة - في نمط هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا بانتخابية الهجرة عن طريق تفضيل دول الوصول الأوروبية للمتعلمين، فإن هناك أسباباً أخرى ساهمت في ارتفاع نسبتهم كارتفاع معدلات البطالة في مصر بصفة عامة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى مُنتصف العقد الثاني، وارتفاعها بين المتعلمين بصفة خاصة؛ ورغبة هؤلاء المتعلمين في تحقيق الثراء السريع والمعيشة في بلد مُتَحَضِر ومُتَقَدِّم. هذا بالإضافة إلى التحسن الذي حدث للحالة التعليمية في المجتمع ككل، حيث انخفضت نسبة الأميين، وارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية، فبينما شكَّل الأميون ما يقرب من ثلاثة أرباع السُّكان (١٠ سنوات فأكثر) ونحو نصفهم في عامي ١٩٦٠م و١٩٨٦م على الترتيب^(٦٦)، انخفضت نسبتهم بشكل واضح في عام ٢٠٠٦م (٣٠٪ تقريباً)^(٦٧)؛ وبينما شكَّل الحاصلون على المؤهلات المتوسطة والجامعية نحو (١٢٪ و ٣٪) على الترتيب في عام ١٩٨٦م^(٦٨)، إلا أن نسبتهم ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٦م (حوالي ٢٦٪ و ٩،٥٪) على الترتيب^(٦٩).

أما فيما يتعلق بالحالة التعليمية للمهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حسب مناطق الأصل، فيعكس الشكل (٨) والجدول (٣) أن فئة الحاصلين على المؤهلات المتوسطة كانت الأعلى بين المهاجرين في المناطق الثلاث الرئيسة، وأن المهاجرين من المناطق الداخلية هم الأفضل تعليماً لأن أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية شكلوا أكثر من (٨٠٪) من جُمْلَتهم، وأن المهاجرين من المناطق الساحلية هم الأقل تعليماً لارتفاع نسبة الأميين بينهم (١٣٪ تقريباً)، وقد يُفسر ارتفاع الأمية - نوعاً ما - بينهم إلى عمل بعضهم - عندما يُهاجرون إلى إيطاليا أو اليونان - في بعض الحرف التي لا تتطلب إماماً بالقراءة أو بالكتابة كحرفة الصيد. وفيما عدا مدينة البرج كانت نسبة المهاجرين

الحاصلين على المؤهلات المتوسطة هي الأعلى أيضاً في جميع مناطق الأصل بالعينة وإن تفاوتت من منطقة إلى أخرى، فوصلت إلى أقصى قيمة لها في قرى شدموه وميت بدر حلاوة والشيخ مبارك (نحو ٨٥٪ من الجُملة)، وبلغت أقل قيمة لها في مدينة البرج (٣١٪ تقريباً) وقريتي ميت حبيب وميت خميس (نصف المهاجرين). وكانت هناك انتقائية - إلى حد ما - لأصحاب المؤهلات الجامعية في قرى ميت حبيب وميت يزيد وميت بدر حلاوة؛ لأن نسبهم جاءت في الترتيب الثاني بعد نسب أصحاب المؤهلات المتوسطة، ووصلت الانتقائية أقصاها في ميت حبيب، لأن أصحاب هذه المؤهلات شكلوا أكثر من ربع المهاجرين.

وفيما عدا قرية ميت بدر حلاوة يُلاحظ ارتفاع مُعدل هجرة أصحاب المؤهلات الأقل من المتوسطة (الابتدائية والإعدادية) خاصة في قرية ميت خميس (نحو ٤٣٪ من الجُملة) ومدينة البرج (٣٩٪ من الجُملة تقريباً)، وقد وجد الباحث أن هؤلاء يعملون في ميلانو أو باريس أو أثينا في مهن تتطلب الإلمام بالقراءة والكتابة - على أقل تقدير - من قبيل العمل كحراس أو عمال في الفنادق أو في المطاعم. ويعكس الشكل ارتفاعاً ملحوظاً في مُعدل هجرة الأميين في مدينة البرج، وتفسير هذا مرجعه إلى المهن والحرف التي كان يلتحق بها هؤلاء المهاجرون في أوروبا خاصة خلال الفترات الأولى من تيار الهجرة من هذه المدينة الذي بدأ عام ٢٠٠٠م، فقد كانت الغالبية العظمى منهم - خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٦م - تعمل في حرف لا تتطلب مؤهلات تعليمية أو حتى إلماماً بالقراءة والكتابة كحرفة الصيد، ثم بدأوا - بعد ذلك التاريخ - يلتحقون بمهن أخرى تتطلب إلماماً بالقراءة والكتابة على الأقل كالعمل في الفنادق والمطاعم.

ويُشير ما سبق كله إلى ظاهرة جديدة قد تُؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على المجتمع المصري، وهي اتجاه أصحاب المؤهلات التعليمية (خاصة المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية) إلى الهجرة بالطرق غير الشرعية والمُخاطرة بحياتهم للوصول لدولة أوروبية، والعمل بمهن لا تتماشى مع مؤهلاتهم العلمية، مما يُعد خسارة مادية للمجتمع الذي تحمل تكلفة تعليمهم، وضرراً بالغاً على هؤلاء المهاجرين لالتحاقهم بمهن وحرف أقل بكثير من مُستواهم التعليمي. وتؤكد هذه الظاهرة على أمرين مُهمين هما: الارتفاع الكبير في مُعدلات البطالة بين أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية في مصر؛ والانخفاض الكبير في مُستويات الأجور - بصفة عامة - التي يتقاضاها العاملون.

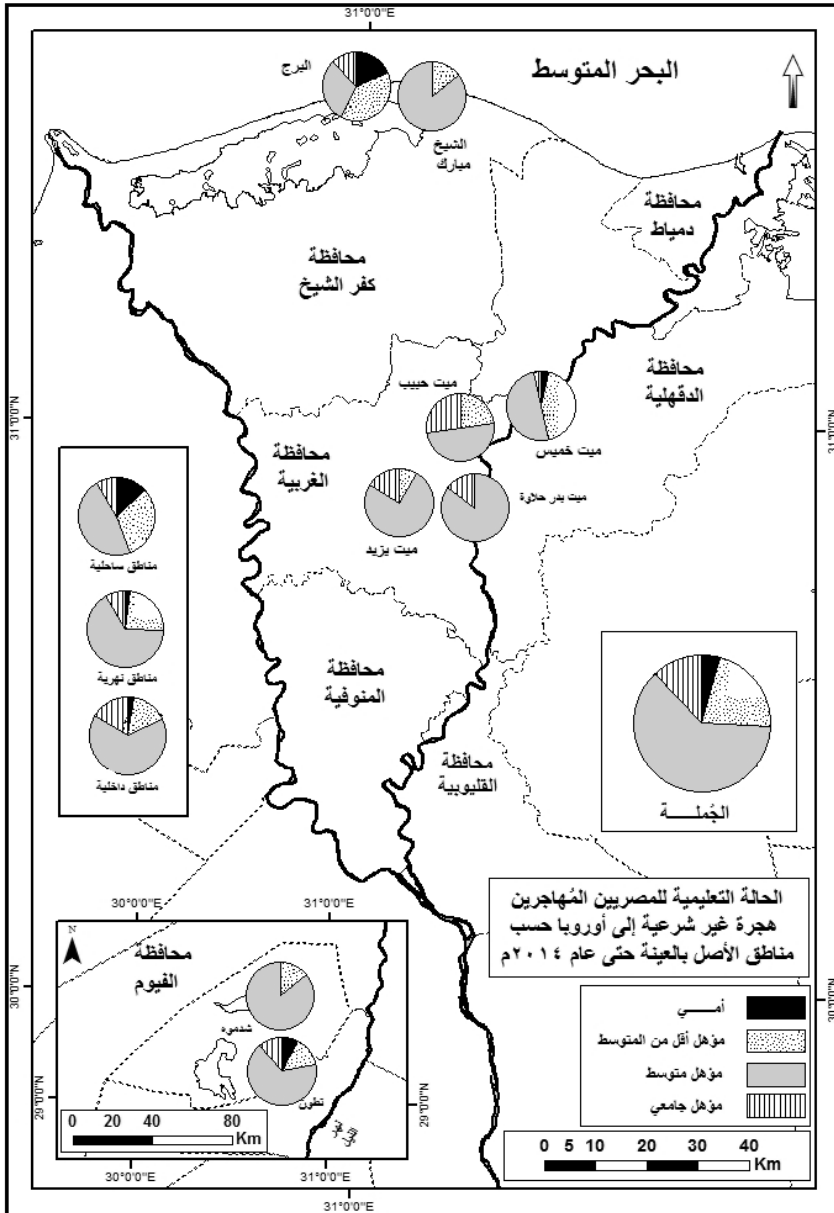
جدول (٣)

الحالة التعليمية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤م حسب مناطق الأصل بالعينة

الحالة	تظنون	شذوه	ميت بدر حلاوة	ميت يزيد	ميت حبيب	البرج	الشيخ مبارك	ميت خميس	أخرى	الجُملة	مناطق ساحلية	مناطق نهرية	مناطق داخلية
أمي	٧,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٨,٤	٠,٠	٣,٣	٠,٠	٤,٤	١٢,٩	١,٨	٢,٥
أقل من المتوسط	١٣,٧	١٤,٣	٠,٠	٨,٢	٢٢,٧	٣٨,٨	١٤,٣	٤٣,٤	٣٣,٣	٢١,٤	٣١,٤	٢٣,٨	١٥,٤
متوسط	٦٦,٧	٨٥,٧	٨٥,١	٧٥,٥	٥٠,٠	٣٠,٦	٨٥,٧	٥٠,٠	٦٦,٧	٦٢,٢	٤٧,١	٦٦,١	٦٦,١
جامعي	١١,٨	٠,٠	١٤,٩	١٦,٣	٢٧,٣	١٢,٢	٠,٠	٣,٣	٠,٠	١٢,٠	٨,٦	٨,٣	١٦,٠
الجُملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جُملة المهاجرين	٥١	١٤	٤٧	٤٩	٤٤	٤٩	٢١	٦٠	٦	٣٤١	٧٠	١٠,٩	١٦٢

المصدر: نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

أما على صعيد المُقارنة بأنماط هجرة المصريين الأخرى، فإن النسب السابقة تعكس أن المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا أفضل تعليماً من المهاجرين هجرة شرعية إلى الدول العربية، لأن الأميين شكلوا النسبة الأكبر بين العمالة المصرية المهاجرة بصفة مؤقتة إلى الخارج في مُنتصف تسعينيات القرن العشرين (٣٨٪ من الجُملة)^(٧٠). وكانوا - كذلك - أفضل تعليماً من المهاجرين هجرة داخلية، لانخفاض المُستوى التعليمي للمهاجرين هجرة داخلية في مصر بصفة عامة خلال الفترة الممتدة من سبعينيات إلى مُنتصف تسعينيات القرن العشرين، إذ شكّل غير الحاصلين على مؤهلات تعليمية أكثر من نصف المهاجرين^(٧١). وإذا كانت انتقائية المهاجرين في نمط الهجرة غير الشرعية حسب الحالة التعليمية تفوق انتقائيتهم في نمطي الهجرة الخارجية المؤقتة والهجرة الداخلية، فإنها لا ترقى إلى انتقائية الهجرة الدائمة التي ترتفع بها درجة انتقائية أصحاب الكفاءات العلمية ارتفاعاً واضحاً، حيث شكّل أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية وما فوقها أكثر من ثلثي جُملة المهاجرين خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٨ م)، وشكّل أصحاب المؤهلات الجامعية وما فوقها وحدهم نحو (٤٥٪) من الجُملة خلال الفترة ذاتها^(٧٢).



(شكل ٨)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

ثانياً- الحالة الزوجية:

إذا كان المقصود بالحالة الزوجية (المدنية) - في الدراسات الديموغرافية - أن يتم توضيح التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجين والسكان الملتزمين ثم السكان المطلقين، مع الأخذ بالاعتبار تأثير هذا التوزيع تأثيراً مباشراً بالتركيب العمري ونسبة النوع^(٧٣)؛ إلا أن الأمر - في دراسات الهجرة - لا يتركز على إيضاح ذلك التوزيع النسبي بقدر ما يتركز على إبراز الحالة أو الحالتين الزوجيتين الأكثر هجرة من بين هذه الحالات، حيث يكون لذلك دلالاته المهمة على انتخابية الهجرة وأسبابها ونتائجها، ففي الغالب يكون توزيع المهاجرين حسب الحالة الزوجية مختلفاً اختلافاً واضحاً عن جملة السكان وعن غير المهاجرين.

وفي هذا الإطار، وضع (إيفرت لي) فروضاً في نظريته عن الهجرة، كان من بينها «أن الميل المتزايد نحو الهجرة في مراحل عمرية معينة من الحياة يُعد أمراً مهماً في انتقاء المهاجرين». وفسر افتراضه هذا بأن الأشخاص الذين يلتحقون بالقوى العاملة أو يتزوجون يميلون إلى أن يهاجروا من مواطنهم؛ وأن الأشخاص المطلقين أو الأرامل يميلون أيضاً إلى الابتعاد^(٧٤). ولا يسري ذلك الفرض - إلى حد ما - على أنماط الهجرة المصرية التي يغلب على المهاجرين فيها الأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج والمتزوجين. ففي نمط الهجرة الدائمة، شكّل المتزوجون أكثر من نصف المهاجرين الأصليين خلال الفترة الممتدة من بداية ستينيات القرن العشرين إلى نهاية القرن نفسه؛ وشكّل الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر من أربعين في المئة في الفترة ذاتها^(٧٥). وفي نمط الهجرة الخارجية المؤقتة، كان كل المهاجرين تقريباً - في منتصف تسعينيات القرن العشرين - من المتزوجين (٦٣٪) والذين لم يسبق لهم الزواج (٣٥٪)^(٧٦). أما في نمط الهجرة الداخلية فقد شكّل المتزوجون والذين لم يسبق لهم الزواج

والأرامل (٧٧٪ و ١٤٪ و ٨٪) من جُملة المُهاجرين على الترتيب في أواخر القرن العشرين^(٧٧).

وإذا كانت الأنماط السابقة تختلف -إلى حدٍ ما- مع افتراض نظرية (إيفرت لي)، فإن نمط الهجرة غير الشرعية يختلف اختلافاً كبيراً مع هذا الافتراض؛ لأن الوزن النسبي للمُهاجرين الذين لم يسبق لهم الزواج يفوق الوزن النسبي للحالات الزوجية الأخرى، أي أن هناك انتقائية واضحة لهؤلاء المُهاجرين، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى طبيعة هذا النمط من الهجرة الذي يتسم بقدر كبير من المجازفة والمُغامرة، وهي سمات تتوافر في الشباب صغار السن الذين لم يسبق لهم الزواج. فيلاحظ من الجدول (٤) أن مُعظم المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا لم يسبق لهم الزواج (نحو ٨٠٪ من جُملة العينة)؛ وأن المُتزوجين يُمثلون خمس العينة تقريباً؛ وأن الذين عقدوا قرانهم يُشكلون نسبة ضئيلة للغاية؛ وأنه لا يُوجد بين المُهاجرين مُطلقون أو أرامل. وهذه النسب تُؤكدُها دراسات سابقة اعتمدت على عينات من المُهاجرين، فقد تبين من دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠٠٥م ارتفاع الوزن النسبي لغير المُتزوجين بين المُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر، إذ شكلوا أكثر من ثُلثي جُملة المُهاجرين بالعينة، وشكّل المُتزوجون النسبة الباقية^(٧٨). وأوضحت دراسة ثانية أُجريت عام ٢٠٠٦م أن أكثر من نصف المُهاجرين كانوا من غير المُتزوجين، وأن (٤٦٪) كانوا من المُتزوجين^(٧٩).

جدول (٤)

الحالة الزوجية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤ حسب مناطق الأصل بالعينة

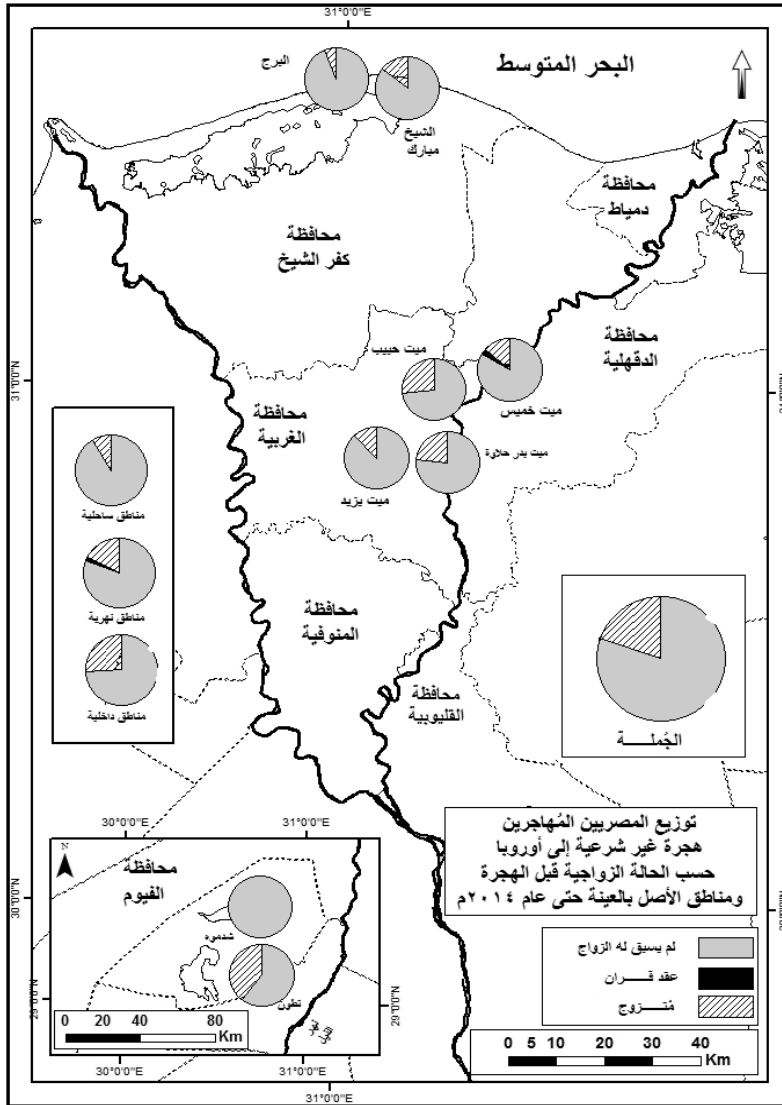
الحالة	تطون	شدموه	ميت بدر حلاوة	ميت يزيد	ميت حبيب	البرج	الشيخ مبارك	ميت خمس	أخرى	الجملة	مناطق ساحلية	مناطق نهرية	مناطق داخلية
لم يسبق له الزواج	٦٠,٨	١٠٠,٠	٧٦,٦	٨٧,٨	٦٣,٦	٩٣,٩	٨٥,٧	٨٣,٣	١٠٠,٠	٧٩,٨	٩١,٤	٨٠,٧	٧٤,١
عقد قران	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٣	٠,٠	٠,٦	٠,٠	١,٨	٠,٠
مُتزوج	٣٩,٢	٠,٠	٢٣,٤	١٢,٢	٣٦,٤	٦,١	١٤,٣	١٣,٤	٠,٠	١٩,٦	٨,٦	١٧,٤	٢٥,٩
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جملة المهاجرين	٥١	١٤	٤٧	٤٩	٤٤	٤٩	٢١	٦٠	٦	٣٤١	٧٠	١٠٩	١٦٢

المصدر: نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

ويُوضح الجدول (٤) والشكل (٩) انتقائية الهجرة غير الشرعية للشباب الذين لم يسبق له الزواج في جميع مناطق الأصل الرئيسية خاصة المناطق الساحلية (نحو ٩١٪ من جُملة المهاجرين). ويرجع ارتفاع النسبة في المناطق الساحلية إلى رغبة الكثير من شباب تلك المناطق في المغامرة وتقليد أقرانهم الذين هاجروا، ونجحوا في تكوين ثروة كبيرة، واقتنوا أفضل السيارات، إلى جانب رغبة بعضهم في ادخار مبلغ من المال يُعينه على بناء منزل أو شقة وتكاليف الزواج. ويأتي المتزوجون في الترتيب الثاني في جميع المناطق الرئيسية، وتصل نسبتهم أقصاها في المناطق الداخلية (أكثر قليلاً من رُبُع المهاجرين). ومن واقع مُقابلات الباحث مع المهاجرين. فإن السبب في ارتفاع الوزن النسبي للمتزوجين المهاجرين من المناطق الداخلية، يرجع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يُواجهها المتزوجون بهذه المناطق كالغلاء، وانخفاض الدخل، وتقلص المساحة المزروعة، وتفتتت الحيازة الزراعية، وعدم وجود مساحات للتوسع العمراني سوى التي على حساب الأرض الزراعية، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى تزايد أعباء الحياة عليهم بتقدم أبنائهم في العمر، وانتقالهم من مرحلة عُمرية إلى مرحلة عُمرية أخرى كدخولهم المدارس ثم انتقالهم من مرحلة تعليمية إلى أخرى وكخطبة أحد بناته وعدم قدرته على تجهيزها للزواج.

ويتضح من الجدول والخريطة - كذلك - أن ثمة انتقائية للمهاجرين الذين لم يسبق لهم الزواج في كل مناطق الأصل بالعينة، وأنهم يستحوذون على نسبة كبيرة من جُملة المهاجرين في كثير من المناطق، ووصلت نسبتهم أقصاها في قرية شدموه، حيث كان جميع المهاجرين من الذين لم يسبق لهم الزواج. ومن واقع زيارة الباحث لهذه القرية ومُقابلته بعض هؤلاء الشباب، فإن السبب في هجرتهم هو عدم وجود فرص للعمل بالقرية في ظل رغبتهم في الزواج وبناء منزل، هذا إلى جانب فقر سُكان القرية الذي تعكسه مبانيها السكنية التي يغلب عليها الحوائط الحاملة والمساكن المبنية من الأحجار. ويُلاحظ أيضاً ارتفاع الوزن النسبي للمتزوجين بين المهاجرين من قرى تطون (نحو ٣٩٪) وميت حبيب (نحو ٣٦٪) وميت بدر حلاوة (نحو ٢٣٪)، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة هؤلاء المهاجرين على تلبية احتياجات أسرهم أو أبنائهم

في مراحل التعليم المختلفة أو تجهيز لوازم زواجهم في ظل انخفاض الأجور والدُخول والغلاء، فقرروا الهجرة بالطرق غير الشرعية إلى أوروبا، بل إن بعضهم حصل على إجازة من عمله الحكومي لكي يتمكن من الهجرة ثم يعود إلى عمله ثانية.



(شكل ٩)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

ثالثاً- الحالة العملية:

يُصنف السُّكَّان حسب الحالة العملية (*Employment Status*) إلى صاحب عمل ويعمل فيه؛ صاحب عمل ولا يستخدم آخرين؛ عامل بأجر؛ يعمل لدى الغير بدون أجر؛ يعمل لدى الأسرة بدون أجر؛ مُتَعَطِّل؛ مُسْتَعْفٍ عن العمل. وثمة علاقة وثيقة بين تركيب السُّكَّان العُمري والنوعي وبين قوة العمل ومُعدل الإعالة^(٨٠). وفي إطار هذا التصنيف، فإن الحالة العملية للمُهاجرين المصريين قبل الهجرة إلى أوروبا تعكس تركيز الغالبية العُظمى منهم في فئة المُتَعَطِّلين، فمن واقع عينة الدراسة الحالية لا تقل نسبتهم عن (٩٥٪) من جُملة المُهاجرين بالعينة، بينما كانت النسبة الباقية لمُهاجرين يعملون بأجر، ولكن كانت أجورهم مُنخفضة للغاية. أما بعد الهجرة فقد حدث تحول واضح في الحالة العملية للمُهاجرين، حيث أصبحت الغالبية العُظمى منهم تتركز في فئة عامل بأجر (نحو ٩٨٪ من جُملة المُهاجرين بالعينة)؛ أما النسبة القليلة الباقية فكانوا من أصحاب الأعمال، وجميعهم من المُهاجرين القُدَّامى الذين تمكنوا من تكوين ثروة كبيرة. فعلى سبيل المثال هناك مُهاجرون من قرية ميت بدر حلاوة هاجروا إلى باريس في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وأصبحوا من أصحاب الأعمال، وبعضهم يمتلك مكاناً لبيع الخضروات والفاكهة في سوق باريس، ويصل دخل الفرد منهم إلى أكثر من مئة ألف جنيه مصري شهرياً.

ولاشك أن الحالة العملية للمُهاجرين ووقوع مُعظمهم في فئة المُتَعَطِّلين قبل الهجرة، كانت دافعاً قوياً من دوافع الهجرة غير الشرعية، حيث أوضحت عينة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠٠٥م، ارتفاع البطالة بين المُهاجرين، حيث بلغت نسبة من كانوا بدون عمل وقت إجراء الدراسة (١٦٪) من العينة، وتبين - كذلك - تدني المُستوى الاجتماعي والاقتصادي للمُهاجرين، حيث ترتفع نسبة الحرفيين بينهم (٤٧٪ تقريباً من جُملة العينة)،

ومن يعملون في المهن التي لا تحتاج إلى مهارة والباعة الجائلين (٢٣٪ تقريباً من جُملة العينة)^(٨١) وهو الأمر الذي أكدته دراسة أخرى أُجريت عام ٢٠٠٦م، حيث تبين ارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين؛ إذ شكّل المهاجرون الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة (٣٨٪) من جُملة العينة، وارتفاع نسبة الذين كانوا يعملون حرفيين (مثل الأُسترجية ونجاري المسلح أو غيرهم)، إذ شكّلوا أكثر قليلاً من ثُلث العينة، بينما شكّل الموظفون والطلّاب (٢٤٪ و ٤٪) من جُملة العينة على الترتيب^(٨٢).

رابعاً- الحالة المهنية:

إن تحديد المهن الرئيسة يكون - في الغالب - للأفراد الذين بلغوا من العمر ١٥ سنة فأكثر، ويتأثر التركيب المهني للسُكان المُستقرين بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وغيرها^(٨٣). أما بالنسبة للمُهاجرين، فتتأثر الحالة المهنية (*Occupational Status*) لهم بدرجة الانتقائية ونوعية الفئات التي تنتقيها الهجرة التي تختلف - بدورها- من نمط هجرة إلى آخر. وقد يكون جزء من التمايز المهني في الهجرة سببه الحقيقي هو أن الفئات الاجتماعية-الاقتصادية المُختلفة، تُهاجر استجابة للحوافز المُختلفة، فأصحاب الأعمال اليدوية والعمالة غير الماهرة تُهاجر صوب الأجور المُرتفعة، أما أصحاب المهن الفنية والعلمية فيتطلعون إلى فرص الترقى في المُستقبل، تلك الفرص التي تحمل معها مكانة اجتماعية ومكافأة أعلى^(٨٤). فعلى سبيل المثال -تنتقي الهجرة الدائمة- المصريين الأفضل في السلم المهني، فتنتقي أصحاب المهن الفنية والعلمية في المقام الأول، فقد شكّلوا -قبل الهجرة- أكثر من ثُلث جُملة المُهاجرين هجرة دائمة من مصر خلال الفترة المُمتدة من بداية الستينيات إلى نهاية تسعينيات القرن العشرين، وأكثر من نصف المُهاجرين إلى الولايات المُتحدة الأمريكية خلال الفترة ذاتها^(٨٥). أما

بالنسبة للهجرة المؤقتة، فإذا كانت تنتقي العمالة الأقل في السلم المهني في المقام الأول، فإنها كانت تنتقي منهم -أيضاً- الأعلى في السلم المهني، ففي حين شكّل أصحاب المهن الزراعية وعمال الإنتاج نحو (٣٢٪ و ٢٧٪) من جملة العمالة المهاجرة عام ١٩٩٤م، شكّل أصحاب المهن الفنية والعلمية ما يقرب من الخمس^(٨٦). أما الهجرة الداخلية فتنتقي المهاجرين الأعلى والأقل في السلم المهني في الوقت ذاته، إذ شكّل أصحاب المهن الفنية والعلمية ما يقرب من نصف جملة المهاجرين عام ١٩٩٦م، وشكّل عمال الإنتاج (نحو ٣٠٪) وعمال الخدمات والبيع (نحو ١١٪)^(٨٧).

هذا فيما يتعلق بأنماط هجرة المصريين الشرعية، أما بالنسبة لنمط الهجرة غير الشرعية، فثمة مهن يبتعد الأوروبيون عن ممارستها ويزداد الطلب على المهاجرين للالتحاق بها، وهذه المهن تضم: أعمال النظافة، والأعمال الصعبة والخطرة، وأعمال الخدمة المنزلية ذات العائد المنخفض في القطاع غير الرسمي للاقتصاد، والأعمال في القطاعات التي تتسم بالموسمية شديدة التذبذب كالزراعة وإصلاح الطرق وإنشائها، وخدمات الفنادق والمطاعم والخدمات الأخرى المرتبطة بالسياحة. وإذا لم يتم الاستعانة بالمهاجرين، فقد تواجه هذه القطاعات نقصاً شديداً في العمالة أو قد تزيد تكاليف العمالة بشكل كبير^(٨٨). ومن ثم، يُقبل المصريون بعد هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا على العمل في الحرف الهامشية التي يترفع الأوروبيون - في الغالب - عن العمل بها، مثل الأعمال الخاصة بالأمن والحراسة، ومسح الأحذية، والبناء والتشييد، والنظافة، والعمل في المطاعم، وتجارة الخضر والفاكهة، وغيرها.

وما يحدث في نمط هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا - في أغلب الأحيان - أنه عندما يصل المهاجر إلى دولة المقصد، يقوم المهاجر القديم باصطحابه إلى العمل معه في أعمال التشييد والبناء، أو في أحد المطاعم

المصرية أو العربية، أو في أسواق الخضار والفاكهة، أو أعمال النظافة؛ لأنه يكون -في الغالب- من أقاربه أو أصدقائه. ويعمل المهاجر بأجر مُنخفض وبدون تأمينات اجتماعية أو صحية لحين تعديل وضعه القانوني. وقد وُجد أن (٦٩٪) من العمالة المصرية - التي هاجرت بشكل غير شرعي إلى مُدن تورينو وميلانو وبرلين عام ٢٠٠٨م- يعملون في نشاط التشييد والبناء، خاصة أعمال النقاشة؛ ويعمل نحو (١٩٪) منهم في نشاط التجارة والمطاعم، وترتفع النسبة في ميلانو إلى (٢٧٪) وفي مدينة تورينو إلى (٢٥٪)؛ ويعمل في نشاط الخدمات حوالي (١١٪) من جُملة المهاجرين إلى المُدن الثلاث^(٨٩).

ولتحديد المهن الرئيسة والفرعية للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، اتبعت الدراسة الحالية أحد التصنيفات المهنية المُهمة، وهو التصنيف المهني العربي الصادر عن مُنظمة العمل العربية عام ١٩٨٧م^(٩٠). ويوضح الجدول (٥) أن المهاجرين يلتحقون بخمس مهن رئيسة عندما يُهاجرون إلى أوروبا، هي: مهن البيع، ومهن الخدمات، ومهن الزراعة والصيد، ومهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، والمهن الهندسية الأساسية المُساعدة. وقد التحق أكثر من نصف المهاجرين بعينة الدراسة بالمهن الهندسية الأساسية المُساعدة (٥٥,٥٪)، ويرجع ارتفاع الوزن النسبي لهذه المهن الرئيسة إلى شدة الطلب على العاملين في الإنشاءات خاصة في دهان الأبنية وديكورات الجبس. كما يرتفع الطلب - إلى حدٍ ما - على المهاجرين للالتحاق بثلاث مهن، هي: مهن الزراعة والصيد (١٣,٨٪)، ومهن البيع (١٣,٥٪)، ومهن الخدمات (١٢٪). ويقل الطلب على العاملين في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية (٢,٣٪). ويلاحظ أن هناك تبايناً بين مناطق الأصل حسب المهنة الرئيسة التي يلتحق بها المهاجرون إلى أوروبا، فيلتحق المهاجرون من المناطق الساحلية بثلاث مهن

رئيسة، هي: مهن الزراعة والصيد، والمهن الهندسية الأساسية المساعدة، ومهن الخدمات، ويتركز ما يقرب من ثلثي المهاجرين في الأولى. أما المهاجرون من المناطق النهرية، فيلتحقون بثلاث مهن رئيسة، هي: المهن الهندسية الأساسية المساعدة، ومهن البيع، ومهن الخدمات، ويشكل العاملون في الأولى أكثر من ثلث جملة المهاجرين من هذه المناطق ويشكل العاملون في الثانية نحو الربع. أما المهاجرون من المناطق الداخلية، فيلتحقون -بصفة أساسية- بالمهن الهندسية الأساسية المساعدة (نحو ٨١٪ من الجملة).

ونتيجة للاختلافات المهنية والاجتماعية بين المجموعات البشرية لا يتم انتقاء المهاجرين عشوائياً من كل فئات السكان^(٩١). فعلى سبيل المثال، يتم انتقاء المهاجرين المصريين للعمل في أوروبا في بعض المهن الهامشية والأقل في السلم المهني. ويوضح الجدول (٥) أيضاً أن هناك علاقة واضحة بين منطقة الأصل والمهنة التي يلتحق بها المهاجر بعد الهجرة إلى أوروبا، فيلتحق المهاجرون من قرى تطون وميت حبيب وشموه بالمهن الهندسية الأساسية المساعدة في المقام الأول، إذ بلغت نسبتهم على الترتيب (١٠٠٪ و٨٦,٤٪ و٨٥,٧٪). ويلتحق المهاجرون من قريتي ميت بدر حلاوة وميت يزيد بمهنتين رئيسيتين (مهن البيع والمهن الهندسية الأساسية المساعدة)، في حين يلتحق المهاجرون من قرية ميت خميس - بشكل أساسي - بالمهن الهندسية الأساسية المساعدة (نحو ٤٠٪) ومهن الخدمات (نحو ٣٠٪). أما المهاجرون من قرية الشيخ مبارك، فيلتحقون بمهنتين رئيسيتين فقط، هما مهن الزراعة والصيد (نحو ٥٧٪) والمهن الهندسية المساعدة (نحو ٤٣٪)؛ بينما يلتحق المهاجرون من البرج بمهنتي الزراعة والصيد والخدمات.

هذا فيما يتعلق بالمهن الرئيسية، أما فيما يتعلق بالمهن الفرعية فمتعددة ومتنوعة، إذ تشمل تسع مهن فرعية، هي الآتية:

- (١) مهن بيع المواد والسلع الاستهلاكية والكمالية والثقافية.
- (٢) مهن الخدمات الشخصية والسكنية.
- (٣) مهن الخدمات الدينية والدفاع المدني والحراسة.
- (٤) مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور.
- (٥) مهن الصيد وتربية الأحياء المائية.
- (٦) مهن الصناعات الغذائية.
- (٧) المهن الميكانيكية.
- (٨) المهن الكهربائية والإلكترونية.
- (٩) مهن الإنشاءات.

ويتركز ما يقرب من نصف المهاجرين في مهن الإنشاءات، ويتوزع النصف الثاني على المهن الفرعية الثمانية الباقية خاصة مهن بيع المواد والسلع الاستهلاكية (١٣,٥٪) ومهن الصيد (١٢,٦٪) ومهن الخدمات الشخصية والسكنية (١١,١٪). وتتباين مناطق الأصل الرئيسة حسب المهن الفرعية، ففي المناطق الساحلية يعمل المهاجرون منها في ثلاث مهن فرعية، هي: مهن الصيد، ومهن الإنشاءات، ومهن الخدمات الشخصية والسكنية، وتعمل نسبة كبيرة منهم في الصيد (٦١,٤٪)، وهي المهنة الأولى عند سكان البرج وجميع قرى النطاق الساحلي، والمهنة الأساسية بجانب الزراعة عند سكان قرية الشيخ مبارك. أما المهاجر الذي لا يتمكن من العمل بمهن الصيد، فيعمل في مهن الإنشاءات أو مهن الخدمات الشخصية والسكنية، وهي مهن يرتفع الطلب عليها في إيطاليا وفرنسا واليونان.

أما بالنسبة لمناطق الأصل النهرية، فيعمل المهاجرون منها في أربع مهن

فرعية، هي: مهن الإنشاءات، ومهن بيع المواد والسلع الاستهلاكية، ومهن الخدمات الشخصية والسكنية، ومهن الصناعات الغذائية؛ حيث يعمل ما يقرب من ثلث المهاجرين في الإنشاءات وأكثر قليلاً من رُبعهم في بيع المواد والسلع الاستهلاكية. وتُعد مهن الإنشاءات مُناسبة للمُهاجرين من المناطق النهرية حيث يعمل الكثير من شباب تلك المناطق - في بلادهم الأصلية - في أعمال الإنشاءات المُختلفة كنجار مسلح أو بناء أو مبلط أو دهان. أما فيما يخص مناطق الأصل الداخلية، فيلتحق ما يقرب من ثلاثة أرباع المُهاجرين منها بمهن الإنشاءات، بينما يلتحق عدد قليل بمهن بيع المواد والسلع الاستهلاكية والمهن الميكانيكية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد - ومن واقع العمل الميداني - أنه يتم تدريب الشباب المُهاجر على العمل في أعمال الإنشاءات المُختلفة قبل الهجرة، فيتم تدريبهم في قريتي تطون وشدموه على أعمال الجبس والديكورات وتشطيبات المباني، ويتم تدريبهم في قريتي ميت حبيب وميت خميس على الدهانات. ويلتحق كل من يتم تدريبهم - تقريباً - بالمهن التي تدربوا عليها في أوروبا. أما الشباب الذي لم يتدرب أو لم يتمكن من الالتحاق بالمهنة التي تدرب عليها، فيلتحق بأي مهنة أخرى هامشية كمهن البيع أو مهن الخدمات الشخصية والسكنية أو المهن الميكانيكية.

أما على صعيد دُول الاستقبال الأوروبية، فهناك طلب كبير على العمل في الأعمال الهامشية والأقل في السُّلم المهني، فتلك الأعمال تُعاني من عجز واضح. ففي إيطاليا - على سبيل المثال - يُعد قطاع الإنشاءات من القطاعات التي تتطلب توافر العمالة المصرية، خاصة في أعمال الحجارة والنجارة^(٩٢). وفي فرنسا يرتفع الطلب على العمالة الأجنبية، ومنها العمالة المصرية للالتحاق بمهن بيع السلع والمواد الغذائية في سُوق باريس أو العمل في الدهانات. وعُموماً تميل مُستويات الهجرة التي يقطع المُهاجر فيها مسافات الطويلة إلى الزيادة كلما زاد الدخل أو حسب الحالة المهنية^(٩٣).

جدول (5)

الحالة المهنية للمصريين المهاجرين هجرة غير الشرعية إلى أوروبا حتى عام 2014 حسب مناطق الأصل بالعينة.

المهنة الرئيسية	المهنة الفرعية	نوع المهنة	تظنون	شعوره	موت بحر حلاوة	موت زبد	موت حبيبا	البرج	الشيخ مبارك	ميت خميس	أخرى	الجملة	مناطق ساحلية	مناطق نهرية	مناطق داخلية
مهن البيع	مهن بيع المواد الإنشائية والتقليدية	خضار وفلكيتي	0	0	51.1	28.6	4.5	0	0	3.3	0	12.3	0	23.9	9.9
		جزار	0	0	0	0	4.5	0	0	3.3	0	1.2	0	1.8	1.2
		الجملة	0	0	51.1	28.6	9.0	0	0	6.6	0	13.5	0	25.7	11.1
	إجمالي مهن البيع		0	0	51.1	28.6	9.0	28.6	51.1	0	0	13.5	0	25.7	11.1
مهن الخدمات	مهن الخدمات الشخصية والسكنية والحراسة	طبا عام	0	0	0	8.2	0	0	0	0	0	1.2	0	0	2.4
		غاسل أوان	0	0	0	2.0	0	18.4	0	30.1	100	9.9	12.9	18.3	3.1
		الجملة	0	0	0	10.2	0	18.4	0	30.1	100	11.1	12.9	18.3	5.5
	مهن الحارس	حارس	0	0	0	0	0	6.1	0	0	0	0.9	4.3	0	0
		الجملة	0	0	0	0	0	6.1	0	0	0	0.9	4.3	0	0
		إجمالي مهن الخدمات		0	0	0	10.2	0	24.5	0	30.1	100	12.0	17.2	18.3
	مهن الزراعة وتربية الحيوانات والتطور والصيد	مهن الزراعة والحيوانات والتطور والصيد	مزارع بسطة عام	0	14.3	0	0	4.6	0	0	0	0	1.2	0	0
الجملة			0	14.3	0	0	4.6	0	0	0	0	1.2	0	0	2.5
صيد سمك بحري			0	0	0	0	0	63.3	57.1	0	0	12.6	61.4	0	0
مهن الصيد		الجملة	0	0	0	0	0	63.3	57.1	0	0	12.6	61.4	0	0
		إجمالي مهن الزراعة والصيد		0	14.3	0	0	4.6	63.3	57.1	0	0	13.8	61.4	0
مهن الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة	مهن الصناعات الخفيفة	عمل صناعة الخبز والقطر والمعجنات	0	0	0	0	0	0	0	13.4	0	2.3	0	7.3	0
		الجملة	0	0	0	0	0	0	0	13.4	0	2.3	0	7.3	0
		إجمالي مهن الصناعات الخفيفة		0	0	0	0	0	0	13.4	0	2.3	0	7.3	0
	المهن الهندسية الأساسية المساعدة	المهن الميكانيكية	سائق سيارة خصوصي	0	0	0	0	0	0	6.7	0	1.2	0	3.7	0
ميكانيكي مركبات خفيفة/علم			0	0	0	4.6	0	0	0	0	0	0.6	0	0	1.2
ميكانيكي تمديدات			0	0	20.4	0	0	0	3.3	0	3.5	0	1.9	6.2	0
صيانة ميكانيكية منزلية			0	0	0	20.4	4.6	0	10.0	0	5.3	0	5.6	7.4	0
المهن الكهربائية والتلفزيونية		كهربائي تمديدات منزلية	0	0	0	0	0	0	3.3	0	0.6	0	1.8	0	0
		الجملة	0	0	0	0	0	0	3.3	0	0.6	0	1.8	0	0
مهن الإنشاءات		قصور	62.8	28.5	0	2.0	0	0	3.3	0	11.4	0	1.8	22.8	0
		مركب أسبستوم	0	0	0	4.6	0	0	0	0	0.6	0	0	1.3	0
		نجار قوالب خرسانة	5.9	6.4	12.3	0	0	0	3.3	0	4.1	0	4.6	5.6	0
		بناء عام	0	6.4	0	0	0	0	0	0	0.9	0	2.8	0	0
		حداد تسليح	7.8	14.3	0	0	0	0	3.3	0	2.3	0	1.8	3.7	0
		مركب قوالب معدنية	11.8	0	0	0	0	0	0	0	1.8	0	0	3.7	0
		مباني	7.8	0	0	0	0	0	3.3	0	1.8	0	1.8	2.5	0
		دخان أبنية	3.9	27.6	26.5	77.2	12.2	42.9	13.4	24.9	21.4	19.3	30.2	30.2	0
		كحل حجر	0	42.9	0	0	0	0	0	0	1.8	0	0	3.7	0
		الجملة	100	85.7	40.4	40.8	81.8	12.2	42.9	26.6	49.6	21.4	32.1	73.5	73.5
		إجمالي المهن الهندسية الأساسية المساعدة		100	85.7	40.4	61.2	86.4	12.2	42.9	39.9	55.5	21.4	39.5	80.9
مهن غير مبنية		0	0	8.5	0	0	0	0	10.0	0	2.9	0	9.2	0	
جملة المهاجرين		51	14	47	49	44	49	21	60	6	341	70	109	162	

المصدر - نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر 2015م.

هذا فيما يتعلق بمجموعات المهن الرئيسة ومجموعات المهن الفرعية، أما بالنسبة لنوع المهنة التي يُمارسها المهاجر في أوروبا، فيوضحها الشكل (١٠)، حيث يُلاحظ منه أن المهاجرين يُمارسون أنواعاً عديدة من المهن، ولكن تتركز نسبة كبيرة منهم في خمسة أنواع من المهن، هي: دهان أبنية، وصياد سمك بحري، وخضار وفاكهاني، وقصير، وغاسل أوان. وتختلف مناطق الأصل الرئيسة - إلى حد ما - حسب نوعية المهنة التي يُمارسها المهاجرون في أوروبا، فيتخصص المهاجرون من المناطق الساحلية - في المقام الأول - في مهنة صياد السمك البحري (نحو ٦١,٥٪) إلى جانب مهنتي دهان الأبنية وغاسل الأواني؛ بينما تتوزع نسبة كبيرة من المهاجرين من المناطق النهرية على ثلاثة أنواع من المهن، هي: خضار وفاكهاني (نحو ٢٤٪)، ودهان الأبنية (نحو ١٩,٥٪)، وغاسل الأواني (نحو ١٨,٥٪)؛ ويتخصص أكثر من نصف المهاجرين من المناطق الداخلية في نوعين من المهن، هما: دهان الأبنية (نحو ٣٠٪)، وقصير (نحو ٢٣٪)، ويتوزع النصف الثاني منهم على أنواع عديدة من المهن. ويعكس ذلك أن ثمة علاقة واضحة بين نوعية المهنة التي يُمارسها أغلبية المهاجرين بعد هجرتهم إلى أوروبا ونوعية المهنة الأساسية في منطقة الأصل؛ ويعكس - كذلك - أن باقي المهاجرين يتوزعون على عدد كبير من المهن الهامشية التي يجلبها إليهم أصدقاؤهم أو أقاربهم إما لفشلهم في الالتحاق بالمهنة السائدة في قريتهم أو لعدم رغبتهم في العمل بها.

كما يُلاحظ من الشكل نفسه تخصص مهاجري كل منطقة في مهنة أو مهنتين بالخارج، وقد تكون تلك المهنة هي السائدة في منطقتهم الأصلية أو قد لا تكون. فيتخصص المهاجرون من منطقتي البرج والشيخ مبارك الساحليتين في صيد السمك البحري بكل ما تتضمنه تلك المهنة من مهام كتجهيز شباك الصيد وإلقائها في البحر وسحبها، وفرز السمك وتصنيفه وحفظه، وتشغيل

قارب الصيد وتوجيهه^(٩٤)؛ فقد شكّل المهاجرون الذين يعملون بهذه المهام نحو (٦٣٪) و (٥٧٪) من جملة المهاجرين من المنطقتين على الترتيب. ويعمل كثير من هؤلاء المهاجرين الموجودين في اليونان أو إيطاليا ضمن أطقم الصيد البحري هناك وتحت إشراف الصيادين اليونانيين أو الإيطاليين^(٩٥). هذا بالنسبة لنوع المهنة الأولى التي يمارسها المهاجرون من المنطقتين الساحليتين، أما بالنسبة لنوعية المهن الأخرى فتتمثل في غاسل الأواني أو دهان الأبنية في حالة البرج، ودهان الأبنية في حالة الشيخ مبارك، أي أن المهاجر الذي لا يتمكن من الالتحاق بأي مهمة من مهام صيد السمك البحري أو لا يرغب في الالتحاق بها، يبحث عن نوعية أخرى من المهن كأعمال الدهانات أو غسل الأواني في المطاعم أو الفنادق أو العمل في حراسة المنشآت كالمدارس والمطاعم والفنادق.

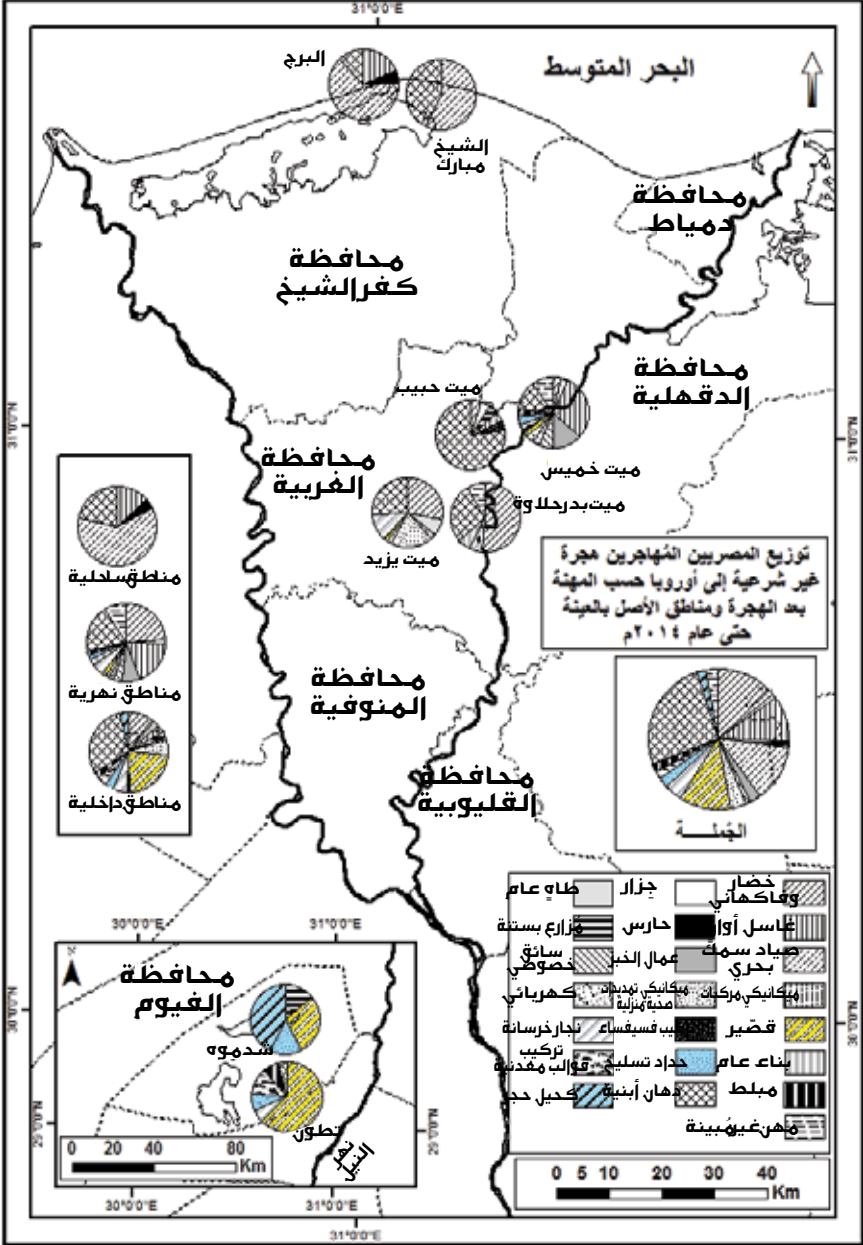
أما المهاجرون من قرية ميت بدر حلاوة فيتخصصون في مهنتي الخضار والفاكهة (٥١٪) ودهان الأبنية (نحو ٢٨٪). فعندما يصل المهاجر من ميت بدر حلاوة إلى باريس - جواً - يجد صديقه أو قريبه الذي يصطحبه إلى المسكن، ثم بعدها إلى سوق الخضار والفاكهة بباريس؛ وقد وجد أن المهاجر قد يقوم بمهمة أو بأكثر من مهام الخضار والفاكهة، كأن يُنظف الخضر والفاكهة أو يفرزها ويعرضها أو يرتبها حسب أنواعها أو يوفر احتياجات الزبائن ويتسلم النقود ويضع الخضر والفاكهة في أكياس مناسبة وغيرها من المهام^(٩٦). وحسب ما ذكره بعض المهاجرين العائدين من باريس أنه لا يوجد فرنسي يعمل في هذه المهام، وإنما يكون الفرنسي - في أغلب الأحيان - هو مالك لمحل الخضار والفاكهة أو صاحب «الفرشة» التي توضع عليها الخضار والفاكهة، ويقوم العمال الأجانب ومنهم المصريون بالمهام المختلفة للمهنة. أما إذا لم ينجح المهاجر في العمل كخضار أو فاكهاني أو دهان للأبنية أو عدم

رغبته في هذه النوعية من المهن، فإنه يبحث عن نوعية أخرى من المهن كنجار
قوالب خرسانية أو بناء عام.

ويلاحظ من الشكل -أيضاً- تخصص المهاجرين من قرية ميت حبيب
-المجاورة لقرية ميت بدر حلاوة- في مهنة دهان الأبنية (أكثر من ثلاثة
أرباع المهاجرين من القرية). وقد ذكر المهاجرون من هذه القرية أن المهاجر
الذي يعمل كدهان للأبنية يقوم بمهمة أو أكثر من مهام الدهان المختلفة كتهيئة
سطوح الجدران الداخلية والخارجية وسقوف المباني وتحضيرها وتجهيز الدهان
والتعرف على خصائصه ولونه ونوعه من المشرف، وتفقد استواء السطح
ونعومته، وغيرها من المهام^(٩٧). وحسب ما ذكره بعض المهاجرين العائدين
من باريس أن الفرنسيين لا يعملون في هذه المهام، وإنما يقتصر دورهم على
الإشراف على العمال الأجانب الذين يتولون القيام بكل مهام المهنة؛ وهذا
المشرف يكون مُعيّناً من قبل شركة فرنسية تتولى تنظيم العمل. أما باقي
المهاجرين من القرية فيلتحقون بمهن: خضار وفاكهاني، وجزار، وميكانيكي
مركبات خفيفة، ومزارع بستنة عام، ومركب فسيفساء^(٩٨).

وتعكس هذه الحالة (دهان الأبنية) والحالة السابقة (خضار وفاكهاني)
حاجة المجتمع الأوروبي ومنه المجتمع الفرنسي إلى العمال الأجانب للعمل
في الأعمال الشاقة التي تحتاج -في كثير من الأحيان- لمجهود عضلي،
وتلك الأعمال يترفع كثير من الأوروبيين عن الالتحاق بها. ومن ثمّ تعاني تلك
القطاعات عجزاً واضحاً في العمالة، مما يجعل المجتمع الأوروبي يقبل العمالة
الأجنبية للعمل بتلك المهن حتى ولو كانت تلك العمالة موجودة بطريقة غير
شرعية. ورغم رصد الجهات الأمنية في باريس لتلك العمالة الموجودة وتعمل
بشكل غير شرعي، فإنها لا تتعرض لهم ما داموا لم يقوموا بجرائم جنائية أو
أخلاقية أو تعاطي مخدرات.

ولا تختلف كثيراً حالة المهاجرين من قرية ميت يزید - حسب نوع المهنة - عن حالة القريتين القريبتين منها (ميت بدر حلاوة وميت حبيب)، فيعمل أكثر من نصف المهاجرين منها في المهنيتين التي يعمل بها كثير من مهاجري ميت بدر حلاوة وميت حبيب، وهما: خضار وفاكهاني (نحو ٢٩٪) ودهان للأبنية (نحو ٢٧٪). ويظهر تخصص ثالث للمهاجرين من ميت يزید، ينعدم في باقي مناطق الأصل بالدراسة فيما عدا قرية ميت خميس، وهو العمل ميكانيكي تمديدات صحية منزلية، حيث يقوم معظم المهاجرين في هذه المهنة بتركيب شبكات المياه والصرف الصحي للمباني السكنية. ويعمل بهذه المهنة أكثر من خمس المهاجرين من القرية، ومن الوارد أن يتم تدريب بعض الشباب من أبناء القرية على هذا العمل قبل الهجرة.



(شکل ۱۰)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

أما حالة المهاجرين من قرية ميت خميس حسب نوعية المهنة، فمُختلفة -إلى حدٍ ما- عن باقي مناطق الأصل، حيث تتعدد أنواع المهن التي يُمارسها أبناء القرية بعد هجرتهم إلى أوروبا. فيعمل شباب القرية في مهن عدة، هي: غاسل للأواني، وصناعة الخُبز والفطائر والمُعجنات، ودهان للأبنية، وخضّار وفاكهاني، وجزّار، وسائق سيارة خُصوصي، وميكانيكي تمديدات صحية منزلية، وكهربائي تمديدات منزلية، وقصّير، ونجار قوالب خرسانية، وحداد تسليح، ومبلط. ويعكس تعدد نوعية مهن المهاجرين من ميت خميس غياب التخطيط المُسبق، فلا يتم تدريبهم على مهنة مُعينة قبل الهجرة كما يحدث في بعض القرى الأخرى فما يُهم الشاب هو الوُصول لدولة أوروبية، ثم البحث عن أي عمل من هذه الأعمال الهامشية. ويرتفع الوزن النسبي لشباب القرية الذين يعملون في مهنة «غاسل الأواني» (٣٠٪)؛ ثم يلي تلك النسبة نسبة الذين يعملون في «صناعة الخُبز والفطائر والمُعجنات» (١٣,٤٪)، وتتساوى معها نسبة الذين يعملون «دهان للأبنية».

أما إذا اتجهنا جنوباً إلى قرية تطون، فيُلاحظ أن المهاجرين منها لا يعملون إلا في المهن المرتبطة بالإنشاءات خاصة مهنة «القصّير»، حيث يعمل بها ما يقرب من ثلثي المهاجرين. وإذا كانت مهام هذه المهنة مُتعددة إلا أن الغالبية العُظمى من هؤلاء المهاجرين تعمل في المهام الخاصة بالجبس كتجهيز ملاط الجبس وتقشير جُدران المبنى والأعمدة والسُقوف بالجبس، وتركيب قطع الجبس مُسبقة الصب وتثبيتها^(٩٩). وذكر كثير من المهاجرين العائدين أنه يتم تدريب الشباب الذي ينوي الهجرة على أعمال الجبس في القرية قبل هجرتهم، حتى ينضموا إلى أقرانهم في ميلانو (إيطاليا) ويلتحقوا بتلك الأعمال. أما ثُلث المهاجرين الباقي فيعملون في أعمال مُرتبطة - أيضاً - بالإنشاءات، فقد يعمل المهاجر مركّباً للقوالب المعدنية^(١٠٠) أو مبلطاً أو حداد تسليح أو نجاراً للقوالب

الخرسانية أو دهاناً للأبنية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن كثيراً من شباب القرية الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا، لا يعمل - بعد العودة - في النشاط الأساسي للقرية وهو الزراعة، وإنما يعمل بأنشطة أخرى غير زراعية، الأمر الذي جعل نسبة العاملين بالأنشطة غير الزراعية تصل إلى حوالي نصف جُملة النشيطين اقتصادياً بالقرية عام ٢٠٠٦ م^(١٠١).

أما بالنسبة لقرية شدموه القريبة - جغرافياً - من قرية تطون، فتختلف حالة المهاجرين منها - حسب المهنة - عن حالة تطون في ارتفاع الوزن النسبي للعاملين بمهنة «كحيل الحجر» (نحو ٤٣٪)، حيث يقوم المهاجر - من هذه القرية - ببعض مهام تلك المهنة كتنظيف الحلول (الفواصل) الموجودة بين حجارة البناء وتعبئتها بملاط الحشو وكحلها؛ وتتشابه حالة المهاجرين منها - حسب المهنة - مع حالة تطون في ارتفاع نسبة العاملين بمهنة «القَصِير» (نحو ٢٩٪)، وجاء التشابه من أن هجرة الشباب غير الشرعية من قرية شدموه كانت نتيجة لتقليدهم للشباب في قرية تطون، فأصبحوا يُهاجرون إلى منطقة الاستقبال نفسها (ميلانو)، وعن طريق مسار الهجرة نفسه، ويتدربون على مهنة «القَصِير» قبل الهجرة كما يفعل كثير من شباب تطون. ويعمل باقي المهاجرين من شدموه حدادَ تسليح أو مُزارعَ بستنة.

ويعكس تحليل أنواع المهن التي يُمارسها المصريون المهاجرون هجرة غير شرعية إلى أوروبا - حسب مناطق الأصل بعينة الدراسة - تخصصية بعض الأقاليم والنطاقات الجغرافية في مهن مُعينة دون غيرها، فيتخصص المهاجرون من الوجه القبلي في مهن الإنشاءات خاصة دهان الأبنية والقَصِير وتكحيل الحجر، ويتدربون عليها قبل الهجرة؛ ويتخصص المهاجرون من الوجه البحري في مهنتي الخضار والفاكهاني والإنشاءات خاصة دهان الأبنية؛ ويتخصص المهاجرون من المناطق الساحلية في صيد الأسماك من البحر، وهي المهنة الأساسية عند سُكان النطاق الساحلي بحُكم الموقع.

هذا فيما يخص الغالبية العظمى من المهاجرين الذين يتسللون عبر الحدود الدولية، ويعملون في مهن هامشية، أما فيما يتعلق بنسبة المهاجرين القليلة المتبقية الذين يدخلون دول الاتحاد الأوروبي بغرض الدراسة أو العمل، ثم تتحول إقامتهم إلى إقامة غير شرعية لفترة حتى يتم تسوية وضعهم القانوني، فإنهم يعملون في المهن الأعلى في السلم المهني، فكثيراً ما تكون انتقائية المهاجرين حسب المهنة حاضرة بين تدفقات الهجرة^(١٠٢). وعلى هذا الأساس تقوم دول الاتحاد الأوروبي بانتقاء بعض المهاجرين من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية، عن طريق منحهم حق الإقامة والعمل بعد انتهاء عقود عملهم؛ وذلك لأن الاقتصاد الأوروبي يحتاج الكثير من العمال المهرة، كالمُتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، ومديري الأعمال، والأطباء، والممرضين. وقدّر أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لجذب نحو عشرين مليون مهاجر من أصحاب المهارة خلال العشرين سنة القادمة، لتعويض نقص العمالة الماهرة في قطاعات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات^(١٠٣).

المبحث الرابع

الآثار الاقتصادية للهجرة

ليست الهجرة كغيرها من الظاهرات أو العمليات الديموغرافية، فإذا كانت معظم الظاهرات والعمليات الديموغرافية تستغرق وقتاً طويلاً كي تظهر آثارها، فالهجرة مختلفة اختلافاً كبيراً في ذلك؛ لأنها قد تكون سريعة جداً في تأثيراتها، فتؤدي -مثلاً- إلى انتقال ملايين البشر في عدة شهور فقط، فيتربط عليها تغير في توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي. وترتبط الهجرة بالتغيرات الكبيرة الفجائية، لذا فهي غير متوقعة، ودراستها صعبة، ومُرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتذبذبات الاقتصادية والأحداث القومية المهمة^(١٠٤). وتؤثر الهجرة في كثير من جوانب النشاط البشري وتؤدي إلى التباين المكاني. وقد حدد (بول وايت وروبرت وودز) خمسة تأثيرات للهجرة: أولها التأثير في المهاجر عن طريق التغيير الذي يحدث لأسلوب حياته ومعرفته وخبراته بالأمكان الأخرى واتجاهاته ومعتقداته. ثانيها التأثير في المجتمع الذي يتركه المهاجر. ثالثها التأثير في المجتمع الذي ينتقل إليه المهاجر. رابعها التأثير الذي يُنتج نمطاً مكانياً يتمثل في تيار الهجرة من منطقة الأصل إلى منطقة الوصول، وهو يُعد بحد ذاته مؤثراً للهجرة في العوائق البيئية. خامسها التأثير في تركيب المجتمع بطرق كثيرة^(١٠٥).

وينتج عن الهجرة غير الشرعية هذه التأثيرات الخمسة، مثلها في ذلك كباقي أنماط الهجرة الأخرى، ولكن بصورة أعمق، وبتفوق كبير للتأثيرات السلبية. ففي حالة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا ينتج العديد من الآثار، يكون معظمها سلبياً وبعضها يكون إيجابياً، فتتعدد وتتنوع الآثار السلبية، ويفوق تأثيرها الآثار الإيجابية؛ نظراً لاتساع مجال الآثار السلبية الذي يشمل دولة الأصل، ودولة الوصول، ومنطقة الأصل، ومنطقة الوصول، وأسرة المهاجر، والمهاجر نفسه، في حين يقتصر تأثير الآثار الإيجابية على المهاجر نفسه

وأُسْرته في كثيرٍ من الأحيان. وفي الحقيقة، ثمة ضرورة كُبرى لتحديد وتحليل الآثار المُختلفة المُترتبة على هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، بعد تضخم تياراتها وتعدد مساراتها وكثرة ضحاياها من الشباب، حتى تكون الصورة واضحة أمام المسؤولين والمُخططين وصانعي القرار، فيضعوا السياسات الملائمة، ويتخذوا القرارات المناسبة للحد من هذه الهجرة.

وتتعدد وتتنوع آثار هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، فتشمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والجغرافية والسياسية. وإذا كانت كل مجموعة من هذه الآثار تضم بعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية، فإن الأخيرة تتفوق بكثير في وقع التأثير وخطورته. وتُعد الآثار الاقتصادية أكثرها تأثيراً ووقعاً على المجتمع ومنطقة الأصل والمُهاجر وأُسْرته. وتضم الآثار الاقتصادية آثاراً اقتصادية سلبية كثيرة ومُتنوعة، ويتسع نطاقها وضررها ليشمل دولة الأصل، ودولة الوُصول، ومنطقة الأصل، والمُهاجر، وأُسْرته. كما تضم الآثار الاقتصادية بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية التي يقتصر تأثيرها الإيجابي - في الغالب - على المُهاجر وأُسْرته.

أولاً- الآثار الاقتصادية السلبية:

تتعدد الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ويتسع نطاق تأثيرها وضررها. وتضم تلك الآثار السلبية: خسائر الاقتصاد المصري، والضرر الاقتصادي للريف المصري، والخسائر المادية للمُهاجرين، وخسائر الاقتصاد الأوروبي.

(أ) خسائر الاقتصاد المصري:

يتعرض الاقتصاد المصري لخسائر كبيرة، وتُساهم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا فيها، وتضم هذه الخسائر: فاقد العُملة الصعبة، وفاقد تكلفة التعليم، وفقد جزء من القوى البشرية.

١ - فاقد العملة الصعبة:

يحدث فاقد العملة الصعبة عندما يقوم المهاجرون بدفع مبالغ مالية كبيرة من العملات الصعبة بصفة عامة أو من الدولار أو اليورو بصفة خاصة للمهربين والسماسرة سواء في دول العبور أم في دول الوصول، الأمر الذي ينتج عنه ضرر كبير للاقتصاد المصري بسبب خروج العملة الصعبة من الأراضي المصرية إلى الخارج، وعدم استغلالها في منافذها المناسبة كالاستيراد. وقد قام كثير من المهاجرين بعينة الدراسة الحالية بدفع مبالغ كبيرة للمهربين والسماسرة بالدولار أثناء رحلة الهجرة الطويلة والتنقل من محطة إلى أخرى. وقام المهربون باستغلال بعض المهاجرين عن طريق رفع قيمة المبلغ المتفق عليه، أو عن طريق طلب مبالغ إضافية، وكان يحدث ذلك - في أغلب الأحيان - في عرض البحر المتوسط عند تفريغ السفينة أو المركب الكبير من المهاجرين على مراكب صغيرة، حيث لا يوجد أمام المهاجر سوى دفع ما يُطلب منه، وقد يصل المهاجر وجهته، وليس معه من المال إلا القليل أو ليس معه أية أموال.

ويفقد الاقتصاد المصري ملايين الدولارات عن طريق المهاجرين الذين يسلكون المسارين الغربي (الليبي) والشمالي (البحر المتوسط) بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال، استقبل مطار القاهرة في يناير من عام ٢٠٠٩ م (٣٢ شاباً مصرياً) مُرحلين من إيطاليا بسبب محاولة تسللهم إلى السواحل الإيطالية قادمين من ليبيا على متن مركب صيد، وكشفت التحقيقات أنهم حاولوا الدُخول إلى إيطاليا بمُساعدة عصابة حصلت من كل شاب على ألفي دولار^(١٠٦). ويدل ذلك أن الاقتصاد المصري فقد ما يقرب من خمسة وستين ألف دولار في رحلة واحدة وغير ناجحة. وثمة مثال آخر، فقد دفع عامل من محافظة الشرقية (٢٠٠٠ دولار) عام ٢٠٠٨ م لأحد العاملين في تهريب المهاجرين في العاصمة الليبية طرابلس من أجل تهريبه إلى إيطاليا، ولكن غرقت المركب على بُعد

٦٥ كيلو متراً قبالة السواحل الليبية، وكان على متنها ٥٠ مهاجراً من مدينة الزقازيق وحدها، ومهاجرون آخرون صوماليون ومغاربة وجزائريون^(١٠٧)، وإذا فُرض أن كل مهاجر دفع المبلغ نفسه، فيكون الاقتصاد المصري قد خسر حوالي مئة ألف دولار في رحلة واحدة فقط.

٢- الفاقد في تكلفة التعليم:

يحدث الفاقد في تكلفة التعليم نتيجة تخلف بعض المصريين الذين حصلوا على الماجستير أو الدكتوراه من أوروبا عن العودة بعد انتهاء مهمتهم العلمية، وبذلك يضيق على الدولة ما أنفقته على تعليمهم في المراحل التعليمية المختلفة حتى حصلوا على الدرجة الجامعية الأولى. وبدلاً من أن يعود -على المجتمع- استثماره في تعليم هؤلاء المهاجرين، إذا به يفقد هذا العائد، ويفقد -كذلك- رأس المال الذي أنفقته في تعليمهم، وبذلك يذهب هذا العائد والاستثمار إلى بعض الدول الأوروبية. ويكفي للتدليل على الخسائر الكبيرة التي تحدث للاقتصاد المصري نتيجة تخلف هؤلاء عن العودة، أن الحكومة المصرية رصدت (١٦ مليون جنيه) لإيفاد ألفي مُعيد للدراسة بالخارج خلال الفترة الممتدة من بداية الستينيات إلى يناير عام ١٩٧٥م، تخلف (١٢٪) منهم عن العودة إلى مصر، خاصة المُوفدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا^(١٠٨). ولا تقتصر هذه الظاهرة على مصر، بل يمتد نطاقها الإقليمي ليشمل العالم العربي كله، فقد أشار تقرير مُنظمة العمل العربية عام ٢٠٠٦م إلى أن (٥٤٪) من الطلاب العرب الذين درسوا في الخارج لم يعودوا إلى أوطانهم بعد انتهاء دراستهم؛ وأن (٣٤٪) من الأطباء المهاجرين في بريطانيا من العرب؛ وتستقطب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا (٧٥٪) من العقول العربية المهاجرة؛ وتصل خسائر الدول العربية نتيجة لذلك إلى (٢٠٠ مليار دولار)^(١٠٩).

وقد أصبحت سياسة دُول الاتحاد الأوروبي تقوم على انتقاء أصحاب الكفاءات العلمية والمُتميزين من الباحثين الوافدين، وتشجيعهم على البقاء وعدم العودة لأوطانهم الأصلية، فكلما ارتفع مُستوى الكفاءات وزادت معارفها أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر ميلاً لجذبها من خلال المزيد من الحوافز^(١١٠). أضف إلى ذلك أن بعض البيانات تُشير إلى اتجاه نسبة الذين يحصلون على جنسيات أجنبية من أصحاب الكفاءات العلمية نحو الارتفاع، فعلى سبيل المثال زادت نسبة من حصلوا على الجنسية الأمريكية من الكفاءات العلمية المصرية من (٢٤٪) من المجموع الكلي للدارسين هناك عام ١٩٦٦م إلى (٣٠٪) من المجموع عام ١٩٦٩م^(١١١). ويُشير حصول هؤلاء على الجنسية إلى أن هناك احتمالاً كبيراً ببقائهم بالخارج وعدم العودة للوطن والاستقرار به، ويُعد ذلك فاقداً كبيراً للاقتصاد المصري. وتفقد الدولة الكثير من النفقات على إيفاد هؤلاء المبعوثين للحصول على الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأوروبية، نظراً لامتناعهم عن العودة للوطن.

وقد كان مُعدل امتناع المصريين المبعوثين بالخارج عن العودة بعد انتهاء دراساتهم مُرتفعاً خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث تبين من دراسة تناولت اتجاهات الطلبة المبعوثين من الدُول النامية للدراسة بالخارج - خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا - حول العودة إلى أوطانهم عام ١٩٧٤م، أن مصر تصدرت دُول العالم الثالث من حيث امتناع طلبتها عن العودة من الخارج بعد انتهاء دراساتهم، حيث قرر (٤٠٪) من عينة الطلبة المصريين الإقامة بالدُول التي يدرسون بها بشكلٍ نهائي وعدم العودة إلى مصر بينما قرر (١٥٪) العودة إلى مصر بشكلٍ نهائي؛ وذكر (٢١٪) أنه من المُحتمل أن يقيموا بالخارج، و(٩٪) أنهم غير مُتأكدين من العودة، و(١٥٪) أنه من المُحتمل عودتهم إلى مصر^(١١٢).

٣- فقد جزء من القوى البشرية:

تفقد مصر واقتصادها جزءاً غير قليل من القوى البشرية نتيجة لظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ويكون جميعهم -تقريباً- من الشباب صغار السن. فلا يكاد يمر يوم إلا وتُخبرنا وسائل الإعلام المُختلفة بهلاك أو غرق أو فقد مصريين في البحر المتوسط سواء بالقرب من السواحل المصرية الشمالية أم السواحل الأوروبية أم السواحل الليبية أو في عرض البحر المتوسط، نتيجة استخدام المهربين لقوارب قديمة ومتهالكة - في أغلب الأحيان - لنقل المهاجرين، ولا تتحمل تلك القوارب -غالباً- ظروف الطقس السيئة أو المتقلبة. وقد يهلك الشباب المصري في البحر المتوسط بسبب نفاد ما لديهم من أغذية أثناء رحلة الهجرة، أو نتيجة لإطلاق النار عليهم من قبل قوات حرس الحدود قبل دخول دولة المقصد كما حدث في جزيرة مالطا، أو نتيجة لوفاتهم في معسكرات الاحتجاز بدولة المقصد بسبب الظروف غير الآدمية هناك. فعلى سبيل المثال تم فقد أكثر من ألفي شاب مصري وغرقهم خلال أربع سنوات فقط (من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠٠٩م)، مما يعكس مدى الخسارة الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد المصري بسبب الهجرة غير الشرعية، وفقدان أسر كثيرة لعائلها الوحيد أو أحد أفرادها الشباب.

(ب) الضرر الاقتصادي للريف المصري:

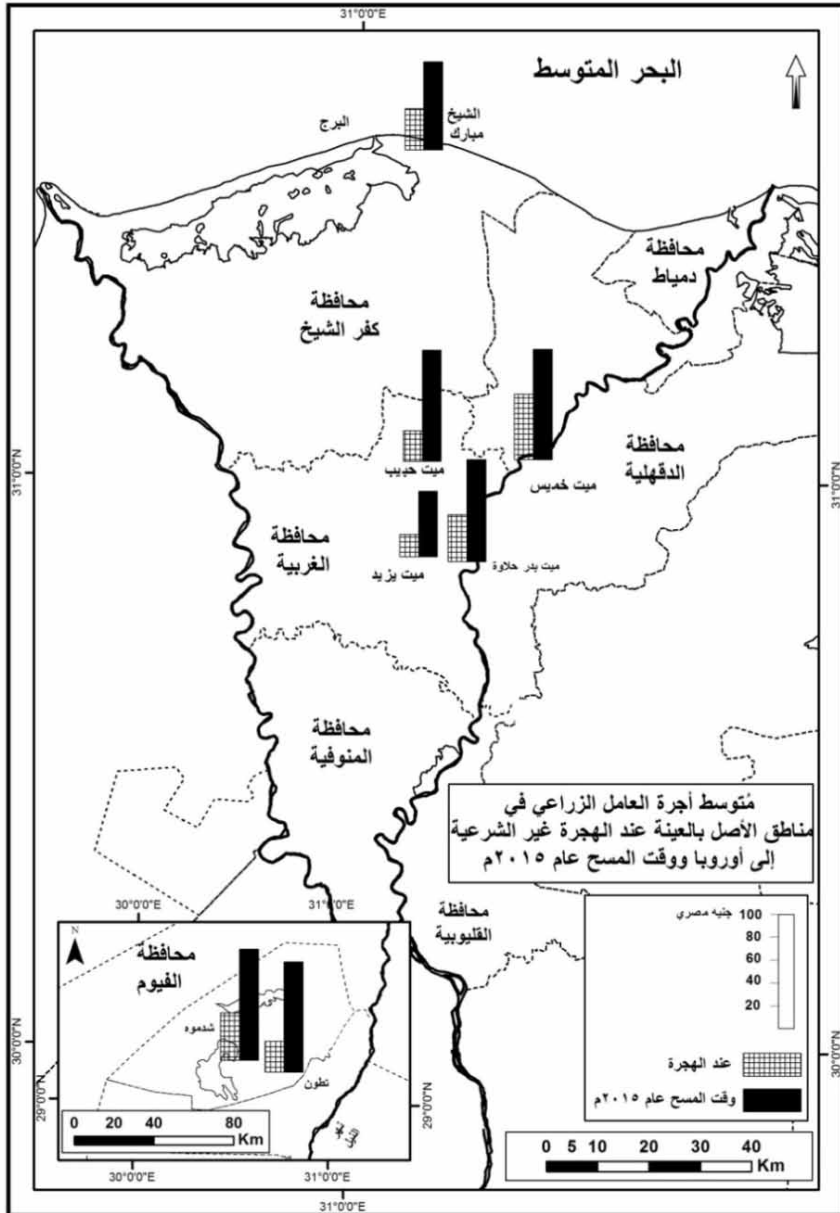
إذا كانت هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا تُساهم في خسائر للاقتصاد المصري بشكل عام، فإنها تُساهم - أيضاً - في بعض الأضرار الاقتصادية للريف المصري بشكل خاص كارتفاع أجر العامل في الأرض الزراعية، وارتفاع سعر أراضي البناء بشكل ملحوظ؛ والسبب في ذلك أن الغالبية العظمى من المهاجرين في هذا النمط من الهجرة من أبناء الريف.

١- ارتفاع أجر العامل الزراعي:

نال الريف المصري الكثير من الضرر - خاصة الضرر الاقتصادي - بسبب ظاهرة هجرة أبنائه إلى أوروبا بالطرق غير الشرعية؛ لأن معدل إقبال شبابه على هذا النمط من الهجرة أكبر بكثير من معدل إقبال شباب الحضر، فنتج عن ذلك نقص واضح في القوى العاملة الزراعية، فساهم ذلك - بدوره - في ارتفاع أجر العامل الزراعي، بخلاف مساهمته في أضرار أخرى كتبوير الأرض الزراعية وبيعها والبناء عليها. وتؤكد نتائج عينة الدراسة الحالية ارتفاع أجر العمالة الزراعية، فمن خلال سؤال المهاجرين عن متوسط أجر العامل الزراعي عند الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ووقت إجراء الاستبانة عام ٢٠١٥م، تبين أن المتوسط ارتفع ارتفاعاً كبيراً، حيث زاد - بالنسبة لجُملة المناطق - من حوالي (٣٥ جنيهاً مصرياً) عند الهجرة إلى حوالي (٨١ جنيهاً) وقت المسح. وبالمثل زاد المتوسط في المناطق الساحلية والنهرية والداخلية على الترتيب من (٣٥ إلى ٧٥ جنيهاً)، ومن (٤٩ إلى ٩١ جنيهاً)، ومن (٢٣ إلى ٧٤ جنيهاً). وشهد متوسط أجر العامل الزراعي زيادة واضحة في جميع مناطق الأصل بالعينة، كما يتضح من الشكل (١١). ويُلاحظ من الشكل ذاته أن أكبر زيادة حدثت في قُرى: ميت حبيب وتطون وميت بدر حلاوة، ووصلت الزيادة قمته في ميت حبيب التي زاد المتوسط فيها من (٢٦ جنيهاً) عند الهجرة إلى (٩٥ جنيهاً) وقت إجراء الاستبانة. ويُشير ذلك إلى أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا قد ساهمت إسهاماً كبيراً في ارتفاع أجر العامل الزراعي بجميع القرى في العينة؛ بتسببها في نقص القوى العاملة الزراعية.

كما تبين من نتائج دراسة أجريت عام ٢٠٠٦م على عينة من المهاجرين هجرة غير شرعية من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن (٩٦٪) من المبحوثين ذكروا أن هذه الهجرة أدت إلى ارتفاع أجر العامل

الزراعي وارتفاع سعر الأراضي الزراعية ارتفاعاً كبيراً، وانخفاض الرغبة في العمل بالأرض الزراعية؛ وذكر (٧٢٪) أنها أدت إلى انخفاض حجم القوى العاملة الزراعية الأجيّة. وقد تسبب ذلك كله في ارتفاع أسعار أراضي البناء، حيث وصل سعر المتر إلى أكثر من عشرة آلاف جنيه في مدينة شبين الكوم بالقرب من الأستاذ، ولم يقل عن ثلاثة آلاف جنيه للمتر في باقي القرى^(١١٣). وكلما زاد عدد الشباب المهاجر من القرية نقصت القوى العاملة الزراعية بها، مما يترتب عليه استمرار ارتفاع أجر العامل الزراعي، فيؤدي إلى ارتفاع تكلفة زراعة الفدان على الفلاح وقلة العائد، وقد يبيع أرضه للبناء عليها، ويستثمر عائد البيع في مشروع تجاري، وحدث ذلك في كل القرى بعينة الدراسة الحالية، حيث حدث تحول كبير من النشاط الزراعي للنشاط التجاري. وإن كانت الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ليست هي المسؤولة وحدها عن هذا التحول، إلا أن التحول عن النشاط الزراعي في الريف يُعد ظاهرة سلبية لها تداعيات كثيرة على الريف والحضر، ويجب على المسؤولين ومُتخذي القرار وضع سياسات لمواجهتها.



(شكل ١١)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

٢- ارتفاع أسعار الأراضي:

ساهمت الهجرة غير الشرعية لأبناء الريف المصري إلى أوروبا في ارتفاع أسعار الأراضي بصفة عامة، وارتفاعها ارتفاعاً كبيراً في القرى المعروفة بهجرة أبنائها إلى أوروبا بالطرق غير الشرعية بصفة خاصة؛ لأن المهاجر الذي ينجح في التسلل لدولة المقصد والعمل بها يستطيع أن يدخر أموالاً كثيرة - إلى حد ما - في وقت قصير، ويستثمرها - في أغلب الأحيان - في قريته الأصلية عن طريق شراء قطعة أرض زراعية، ثم يقوم بتشييد بيت له ومشروع تجاري يُدر له عائداً بعد العودة من أوروبا. وتسبب ذلك في زيادة الطلب على الأراضي من قبل المهاجرين هجرة شرعية أو غير شرعية على حد سواء، الأمر الذي ساهم في ارتفاع سعر المتر بأراضي الريف، هذا بخلاف قيام عدد من الفلاحين بتبوير الأرض الزراعية من أجل بيعها أراضي للبناء عليها. ويجب التأكيد في هذا الصدد أن الهجرة غير الشرعية ليست وحدها المسؤولة عن ارتفاع أسعار الأراضي بالريف المصري أو بمناطق الأصل بالعينة، وإنما هناك مجموعة عوامل مُتشابهة أدت إلى ذلك الارتفاع، ولكن لعبت الهجرة غير الشرعية الدور الأكبر في هذا الارتفاع بمناطق الأصل بعينة الدراسة الحالية؛ نظراً لتفضيل الكثير من أبنائها لنمط الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عن أنماط الهجرة الأخرى.

وقد تم سؤال المهاجرين وذويهم عن سعر متر أرض البناء عند الهجرة وسعره وقت إجراء المسح (عام ٢٠١٥ م). وجاءت النتائج لتعكس ارتفاعاً واضحاً في سعر متر أرض البناء في المداخل الرئيسة والأطراف بجميع مناطق الأصل، خاصة بعد تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإقبال الشباب عليها، حيث يستثمر كثير من هؤلاء الشباب الأموال التي يدخرها في شراء الأراضي، مما تسبب في نمو ظاهرة زحف العمران على الأراضي الزراعية وتناقص المساحة المزروعة والمساحة المحصولية بهذه المناطق. فقد ارتفع متوسط سعر متر أرض البناء -لمناطق الأصل كلها- من حوالي (٦٠٠ جنيه مصرياً) عند الهجرة إلى

أكثر من ثلاثة آلاف جنيه وقت إجراء المسح. ويُلاحظ من الشكل (١٢) أنه حدثت زيادة كبيرة في متوسط سعر متر أرض البناء في جميع مناطق الأصل بالعينة خاصة في مناطق: البرج وشمموه وتطون وميت حبيب، وسجلت مدينة البرج أكبر زيادة؛ فقد زاد المتوسط من (٣٢٥ جنيهًا) عند الهجرة إلى أكثر من سبعة آلاف جنيه عام ٢٠١٥م، وقد يكون تحولها من قرية لمدينة عام ٢٠١٤م ساهم في تلك الزيادة الكبيرة إلى جانب ظاهرة هجرة أبنائها بالطرق غير الشرعية إلى إيطاليا واليونان. ويتضح - كذلك - أن متوسط سعر المتر عند الهجرة كان أقل من ألف جنيه في جميع المناطق ما عدا شدموه، وكان أقل من (٥٠٠ جنيه) في الشيخ مبارك وميت حبيب والبرج وميت بدر حلاوة وميت يزيد؛ أما وقت المسح عام ٢٠١٥م، فلم يقل المتوسط عن (١٧٠٠ جنيه) في جميع المناطق ما عدا الشيخ مبارك. ويتبين من ذلك أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا - من هذه المناطق - قد ساهمت في رفع سعر متر أرض البناء في المداخل الرئيسية والأطراف؛ نظراً لتنافس كثير من المهاجرين على شراء الأراضي والبناء عليها في المداخل الرئيسية لكل منطقة من هذه المناطق بصفة خاصة.

وثمة بعض الأجزاء الداخلية في مناطق الأصل سجلت أسعاراً مرتفعة جداً لأراضي البناء، فعلى سبيل المثال وصل ثمن قيراط الأرض للمباني عند المدخل الجنوبي لطريق (سمنود/العزيفية) الذي يخترق قرية ميت بدر حلاوة إلى مئتي ألف جنيه، ووصل ثمنه إلى نحو نصف مليون على الطريق نفسه بداخل القرية. ولا يتوقف تأثير الهجرة غير الشرعية من ميت بدر حلاوة إلى فرنسا عند رفع سعر متر أرض البناء فحسب، بل يتعدى حدود القرية؛ فحسب ما ذكره بعض المهاجرين وأهل القرية أن المهاجرين يُرسلون أموالاً لذويهم لشراء أراضٍ زراعية في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة في غرب الدلتا كالنوبارية الجديدة ومركزي بدر ووادي النطرون، مما ساهم في رفع سعر الفدان من خمسين ألف جنيه في تسعينيات القرن العشرين إلى حوالي مئتي ألف جنيه عام ٢٠١٥م.



الرسالة ٥٥٥ - الحولية الحادية والأربعون

وتُعد قرية تطون (مركز إطسا - مُحافظة الفيوم) من القرى التي ساهمت الهجرة غير الشرعية لأبنائها في ارتفاع سعر متر أرض البناء بها، حتى إنها صُنفت في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - حسب قيمة أسعار الأراضي المُعدة للبناء - ضمن النواحي ذات القيمة المُرتفعة جداً لسعر القيراط بمركز إطسا، حيث وصل سعر القيراط إلى حوالي (٨٠ ألف جنيه) طبقاً لمشروع المخططات الإستراتيجية لقرى مُحافظة الفيوم^(١١٤). وقد لوحظ ارتفاع أسعار أراضي البناء بشكل واضح في قرى: «نوسا الغيط» بمُحافظة الدقهلية، و«ميت أم صالح» بمُحافظة المنوفية، و«تطون» بمُحافظة الفيوم، حيث ارتفع سعر المتر في الأطراف والمداخل الرئيسة في الأولى من (٢٦٠ جنيهاً مصرياً) عام ١٩٩٤م إلى (أربعة آلاف جنيه مصري) عام ٢٠٠٩م، وفي الثانية من نحو (٣٥٠ جنيه مصري) إلى (٣٥٠٠ جنيه مصري)، وفي الثالثة من (٣٠٠ جنيه مصري) إلى ما بين (٣٠٠٠-٤٥٠٠ جنيه مصري) في العامين ذاتهما^(١١٥). ويعكس ذلك مدى الضرر الذي حدث للريف المصري، ومدى العبء الذي يقع على كاهل أبناء الريف المُقيمين الذين لم يخوضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، فالأرض يتم تبويرها وبيعها بغرض البناء وبأسعار مُرتفعة؛ وأجور العمالة الزراعية مُرتفعة، وهناك نقص في الأيدي العاملة الزراعية إلى جانب ما يُعاني منه الريف من مُشكلات عديدة مثل: ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وارتفاع أسعار التقاوي والسماد والمبيدات.

(ج) الخسائر المادية للمهاجرين:

كما تُساهم هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا في خسائر للاقتصاد والريف المصري، فإنها تُؤدي إلى خسائر مادية كبيرة للمهاجرين أنفسهم وأُسْرهم. فيتعرض بعض المهاجرين للاستغلال المادي من قبل وسطاء الهجرة، والاستغلال من قبل صاحب العمل الأوروبي.

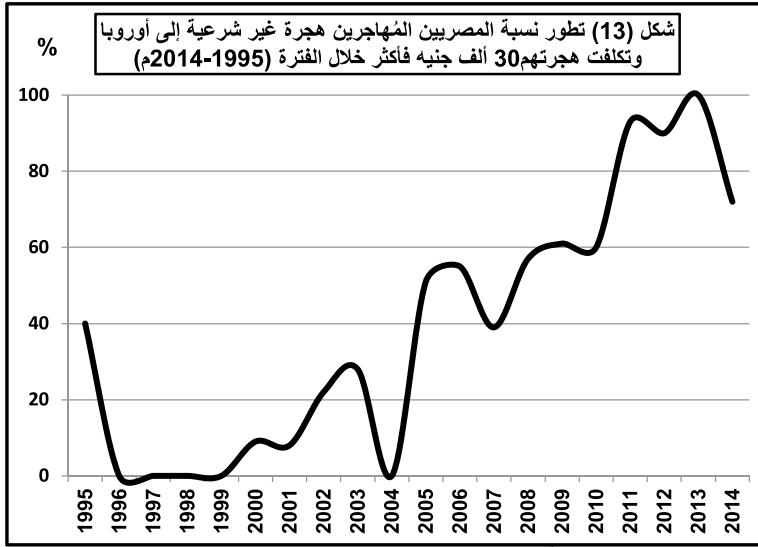
١- الاستغلال المادي من وسطاء الهجرة:

يتعرض الكثير ممن يُحاول الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا لخسائر مالية كبيرة بسبب احتمالات النصب والاستغلال المادي التي قد يتعرضون لها سواء في مصر أو في دول العبور أو في دول الوصول؛ وتحملهم لمبالغ مالية كبيرة نظير إتمام رحلة الهجرة ودُخول دولة المقصد، ويضطر المهاجر - في الغالب - للاستدانة من أهله أو أقاربه أو أصدقائه، ولا يتمكن من سداد هذه الديون إلا بعد تقنين وضعه القانوني في دولة المقصد، الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً.

فقد أصبح من المعروف - في الوقت الحالي - أن نسبة كبيرة من مكاسب المهاجرين تذهب لوسطاء الهجرة غير الشرعية. فالهجرة أصبحت ظاهرة تجارية بشكل مُتزايد: فوكلاء الهجرة يتم استئجارهم للمُساعدة في الحصول على التأشيرات وفرص العمل بالخارج؛ والمهربون يضعون مبالغ مالية ضخمة لجلب مهاجرين بالطرق غير الشرعية عبر الحدود؛ ووسطاء تحويل الأموال يفرضون رسوماً باهظة^(١١٦). ويتحمل المهاجر كل هذه الأموال، وقد يفشل وتنتهي رحلته بالاعتقال ثم الترحيل، ويخسر كل ما دفعه من مبالغ.

ويستغل وسطاء الهجرة الشباب المصري الراغب في الهجرة، ويطلبون منهم مبالغ مالية ضخمة نظير إتمام رحلتهم، وأحياناً نظير توفير فرصة عمل في دولة المقصد. وتعكس نتائج عينة الدراسة الحالية أن جميع المهاجرين قد دفعوا مبالغ مالية لوسطاء الهجرة؛ وأن استغلالهم زاد بشكل كبير، ومن ثم ارتفعت تكلفة الهجرة غير الشرعية - في السنوات الأخيرة - ارتفاعاً واضحاً، حيث كانت تكلفة هجرة الفرد مُنخفضة قبل عام ٢٠٠١م (أقل من ٣٠ ألف جنيه لأغلبية المهاجرين)، وكانت أقل من (١٥ ألف جنيه) لجميع المهاجرين

تقريباً قبل مطلع القرن الحادي والعشرين. ويوضح الشكل (١٣) أن ثمة زيادة كبيرة في تكلفة هجرة الفرد منذ عام ٢٠٠٥م، حيث تراوحت نسبة المهاجرين الذين تكلفت هجرة الفرد منهم (٣٠ ألف جنيه فأكثر) بين (٤٠ - ٦٠٪ من جملة المهاجرين بالعينة) في كل عام من أعوام الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٠م)، ثم وصلت نسبتهم إلى أكثر من (٩٠٪) عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م (١٠٠٪) عام ٢٠١٣م. ويعكس ذلك مدى استغلال وسطاء الهجرة غير الشرعية مادياً للشباب المصري، والمبلغ الكبير الذي يدفعه المهاجر الذي وصل في بعض الحالات إلى أكثر من ستين ألف جنيه مصري.

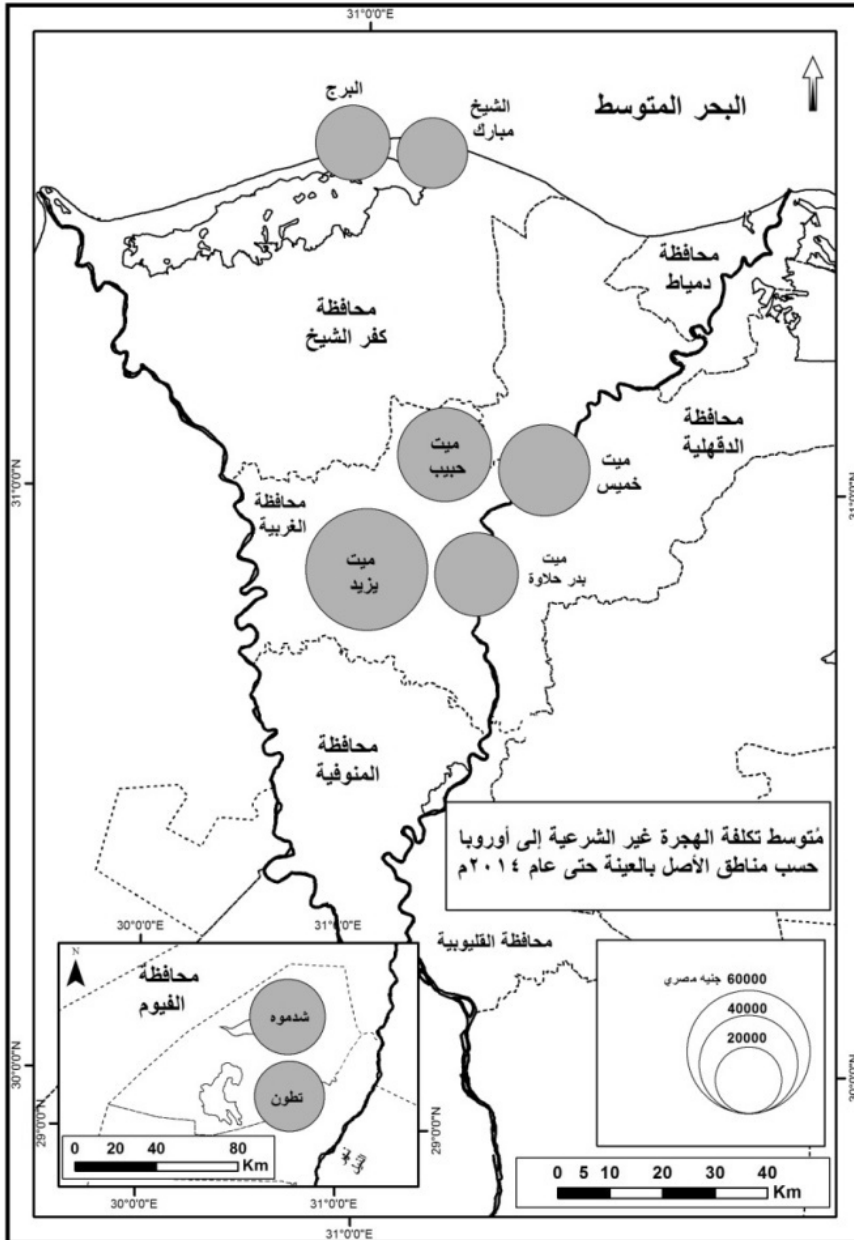


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

وتؤكد دراسة أخرى تلك النتائج، حيث ذكرت أن تكلفة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا زادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، حيث كانت أقل من ٣٠ ألف جنيه مصري حتى عام ٢٠٠١م، ثم تراوحت بين (٣٠ - ٦٠ ألف جنيه) منذ عام ٢٠٠٢م^(١١٧). وعموماً، تتراوح تكلفة رحلة هروب الفرد الواحد إلى الاتحاد الأوروبي بين ثلاثة إلى خمسة آلاف يورو^(١١٨). كما

يتقاضى الشخص القائم بعملية تهريب المصريين عن طريق المسار الغربي - في المتوسط - ألفي دولار عن كل واحد منهم مُقابل الرحلة من الأراضي الليبية وصولاً إلى جزيرة (لامبيدوسا).

وجغرافياً تتباين تكلفة الهجرة غير الشرعية من منطقة أصل مصرية إلى أخرى، فإذا كان متوسط تكلفة الفرد - بالنسبة لجملة المهاجرين بالعينة - قد بلغ (حوالي ٣٢ ألف جنيه)، فإنه يرتفع في المناطق الداخلية ليصل إلى (أكثر من ٣٧ ألف جنيه)، وينخفض في المناطق الساحلية ليصل إلى (٢١,٥ ألف جنيه)، ويقترب في المناطق النهرية من المتوسط العام لجملة المهاجرين. ويعكس الشكل (١٤) درجة تباين أكبر - في متوسط تكلفة الهجرة - بين مناطق الأصل المختلفة، فيصل المتوسط قمته في قرية ميت يزيد (نحو ٥٩ ألف جنيه)، ويتراوح بين (٢٥ - ٣٥ ألف جنيه) في قرى: ميت حبيب وميت خميس وميت بدر حلاوة، وينخفض - إلى حد ما - في باقي المناطق. ويرجع ارتفاع المتوسط - في قريتي ميت يزيد وميت خميس - إلى اعتماد أبنائها على سماسة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير في كثير من مراحل الهجرة، ويظهر دور هؤلاء السماسرة جلياً في القرية الثانية^(١١٩)؛ أما ارتفاعه في قرية ميت بدر حلاوة، فيرجع إلى اعتماد أغلب المهاجرين على المسار الجوي لفرنسا الذي يكلف المهاجر مبلغاً كبيراً نظير الحصول على تأشيرة الدُخول وتذكرة الطيران، ووصلت التكلفة إلى حوالي ثمانين ألف جنيه في بعض الحالات كالحصول على تأشيرة علاج. أما انخفاض متوسط التكلفة في باقي المناطق، فيرجع إلى اعتماد كثير من المهاجرين على الأصدقاء والأقارب في بعض مراحل الهجرة غير الشرعية. ورغم هذا التباين الواضح في تكلفة الهجرة، فإن جميع المهاجرين يتم استغلالهم مادياً سواء برفع قيمة التهريب أو خلال أي محطة من محطات الهجرة، حيث لا يملك المهاجر سوى أن يدفع ما يُطلب منه من أموال لم يكن ثمة اتفاق عليها مسبقاً.



(شكل ١٤)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

ولا ينجح كثير من الشباب المصري في إتمام هجرته غير الشرعية إلى أوروبا، بأن يتم القبض عليه في دولة العبور أو دولة المقصد وترحيله، أو أن يغرق في البحر، أو أن يُفقد. ومن ثمَّ يخسر كل ما دفعه من مبالغ مالية لوسطاء الهجرة، ولا يستطيع هو أو أهله استردادها أو جزءاً منها. هذا بخلاف أن بعض الشباب يقع في دائرة النصب والاحتيال، ويخسر أمواله قبل أن يغادر مصر. وهناك العديد من حالات النصب على الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية، فعلى سبيل المثال تمكن بعض المهربين -في أوائل عام ٢٠١٥م- من النصب على نحو مئتين من الشباب المصري وغير المصري بعد أن حصلوا من كل واحد منهم على أربعين ألف جنيه، وأوهموهم بالسفر إلى إيطاليا، وبالفعل انطلقوا بهم -ليلاً- بمركب من شواطئ بورسعيد، واتجهوا غرباً في البحر المتوسط حتى وصلوا إلى شواطئ مدينة البرج (مركز البرلس - محافظة كفر الشيخ)، وزعموا أنهم وصلوا إلى سواحل إيطاليا، وفروا هاربين وتركوا المركب (انظر الصورة ٣). واكتشف المهاجرون الحقيقة في اليوم التالي عندما وجدوا أنفسهم بين أبناء مدينة البرج، ولم يغادروا مصر، وخسروا أموالهم، وتم القبض عليهم والتحقيق معهم. وهناك العديد من حالات النصب التي تتم على الشباب المصري الراغب في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وقد يخسر الشاب أمواله التي جمعها من أجل الهجرة في عملية من عمليات النصب.



صورة (٣): مركب لتهرب المهاجرين إلى أوروبا انطلق المهربون به من شواطئ بورسعيد وتركوه محملاً بالمهاجرين على شواطئ مدينة البرج (مركز البرلس - محافظة كفر الشيخ).

وتزداد مشكلة الشاب المصري -الراغب في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا- تعقيداً إذا كانت الأموال التي جمعها ودفعها في رحلة الهجرة ليست أمواله، وإنما استدانها أو اقترضها من البنك، وهذا حال الكثير من الشباب. وقد حدد المهاجرون - في عينة الدراسة الحالية - المصادر التي جمعوا منها الأموال التي دفعوها في رحلة الهجرة غير الشرعية، وهي: (الادخار؛ البيع أو الرهن للأرض الزراعية المملوكة للمهاجر أو أسرته أو بيع ذهب الزوجة؛ الاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء وتحرير إيصالات أمانة بالمبلغ أحياناً؛ الحصول على قرض من البنك). ويوضح الشكل (١٥) المصادر المختلفة لتكلفة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، حيث يُلاحظ أن الاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء تُشكل النسبة الأكبر (ما يقرب من ثلثي جملة تكرارات المهاجرين بالعينة للمصادر)؛ وأن ادخار المهاجر يُشكل أكثر قليلاً من ربع

التكرارات؛ بينما يُشكل البيع نحو (٨٪) والقروض من البنك نسبة ضئيلة. ولا يُوجد تباين كبير بين مناطق الأصل الرئيسة، فجميعها تشترك في ارتفاع نسبة استدانة المهاجرين لتغطية تكلفة الهجرة (أكثر من نصف التكرارات في جميع المناطق)؛ وتشترك جميعها - أيضاً - في أن الادخار يُمثل المصدر الثاني لتغطية تكلفة الهجرة؛ ولكن لا يظهر تأثير القروض البنكية على أنه مصدر من مصادر تكلفة الهجرة إلا في المناطق الداخلية.

وبُين الشكل - كذلك - أنه إذا تشابهت قُرى الأصل في ارتفاع الوزن النسبي لاستدانة المهاجر، فإن النسبة تتباين من قرية إلى أخرى، فتصل أقصاها في تطون (حوالي ٨٠٪ من التكرارات)، وتتراوح بين (نصف التكرارات إلى ثلاثة أرباعها) في باقي المناطق ما عدا الشيخ مبارك (نحو ٣٥٪). وترتفع نسبة استدانة المهاجرين - بشكل واضح - في قُرى: تطون وشموه وميت خميس وميت حبيب بسبب أنها من المناطق الداخلية، وأشد فقراً، وأقل في فرص العمل من القُرى بالمناطق الساحلية أو النهرية، ومن ثمَّ يُعاني المهاجرون منها أكثر في حالة تعرضهم لحالات النصب والاستغلال المادي. وفي المُقابل، يرتفع الوزن النسبي لادخار المهاجر في مناطق: الشيخ مبارك والبرج وميت بدر حلاوة؛ لأن مستويات دخل السُكان أفضل من باقي المناطق. ويُلاحظ أن عدداً قليلاً من المهاجرين من القُرى الأشد فقراً مثل شموه وميت حبيب يلجأ إلى القروض البنكية.

وعلى ذلك، تزداد أعباء المهاجر المادية في حالة استغلاله من قبل سماسرة الهجرة والمهربين، ويحدث هذا مع أغلبية المهاجرين، فيضطر المهاجر للاقتراض - ثانية - من أصدقائه أو أقاربه في دولة المقصد، مما يزيد من الأعباء المالية عليه؛ وتكون أعباء المهاجر أكثر في حالة تعرضه للنصب أو القبض عليه وترحيله؛ ويقع العبء المادي على أسرته الفقيرة في حالة غرقه في البحر أو فقده.



هوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

٢- استغلال صاحب العمل:

لا يتعرض المهاجر - في نمط الهجرة غير الشرعية - لخسائر مادية أثناء رحلة الهجرة فقط، بل قد يتعرض لخسائر مادية بعد وصوله لدولة المقصد وحصوله على فرصة عمل، حيث يعمل الكثير منهم في الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يُشجع بعض أصحاب العمل بدولة المقصد على انتهاك قوانين العمل دون عقوبة في الغالب، لأنهم يعلمون بأنه من المرجح ألا يُقدم العمال الوافدون بالطرق غير الشرعية على شكاوهم للسلطات المختصة^(١٢٠). هذا بخلاف تأخر صرف الأجور، فقد ذكر بعض المهاجرين العائدين إلى قرية تطون من ميلانو (إيطاليا) أن أجورهم كانت تتأخر لفترة طويلة تصل لثلاثة أشهر، وإذا طالبوا بها يقوم صاحب العمل بإعطائهم «مصرفاً أسبوعياً» في حدود خمسين يورو يكفي للمأكل والمشرب فقط، ويُخصم من الأجر الشهري. وقد بدأ أصحاب العمل في تأخير صرف الأجور بسبب وجود عمالة بديلة ومنافسة للعمالة العربية والمصرية، هي العمالة الوافدة من أمريكا الجنوبية - خاصة من البرازيل والأرجنتين - التي تقبل أجوراً أقل بكثير مما يقبلها العامل المصري (تقريباً نصف أجر العامل المصري). وأشار بعض المهاجرين العائدين من ميلانو إلى قرية تطون هناك سمة تميز العامل البرازيلي أو الأرجنتيني عن العامل المصري، وهي أنه لا يُسرف في المأكل والمشرب، مما يُمكنه من ادخار جزء من أجره حتى لو قبل الأجر القليل.

(د) خسائر الاقتصاد الأوروبي:

لا تقتصر الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا على الاقتصاد المصري أو الريف المصري أو المهاجر وأسرته فقط، بل تطل دول المقصد الأوروبية، حيث تتكلف تلك الدول كثيراً من الأموال في مراقبة الحدود والقبض على المهاجرين هجرة غير شرعية وترحيلهم.

فعلى سبيل المثال يُقدر مُتوسط تكلفة ترحيل المُهاجر الواحد بالطُرق غير الشرعية في المملكة المُتحدة بنحو (١١ ألف جنيه إسترليني)، ونحو (ستة آلاف دولار) في الولايات المُتحدة الأمريكية، وما يتراوح بين (٤ - ٦) آلاف يورو في إيطاليا^(١٢١)؛ في حين تتكلف عملية الترحيل (١٨٠٠ يورو) على الأقل في فرنسا^(١٢٢). وقد يُفسر ارتفاع تكلفة ترحيل المُهاجر ما تقوم به بعض هذه الدُول مثل إيطاليا من تقنين لأوضاع المُهاجرين الموجودين على أراضيها بالطُرق غير الشرعية كُل فترة، كما قد يُفسر تركها لبعض المُهاجرين وعدم ترحيلهم أو القبض عليهم، هذا بخلاف حاجتها لعمالة في القطاع غير الرسمي الذي يلتحق به أغلب هؤلاء المُهاجرين.

ثانياً- الآثار الاقتصادية الإيجابية:

تبين مما سبق أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها آثار سلبية عديدة سواء على الاقتصاد المصري والأوروبي أو على أسرة المُهاجر أو على المُهاجر نفسه، أما الآثار الإيجابية فتكاد تقتصر على المُهاجر نفسه وأُسْرته. وتضم تلك الآثار: تحسن دخل المُهاجر، ومُسْتوى حيازته للأرض الزراعية؛ وتحسن دخل أسرة المُهاجر؛ وتحسن الظروف المعيشية للمُهاجر وأُسْرته.

(أ) تحسن دخل المُهاجر وحيازته للأرض الزراعية:

يحدث في جميع حالات هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا تحسن واضح في دخل المُهاجر وفي حيازته للأرض الزراعية. فيحصل المُهاجر -في الغالب- على دخل كبير، يبلغ أضعاف ما كان يحصل عليه في منطقة الأصل قبل هجرته، ويُمكّنه ذلك الدخل الكبير -نسبياً- من شراء أرض زراعية جديدة وزيادة حيازته من الأرض الزراعية، ويُمكّنه -كذلك- من إرسال تحويلات نقدية إلى أُسْرته في مصر، فتتحسن حالتها الاقتصادية ومُسْتواها المعيشي.

١ - تحسن دخل المهاجر:

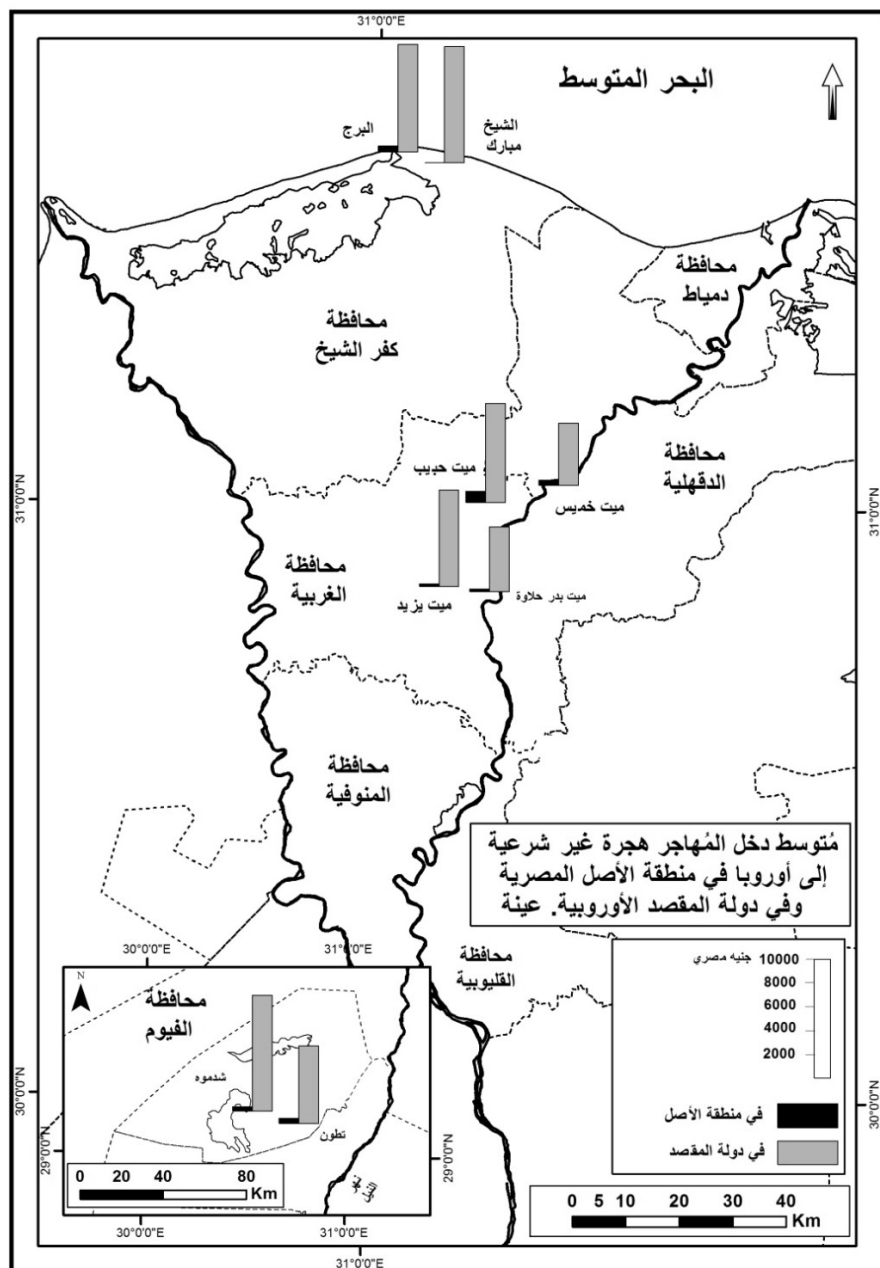
لا شك أن اختلاف متوسط دخل الفرد في مصر مقارنة بنظيرة في الدول الأوروبية عامة أو في دول مقصد الهجرة غير الشرعية للمصريين خاصة، يُعد أحد أهم دوافع الشباب المصري للهجرة^(١٢٣). وقبل الشروع في تحليل متوسط دخل المهاجر في منطقة الأصل (قبل الهجرة) وفي دولة المقصد الأوروبية (بعد الهجرة)، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السؤال عن الدخل يُعد من الأسئلة التي يُواجه الباحث صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات دقيقة عنها من المبحوثين. لذا أكد الباحث للمهاجرين على ضرورة تحري الدقة في الإجابة عليه؛ لأنه يقيس مدى التحسن في الدخل وليس مقدار الدخل في حد ذاته، ولم يمنع ذلك من احتمالية ميل بعضهم إلى ذكر دخل أقل مما كان يحصل عليه.

وعلى أية حال، جاءت نتائج عينة الدراسة الحالية لتؤكد التحسن الكبير والواضح في دخل المهاجرين في دول المقصد على الرغم من التحاقهم بمهن هامشية، فبعض المهاجرين لم يكن لهم دخل في منطقة الأصل، ويعيشون على دخل رب الأسرة (الوالد أو الأخ الأكبر أو كليهما). فقد ذكر أكثر من نصف جُملة المهاجرين بالعينة (٥٨٪) أنه لم يكن لهم دخل تماماً في منطقة الأصل. وقد بلغ متوسط دخل المهاجر الشهري - لمن كان له دخل - في منطقة الأصل (٤٨٩ جنيهات مصرية)، ثم ارتفع ارتفاعاً كبيراً في دولة المقصد ليتجاوز سبعة آلاف جنيه (٧٥٧٥ جنيهات). ولا يُوجد اختلاف كبير في متوسط دخل المهاجر بدولتي المقصد الرئيسيتين (إيطاليا وفرنسا)، فيبلغ في الأولى (نحو ٧٤٠٠ جنيه مصرية) وفي الثانية (نحو ٧٩٠٠ جنيه). أما على مستوى مناطق الأصل الرئيسة فقد سجلت المناطق الساحلية أعلى متوسط دخل شهري للمهاجر في دولة المقصد الأوروبية وأكبر تحسن في المتوسط الشهري لدخل المهاجر، فقد ارتفع المتوسط من (حوالي ٥٧٠ جنيه إلى ما يقرب من ١٠,٥ ألف جنيه)؛ ويليها

التحسن الذي حدث في المناطق النهرية، حيث ارتفع المتوسط من (حوالي ٦٥٠ جنيهًا إلى نحو ٧,٥ ألف جنيه)؛ ثم المناطق الداخلية التي ارتفع متوسط الدخل من (نحو ٣٠٠ جنيه إلى ما يقرب من ستة آلاف جنيه).

ويوضح الشكل (١٦) مدى التحسن الكبير الذي حدث لدخول المهاجرين بعد الهجرة في جميع مناطق الأصل بلا استثناء، حيث كان متوسط دخل المهاجر قبل الهجرة منخفضاً للغاية في جميع المناطق، وتراوح بين (٢٥٠ - ٦٠٠ جنيه)؛ ثم ارتفع بشكل واضح بعد الهجرة، ليصل إلى قمته للمهاجرين من قرية الشيخ مبارك (نحو ١١ ألف جنيه) ومدينة البرج (حوالي ١٠ آلاف جنيه)، في حين يُسجل أقل مستوى له للمهاجرين من قرية تطون (حوالي ٤,٥ ألف جنيه شهرياً). ويرجع ارتفاع متوسط دخل المهاجر من منطقتي الشيخ مبارك والبرج مقارنةً بباقي مناطق الأصل إلى طبيعة الأعمال التي يلتحقون بها، حيث يعمل كل المهاجرين في الأولى ومُعظمهم في الثانية في مهنتي الصيد ودهان الأبنية، وهاتان المهنتان تدران عائداً كبيراً للمهاجر، فيحصل ثلثا العاملين بالصيد وأكثر من نصف العاملين بدهان الأبنية على (٩٠٠٠ ألف جنيه فأكثر شهرياً).

أما على صعيد المقارنة بين نمط هجرة المصريين غير الشرعية وأنماط هجرتهم الأخرى من حيث متوسط دخل المهاجر، فعلى الرغم من تحسن دخل المهاجر هجرة غير شرعية إلى أوروبا والمهاجر هجرة داخلية على حد سواء، فإن ما حققه الأول من دخل كبير لا يُقارن بما حققه الثاني، فقد جاوز متوسط دخل الأول (٧,٥ آلاف جنيه شهرياً)، بينما بلغ متوسط دخل الثاني حوالي أربعمئة جنيه مصري فقط حسب عينة أجريت عام ٢٠٠٨م^(١٢٤). ولكن تجب الإشارة إلى أن المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأول أو ينتظرها كثيرة. ويتفوق متوسط دخل المهاجر هجرة شرعية دائمة إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية وأستراليا على متوسط دخل المهاجر هجرة داخلية أو غير شرعية.



(شكل ١٦)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

٢- تحسن حيازة الأرض الزراعية:

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا إلى زيادة حيازة بعض المهاجرين قطعاً من الأرض الزراعية، حيث يحصل المهاجر -بصفة عامة- على دخل أفضل في البلد الأوروبي مما كان يحصل عليه قبل الهجرة، فيستثمر جزءاً من أمواله في شراء أرض زراعية أو في عمل مشروع تجاري بعد العودة. ويوضح الشكل (١٧) ونتائج استبانة الباحث أن ثمة زيادة حدثت -بعد الهجرة- في نسبة المهاجرين الذين يملكون أرض زراعية، فبعد أن كان أقل من خمس المهاجرين فقط لديه أرض زراعية عند الهجرة، أصبح أكثر من ثلث المهاجرين لديه أرض زراعية وقت إجراء المسح عام ٢٠١٥م. وقد سجلت كل مناطق الأصل بالعينة - ما عدا شدموه - زيادة في نسبة المهاجرين الذين يملكون أرضاً زراعية بعد الهجرة، ووصلت النسبة أقصاها في ميت حبيب (٥٩٪) وميت خميس (٥٣,٣٪) وميت يزيد (٥٣,١٪). أما بالنسبة لشدموه، فلم تتغير نسبة المهاجرين الذين لديهم أرض زراعية بعد الهجرة عن الوضع عند الهجرة؛ نظراً لأن ما يقرب من ثلاثة أرباع المهاجرين منها بالعينة قد هاجروا خلال السنوات القليلة الماضية، وتحديداً خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤م)، عندما بدأوا يُقلدون شباب قرية تطون في هجرتهم إلى إيطاليا، ومن ثم لم تكن هذه الفترة القصيرة - نسبياً - كافية لادخار أموال تكفي لشراء الأراضي الزراعية، وقد وضع كثير من المهاجرين من القرية في أولوياته شراء قطع أرض صغيرة المساحة بالهامش الزراعي، وبناء مسكن خاص عليها، ثم الزواج، وقد يقومون -لاحقاً- بشراء أرض زراعية أو عمل مشروعات تجارية.

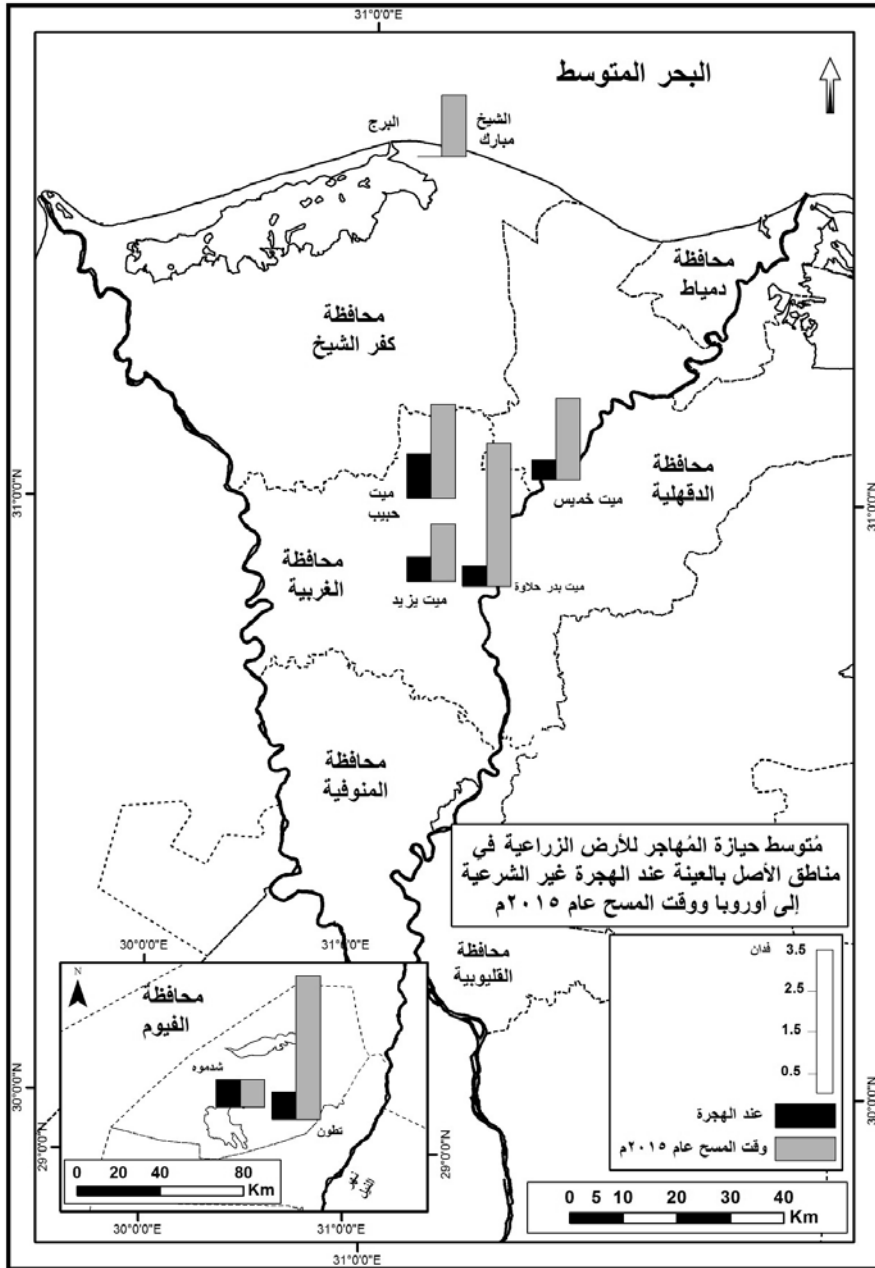
هذا فيما يتعلق بزيادة أعداد المهاجرين الذين يمتلكون أرضاً زراعية بعد الهجرة ونسبهم، أما بالنسبة لمتوسط مساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها المهاجر قبل الهجرة وبعدها، فقد كشفت نتائج الاستبانة وجود زيادة ملحوظة في متوسط حيازة المهاجر من الأرض الزراعية بعد الهجرة، فبعد أن كان

نصف فدان فقط عند الهجرة، وصل إلى أكثر قليلاً من (٢,٥ فدان) وقت المسح، أي أكثر قليلاً من (٦٠ قيراطاً). وهذا المتوسط يفوق بكثير متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الجمهورية الذي بلغ (٠,١٠٦ فدان / نسمة) عام ٢٠١٣م (٨٥)، أي ما يُعادل (٢,٥ قيراط) فقط. لذلك، تُعد ضالة نصيب الفرد من المساحة المزروعة في مصر دافعاً للهجرة الشرعية أو غير الشرعية، وفي المقابل يُعد التحسن الكبير في متوسط نصيب المهاجر من الأرض الزراعية -بعد الهجرة - عاملاً مُحفزاً لغيره من الشباب على الهجرة.

وشهد المتوسط ارتفاعاً في كل مناطق الأصل الرئيسة خاصة في المناطق النهرية، حيث زاد من نصف فدان عند الهجرة إلى (٢,٧ فدان) بعد الهجرة. وبالمثل شهدت جميع مناطق الأصل - ماعدا شدموه - زيادة في متوسط حيازة المهاجر للأرض الزراعية، كما يُلاحظ من الشكل (١٨). ويعكس ذلك مدى تأثير الهجرة غير الشرعية الإيجابي على حيازة المهاجر للأرض الزراعية، الأمر الذي يُحفز غيره من الشباب على الهجرة. وقد شهد المتوسط تحسناً كبيراً -إلى حدٍ ما- في قرיתי ميت بدر حلاوة وتطون. فقد ارتفع المتوسط في الأولى من نصف فدان فقط عند الهجرة إلى (٣,٥ فدان) وقت المسح، ليُسجل أعلى متوسط حيازة في مناطق الأصل كلها، بل يمتلك أكثر من رُبع المهاجرين -الذين لديهم أرض زراعية- مساحات واسعة تصل إلى سبعة أفدنة فأكثر؛ لأن بعض المهاجرين من القرية -خاصة القدامى منهم- يميلون إلى استثمار أموالهم في شراء الأراضي الزراعية سواء بالقرية أم خارجها خاصة في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة في النوبارية الجديدة، ومركزي بدر، ووادي النطرون. أما المتوسط في القرية الثانية (تطون) فقد ارتفع من نصف فدان فقط عند الهجرة إلى أكثر قليلاً من (٢,٥ فدان) وقت إجراء الاستبانة؛ بسبب قدم هجرتهم إلى إيطاليا التي مكنت بعض المهاجرين القدامى من استثمار أموالهم في شراء أراضٍ زراعية وتوسيع مساحة حيازتهم الزراعية.



هوليات الآداب والعلوم الاجتماعية



(شكل ١٨)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن متوسط حيازة المهاجر - هجرة غير شرعية إلى أوروبا - للأرض الزراعية في مناطق الأصل بالعينة، يتراوح بين (نصف فدان - ٣,٥ فدان)، أو ما يُعادل (١٢ - ٨٤ قيراطاً)، ومن ثمَّ يكون هذا المتوسط في أي منطقة من مناطق الأصل أكبر بكثير من نظيره سواء بالنسبة لغير المهاجر أم لجملة سُكان المنطقة أم لجملة سُكان المركز أم المحافظة التي تتبعها منطقة الأصل. ويؤكد ذلك الأمر نشرة الزمام والملكية الزراعية التي يُصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فعند حساب متوسط نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة عام ٢٠٠٥ م في محافظات الغربية وكفر الشيخ والدقهلية، وُجد أنه يبلغ على الترتيب (٢,٣ قيراط) و(٦,٥ قيراط) و(٣,٥ قيراط)؛ وعند حسابه لمراكز سمنود (محافظة الغربية) والبرلس (محافظة كفر الشيخ) والمنصورة (محافظة الدقهلية)، وُجد أنه يبلغ (٢,٥ قيراط) و(٦,٣ قيراط) و(٣,٣ قيراط) على الترتيب^(١٢٦). ويُعد هذا الفارق الواضح بين متوسط ما يملكه المهاجر من أرض زراعية وما يملكه غير المهاجر عاملاً مُحفزاً للثاني لتقليد الأول، وزيادة حيازته من الأرض الزراعية.

(ب) تحسن دخل أسرة المهاجر:

كما تؤدي هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا إلى تحسن واضح في دخل المهاجر، فإنها - بالطبع - تؤدي إلى تحسن آخر في دخل أسرة المهاجر، بسبب ما يحوله من أموال من الخارج لزوجته أو أولاده أو والديه. وقد لاحظت دراسة أجريت عام ٢٠٠٦ م - على عينة من المهاجرين هجرة غير شرعية من بعض قرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية - تحسن متوسط دخل المهاجرين وتحسن متوسط حجم الحيازة الزراعية لهم بعد الهجرة. فقد أعرب (٩٢٪) من المبحوثين عن حدوث زيادة في الدخل السنوي للأسرة، وزيادة في حيازة المنازل؛ وأعرب (٧٦٪) و(٧٤٪) و(٧٠٪) و(٦٠٪) و(٥٢٪) من المبحوثين

عن حدوث زيادة في حيازة الأرض الزراعية الملك، وحيازة الحيوانات، وحيازة الآلات الزراعية، وحيازة السيارات الملاكي، وحيازة السيارات نصف النقل على الترتيب^(١٢٧).

ويحدث تحسن دخل أسرة المهاجر بسبب التحويلات (Remittances) النقدية التي يرسلها المهاجر لأسرته. فقد قُدر ما يرسله المهاجر المصري في إيطاليا إلى ذويه - في أوائل القرن الحادي والعشرين - بخمسمئة يورو شهرياً، وهو ما يُعادل رُبع راتبه^(١٢٨). وقدرت عينة الدراسة الحالية - عام ٢٠١٥م - متوسط ما يرسله المهاجر المصري الموجود بشكل غير شرعي في إيطاليا وفرنسا بـ (٧٢٢ يورو) و(٥٩٨ يورو) شهرياً على الترتيب. وكشفت العينة - كذلك - أن أغلبية المهاجرين يرسلون تحويلات نقدية شهرية لذويهم (٩٦٪)، وترتفع النسبة لتصل إلى (١٠٠٪) في شدموه وميت حبيب، وتتراوح بين (٩٣-٩٦٪) في باقي المناطق. ويوضح الجدول (٦) التوزيع النسبي للمهاجرين الذين يرسلون تحويلات لذويهم حسب مناطق الأصل وكمية التحويلات النقدية الشهرية (باليورو)، حيث يُلاحظ أن أكثر قليلاً من ثلثي المهاجرين يرسلون لذويهم مبلغاً يتراوح بين (٢٥٠-٧٥٠ يورو شهرياً)، فيُرسَل نحو (٣٩٪) من المهاجرين مبلغاً يتراوح بين (٢٥٠-٥٠٠ يورو)، ويُرسَل أكثر من رُبع المهاجرين (٢٨٪) مبلغاً يتراوح بين (٥٠٠-٧٥٠ يورو). ويتميز المهاجرون من المناطق الداخلية بالكمية الكبيرة - نسبياً - من التحويلات التي يرسلونها شهرياً لذويهم، فيُحول أكثر من نصفهم (٥٧٪) مبلغاً يتراوح بين (٥٠٠-١٠٠ يورو)؛ في حين يُحول أكثر من (٨٠٪) من المهاجرين من المناطق الساحلية مبلغاً يتراوح بين (٢٥٠-٧٥٠ يورو)، وأكثر من (٧٠٪) من المناطق النهرية مبلغاً يقل عن (٥٠٠ يورو).

كما يُلاحظ من الجدول ذاته والشكل (١٩) أن مناطق الأصل تتباين من حيث

كمية التحويلات النقدية التي يُرسلها المهاجرون، فيُرسل المهاجرون من قرية ميت يزيد الكمية الأكبر، فيُحول أغلبية المهاجرين منها (٨٥٪) أكثر من (٥٠٠ يورو شهرياً)، بل إن نحو (٦٠٪ من المهاجرين) يُحولون مبلغاً يتراوح بين (٧٥٠ - ١٠٠٠ يورو)، ويبلغ متوسط ما يُحوله المهاجر في الشهر ما يقرب من (١١٠٠ يورو). ويُحول أغلبية المهاجرين من باقي المناطق - ما عدا شدموه وميت بدر حلاوة - مبلغاً يتراوح بين (٢٥٠ - ٧٥٠ يورو)، بمتوسط شهري يتراوح بين (٦٠٠ - ٧٥٠ يورو). أما بالنسبة لقريتي ميت بدر حلاوة وشدموه، فيُحول معظم المهاجرين (٩٠٪) من الأولى مبلغاً يقل عن (٥٠٠ يورو)، بل إن (٤١٪ من المهاجرين) يُحولون مبلغاً يقل عن (٢٥٠ يورو)، ووصل متوسط ما يُحوله المهاجر لأقل مستوى له في هذه القرية (٣٣٠ يورو)؛ ويحول (٥٧٪ من المهاجرين) من قرية شدموه مبلغاً يقل عن (٢٥٠ يورو). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن المبالغ القليلة - نسبياً - التي يُحولها المهاجرون من قرية ميت بدر حلاوة لذويهم لا تناسب متوسط دخل المهاجر والحالة الجيدة جداً لمعظم مساكن المهاجرين أو إقبال المهاجرين على شراء الأراضي الزراعية والبناء عليها وشراء أراضٍ زراعية في وادي النطرون، وقد يرجع ذلك إلى استخدام المهاجرين لقنوات أخرى لإرسال الأموال لذويهم، كإرسالها مع الأصدقاء أو الأقارب عند نزولهم إلى مصر في الإجازات، أو ادخار المهاجر لمبلغ مالي عند نزوله إلى مصر.

وعلى أية حال تعود هذه التحويلات النقدية بالنفع على أسرة المهاجر، فيتحسن دخلها، وتتغير حالتها الاقتصادية للأفضل. ومع ذلك، تُساهم هذه التحويلات في نتائج اقتصادية سلبية على منطقة الأصل، فتؤدي إلى ارتفاع سعر الأرض فعلى سبيل المثال ذكر سكان قرية بساط كريم الدين التابعة لمحافظة الدقهلية - التي يُهاجر كثير من أبنائها إلى اليونان - أن ثمن فدان الأرض ارتفع من ثمانين ألف جنيه إلى مليون ونصف المليون جنيه بسبب

تحويلات أبناء القرية المهاجرين هجرة غير شرعية إلى اليونان (١٢٩).

جدول (٦)

التوزيع النسبي للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام ٢٠١٤م حسب التحويلات النقدية الشهرية ومناطق العينة.

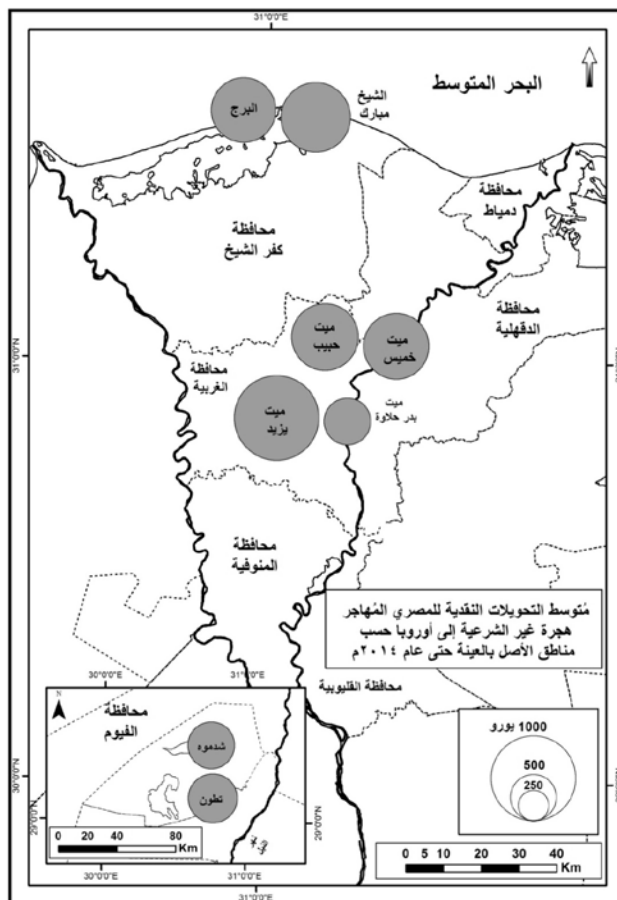
التحويلات الشهرية باليورو	تظون	شدموه	ميت بدر حلاوة	ميت يزيد	ميت حبيب	البرج	الشيخ مبارك	ميت خميس	أخرى	الجملة	مناطق ساحلية	مناطق نهريّة	مناطق داخلية
أقل من ٢٥٠	٢٠,٤	٥٧,١	٤٠,٩	٦,٤	٠,٠	٦,٥	٠,٠	١٠,٧	٣٣,٣	١٥,٣	٤,٥	٢٥,٥	١٣,٣
٢٥٠ - ٥٠٠	٣٨,٨	٠,٠	٤٧,٧	٨,٥	٥٤,٦	٥٨,٧=	٢٨,٦	٤٦,٤	٠,٠	٣٨,٨	٤٩,٣	٤٦,١	٢٩,٧
٥٠٠ - ٧٥٠	٣٢,٦	٢٨,٦	١١,٤	٢٥,٥	٣١,٨	١٥,٢	٧١,٤	٢٥,٠	٦٦,٧	٢٧,٨	٣٢,٨	١٨,٦	٣١,٧
٧٥٠ - ١٠٠٠	٨,٢	١٤,٣	٠,٠	٥٩,٦	١٣,٦	١٩,٦	٠,٠	١٧,٩	٠,٠	١٨,١	١٣,٤	٩,٨	٢٥,٣
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المتوسط	٥٦٩	٥١٨	٣٣٠	١٠٨٢	٦٧٠	٦٣٠	٧٣٢	٦٥٢	٦٢٥	٦٥٦	٦٦٢	٥٠٢	٧٥٣
جملة المهاجرين*	٤٩	١٤	٤٤	٤٧	٤٤	٤٦	٢١	٥٦	٦	٣٢٧	٦٧	١٠٢	١٥٨

المصدر: نتائج استبانة

(*) المُهاجرون الذين يُرسلون تحويلات لذويهم فقط .

الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

أما على مُستوى الدولة وبالرغم من عدم قانونية هذا النمط من الهجرة، فإنها تعود ببعض النفع الاقتصادي على الدولة من خلال توفير العملة الصعبة (اليورو) عن طريق التحويلات التي يُرسلها المهاجرون؛ فعلى سبيل المثال بلغت تحويلات المصريين العاملين في إيطاليا وفرنسا على الترتيب (٠,٦ مليار دولار) و(٠,٢ مليار دولار) عام ٢٠١٥م، وتضم المبالغ المُحولة -بطبيعة الحال- تحويلات العمالة المصرية الموجودة في الدولتين بصورة غير قانونية^(١٣٠).



(شكل ١٩)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

(ج) تحسن الظروف المعيشية للمهاجر وأسرته:

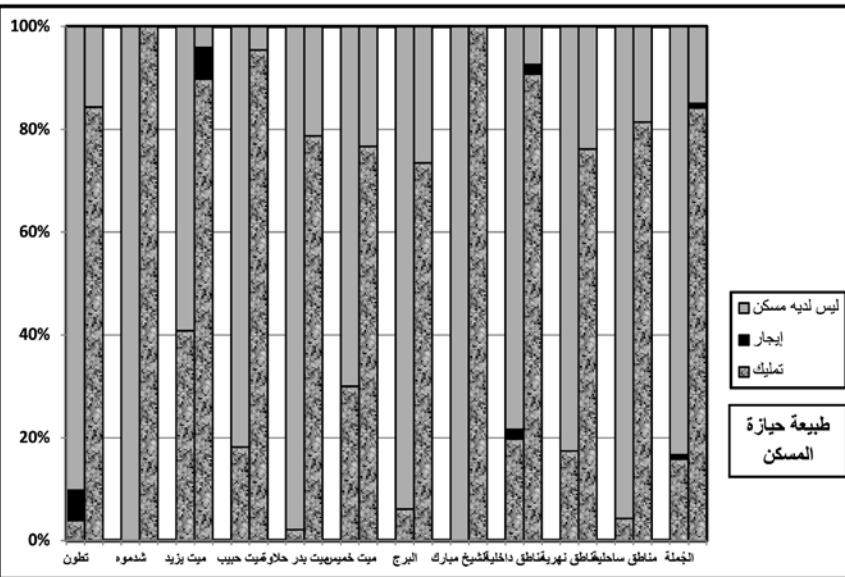
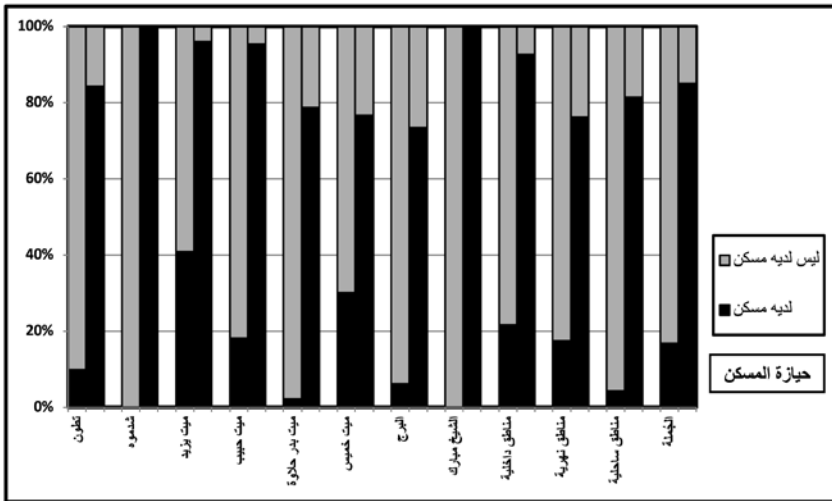
يحدث - كذلك - تحسن واضح في الظروف المعيشية للمهاجر وأسرته عقب الهجرة، ويظهر ذلك في تحسن مسكن المهاجر، ودرجة اقتناء الأجهزة المعمرة، وتعليم أولاده، والرعاية الصحية. فقد أوضحت دراسة أجريت على عينة من المهاجرين من قرى المنوفية والدقهلية والشرقية أن جميع المبحوثين تقريباً (٩٨٪) أعربوا عن تغير منازلهم تماماً بعد الهجرة، حيث أعيد بناؤها بالخرسانة المسلحة والطوب الأحمر، وتحسنت مرافقها (الكهرباء والمياه النقية)، وتحسنت دهاناتها وأرضيتها، وزاد عدد الغرف وأدوار المسكن. كما أعرب (٩٤٪) عن ارتفاع معدل الذهاب للطبيب عند المرض، وقل استعمال الوصفات الطبية البلدية أو توصيفات الصيدلة دون الذهاب للطبيب؛ وأعرب (٦٩٪) عن تحسن المستوى التعليمي للأبناء واستكمالهم مراحل التعليم الجامعي^(١٣١).

١ - تحسن حالة المسكن:

تؤدي الهجرة غير الشرعية للمصريين إلى أوروبا إلى تحسن كبير في دخل المهاجرين وأسرهم ومستواهم المعيشي، ومن ثم تؤدي إلى تغير واضح في حياتهم للمساكن وإلى تحسن واضح في نوعها وحالتها واتصالها بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي. فبالنسبة لحيازة المسكن، فيوضح الشكل (٢٠) تحسن مستوى حيازة المهاجرين للمسكن بعد الهجرة، فقد أصبحت الغالبية لديها مساكن مستقلة (تمليك أو إيجار) بعد الهجرة (٨٥٪)، بينما لم تتعد نسبتهم (٢٠٪) قبل الهجرة؛ لأن غالبية المهاجرين كانوا يقيمون - قبل الهجرة - مع الأسرة، ثم قاموا ببناء مساكن مستقلة لهم بعد الهجرة.

أما بالنسبة للمُهاجرين الذين ليس لديهم مسكن بعد الهجرة (١٥٪ تقريباً من جُملة المُهاجرين)، فأغلبهم من المُهاجرين الجُدد الذين لم يتمكنوا بعد من ادخار مبلغ مالي كافٍ لبناء مسكن جديد مُستقل، وعدد محدود منهم من المُهاجرين الأوائل الذين فضّلوا المعيشة في أوروبا، وعدم بناء مسكن لهم في منطقة الأصل، والاكتفاء بالتردد على منزل الأسرة وزيارة الأقارب على فترات مُتباعدة. كما يُلاحظ أن التحسن في حيازة المسكن قد حدث في جميع مناطق الأصل بالعينة، ولكن كانت درجة هذا التحسن واضحة وأكبر في المناطق الداخلية خاصة في مناطق: شدموه وميت حبيب وميت يزيد.

أما بالنسبة لطبيعة حيازة المسكن، فيُلاحظ من الشكل نفسه تغير طبيعة حيازة المُهاجرين للمسكن بعد الهجرة مُقارنة بالوضع قبل الهجرة، فقد زادت نسبة المُهاجرين الذين لديهم مساكن - تمليك أو إيجار - من نحو (١٥٪) من الجُملة قبل الهجرة إلى حوالي (٨٥٪) بعد الهجرة. ويرجع ذلك الارتفاع الملحوظ إلى تَمَكَّن كثير من المُهاجرين - الذين لم تكن لديهم مساكن خاصة بهم قبل الهجرة - من بناء مساكن جديدة لهم مُنفصلة عن الأسرة، ويُمثل أولئك المُهاجرون الغالبية العُظمى. هذا، وقد حدث التغير ذاته في جميع مناطق الأصل بالعينة، وكان التغير كبيراً بدرجة ملحوظة في مناطق: شدموه والشيخ مبارك وميت يزيد وميت حبيب، حيث وصلت نسبة المُهاجرين أصحاب مساكن التمليك إلى أقصاها. وترتفع نسبة المُهاجرين أصحاب مساكن التمليك بعد الهجرة في جميع المناطق مُقارنة بأصحاب مساكن الإيجار؛ نظراً لطبيعة مناطق الأصل، فجميعها مناطق ريفية - ما عدا البرج - يسود فيها نمط مساكن التمليك، ويقل نمط مساكن الإيجار بشكل ملحوظ؛ وكذلك لارتفاع دخل المُهاجر ارتفاعاً واضحاً بعد الهجرة، الأمر الذي يُمكنه من شراء قطعة أرض والبناء عليها.



شكل (20) التغير في حيافة المسكن وطبيعة الحيافة للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام 2014م حسب مناطق الأصل بالعينة

٢٠١٥
٢٠١٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م

هذا فيما يتعلق بحياسة المهاجر للمسكن وطبيعة هذه الحيازة، أما بالنسبة للتغير في نوع المسكن، فيُلاحظ من الشكل (٢١) ونتائج استبانة الباحث أن الهجرة غير الشرعية للمصريين أدت إلى بعض التغير في نوع المسكن، فقبل الهجرة، كان يقتصر نوع المسكن للمهاجرين -الذين لديهم مساكن- على البيت الريفي (١٠٪) والوحدة السكنية العادية (الشقة) (٥٪)؛ أما بعد الهجرة فقد تنوعت مساكن المهاجرين بين الشقة (٥٠٪ تقريباً) والبيت الريفي (٣٥٪) والمنزل (٢٪) والعمارة (١٪)^(١٣٢). كما يُلاحظ أن ثمة تبايناً بين مناطق الأصل من حيث نوع المسكن، فارتفع الوزن النسبي للمهاجرين أصحاب الشقق -بعد الهجرة- في بعض المناطق (تطون وشدموه وميت خميس والبرج)، ويحتل الترتيب الأول مقارنة بالأنواع الأخرى من المساكن، حيث فضل كثير من المهاجرين بناء شقة مُستقلة عن بيت الأسرة أو بناء شقة خاصة في بيت الأسرة، مما يعكس تأثرهم بنمط السكن في دولة المهجر ورغبتهم في تكوين أسر مُنفصلة؛ في حين يرتفع الوزن النسبي للمهاجرين أصحاب البيت الريفي في مناطق ميت يزيد وميت حبيب وميت بدر حلاوة، ويتفوق على باقي أنواع السكن الأخرى. ويظهر المنزل كأحد مساكن المهاجرين -بعد الهجرة- في قرיתי تطون وميت خميس، وتظهر العمارة السكنية في ميت خميس.

وعلاوة على ذلك فقد لاحظ الباحث أثناء زيارته لقرיתי ميت بدر حلاوة وتطون قيام بعض المهاجرين القدامى بتشييد أبراج سكنية، وقيام عدد من المهاجرين في الأولى بتشييد فيلات خاصة -يرقى بعضها لنمط القصور- على الطريق الرئيس للقرية (سمنود/العزيزية)، وتوضح الصور (٤ و ٥ و ٦) بعض نماذج لهذه الفيلات، أحدها لفيلات تحت الإنشاء عند مدخل القرية الشمالي على الطريق الرئيس، والثانية لفيلات حديثة التشطيب عند المدخل الشمالي

على الطريق الرئيس أيضاً، والثالثة لفيلا في مُنتصف الطريق الرئيس. كما لاحظ الباحث - كذلك - في قرية بنا أبوصير التابعة لمركز سمنود بمحافظة الغربية- الواقعة شمال قرية ميت بدر حلاوة ومُواجهة لقرية ميت حبيب من ناحية الشرق - قيام عدد من المهاجرين بتشديد فيلات خاصة على الطريق الرئيس للقرية (سمنود/العزيزية)، وتعرض الصورة (٧) نموذجاً لمدخل فيلا خاصة على هذا الطريق.

وتعكس هذه الصور جميعاً مدى تأثير الهجرة غير الشرعية في تغيير نمط السكن بالريف المصري، وظهور الفيلات والأبراج والعمارات السكنية، وتحسن حالة المساكن من حيث عمل هياكل خرسانية وطلاء المباني من الخارج، ويدل ذلك على مدى المستوى الاقتصادي الكبير الذي وصل إليه بعض المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، وانعكس ذلك المستوى على مساكنهم، الأمر الذي يُعد مُحفزاً لغيرهم من الشباب على الهجرة غير الشرعية أملاً في تحقيق ذلك الثراء. وقد لاحظ الباحث تركيز مساكن المهاجرين (الفيلات والعمارات السكنية) على الطُرق الرئيسة في كثيرٍ من مناطق الأصل؛ لأن دُخولهم مُرتفعة، فيستطيعون شراء قطع أرض على الطُرق الرئيسة والبناء عليها، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع سعر متر الأرض في تلك الأماكن بشكلٍ ملحوظ.



2015 / 7 / 22 م



2015 / 7 / 22 م

صورة (5) فيلا حديثة التشطيب لمهاجر هجرة غير شرعية إلى فرنسا على الطريق الرئيس لقرية ميت بدر حلاوة (طريق سمندود/العزيزية) بالقرب من المدخل الشمالي للقرية.

صورة (4) فيلا تحت الإنشاء لمهاجر هجرة غير شرعية إلى فرنسا على الطريق الرئيس لقرية ميت بدر حلاوة (طريق سمندود/العزيزية) بالقرب من المدخل الشمالي للقرية.



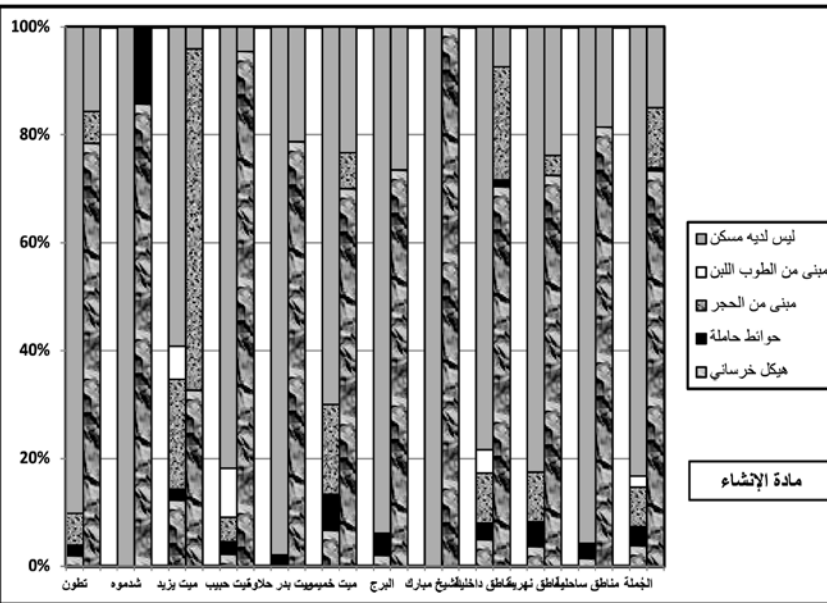
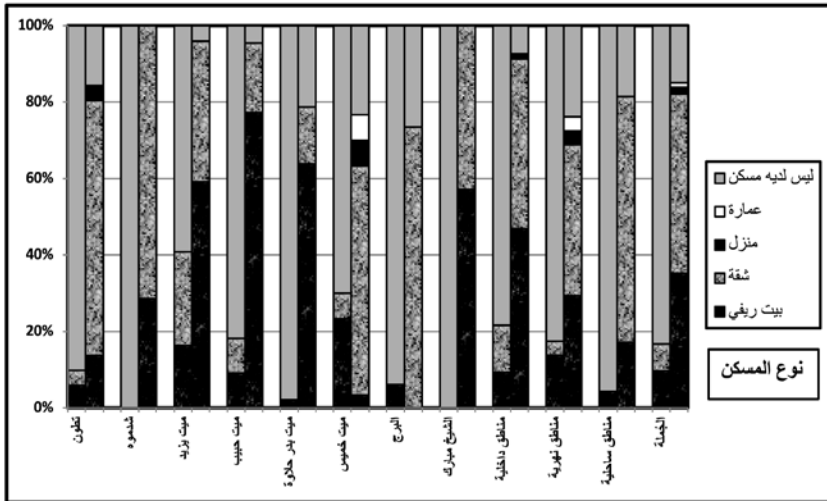
2015 / 8 / 31 م



2015 / 8 / 16 م

صورة (7) مدخل فيلا مهاجر هجرة غير شرعية على الطريق الرئيس لقرية بنا أبوصير (طريق سمندود/العزيزية).

صورة (6) فيلا مهاجر هجرة غير شرعية إلى فرنسا تقع في منتصف الطريق الرئيس لقرية ميت بدر حلاوة (طريق سمندود/العزيزية).



شكل (21) التغير في نوع المسكن ومادة إنشائه للمصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام 2014م حسب مناطق الأصل بالعينة

٢٠١٥
٢٠١٤

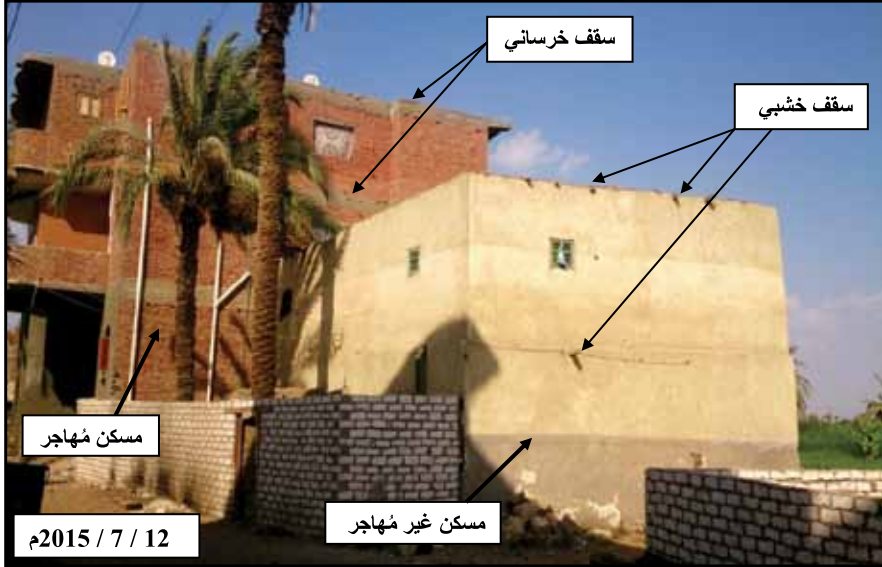
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م

أما بالنسبة للتحسن الذي طرأ على مادة إنشاء مساكن المهاجرين بعد الهجرة، فيُلاحظ من الشكل (٢١) ومن خلال زيارة الباحث لمناطق الأصل أن ثمة تحسناً واضحاً في مادة الإنشاء، فبعد أن كان يغلب عليها الطوب النييء والحجر قبل الهجرة، أصبح يغلب عليها الهيكل الخرساني والحوائط الحاملة بعد الهجرة. فقد ارتفع الوزن النسبي للمهاجرين أصحاب المساكن ذات الهيكل الخرساني من حوالي (٥٪) فقط قبل الهجرة إلى نحو (٧٥٪) بعد الهجرة. وتتشابه جميع مناطق الأصل في التحسن الذي طرأ على مادة إنشاء المساكن، حيث أصبحت نسبة كبيرة من المهاجرين لديهم مساكن ذات هيكل خرساني بعد الهجرة في جميع المناطق بصفة عامة، وفي مناطق الشيخ مبارك وميت حبيب وشدموه بصفة خاصة، بعد أن كانوا لا يملكون مساكن أو لديهم مساكن مبنية من الطوب النييء أو الحجر قبل الهجرة. ويتضح -أيضاً- أنه إلى جانب ارتفاع الوزن النسبي للمهاجرين الذين لديهم مساكن ذات هيكل خرساني، يرتفع الوزن النسبي للمهاجرين الذين لديهم مساكن مبنية من الحجر بعد الهجرة في قرية ميت يزيد (حوالي ٦٠٪ من جملة المهاجرين من القرية بالعينة)، وأولئك الذين لديهم مساكن ذات حوائط حاملة في قرية شدموه (١٥٪ تقريباً من جملة المهاجرين من القرية بالعينة).

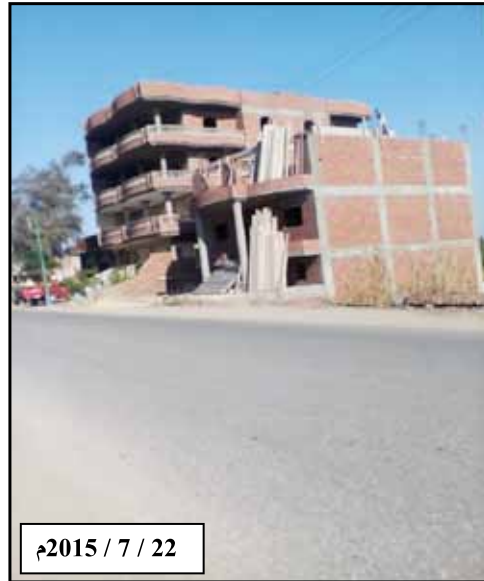
وقد ترتب على التحسن الذي طرأ على مادة الإنشاء أن أصبح هناك اختلافاً ظاهراً بين مساكن المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا ومساكن غير المهاجرين، مما جعل الكثير من الشباب يرغب في الهجرة غير الشرعية. وقد رصد الباحث ذلك الاختلاف في عدة مناطق من مناطق الأصل، فعلى سبيل المثال تتميز كثير من مساكن المهاجرين في قرية تطون بالهيكل الخرساني والطلاء الخارجي، وتشغل هذه المساكن المساحة الأكبر من الكتلة المبنية في القرية؛ نظراً لهجرة معظم أبناء القرية إلى إيطاليا، بينما تكون مادة الإنشاء

في مُعظم مساكن غير المُهاجرين من الحجر أو الطوب النيّء، وعددها قليل ومُتناثرة في الكتلة المبنية. ورصد الباحث الاختلاف ذاته في قرية شدموه خاصة على هامشها الزراعي، حيث التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية، ولكن درجة الاختلاف كانت كبيرة في شدموه مقارنة بتطون بسبب قلة عدد المُهاجرين من شدموه، فتتناثر مساكنهم ذات الحالة الجيدة والهيكل الخرساني والطوب الأحمر بين المساكن الكثيرة -التي تشغل المساحة الأكبر من الكتلة العمرانية للقرية- لغير المُهاجرين المبنية من الحجر أو الطوب النيّء وذات الأسقف الخشبية والحوائط الحاملة والأسقف.

وتعكس الصور السابقة (٤ و ٥ و ٦ و ٧) ذلك الاختلاف بوضوح، كما تُوضح الصورة (٨) ذلك الاختلاف من خلال عرضها لمسكنين مُتجاورين على الهامش الزراعي لقرية شدموه، أحدهما بحالة جيدة وهيكل خرساني ومبني بالطوب الأحمر لشاب مُتزوج حديثاً، ويبلغ من العمر عشرين عاماً، وهاجر هجرة غير شرعية إلى إيطاليا، وكان يقضي إجازته في القرية وقت زيارة الباحث للقرية، أما الثاني فعباره عن مسكن مبني من الحجر والأسقف الخشبية لشخص لم يُهاجر هجرة غير شرعية؛ وتُوضح الصورة (٩) بُرجاً سكنياً تحت الإنشاء عند المدخل الشمالي لقرية ميت بدر حلاوة وعلى الطريق الرئيس، حيث يظهر الهيكل الخرساني والطوب الأحمر والحالة الجيدة للمبنى عموماً.



شكل (٨) مسكنان مُتجاوران بالهامش الزراعي لقرية شدموه، أحدهما لمُهاجر والآخر لغير مُهاجر



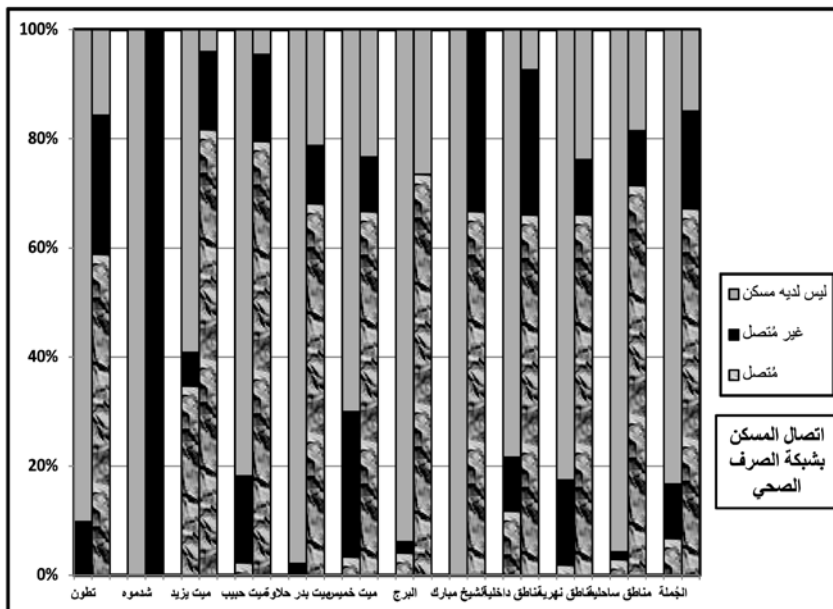
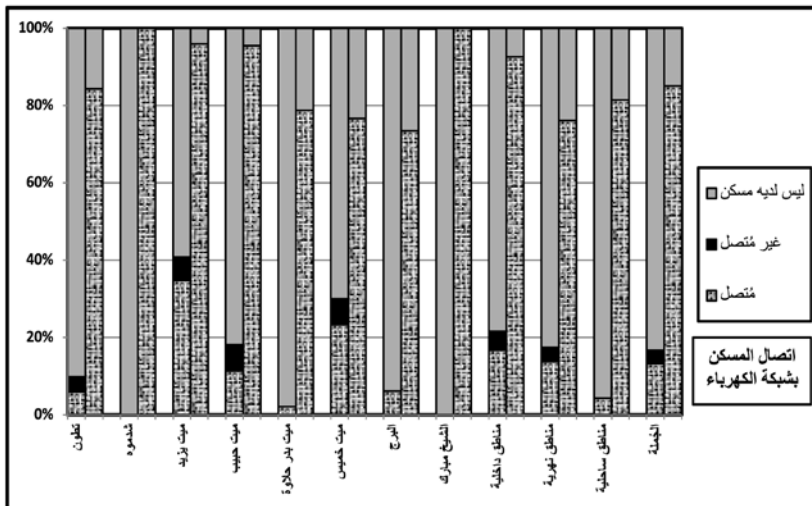
شكل (٩) بُرج سكني تحت الإنشاء لمُهاجر هجرة غير شرعية إلى فرنسا عند المدخل الشمالي لقرية ميت بدر حلاوة على الطريق الرئيس

أما فيما يتعلق بتحسين حالة المسكن بعد الهجرة من حيث اتصاله بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، فمن خلال استبانة الباحث وزياراته لمناطق الأصل، اتضح أنه ليس ثمة اختلاف بين حالة المسكن من حيث اتصاله بشبكة المياه قبل الهجرة أو بعدها، حيث وُجد أن جميع من كان لديه مسكن قبل الهجرة كان مُتصلاً بشبكة المياه، وجميع من لديه مسكن بعد الهجرة كان مُتصلاً أيضاً. أما الاختلاف في حالة المسكن قبل الهجرة وبعدها، فقد حدث في اتصاله بشبكتي الكهرباء والصرف الصحي، فبالنسبة لشبكة الكهرباء يُلاحظ من الشكل (٢٢) ونتائج استبانة الباحث أن ثمة تحسناً ملحوظاً حدث باتصال مساكن المهاجرين بتلك الشبكة بعد الهجرة، فبعد أن كان حوالي (١٥٪) من جُملة المهاجرين بالعينة فقط يملكون مساكن مُتصلة، فإن النسبة ارتفعت بعد الهجرة لتصل إلى حوالي (٨٥٪ من جُملة المهاجرين)، أي أن جميع من لديه مسكن من المهاجرين بعد الهجرة، أصبح هذا المسكن مُتصلاً بشبكة الكهرباء. وإن كانت هناك بعض مساكن المهاجرين غير مُتصلة بشبكة الكهرباء قبل الهجرة في معظم مناطق الأصل، فإن جميعها أصبح مُتصلاً بعد الهجرة وفي جميع مناطق الأصل بلا استثناء.

أما بالنسبة لاتصال المسكن بشبكة الصرف الصحي قبل الهجرة وبعدها فيُلاحظ من الشكل نفسه ومن خلال زيارات الباحث لمناطق الأصل أن ثمة تحسناً واضحاً حدث في اتصال مساكن المهاجرين بشبكة الصرف الصحي بعد الهجرة مقارنة بالوضع قبل الهجرة. فقبل الهجرة كان هناك حوالي (٥٪) فقط من جُملة المهاجرين بالعينة لديهم مساكن مُتصلة بشبكة الصرف الصحي، ثم ارتفعت النسبة بعد الهجرة لتصل إلى ما يقرب من (٧٠٪). ويتضح أن هناك حوالي (١٨٪) من جُملة المهاجرين مازالت مساكنهم غير مُتصلة بشبكة الصرف الصحي بعد الهجرة، وذلك لأن بعض هذه المساكن تحت الإنشاء ولم

ينته العمل بها، أو أن منطقة الأصل لا تُوجد بها شبكة للصرف الصحي مثل قرية شدموه. وتشارك جميع مناطق الأصل - فيما عدا شدموه - بارتفاع نسبة المهاجرين الذين يملكون مساكن مُتصلة بشبكة الصرف الصحي. وعلى الرغم من عدم توصيل شبكة الصرف الصحي لكثير من القرى المصرية، فإن كثيراً من القرى بالعينة تتصل بشبكة الصرف الصحي، ومنها قرى كبيرة المساحة والسكان مثل تطون وميت بدر حلاوة. وقد ساعد دخل المهاجر الجيد - بعد الهجرة - على تمكنه من تحسين حالة المسكن من حيث مادة الإنشاء واتصاله بشبكتي الكهرباء والصرف الصحي.

أما على صعيد المقارنة بأنماط هجرة المصريين الأخرى فإن هجرتهم الداخلية تؤدي إلى تحسنٍ مُماثل - إلى حدٍ ما - في حيازة المسكن وحالته وتغيير نوعه بعد الهجرة مقارنةً بالوضع قبل الهجرة^(١٣٣). ولكن التحسن ليس على مستوى التحسن الذي نتج عن الهجرة غير الشرعية، فتتميز الأخيرة بحيازة المهاجرين لأنواع سكنية مُختلفة كالفيلات والأبراج والعمارات السكنية، علاوة على تميزها بجودة مادة الإنشاء والهيكل الخرساني والطلاء الخارجي للمسكن.



شكل (22) اتصال مساكن المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا حتى عام 2014م بشبكتي الكهرباء والصرف الصحي حسب مناطق الأصل بالعينة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م

٢- تحسن درجة اقتناء الأجهزة:

تؤدي هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا إلى أثر إيجابي آخر على المهاجر وأسرته، يتمثل في تحسن درجة اقتناء الأجهزة المختلفة بعد الهجرة عن الوضع قبل الهجرة، ويعكس ذلك الأمر -أيضاً- ويؤكد تحسن دخل المهاجر والظروف المعيشية له ولأسرته. وثمة علاقة موجبة بين ارتفاع دخل المهاجر بصفة عامة والمهاجر هجرة غير شرعية بصفة خاصة وارتفاع درجة اقتناء الأجهزة المختلفة؛ لأن الأخير - عادة - ما يكون أعلى دخلاً، خاصة إذا قضى فترة زمنية طويلة -نسبياً- في دولة المقصد. فمن خلال الشكل (٢٣) ونتائج استبانة الباحث، يتضح التحسن الكبير -نوعاً ما- الذي حدث في درجة اقتناء المهاجرين أنواع الأجهزة المعمّرة كافة والسيارة الخاصة بعد الهجرة مقارنة بدرجة الاقتناء قبل الهجرة، حيث ارتفعت نسبة اقتناء كل جهاز من الأجهزة بلا استثناء، وزاد إقبال المهاجرين على شراء الأجهزة بعد الهجرة. ومما يعكس المستوى الاقتصادي الجيد والدخل المرتفع الذي وصل إليه بعض المهاجرين، اقتناء نسبة غير قليلة منهم للسيارات الخاصة ومكيفات الهواء، فقد وصلت نسبة من يقتني مكيفاً للهواء وسيارة خاصة إلى (٢٧٪) و(١٨٪) بعد الهجرة على التتابع، في مقابل (٠,٨٪) و(٠,٣٪) فقط قبل الهجرة.

وكان هناك حرص واضح من قبل المهاجرين على اقتناء أجهزة معينة، ويظهر ذلك من الارتفاع الكبير لنسبة اقتناء المهاجرين لها بعد الهجرة، وتشمل تلك الأجهزة: التلفزيون الملون، والثلاجة الكهربائية، والديب فريزر والغسالة العادية أو الغسالة الأوتوماتيك، والمروحة الكهربائية، والبوتاجاز، وسخان المياه الكهربائي، والتليفون والحاسب الآلي. وقد وصلت درجة الاقتناء - بعد الهجرة - أقصاها لأجهزة: التليفون (٨٩٪ من جملة المهاجرين بالعينة)، والتلفزيون الملون (٨٩٪ تقريباً)، والثلاجة الكهربائية (٨٨٪)، والمروحة

الكهربائية (٨٨٪)، والبوتاغاز (٨٧٪). وإن كانت جميع مناطق الأصل بالعينة تتشابه في التحسن الذي حدث في اقتناء المهاجرين للأجهزة بعد الهجرة، حيث ارتفع الوزن النسبي للمهاجرين في كل الأجهزة وفي جميع المناطق، إلا أن درجة هذا التحسن تتباين - نوعاً ما - بين هذه المناطق، فثمة مناطق وصل التحسن فيها أقصاه، وتُعد الأفضل والأعلى في نسب اقتناء المهاجرين للأجهزة مثل ميت بدر حلاوة وميت حبيب وميت يزيد، وثمة مناطق أخرى كانت الأقل تحسناً مثل ميت خميس والشيخ مبارك، ويرجع السبب في ذلك - في الغالب - إلى حداثة الهجرة غير الشرعية بها مقارنة بباقي المناطق، فقد هاجر ثلثا المهاجرين بالعينة في ميت خميس خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤م)، وهاجر ما يقرب من ثلاثة أرباع المهاجرين بالعينة في الشيخ مبارك خلال الفترة ذاتها.

وتتشابه مناطق الأصل جميعها في التحسن الواضح في اقتناء المهاجرين لأجهزة مُعينة، وهي: التلفزيون الملون، والثلاجة الكهربائية، والبوتاغاز، والمروحة الكهربائية، والغسالة العادية، أو الغسالة الأوتوماتيك، حيث يتجاوز الوزن النسبي للمهاجرين الذين لديهم هذه الأجهزة (٩٠٪) من جُملة المهاجرين بكل منطقة من مناطق الأصل بالعينة ما عدا ميت خميس. وعلاوة على ذلك، فثمة مناطق أصل يُميزها ارتفاع نسبة اقتناء المهاجرين بها لأجهزة أخرى غير المُشتركة بين الجميع، فتتجاوز نسبة الاقتناء (٩٠٪)، كإقتناء المهاجرين (التليفون) في ميت بدر حلاوة وميت حبيب والبرج، وكإقتناء المهاجرين للحاسب الآلي في ميت يزيد وميت خميس.

المبحث الخامس

الآثار الاجتماعية والأمنية للهجرة

كما يترتب على هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا الكثير من الآثار الاقتصادية، فإنه يترتب عليها - كذلك - بعض الآثار الاجتماعية والأمنية التي تؤثر تأثيراً واضحاً وبالغاً على المهاجر وأسرته بصفة خاصة. وتتعدد الآثار الاجتماعية والأمنية السلبية لهذه الهجرة، فينتج عنها ضرر كبير، يقع - في المقام الأول - على المهاجر وأسرته.

أولاً - الآثار الاجتماعية:

لا تقل أهمية الآثار الاجتماعية للهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا عن الآثار الاقتصادية لها، فيترتب على هذه الظاهرة بعض الآثار الاجتماعية على المهاجر وأسرته بصفة خاصة. فتؤدي إلى الكثير من الآثار السلبية وبعض الآثار الإيجابية، ولكن يتسع مجال الآثار السلبية ليشمل المجتمع والمهاجر وأسرته، ويقتصر مجال الآثار الإيجابية - في الغالب - على المهاجر وأسرته.

(أ) الآثار الاجتماعية السلبية:

تتسبب هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا في كثير من الآثار السلبية الاجتماعية على المجتمع والمهاجر وأسرته، فتؤدي إلى فقد الأسرة لعائلها؛ وضعف الترابط الأسري؛ وزيادة أعباء الزوجة، وتغير أدوارها؛ وتأخر مستوى الأبناء في التعليم، وفشلهم في بعض الأحيان؛ وتوتر العلاقة بين الأسرة والجيران والأقارب. ومن ثم، تتسبب في أثر سلبي كبير على المجتمع ككل، وهو تفكيك كثير من الأسر المصرية خاصة بالريف، حيث تزداد معدلات التسرب من التعليم والانحرافات السلوكية والجريمة والطلاق والعنف.

١ - فقد الأسرة لعائلها:

يأتي فَقْدُ الأسرة لعائلها - الذي قد يكون عائلها الوحيد - أو أحد أفرادها الشباب في سن الإنتاج والعمل في مُقدمة الآثار الاجتماعية السلبية للهجرة غير الشرعية. فقد تتسبب محاولة الشاب للهجرة غير الشرعية سواء لأول مرة أو عند تكرارها في غرقه، أو فقدانه، أو اعتقاله، واحتجازه في دولة من دول المقصد الأوروبي لفترة زمنية طويلة، مما ينعكس سلباً على حال أسرته - في مصر - اقتصادياً واجتماعياً، خاصة إذا كان ممن استدانوا من الأصدقاء أو الأقارب قبل سفرهم، وهو حال نسبة كبيرة من المهاجرين كما تبين مما سبق، ومن ثمّ تتكفل - في الغالب - زوجة المهاجر وأولاده أو والده وإخوته بسداد هذه الديون في حالة غرقه، أو فقدته، أو اعتقاله لفترة زمنية طويلة. ويؤثر فَقْدُ الأسرة لعائلها أو اعتقاله لمدة طويلة تأثيراً بالغاً على أسرته، حيث تتعرض للكثير من المشاكل مع الجيران والأقارب، وقد يتأثر مستوى الأبناء التعليمي والصحي سلباً.

ويجب التأكيد في هذا الشأن أن أعداد الأسر المصرية التي تفقد عائلها بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ليس بالقليل، وتزيد الأعداد في الريف بصفة خاصة؛ نظراً لأن أغلب المهاجرين ينتمون إلى الريف، ولذلك فظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ظاهرة ريفية إلى حد كبير. وقد تم فَقْدُ أكثر من ألفي شاب مصري وغرقهم أثناء محاولتهم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في أربع سنوات فقط (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ م). وبلغ المتوسط السنوي للغرقى والمفقودين المصريين بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٣ م) أكثر من ٢٥٠ و ٣٥٠ شاباً على الترتيب (٩٠). وتعكس هذه الأرقام أن عدداً كبيراً نسبياً من الأسر المصرية في الريف بصفة خاصة تتأثر سلباً بالهجرة غير الشرعية.

٢- ضعف الترابط الأسري:

يترتب على الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة ضعف في الترابط الأسري الذي يؤدي - بدوره - إلى العديد من المشاكل الاجتماعية للزوجة والأولاد في ظل غياب رب الأسرة لفترات زمنية طويلة بالخارج. وقد توصلت دراسة - أجريت عام ٢٠٠٦م عن الهجرة غير الشرعية من بعض قرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية - إلى أن الهجرة تؤثر سلباً على الترابط الأسري، حيث أعرب (٩٨٪) و (٩٠٪) و (٥٢٪) من جملة المبحوثين عن شعورهم بالغربة والوحدة، وضعف الترابط بين الأبناء وعائلهم، وحُدوث حالات طلاق على الترتيب بعد الهجرة غير الشرعية^(١٣٥). وعلى ذلك قد يتطور ضعف الترابط الأسري إلى التفكك الأسري، نتيجة لحدوث حالات طلاق بسبب الهجرة غير الشرعية. وللتفكك الأسري عظيم الأثر على تعليم الأبناء وصحتهم وانحرافهم في المستقبل، خاصة أن بعض حالات الزواج تكون في سن مبكرة، فقد تم رصد حالتي طلاق - من قبل الباحث - لشابين من قرية شدموه، لم يتجاوز عمرهما تسعة عشر عاماً.

كما رصدت الدراسة التي أجريت عام ٢٠٠٦م أن الهجرة غير الشرعية كانت سبباً في حدوث حالات طلاق، فقد أعرب أكثر قليلاً من نصف جملة المبحوثين (٥٢٪) عن حدوث حالات طلاق بسبب الهجرة غير الشرعية للزوج^(١٣٦)؛ لأن غياب الزوج يؤدي إلى زيادة أعباء الزوجة ومسؤولياتها تجاه الأسرة، فتزداد المشاكل بينها وبين الزوج، وقد تتطور إلى الطلاق.

٣- زيادة أعباء الزوجة وتغير أدوارها:

يُضيف غياب الزوج - بسبب الهجرة غير الشرعية - مسؤوليات وأعباء جديدة على الزوجة غير مسؤولياتها وأعبائها الأصلية، الأمر الذي يؤثر سلباً على تماسك

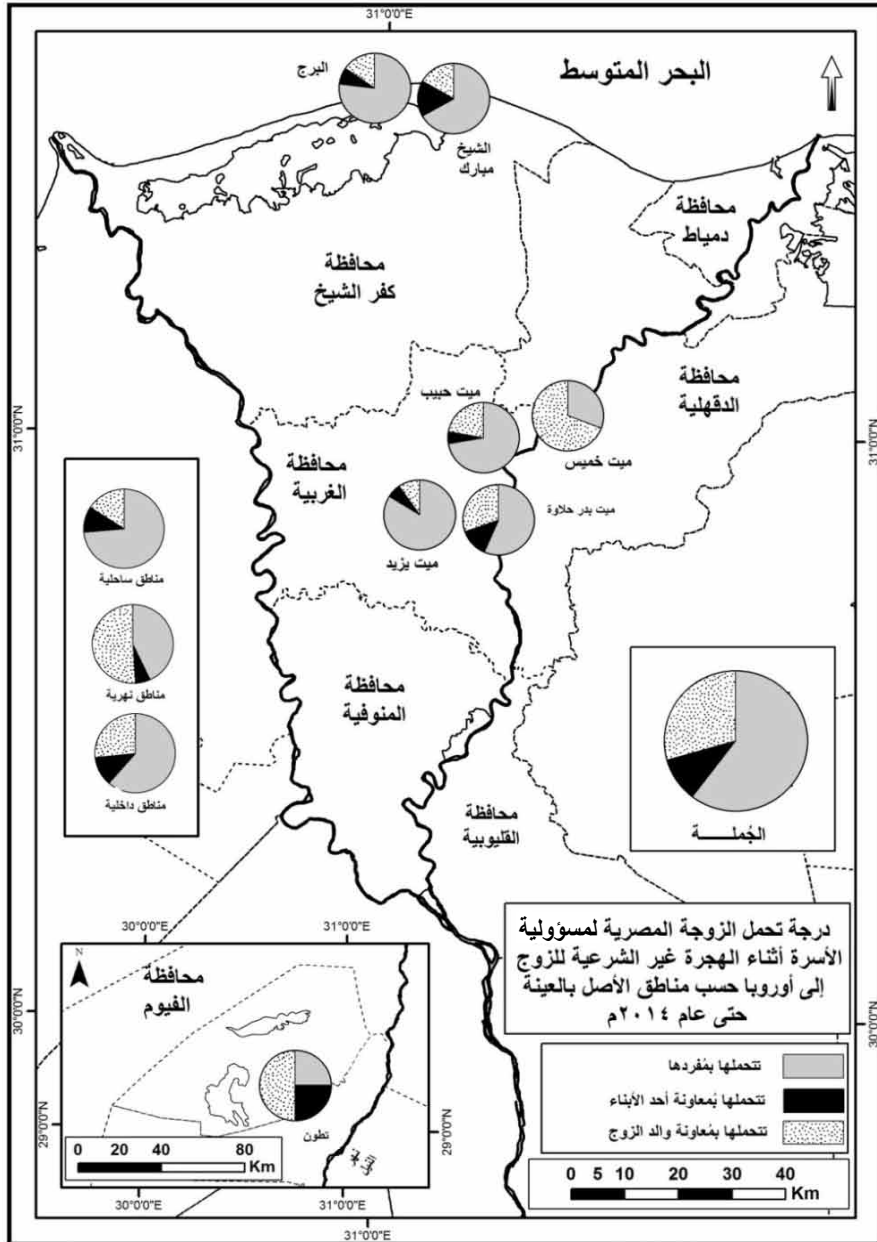
الأسرة وترباطها، ومُستقبلها، وتعليم الأبناء. ومن ثمَّ تُؤدي الهجرة غير الشرعية -مثلها مثل الهجرة الدولية الشرعية- إلى تغييرٍ في هيكل الأسرة المصرية، فتُصبح الزوجة هي رب الأسرة بعد غياب الزوج للعمل بالخارج، وينتج عن ذلك ظاهرة تأنيث الأسرة المصرية (*The Feminization of The Egyptian Family*). وقد اعتبرت هذه الظاهرة من أهم الآثار المترتبة على هجرة المصريين الشرعية وغير الشرعية للعمل بالدول العربية؛ نظراً لأن نصف المهاجرين المتزوجين يُهاجرون إلى البلاد العربية، ويتركون أبناءهم وزوجاتهم، فتتحمل الزوجة مسؤولية رعاية هؤلاء الأبناء في أهم مراحل عُمرهم^(١٣٧). ولكن لا تظهر هذه المُشكلة بشكل كبير في نمط الهجرة الداخلية؛ لأن النمط السائد في هذه الهجرة هو هجرة الأسر. فقد كانت نسبة المهاجرين الذين تركوا أسرهم، وتحمل زوجاتهم مسؤولية الأسرة، مُنخفضة بصفة عامة، حيث بلغت (٥,٨٪) من جُملة المهاجرين هجرة داخلية في مصر في عيّنة عام ٢٠٠٦ م^(١٣٨).

أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية، فتكشف عيّنة الباحث أن نسبة مُرتفعة -إلى حد ما- من المهاجرين (٦١٪ تقريباً) تتحمل زوجاتهم مسؤولية الأسرة سواء بمُفردهن أو بمُساعدة من أحد الأبناء أو بمُعاونة من والد الزوج؛ أما النسبة الباقية (نحو ٣٩٪)، فكانت نسبة كبيرة منهم تتابع أمور الأسرة، ونسبة قليلة منهم تصطحب الزوجة بالخارج، أو تزوجت من أجنبية. وترتفع نسبة المهاجرين الذين تتحمل زوجاتهم مسؤولية الأسرة في كثير من مناطق الأصل، فماعدا قرية شدموه، تراوحت النسبة في مناطق الأصل بين (٨٦٪ تقريباً) في قرية الشيخ مبارك و(٤٣٪) في قرية ميت خميس. أما شدموه، فلم تُسجل حالة واحدة؛ لأن كل المهاجرين منها كانوا غير مُتزوجين عند الهجرة، أما وقت المسح عام ٢٠١٥ م فكان أكثر من رُبعم من المُطلقين، والعاقدين لقرانهم، والنسبة الباقية كانوا من حديثي الزواج.

أما بالنسبة للزوجات اللاتي يتحملن مسؤولية الأسرة، فيتضح من الشكل (٢٤) تباين درجة تحملهن لهذه المسؤولية، فأكثرهن يتحملن المسؤولية بمفردهن (٦٠٪)، وبعضهن يتحملنها بمُعاونة أحد الأبناء (١٠٪ تقريباً)، وبعضهن الآخر يتحملنها بمُعاونة والد الزوج (نحو ٣٠٪). ويرجع ارتفاع النسبة الأخيرة -في الغالب- إلى صِغر سن كثير من الزوجات، حيث لوحظ أن كثيراً منهن لم يتجاوز عُمرهن سبعة عشر عاماً، ومن ثمَّ تستعين بوالد الزوج في تحمل مسؤولية الأسرة. أما في نمط هجرة المصريين الشرعية للعمل في الدول العربية الخليجية، فترتفع نسبة الزوجات رئيسات الأسر وتتحمل مسؤولية الأسرة بمفردها دون مُساعدة من الغير أثناء غياب الزوج، وتبلغ (٨٣٪) من جُملة المتزوجات رئيسات الأسر سواء بالحضر أو بالريف عام ١٩٩٤م (٩٥). ويُفسر ارتفاع الوزن النسبي للزوجات اللاتي يتحملن مسؤولية الأسرة في نمط هجرة المصريين الشرعية مقارنة بنمط هجرتهم غير الشرعية بعامل السن، حيث تفوق أعمار الزوجات في النمط الأول أعمارهن في النمط الثاني، ومن ثمَّ يقدر مُعظمهن على تحمل مسؤولية الأسرة بمفردهن.

ويأتي تحمل الزوجة لمسؤولية الأسرة بمفردها في مُقدمة الدرجات المُختلفة لتحمل الزوجة في جميع مناطق الأصل الرئيسة خاصة في المناطق الساحلية (٧٥٪). كما يُلاحظ من الشكل ذاته تفوق نسبة الزوجات اللاتي يتحملن بمفردهن مسؤولية الأسرة في جميع مناطق الأصل بالعينة ماعدا قريتي تطون وميت خميس، وتصل النسبة أقصاها في ميت يزيد (٨٤٪)، ثم تليها البرج (٧٧٪). أما بالنسبة لقريتي ميت خميس وتطون، فتتفوق نسبة الزوجات اللاتي يتحملن مسؤولية الأسرة بمُعاونة والد الزوج على الدرجتين الباقيتين، وتبلغ (٦٩٪) و(٥٠٪) على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى صِغر سن المهاجرين، والذي يدل على أن زوجاتهم -في الغالب- أصغر سناً منهم، فقد

بلغت نسبة المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة نحو (٧٠٪) و(٧٢٪) على التتابع. ويتبين من ذلك أن الهجرة غير الشرعية للزوج بغرض العمل في أوروبا تؤدي إلى زيادة في أعباء الزوجة وتضيف إلى مسؤولياتها؛ لأنها تتولى إدارة شؤون الأسرة كلها. أما الزوجات اللواتي يحملن مسؤولية الأسرة بمساعدة والد الزوج، فإن ذلك قد يولد الكثير من المشاكل في الأسرة بسبب تدخل والد الزوج في شؤون الأسرة. وعلاوة على ذلك يترتب على هذه الهجرة -كذلك- تغيير في أدوار الزوجة، حيث تتولى الجوانب الاقتصادية والمعيشية للأسرة التي كان يقوم بها الزوج. وقد سبقت الإشارة إلى أن الغالبية العظمى في نمط هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا من الريفين، ولذلك يُضاف إلى المرأة الريفية أعباء وأدوار أخرى، حيث تضطر لمباشرة الأرض الزراعية في ظل غياب الزوج. وبطبيعة الحال، ينتج عن زيادة أعباء الزوجة وتغير أدوارها بعض أوجه التقصير في رعاية الأبناء ومتابعتهم، الأمر الذي يتسبب في آثار أخرى سلبية على الأبناء مثل انخفاض معدل تحصيلهم في التعليم وتراجع مستواهم التعليمي، وقد يتطور ذلك إلى تغيرات في سلوكياتهم أو انحرافهم.



(شكل ٢٤)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.

٤- تأخر مُستوى الأبناء في التعليم:

ثمة علاقة مُوجبة -في كثيرٍ من الأحيان- بين غياب رب الأسرة للعمل بالخارج سواء بصورةٍ شرعيةٍ أو غير شرعيةٍ وتراجع مُستوى الأبناء في التعليم. ففي ظل غياب الأب، قد يتحمل الابن الأكبر أو أحد الأبناء مسؤوليات وأعباء أخرى بالأسرة، ليست من مسؤولياته ولا من أعبائه في هذه السن المبكرة، مما يُؤثر على انتظامه في المدرسة، ومُعدل تحصيله العلمي، الأمر الذي يترتب عليه تراجع مُستواه التعليمي وتأخره، بل قد يصل الأمر إلى تسربه من التعليم أو فشله في التعليم في بعض الأحيان. وتؤكد نتائج العينة التي أجراها الباحث ذلك الأمر، فقد بلغت نسبة المهاجرين الذين تركوا أسرهم وهاجروا وتحملت الزوجة مسؤولية الأسرة سواء بمفردها أو بمشاركة أحد أبنائها أو أحد الأقارب (٦٢٪ تقريباً) من جُملة المهاجرين بالعينة؛ وقد تحمل أحد الأبناء مسؤولية الأسرة بالمشاركة مع زوجة المهاجر في (١٠٪) من جُملة هذه الأسر.

ولا يتوقف الأمر عند تأخر الأبناء في التعليم فحسب، بل قد يصل إلى فشلهم وانحرافهم، وهو ما رصدته دراسة أجريت عام ٢٠٠٦م، حيث أعرب أكثر من نصف المبحوثين (٥٨٪) عن وجود انحرافات للأبناء وفشلهم في التعليم بسبب الهجرة غير الشرعية لرب الأسرة (٩٦٪). أما على صعيد المقارنة بأنماط هجرة المصريين الأخرى فإن ما سبق يتعلق بأثر الهجرة غير الشرعية لرب الأسرة على تعليم الأبناء، أما بالنسبة لأثر هجرتهم الشرعية المؤقتة إلى الدول العربية، فلا يختلف كثيراً، فقد أدت إلى زيادة نسبة الأبناء الذين انقطعوا عن مُواصلة التعليم، وهو الأمر الذي أكدته مسح المركز الديموجرافي عام ١٩٩٤م، حيث تبين أن نحو (٦٩٪) من أبناء المهاجرين انقطعوا عن التعليم بعد هجرة آبائهم، ووصلت النسبة إلى (٧٥٪) بين الإناث و(٦٥٪) بين الذكور^(١٤١).

٥- توتر علاقة الأسرة بالجيران والأقارب:

يزداد - في الغالب - مُعدل تعامل الأسرة مع الجيران والأقارب أثناء غياب الزوج بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث توتر في العلاقة بين الأسرة والجيران أو بينها وبين الأقارب. ويحدث ذلك نتيجة لتحمل الزوجة لمسؤولية الأسرة سواء بمُفردتها أو بمُساعدة أحد الأبناء، حيث يؤدي تعاملها أو تعامل أحد الأبناء مع الجيران أو الأقارب إلى حدوث بعض المشاكل والتوترات. وتُوضح نتائج عينة الدراسة الحالية أنه حدث توتر في علاقة الأسرة بالجيران والأقارب مع نسبة قليلة من المهاجرين، لا تتعدى (٦,٥٪)، فقد حدث توتر للعلاقة مع الأقارب لنحو (٤,١٪)، وحدث توتر للعلاقة مع الجيران لحوالي (٢,٤٪). أما بالنسبة لمناطق الأصل بالعينة، فلم تحدث مشاكل مع الجيران أو الأقارب في جميع المناطق ماعدا قريتي ميت خميس وميت يزيد، حيث حدثت المشاكل في أسر (٢٣٪) من المهاجرين في الأولى، وأسر (١٦٪) من المهاجرين في الثانية. وإذا كانت نسبة المشاكل بين الأسرة والجيران (١٠٪) تقترب - نوعاً ما - مع نسبة المشاكل بين الأسرة والأقارب (١٣٪) في ميت خميس، فإنها تقتصر على الجيران فقط في ميت يزيد.

وقد رصدت الدراسة التي أُجريت عام ٢٠٠٦م، تعرض نسبة أكبر من أسر المهاجرين هجرة غير شرعية لمشاكل مع الجيران والأقارب، حيث أعرب (٦٤٪) من جُملة المبحوثين بأن أسرهم تعرضت لمشاكل مع الجيران والأهل في ظل غياب عائلها بالخارج (٩٨٪). أما بالنسبة لنمط هجرة المصريين الداخلية التي تختلف في بعض الجوانب عن هجرتهم غير الشرعية، مثل اصطحاب المهاجرين لأسرهم في محل الإقامة، فإن نسبة قليلة من المهاجرين وأسرهم تتعرض لمشاكل مع الجيران، حيث أعرب ما يقرب من (٥٪) فقط من المهاجرين هجرة داخلية عن تعرضهم وأسرهم لمشاكل مع الجيران عام ٢٠٠٦م (٩٩٪)، وهو

أمر يتعلق - في الغالب - بتكيف المهاجر وأسرته مع المجتمع الجديد وليس بغياب الزوج كما في الهجرة غير الشرعية.

(ب) الآثار الاجتماعية الإيجابية:

ينتج عن هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا بعض الآثار الاجتماعية الإيجابية على المهاجر وأسرته وعلى منطقة الأصل في بعض الأحيان، فتؤدي الهجرة إلى تغيير الحالة الزوجية للمهاجرين؛ وتحسن المكانة الاجتماعية للمهاجر وأسرته في قريته الأصلية؛ وتكوين جمعيات لتنمية منطقة الأصل.

١- تغيير الحالة الزوجية:

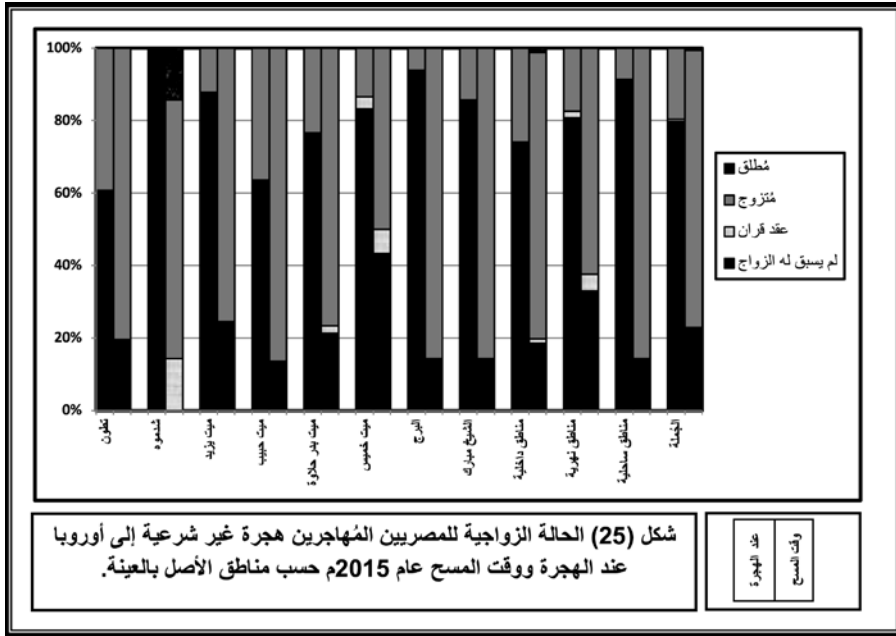
تُسهم هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا في تغيير حالتهم الزوجية، حيث يتغير توزيعهم حسب الحالة الزوجية عند الهجرة عن توزيعهم بعد الهجرة، فتزداد نسبة المتزوجين وتقل نسبة من لم يسبق لهم الزواج بعد الهجرة. ويؤدي تحسن دخل المهاجر - بعد الهجرة - إلى إقدامه على الزواج سواء بعد عودته بشكل نهائي أو قبلها، حيث يؤدي تحسن الدخل إلى قدرة المهاجر على تحمل تكاليف الزواج والإنجاب، وهو ما يشجعه على الإقبال على الزواج. ويوضح الجدول (٧) والشكل (٢٥) التغير الواضح الذي حدث في الحالة الزوجية للمهاجرين وقت إجراء الاستبانة (عام ٢٠١٥م) عن حالتهم عند الهجرة، فبعد أن كان أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين (٧٩,٨٪) من الذين لم يسبق لهم الزواج عند الهجرة، أصبح ثلاثة أرباعهم (٧٥,١٪) من المتزوجين وقت إجراء الاستبانة. وحدث الأمر ذاته في كل مناطق الأصل الرئيسة، خاصة في المناطق النهرية التي شهدت الزيادة الأكبر في نسبة المتزوجين بعد الهجرة.

وبالمثل، تغير توزيع المهاجرين حسب الحالة الزوجية بعد الهجرة في كل مناطق الأصل بالعين، فانخفضت نسبة من لم يسبق لهم الزواج انخفاضاً

ملحوظاً، وارتفعت نسبة المتزوجين ارتفاعاً كبيراً. وقد وصلت نسبة المتزوجين -بعد الهجرة- أقصاها في قرية ميت حبيب، حيث بلغت (٨٦,٤٪) بعد أن كانت عند الهجرة (٦,١٪) فقط. وفي المقابل، سجلت قرية ميت خميس أقل نسبة متزوجين بعد الهجرة (٥٠٪)، وقد يرجع ذلك إلى حداثة هجرة الكثير من أبنائها، حيث هاجر ما يقرب من ثلثي المهاجرين منها في السنوات الأخيرة (من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٤م). كما يُلاحظ أنه ظهرت حالات عقد قران في أكثر من منطقة بعد الهجرة، حيث ظهرت في كل من شدموه وميت خميس وميت بدر حلاوة، بعد أن كانت تقتصر على ميت خميس فقط عند الهجرة. وحدثت حالات طلاق في قرية شدموه بعد الهجرة، وكانت لشابين لم يتجاوزا التاسعة عشرة من عُمرهما. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا لا تسهم في تغيير الحالة الزوجية للمهاجرين فحسب، بل تسهم -كذلك- في تغيير الحالة الزوجية لجملة السُكان سواء في منطقة الأصل أو في منطقة الوصول الأوروبية.

هوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

المصدر: نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥ م

٢- تحسين المكانة الاجتماعية للمهاجر وأسرته:

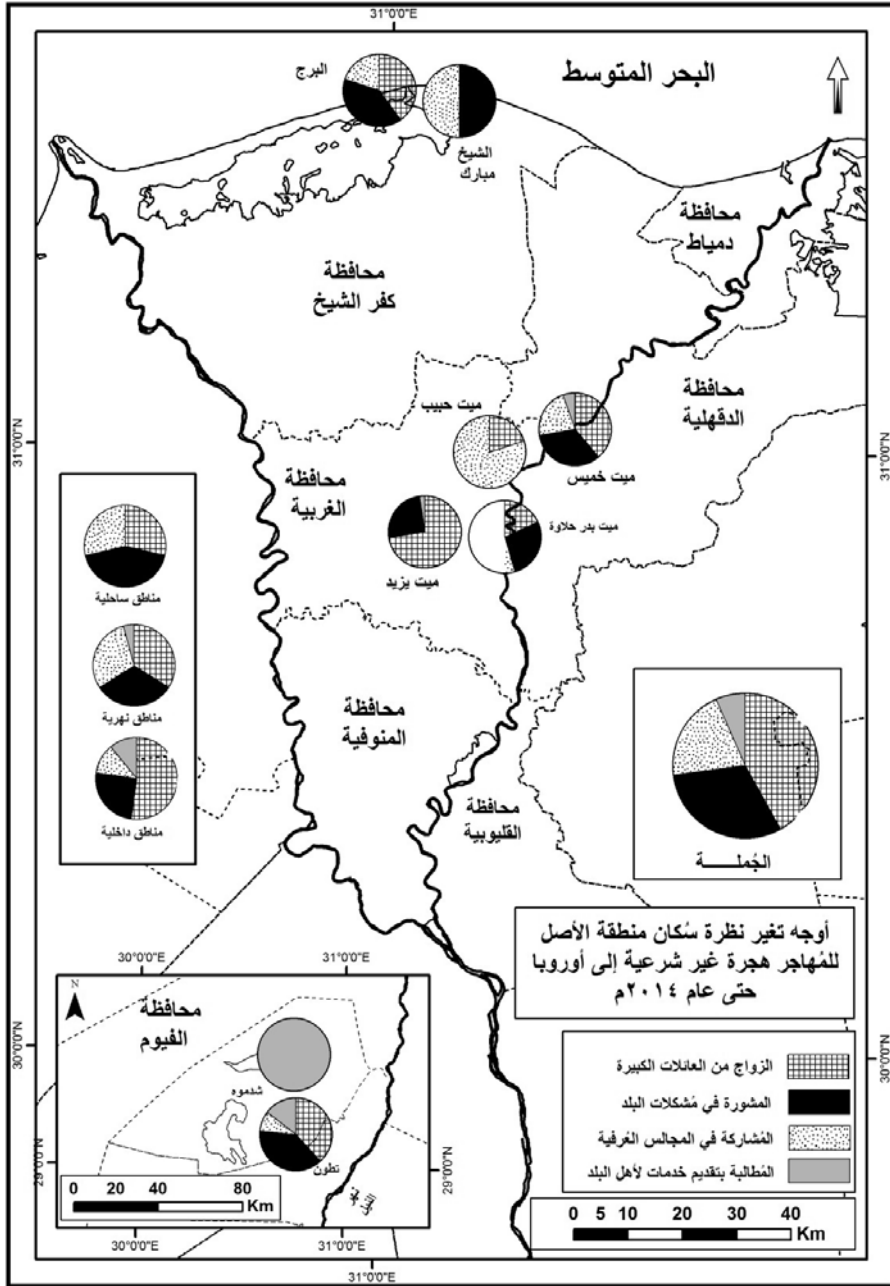
تتغير المكانة الاجتماعية ونظرة سُكان منطقة الأصل للمهاجر وأسرته بعد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ونجاح المهاجر في تحسين دخله وظروفه المعيشية وحياته قطعاً من الأرض الزراعية. ولا تتغير نظرة سُكان منطقة الأصل أو تتحسن المكانة الاجتماعية لكل المهاجرين، وإنما يقتصر ذلك على من ظهرت عليهم أو أسرهم ملامح الثراء بعد الهجرة. وتكشف نتائج استبانة الباحث أن أكثر قليلاً من نصف جُملة المهاجرين بالعينة (٥٣٪) قد تغيرت نظرة سُكان منطقة الأصل لهم وأسرهم بعد الهجرة، وتحسنت مكانتهم الاجتماعية أيضاً. وتتباين نسبة المهاجرين الذين تحسنت مكانتهم الاجتماعية أو تغيرت نظرة سُكان منطقة الأصل لهم وأسرهم، فتصل أقصاها في ميت يزيدي (نحو

٨٢٪)، وتبلغ أدناها في ميت حبيب (نحو ٢٣٪). وثمة أوجه مُختلفة لتغير نظرة السُكان وتحسن المكانة الاجتماعية للمُهاجر بعد العودة النهائية للمُهاجر أو أثناء قضاء الإجازات، حددها المُهاجرون في أربعة أوجه: أولها الزواج من العائلات الكبيرة، فقد أصبحت العائلات الكبيرة تقبل بزواج المُهاجر من بناتها بعد تحسن دخله وظهور ملامح الثراء عليه وأسرته؛ ثانيها المشورة في مُشكلات البلد، فقد أصبح يتم أخذ مشورة المُهاجر في المشاكل المُختلفة التي تتعرض لها القرية؛ ثالثها المُشاركة في المجالس العُرفية، حيث أصبح يتم دعوة المُهاجر لحضور المجالس العُرفية للقرية والمُشاركة فيها؛ رابعها المُطالبة بتقديم خدمات لأهل البلد، فيتم دعوة المُهاجر ومُطالبته بتقديم خدمات ومعونات لأبناء القرية.

ويُوضح الشكل (٢٦) الأوجه الأربعة لتغير نظرة سُكان منطقة الأصل للمُهاجر بعد هجرته غير الشرعية إلى أوروبا وتحسن وضعه الاقتصادي، حيث يُلاحظ أن (٤٢٪) من جُملة المُهاجرين الذين تغيرت النظرة تجاههم قد تمكنوا من الزواج من العائلات الكبيرة؛ وأن (نحو ٣١٪) تؤخذ مشورتهم في مُشكلات المنطقة؛ وأن نحو (٢٠٪) يُشاركون في المجالس العُرفية التي تُعقد بالمنطقة؛ وأن حوالي (٧٪) يُطلب منهم تقديم خدمات لأهل المنطقة. ويُلاحظ - كذلك - أن هذه النسب تختلف من منطقة أصل رئيسة إلى أخرى، ففي المناطق الساحلية يتصدر أخذ مشورة المُهاجر في مُشكلات المنطقة باقي الأوجه؛ وفي المناطق الداخلية يتصدر الزواج من العائلات الكبيرة وفي المناطق النهرية تكاد تتساوى نسب الزواج من العائلات الكبيرة مع المشورة في مُشكلات المنطقة مع المُشاركة في المجالس العُرفية، وتقل نسبة المُطالبة بتقديم الخدمات. أما بالنسبة لمناطق الأصل فيتصدر الزواج من العائلات الكبيرة الأوجه المُختلفة في ميت زايد وميت خميس، ويتصدر مع المشورة في مُشكلات البلد في تطون

والبرج؛ في حين تتصدر المشاركة في المجالس العُرفية الأوجه الأخرى في ميت حبيب وميت بدر حلاوة؛ وتقتصر على المطالبة بتقديم الخدمات لأهل المنطقة في شدموه. وما من شك في أن تغير نظرة أهل القرية أو المنطقة للمهاجرين الأثرياء وتحسن مكانتهم الاجتماعية، يُحفز شباب المنطقة على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا لتحقيق الثراء وتحسين المكانة الاجتماعية.

كما رصدت الدراسة التي أُجريت عام ٢٠٠٦م كثيراً من أوجه التحسن في مكانة المهاجر الاجتماعية وأسرته في منطقة الأصل بعد الهجرة، وشملت خمسة أوجه: أولها تحسن نظرة أهل القرية للمبحوث عقب الهجرة (٩٦٪ من المبحوثين)، وثانيها زيادة التعامل مع ميسوري الحال بالقرية (٩٢٪ من المبحوثين)، وثالثها تحسن التعامل مع المبحوث وأسرته وعائلته (٩٠٪ من المبحوثين)؛ ورابعها ازدياد التعامل مع العائلات الكبيرة والزواج من أبنائها (٨٨٪ من المبحوثين)، وخامسها أخذ رأي المبحوث في المناسبات المختلفة بالقرية (٧٤٪ من المبحوثين)^(١٤٤).



(شكل ٢٦)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج استبانته، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

٣- تكوين جمعيات لتنمية منطقة الأصل:

ثمة حالة فريدة للتكافل الاجتماعي بين المهاجرين من قرية ميت بدر حلاوة إلى فرنسا وباقي أبناء القرية، حيث قام المهاجرون بتأسيس جمعية خيرية لخدمة أبناء قريتهم وتنمية القرية وتطويرها، أطلقوا عليها اسم «بيت العائلة بفرنسا». وقد كشف أحد المسؤولين بالوحدة المحلية للباحث أن بيت العائلة بدأ عام ٢٠١٠م، ويضم مجموعة من شباب القرية المهاجرين إلى فرنسا، ويقوم بتجميع التبرعات من أبناء القرية الموجودين في فرنسا. ويتم توجيه هذه التبرعات لتطوير القرية وتنميتها، ومُساعدة المحتاجين من أبناء القرية. وقد قام بيت العائلة - بالتعاون مع الوحدة المحلية للقرية - ببعض أعمال التطوير وتحسين مظهر القرية الجمالي، فقام بعمل لافتتين كبيرتين تحمل اسم القرية، أحدهما عند المدخل الشمالي، والثانية عند المدخل الجنوبي للقرية (راجع الصورة ١٠)؛ وقام - كذلك - بعمل عدة مظلات لاستراحة الركاب على الطريق الرئيس للقرية (طريق سمندود/العززية) (راجع الصورة ١١)؛ وقام ببناء سور لمركز شباب القرية؛ وقام بمُساعدة الشباب والفتيات غير القادرين مادياً والمُقبلين على الزواج عن طريق تقديم مُساعدات مالية وشراء أجهزة كهربائية لهم^(١٤٥). وقام بيت العائلة - في الفترة الأخيرة - بإنشاء صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي، لتسهيل التواصل بينه وبين أبناء القرية، ولتوضيح دوره وما يقوم به من إنجازات وأعمال لخدمة القرية وتطويرها، وحدد في هذه الصفحة الآلية التي يعمل بها والأهداف التي يسعى إليها من أجل النهوض بالقرية وتنميتها^(١٤٦).

وقد لاحظ الباحث أثناء زيارته للقرية مُساهمات أخرى لبيت العائلة، مثل قيامه بتبليط بعض شوارع القرية والقريبة من الطريق الرئيس، مما أضاف مظهراً جمالياً آخر للقرية وشوارعها الداخلية. وهذا بخلاف ما ذكره بعض المهاجرين العائدين من باريس للباحث من أن اقتصاد القرية - تقريباً - قائم

على الهجرة إلى فرنسا عن طريق المشروعات التجارية المختلفة التي يمتلكها ويُمولها المهاجرون الموجودون في فرنسا، حيث يعمل بهذه المشروعات الكثير من أبناء القرية. وهذا بالإضافة إلى ما يُرسله المهاجرون من أموال إلى ذويهم في القرية (التحويلات النقدية)، الأمر الذي يُمكنهم من الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الجيدة.

أما بالنسبة لمناطق الأصل الأخرى، فثمة مساهمات خيرية قام بها بعض المهاجرين في قرية ميت حبيب، إذ قاموا بتخصيص أماكن بالقرية لتنقية مياه الشرب بأجهزة التنقية الحديثة (فلتر المياه)، كي يتمكن الفقراء والمحتاجون غير القادرين من شراء مثل تلك الأجهزة للحصول على مياه نقية صالحة للشرب، حيث إن قريتهم - مثلها مثل كثير من القرى المصرية - تتسم بمياه الشرب غير النقية التي قد تتسبب في بعض الأمراض مثل أمراض الكلى. وكذلك يقوم بعض المهاجرين في كثير من مناطق الأصل بتقديم مساعدات مالية للفقراء واليتامى من أبناء قريتهم.



صورة (١٠) لافتة باسم قرية ميت بدر حلوة على مدخلها الجنوبي (طريق سمهود/العزيرية)
وأحد أعمال بيت العائلة بفرنسا



صورة (١١) مظلة لاستراحة الركاب على الطريق الرئيس لقرية ميت بدر حلاوة
(طريق سمبود/العزيزية) وأحد أعمال بيت العائلة بفرنسا

ثانياً - الآثار الأمنية:

ثمة بعض الآثار الأمنية السلبية التي تنتج عن هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، بعضها يمس أمن المهاجرين ويُعرضهم للخطر (كالاقتال والحبس؛ والتعرض للاتجار بالبشر؛ والعنف والتمييز ضد المهاجرين)، وبعضها الآخر يتعلق بالأمن في دول الوصول (المساهمة في ارتفاع معدل الجريمة في أوروبا). وفيما يلي عرض لهذه الآثار المختلفة.

(أ) الاعتقال والحبس:

يتعرض بعض المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا لأمر تمس أمنهم وحريتهم، فقد يتم القبض عليهم أثناء محاولاتهم المتكررة للتسلل ودُخول دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وعندئذ يكونون رهن الاعتقال، ويتم

إيداعهم في السُجون أو في مراكز الاحتجاز غير الآدمية أحياناً. هذا فضلاً عن إقامتهم غير المُستقرة في تلك الدُول، فكثيراً ما يتم مُطاردتهم واعتقالهم من رجال الشُرطة عند حُدُوث اضطرابات أو مشاكل داخلية. وقد قامت دُول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز لاعتقال المُهاجرين هجرة غير شرعية الذين يتم القبض عليهم بالقرب من السواحل الأوروبية، حيث يتم احتجازهم لحين ترحيلهم إلى أوطانهم، ولا يُوجد بهذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة للاعتقال^(١٤٧). ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يصل إلى مدى أبعد من ذلك، كما حدث عام ٢٠٠٨م عندما قامت حُكومات ألمانيا وفرنسا واليونان بفرض عُقوبات على المُهاجرين هجرة غير شرعية، واعتقالهم دُون مُحاكمة، والتعدي على حُقوقهم الواردة في موثائق حُقوق الإنسان، وبروتوكولات مُنظمة العمل الدولية واتفاقياتها^(١٤٨).

وفي العام نفسه (٢٠٠٨م)، وافق مجلس الشيوخ الإيطالي على اقتراح وزارة الداخلية الإيطالية باستحداث نص تشريعي جديد يُعاقب المُهاجرين الذين يدخلون الأراضي الإيطالية بطُرق غير شرعية بالحبس من ستة أشهر إلى أربع سنوات، ومنح المحكمة القضائية سُلطة زيادة العُقوبة في حالة تكرار دخول البلاد بالطريقة نفسها، كما وافق المجلس على تسهيل الإجراءات المُقررة بشأن إبعاد المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية وتحديد مُدة احتجازهم من شهرين إلى (١٨) شهراً، وحبس الأشخاص الذين يُؤجرون شُققاً للمُهاجرين بالطُرق غير الشرعية من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات^(١٤٩). وفي شهر فبراير عام ٢٠١٠م، قامت الشرطة الإيطالية بحملة مُطاردات واعتقالات واسعة ضد الأجانب المُقيمين بصورة غير شرعية، وأسفرت الحملة عن القبض على عدد كبير من المصريين المُقيمين في ميلانو ونابلي وروما، وتم احتجازهم في أقسام الشرطة لترحيلهم أو لتقديمهم للمُحاكمة^(١٥٠).

ويحدث ذلك كله على الرغم من أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤٤٩ (XXX) عام ١٩٧٥م، قد حث الدول الأعضاء على احترام حقوق العمالة المهاجرة بالطرق غير الشرعية، فتضمن القرار: مُناشدة حكومات الدول الأعضاء أن تُنبه سلطاتها الإدارية المختصة بالتعهد باحترام حقوق الإنسان مع العمال المهاجرين، بما في ذلك الهجرات غير المؤثقة أو غير النظامية، وحث حكومات الدول الأعضاء على ضمان كل التسهيلات ومُساعدة الهيئات الدبلوماسية والقنصلية المُعتمدة في دولهم، كي يتمكنوا من القيام بوظائفهم الخاصة بحماية حقوق الإنسان مع العمال المهاجرين والدفاع عنها، بما في ذلك غير المؤثقين أو غير النظاميين^(١٥١).

وعلى الرغم من ذلك، فثمة مؤشرات تعكس اتجاه بعض الدول الأوروبية إلى فرض عقوبات على المهاجرين بالطرق غير الشرعية. ففي المملكة المتحدة - على سبيل المثال - هناك بعض النقاشات تدور بين الليبراليين والمحافظين حول ما يتعين القيام به بشأن المهاجرين بالطرق غير الشرعية، فيرى الفريق الأول ضرورة إيجاد حل لتدفق هؤلاء المهاجرين في المستقبل، بالإضافة إلى الموجودين منهم حالياً، ويرى - أيضاً - أنه في حال التملص من القيود واجتياز الحدود بصورة غير شرعية، يجب أن يُمنح كل هؤلاء المهاجرين وضعاً قانونياً بما يسمح لهم بالعمل ضمن منظومة الاقتصاد الرسمي. وإذا لم يتحقق ذلك يكون هؤلاء المهاجرون مصدراً للمزيد من خرق القانون. ويرى الفريق الثاني أن هناك حاجة لحزمة من الإجراءات تتضمن فرض عقوبة على التهرب من القيود القانونية للدُخول، وتشديد إجراءات التعامل مع المهاجرين الذين يختارون البقاء بصورة غير شرعية^(١٥٢).

(ب) التعرض للاتجار بالبشر:

قد تتحول هجرة الشاب المصري إلى اتجارٍ في البشر، وعندئذ يقع الشاب المهاجر هجرة غير شرعية إلى أوروبا في قبضة المهربين وتُجار البشر، ومن ثمَّ يكون أمنه وسلامته واستقراره بالخارج في خطرٍ شديدٍ. فقد تتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى تجارة في البشر عندما يتم استغلال المهاجرين وانتهاك حقوق الإنسان معهم، وقد يتعرض بعض الشباب المصري لمثل هذا النوع من التجارة. وقد حددت الفقرة (أ) من المادة (٣) من بروتوكول الأمم المتحدة لـ: «منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المُكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية»، المقصود بالاتجار بالأشخاص، بأنه: «تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستبعاد أو نزع الأعضاء»^(١٥٣). وأوضح البروتوكول ذاته في الفقرة (ب) من المادة (٣) أنه: «لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المبين في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ)»^(١٥٤).

وقد أصبح الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية، تحظى باهتمام دولي في السنوات الأخيرة، ولكن لا توجد معلومات كافية لتحديد طبيعتها، ومن المستحيل تحديد أعداد الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم في العالم سنوياً إلى أوروبا^(١٥٥). وتكمن

صُعوبة تحديد طبيعة الاتجار بالبشر ومعرفة أعداد ضحايا هذا الاتجار في أوجه الشبه بينه وبين الهجرة غير الشرعية. فقد ذكر تقرير للأمم المتحدة أنه يصعب التمييز - عملياً - بين حالة الاتجار وحالة تهريب المهاجر، لأسباب ثلاثة: أولها أنه يمكن أن يصبح المهاجرون المهربون ضحايا للاتجار بالأشخاص. ثانيها أنه يمكن أن يعمل المتجرون مهربين أيضاً، وأن يسلكوا الطرق نفسها لكل من الاتجار والتهريب. ثالثها أنه يمكن أن تكون ظروف الأشخاص المهربين سيئة إلى حد يصعب فيه تصديق أنهم وافقوا على ذلك، ومع ذلك ثمة ثلاثة فوارق أساسية بين الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين: أولها الموافقة، فعادة ما يوافق المهاجرون الذين يهربون على تهريبهم، بينما لا يوافق ضحايا الاتجار أو تبطل أعمال المتجرين أي معنى لموافقتهم. ثانيها الطابع عبر الوطني، فينطوي التهريب على عبور حدود بصورة غير مشروعة ودخول بلد آخر، ولا ينطوي الاتجار بالضرورة على عبور حدود، وعندما ينطوي على ذلك لا يصبح مهماً ما إذا كان عبور الحدود قد تم بصورة مشروعة أو غير مشروعة؛ ثالثها الاستغلال، فالعلاقة بين المهاجر والمهرب عملية تجارية تنتهي عادة بعد عبور الحدود، بينما تنطوي العلاقة بين المتجرين والضحايا على استمرار استغلال الضحايا من أجل تحقيق ربح للمتجرين^(١٥٦). هذا، وقد ميّز «برونسون ماكينلي» - مدير عام منظمة الهجرة العالمية - بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، حيث ذكر أن الأولى تشير إلى انتهاك قوانين الهجرة في البلد من جانب الضحية، ومن يقومون بعملية التهريب؛ أما الثانية فتشير إلى انتهاك صارخ للحقوق الإنسانية للضحية بواسطة أشخاص متورطين في هذه العمليات الإجرامية، والضحية في هذه الحالة مُعرضة للاستغلال الجسدي والنفسي، ولا تتمتع بأي حق قانوني، ولا تسري عليها قوانين العمل المتعارف عليها دولياً، وليس لها حق في الرعاية الصحية والعلاج^(١٥٧).

وفي الواقع لا يتم استغلال البالغين فحسب، بل وصل الاتجار بالبشر إلى فئة الأطفال دون الثامنة عشرة سنة. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الفقرة (ج) من المادة (٣) من بروتوكول الأمم المتحدة لـ: «منع وقمع ومُعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المُكَمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية»، قد نصت على أنه: «يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيوؤه أو استقباله لغرض الاستغلال «اتجاراً بالأشخاص»، حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة». وأوضحت الفقرة (د) من المادة ذاتها المقصود بالطفل، أنه: «يقصد بتعبير «طفل» أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر»^(١٥٨). وعلى الرغم من ذلك فقد وصلت هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا إلى أبعاد خطيرة عندما وصلت لفئة الأطفال، حيث يُفضل القائمون على تهريب المهاجرين - في السنوات الأخيرة - تهجير الأطفال الذين لم يتعد عُمرهم ١٨ سنة، حيث يستغلون ثغرة في القوانين الإيطالية تقضي بعدم جواز ترحيل هؤلاء القُصر، وكان ذلك سبباً في ارتفاع سعر تهريب الطفل المصري من ٢٥ ألف جنيه إلى ٣٠ ألف جنيه. ويُعد ذلك شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر رغم رضا المهاجر ورغبته في ذلك^(١٥٩). وقُدِّر عدد المهاجرين المصريين القُصر في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأكثر من ألف طفل^(١٦٠).

ويذكر «برونسون ماكينلي» أن تجارة البشر هي الوجه القبيح لحركة الهجرة العالمية، وإحدى النتائج السلبية لموجات الهجرة غير الشرعية، حيث تُقدِّم أعداد كبيرة من البشر على الهجرة سعياً وراء فرص أفضل للمعيشة في الخارج بسبب الفقر، والتمزق الاجتماعي، والتوترات السياسية، والمصاعب الاقتصادية داخل أوطانهم، ولكن تعمل قلة عدد القنوات المفتوحة أمام الهجرة الشرعية على دفع الكثير إلى اللجوء إلى ما يُسمى بخدمات تهريب المهاجرين أو تجار البشر، الذين لا يحترمون مطلقاً أمن المهاجرين وحقوقهم الأساسية^(١٦١).

وثمة توقعات بتضخم ظاهرة الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في المستقبل، حيث توقع تقرير أوروبي حديث (عام ٢٠١٦م) بأن الاتجاهات الراهنة للاستغلال الجنسي والعمالة سوف تزيد، وأن أزمة الهجرة القائمة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط سيكون لها تأثير كبير على الاتجار بالبشر^(١٦٢). وثمة عوامل تؤدي إلى تطور ظاهرة الاتجار في البشر ونموها، هي:

- (١) العولمة وسُرعة تنقل الأشخاص والسلع وتطور تكنولوجيا المعلومات.
- (٢) الأرباح الناجمة عن هذه التجارة، حيث تحتل المركز الثالث (بقيمة ٩,٥ مليار دولار أمريكي) بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح.
- (٣) صعوبة التعاون الدولي في مكافحة تلك الجريمة.
- (٤) عدم مُعاقبة التجار حالياً، فغالباً لا توجد تشريعات تتصدى لهذه المشكلة، وإن وجدت تكون غير مُناسبة أو غير قابلة للتنفيذ.
- (٥) الأزمة الاقتصادية العالمية وتسببها في البحث عن العمالة غير القانونية والرخيصة.
- (٦) سياسات الهجرة المُتشددة التي قد تصب في صالح الاتجار بالبشر، فقد يضطر المهاجرون هجرة شرعية إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية عندما تنتهي إقامتهم الشرعية بدولة المقصد، وعندئذ يكونون عُرضة للاتجار بهم في ظل عدم قانونية وجودهم على أراضي الدولة الأجنبية^(١٦٣).

(ج) العنف والتمييز ضد المهاجرين:

قد يتعرض بعض المهاجرين لعنفٍ وتمييزٍ في بعض دول الاتحاد الأوروبي، وقد زادت درجة هذا التمييز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، ووصل الأمر إلى حد عدم تقبلهم ورفضهم "لأنهم وافدون، مما قد يمس أمنهم

واستقرارهم بتلك الدول، ويُعرضهم للعنف. وقد تنوع التمييز الذي تعرض له المهاجرون المصريون في أوروبا بين تمييز ديني ولُغوي وقومي ووطني. ومع ذلك، تعكس نتائج عيّنة الباحث انخفاض نسبة المهاجرين الذين تعرضوا للتمييز (نحو ١١٪ من جُملة المهاجرين بالعيّنة)، وكان أغلب هذا التمييز عبارة عن تمييز على أساس اللغة (نحو ٦٢٪ من جُملة المهاجرين الذين تعرضوا للتمييز)، وبلغت نسبة التمييز بسبب أنهم وافدون (نحو ١٧٪)، وتنخفض نسبة التمييز على أساس الدين (نحو ٥,٥٪) وعلى أساس أنهم عرب (نحو ٥,٥٪).

ولكن تعكس الصورة العامة تصاعد وتيرة التمييز والعنف في أوروبا ضد المهاجرين بصفة عامة والعرب والمسلمين منهم بصفة خاصة. وهذا ما أكدته تقارير أوروبية مختلفة، فعلى سبيل المثال نشرت اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (European Commission against Racism and Intolerance) (ECRI) التابعة لمجلس أوروبا عام ٢٠٠٤م توصية السياسة العامة رقم (٨) بشأن مكافحة العنصرية في إطار مُحاربة الإرهاب، وجاء فيها: «كنتيجة للحرب على الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، أصبح يُنظر لمجموعات من الأشخاص، لا سيما العرب واليهود والمسلمين وبعض طالبي اللجوء واللاجئين والوافدين، وأقليات معينة وأشخاص معينين بأنهم ينتمون لمثل هذه المجموعات، وأصبحوا مُعرضين بصفة خاصة للعنصرية و/أو التمييز العنصري في العديد من ميادين الحياة العامة بما في ذلك التعليم والعمل والإسكان والحصول على السلع والخدمات والوصول إلى الأماكن العامة وحرية التنقل»^(١٦٤). وأكدت اللجنة الأوروبية ذاتها أن الوافدين الموجودين في دول الاتحاد الأوروبي بما فيهم الوافدون من دول إسلامية، يُعانون من ظروف إسكان صعبة، ويتعرضون بصورة أكبر للأخطار في سكنهم ومن انعدام الأمان أيضاً^(١٦٥). ويتضح من ذلك أن الوافدين ومنهم المصريون قد يتعرضون للعنف -بخلاف التمييز- من قبل المواطنين في دول الاتحاد الأوروبي.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن درجة التمييز والعنف ضد المهاجرين الوافدين تختلف من دولة إلى أخرى داخل الاتحاد الأوروبي. فقد كشفت دراسات تجريبية قام بها المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب في دول أوروبية عديدة بين عامي ٢٠٠٢م و٢٠٠٥م، حول العنصرية ضد المهاجرين والتخوف من الأجانب في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أنه في حين يبدو أن المهاجرين المسلمين أكثر عرضة للتمييز من غير المهاجرين في دول إسبانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال، فإن دول أخرى مثل النمسا وبلجيكا وألمانيا واليونان وفرنسا وأيرلندا، لا يمكن للمعتقد الديني وحده أن يُفسر معدلات التمييز الواضحة^(١٦٦). وكان التمييز ضد المسلمين مُنتشراً في إيطاليا بدرجة كبيرة، خاصة «التمييز العنصري الثقافي» (Cultural Racism)^(١٦٧). وفي هولندا، سجلت وزارة العمل الوطنية - عقب مقتل المخرج الهولندي (ثيو فان جوخ) (Theo van Gogh) - (١٠٦) حادثة عنف ضد المسلمين في الفترة من ٢ إلى ٣٠ نوفمبر عام ٢٠٠٤م. هذا بخلاف أن المهاجرين واجهوا - حسب تقارير المنظمات غير الحكومية والإعلامية - أحداث عنف في الشوارع ووسائل النقل العامة وأثناء الأحداث الرياضية. كما تم توزيع منشورات تحمل مشاعر مُعادية للمسلمين في روتردام (Rotterdam) ودون بوش (Den Bosch) وشمال غرب هولندا، وشُوهدت تلك المنشورات في أمستردام أيضاً. واستهدفت الكتابة جدران المساجد والمدارس الإسلامية والمحلات المملوكة لمسلمين. وسجلت هيئة الشرطة الوطنية الهولندية (٤٤) حادثة عنف ضد مُمتلكات لمسلمين في الفترة من ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤م إلى ١٣ مارس ٢٠٠٥م^(١٦٨). وتُضاف الدنمارك إلى الدول التي واجه المهاجرون المسلمون فيها تمييزاً على أساس الدين، فحسب عينة الباحث تعرض اثنان من المهاجرين هجرة غير شرعية إليها عام ٢٠٠٩م لتمييز على أساس الدين. وكانت الدولة الأوروبية الوحيدة التي تعرض المصريون المهاجرون فيها لتمييز على أساس الدين بحسب نتائج استبانة الباحث.

(د) ارتفاع مُعدل الجريمة بأوروبا:

تنظر بعض الدُول الأوروبية للهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة تُؤثر على الأمن والاستقرار بها، وتؤدي إلى ارتفاع مُعدلات الجريمة، إلى جانب أنها تعكس عدم قُدرتها على فرض السيطرة على الحدود بشكل كامل والحفاظ على أمنها. وبذلك تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة غير مرغوب فيها بالنسبة للدُول الأوروبية، حيث ترى أنها المسؤولة عن بعض الجرائم^(١٦٩). وينظر الاتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة تُشكل تهديداً لنظامه العام (الأمن)، علاوة على أنها ذات صلة وثيقة بالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر^(١٧٠). ففي الوقت الحالي يُصبح أولئك الذين ينجحون في التملص من قيود الهجرة مُقيمين بصورة غير شرعية، وهذا الوضع غير القانوني يؤدي إلى مُشكلات خطيرة مثل الجرائم واقتصاد السوق السوداء^(١٧١).

ويعكس ذلك مدى العلاقة القوية بين ارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية وارتفاع مُعدل الجرائم بدُول الاتحاد الأوروبي، ويؤكد ذلك، أن إيطاليا اتهمت مئة ألف مُهاجر عام ٢٠٠٦م ببعض الجرائم الجنائية، كان مُعظمهم بدُون وثائق^(١٧٢). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أن مُقرر الأمم المتحدة لحقوق غير المواطنين أوصى في تقريره النهائي بالآتي: «الوافدون وطالبو اللجوء - حتى أولئك الذين يُوجدون بالدولة بطريقة غير شرعية، والذين لديهم طلبات غير صالحة من وجهة نظر السُلطات - لا يجب مُعاملتهم كمُجرمين»^(١٧٣).

وعلى الرغم من أن البعض يرى أن تزايد أعداد الوافدين في أوروبا سواء بالطرق الشرعية أو غير الشرعية هو أحد أهم أسباب ارتفاع مُعدلات الجريمة بها، فإن بعض الدراسات توصلت إلى ضعف العلاقة بين الهجرة الوافدة وارتفاع الجريمة في أوروبا. فعلى سبيل المثال، توصل (لوكا

نونزياتا) (Luca Nunziata) عام ٢٠١٤م إلى أنّ الهجرة الوافدة ليس لها تأثير كبير على الجريمة في أوروبا الغربية، ولكن يؤدي زيادة الهجرة الوافدة إلى زيادة في نسبة السُكان الأصليين الذين يشعرون بعدم الأمان. وبعبارة أخرى، وعلى الرغم من أن النتائج تقترح عدم زيادة الجرائم مع الهجرة الوافدة، فإنّ الخوف من الجريمة يزيد مع الهجرة الوافدة، خاصة بين أولئك المواطنين الذين يخشون الجريمة من غيرها^(١٧٤).

المبحث السادس

الآثار الجغرافية والسياسية للهجرة

تؤدي هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا إلى بعض الآثار الجغرافية التي تؤثر - في أغلب الأحيان - تأثيراً سلبياً على الريف المصري بصفة خاصة، فتُساهم في تقلص المساحة المزروعة والنمو الأفقي السريع للعُمران. وقد تتسبب في مشاكل سياسية بين دول الأصل والعبور والوصول، أو قد تؤدي إلى انقسامات سياسية حزبية داخل دولة الوصول - بصفة خاصة - حول طريقة مُجابهة الهجرة الوافدة وأساليب التعامل مع الظاهرة.

أولاً- الآثار الجغرافية:

ساهمت هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا في بعض الآثار الجغرافية، وكان أغلبها -أيضاً- أثراً سلبياً على المجتمع كله بصفة عامة والريف المصري بصفة خاصة. فقد ساهمت هذه الهجرة - إلى جانب عوامل أخرى - في زحف العمران على الأراضي الزراعية؛ وفي النمو العمراني الأفقي السريع لمناطق الأصل؛ وفي تغيير مورفولوجية الريف المصري. وكانت مُساهمة الهجرة غير الشرعية في تلك الآثار واضحة في مناطق الأصل بعينة الدراسة الحالية؛ نظراً لتفضيل أبناء هذه المناطق نمط الهجرة غير الشرعية عن الأنماط الأخرى، وكثرة المهاجرين هجرة غير شرعية منها إلى أوروبا.

(أ) زحف العمران على الأرض الزراعية:

ساهمت -وما زالت تُساهم- هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا في ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، ويُساهم هذا السبب -مع غيره من الأسباب- في تغيير خريطتي الزمام المزروع والمعمور (Ecumene)

المصري، حيث يتم استقطاع أراضٍ زراعية شديدة الخصوبة لصالح العمران، فيتسع نطاق المعمور المصري، ولكن على حساب الأرض الزراعية، وليس على حساب الهامش الصحراوي. إذ يترتب على تحسن دخل المهاجر - بعد الهجرة - قيامه بإرسال تحويلات نقدية إلى ذويه في مصر لشراء أرض زراعية لبناء مسكن له عليها. ولُوحظ أن أغلب المهاجرين يقومون بذلك الأمر، مما ساهم في تقلص المساحة المزروعة في مصر، إلى جانب أنه يؤثر سلبياً على الإنتاج الزراعي بصفة خاصة والحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر بصفة عامة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن مصر فقدت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة خلال العقود القليلة الماضية، وساهمت الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية - سواء التي قصدت الدول العربية أم التي قصدت الدول الأوروبية - في ذلك. وثمة تقديرات مختلفة لإجمالي المساحة التي فقدتها مصر من الأراضي الزراعية، فمنها ما يُقدرها بحوالي (١,٥ مليون فدان) خلال العقود الثلاثة الأخيرة^(١٧٦)؛ ومنها ما يُقدرها بأكثر قليلاً من ثلاثة أرباع المليون فدان (٧٦٠ ألف فدان) خلال الثلاثين عاماً الماضية، وهو التقدير الذي كشف عنه تقرير صادر عن الإدارة المركزية لحماية الأراضي بوزارة الزراعة المصرية عام ٢٠١٤م، وجاء في التقرير ذاته - كذلك - أن مصر فقدت خلال الأعوام العشرة الأخيرة فقط حوالي (٣٥٠ ألف فدان) من أخصب أراضيها^(١٧٧). ويمكن الوثوق بالتقدير الأخير؛ لأنه صادر عن الجهة الرسمية المعنية بحماية الأراضي الزراعية في مصر. وعموماً فجميع التقديرات تؤكد أن مصر فقدت مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية، ساهمت في ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وإيجاراتها التي وصلت إلى أكثر من عشرين ضعفاً مما كانت عليه قبل تطبيق قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر.

وتُحاول الدولة من جانبها تعويض ذلك الفاقد من خلال مشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية، ولكن المشكلة تكمن في انخفاض خُصوبة الأراضي المُستصلحة مقارنةً بالأراضي الزراعية القديمة وارتفاع تكلفة الاستصلاح. إذ إنه يلزم لتعويض الفدان الواحد المفقود من الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا استصلاح خمسة أفدنة من الأراضي الصحراوية، مما يعني أنه يلزم استصلاح نحو (٢٣٥ فدان) لتعويض الفقد الذي حدث في الأراضي الزراعية المصرية نتيجة للتعدي عليها بالبناء. هذا بخلاف ارتفاع تكلفة استصلاح الفدان من الأراضي الصحراوية، فقد ارتفعت من ثمانية آلاف جنيه في الخمسينيات إلى نحو خمسين ألف جنيه عام ٢٠١٦م، الأمر الذي يوضح أن هذا الأمر يحتاج إلى استثمارات ضخمة لتعويض هذا الفقد^(١٧٧).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد تباينت مساحة ما فقدته مصر من أراضي زراعية من فترة زمنية إلى أخرى، وتواكب ذروة ما فقدته من أراضٍ فترة ازدهار الهجرة الدولية، مما يعكس العلاقة الوثيقة بينهما. فيوضح الجدول (٨) والشكل (٢٧) تطور مساحة ما فقدته مصر من أراضٍ زراعية نتيجة للتعدي عليها خلال الفترة من عام ١٩٨٣م حتى عام ٢٠١٤م. فيلاحظ أن المساحة التي فقدتها مصر من الأراضي الزراعية سواء بالبناء عليها أو تجريفها أو تبويرها، كانت كبيرة - إلى حد ما - خلال الفترة الأولى (١٩٨٣-١٩٨٧م)، حيث بلغت حوالي (٣٢) ألف فدان، وهذه الفترة تُواكب فترة ازدهار هجرة المصريين الشرعية وغير الشرعية إلى الدول العربية. وارتفعت المساحة - قليلاً - خلال الفترة الثانية (١٩٨٨-١٩٩٢م)، ووصلت إلى ما يقرب من (٣٤,٥) ألف فدان، ثم انخفضت مساحة الأراضي المفقودة خلال التسعينيات من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، حتى وصلت إلى نحو (١٢) ألف فدان خلال ست سنوات (١٩٩٩-٢٠٠٥م). وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى القوانين والتشريعات

التي وضعتها الدولة، وشرعت في تنفيذها للحد من البناء على الأرض الزراعية، مثل الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ الذي حظر على مالك الأرض الزراعية أو حائزها إقامة أية مبان أو منشآت عليها، ومن يخالف ذلك يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات.

ويلاحظ من الشكل ذاته أن المساحة المفقودة من الأراضي الزراعية ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٤م، حيث وصلت إلى أكثر قليلاً من (٥٤) ألف فدان. وهذه الفترة والسنوات التي قبلها مباشرة تواب فترة ازدهار هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا. وعلى ذلك يمكن أن يُفسر الارتفاع الكبير في المساحة المفقودة من الأراضي الزراعية خلال تلك الفترة، بما أرسله أولئك المهاجرون من تحويلات نقدية لشراء الأراضي والبناء عليها أو تبويرها تمهيداً للبناء عليها. هذا إلى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في مصر خلال سنوات تلك الفترة التي شجعت الكثيرين على مخالفة التشريعات والقوانين التي حظرت البناء على الأراضي الزراعية. ويجب التأكيد في هذا الصدد إلى أن القوانين والتشريعات - وحدها - ليست كافية للحد من زحف العمران على الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا، وإنما توفير البديل المناسب، كتسهيل الحصول على أراضٍ في الهامش الصحراوي للبناء عليها بما يُناسب مستوى سُكان القرى وظروفهم المعيشية.

جدول (٨)

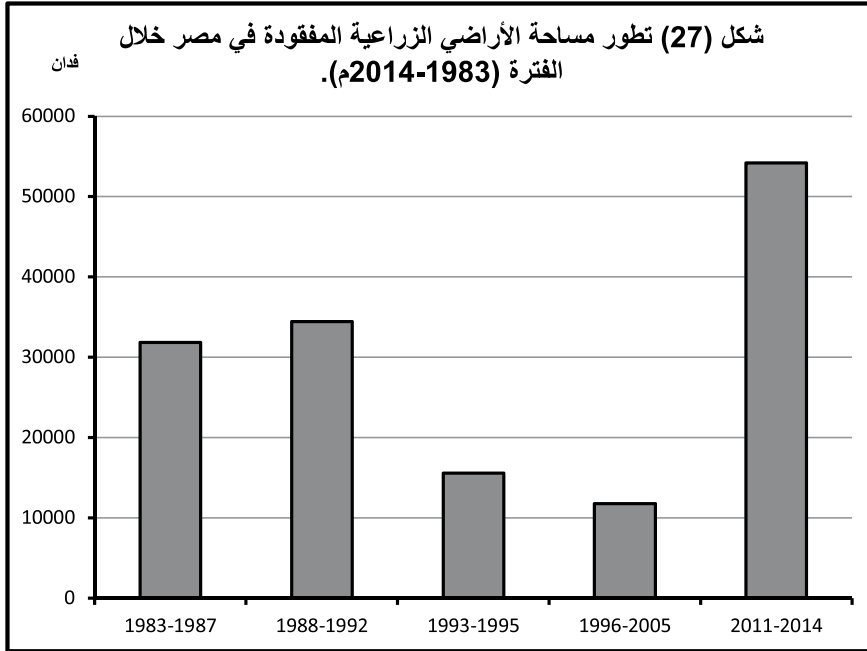
تطور مساحة الأراضي الزراعية المفقودة في مصر بسبب التعدي عليها
خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٤م)

٢٠١١-	١٩٩٩-	١٩٩٣-	١٩٨٨-	١٩٨٣-	الفترة
٢٠١٤	٢٠٠٥	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٨٧	الزمنية
٥٤٢٣٤	١١٧٤٣	١٥٥٦٥	٣٤٤٤٨	٣١٨٢٠	المساحة بالفدان

المصدر - صلاح علي صالح فضل الله، التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثرهما على الاقتصاد المصري (دراسة اقتصادية)، مجلة أسبوع للعلوم الزراعية، الإصدار ٤٦، رقم ٢، يونيو ٢٠١٥م، ص ٢٨٢ و ٢٨٥.. أسترجت بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م من http://www.aun.edu.eg/journal_files/427_J_8829.pdf عن:

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مساحات الأراضي المفقودة نتيجة للتعديت عليها خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٥، الإدارة المركزية لشؤون حماية الأراضي، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التوزيع الجغرافي للتعديت على الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠١٤، الإدارة المركزية لشؤون حماية الأراضي، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٤م.



المصدر- صلاح علي صالح فضل الله، التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثرهما على الاقتصاد المصري (دراسة اقتصادية)، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، الإصدار ٤٦، رقم ٢، يونيو ٢٠١٥م، ص ٢٨٢ و ٢٨٥.. أسترجمت بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م من http://www.aun.edu.eg/journal_files/427_J_8829.pdf عن:

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مساحات الأراضي المفقودة نتيجة للتعديت عليها خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٥، الإدارة المركزية لشؤون حماية الأراضي، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التوزيع الجغرافي للتعديت على الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠١٤، الإدارة المركزية لشؤون حماية الأراضي، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٤م.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تتباين - جغرافياً - المساحة المفقودة من الأراضي الزراعية حسب أقاليم الجمهورية ومُحافظاتها. فيوضح الجدول (٩) والشكل (٢٨) توزيع مساحات الأراضي الزراعية المفقودة خلال الفترة

(٢٠١١-٢٠١٤م) حسب الأقاليم والمُحافظات المصرية. ويُلاحظ أن ثمة علاقة واضحة بين الأقاليم والمُحافظات المعروفة بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا واتساع المساحة المفقودة من الأرض الزراعية، مما يؤكد الدور الذي تلعبه الهجرة غير الشرعية في تقليص المساحة المزروعة وتغيير خريطة الزمام المزروع. وفقد الوجه البحري حوالي (٣٤) ألف فدان خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م) بنسبة (٦٣٪) من جُملة ما فقدته الجمهورية من أراضٍ زراعية، ويمثل الوجه البحري أهم الأقاليم المصرية إرسالاً للمُهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا. وجاء الوجه القبلي في الترتيب الثاني، إذ فقد ما يقرب من (١٩) ألف فدان بنسبة (٣٤,٥٪)، وترتفع الهجرة غير الشرعية -إلى حدٍ ما- في بعض مُحافظاته مثل الفيوم والمنيا وأسيوط.

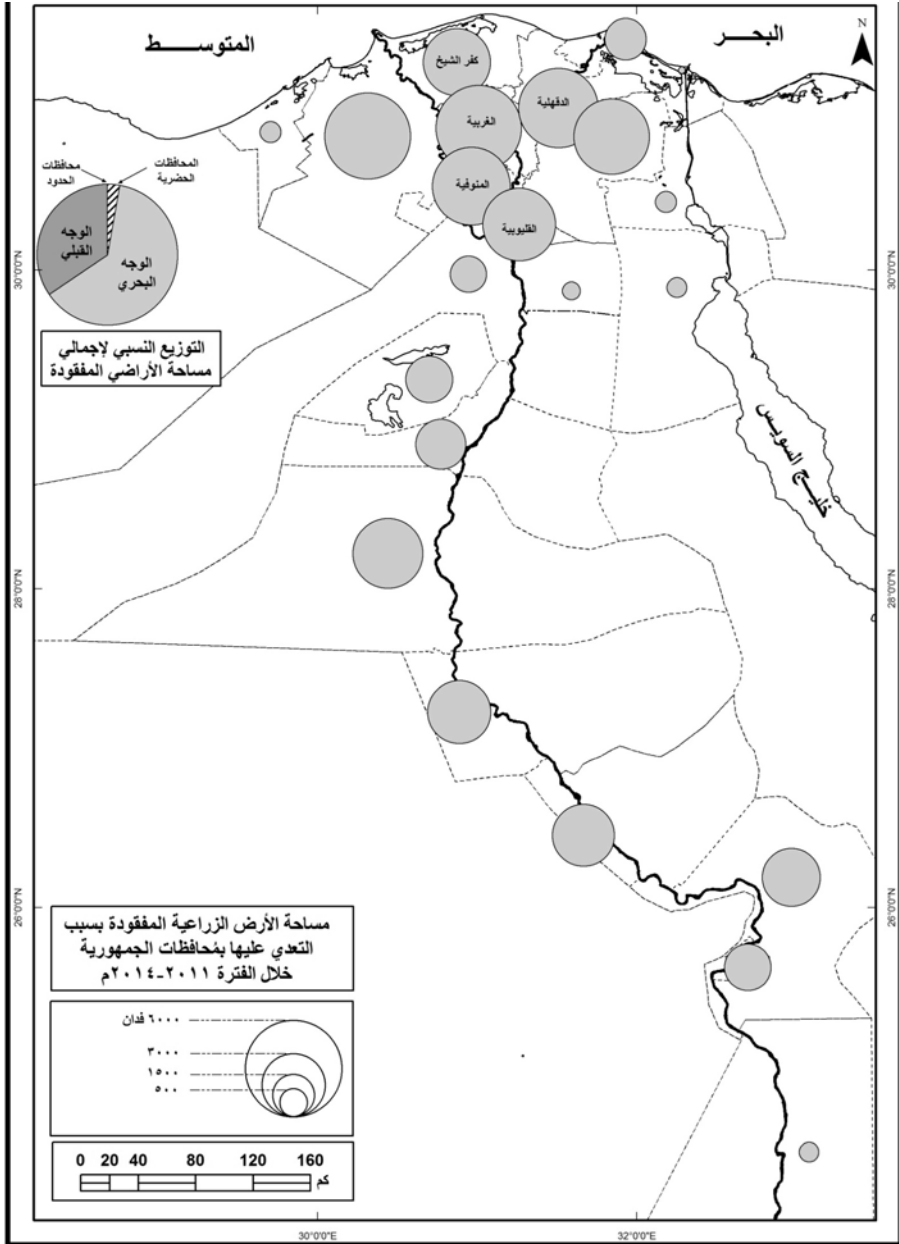
كما يُلاحظ أن المُحافظات المعروفة بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا تتسم باتساع المساحة المفقودة من الأراضي الزراعية مثل مُحافظات: الغربية، والدقهلية، والبحيرة، والمنوفية، وكفر الشيخ، بالوجه البحري، ومُحافظات: المنيا، وأسيوط، وسوهاج، بالوجه القبلي. ويُمكن تقسيم مُحافظات الجمهورية إلى ثلاث مجموعات حسب المساحة المفقودة منها من الأرض الزراعية، فبالنسبة للمجموعة الأولى تراوحت المساحة المفقودة بين (٤٠٠٠ - ٦٠٠٠ فدان)، وتضم خمس مُحافظات من الوجه البحري معروفة بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، هي: البحيرة، والغربية، والدقهلية، والمنوفية، والشرقية. ووصلت مساحة الأرض الزراعية المفقودة أقصاها في مُحافظة البحيرة، حيث فقدت (٥,٦) ألف فدان بنسبة (١٠,٤٪) من جُملة المساحة المفقودة من الجمهورية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م). وتلتها مُحافظة الغربية بنسبة (١٠,٢٪)، ثم مُحافظة الدقهلية بنسبة (٨,٨٪). أما المجموعة الثانية فقد تراوحت المساحة المفقودة بين (٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ فدان)، وتضم خمس مُحافظات معروفة

–أيضاً– بالهجرة غير الشرعية، هي: القليوبية، والمنيا، وكفر الشيخ، وأسيوط، وسوهاج. أما المجموعة الثالثة فتضم باقي محافظات الجمهورية، وتقل المساحة المفقودة من المحافظة عن ألفي فدان.

جدول (٩) التوزيع الجغرافي لمساحات الأراضي الزراعية المفقودة بسبب التعدي عليها في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م)

المحافظة	المساحة بالفدان	%	المحافظة	المساحة بالفدان	%	المحافظة	المساحة بالفدان	%
القاهرة	٢٣٨	٠,٤٤	المنوفية	٤٦٠٧	٨,٤٩	الأقصر	١٦٥٩	٣,٠٦
الإسكندرية	٩٣٨	١,٧٣	البحيرة	٥٦٣١	١٠,٣٨	أسوان	٢٩٨	٠,٥٥
بورسعيد	٣٥	٠,٠٧	الإسماعيلية	٣٣٨	٠,٦٢	الوادي الجديد	٣	٠,٠١
السويس	٢٩٩	٠,٥٥	الجيزة	٩٩١	١,٨٣	مطروح	٤	٠,٠١
دمياط	١٣٠٧	٢,٤١	بني سويف	١٩٠٠	٣,٥٠	المحافظات الحضرية	١٥١٠	٢,٧٩
الدقهلية	٤٧٧٩	٨,٨١	الفيوم	١٦٥٩	٣,٠٦	الوجه البحري	٣٤٠٠٦	٦٢,٦٩
الشرقية	٤٣٣٩	٨,٠٠	المنيا	٣٧١١	٦,٨٤	الوجه القبلي	١٨٧١١	٣٤,٥٠
القليوبية	٤٠٢٣	٧,٤٢	أسيوط	٣٠٢٤	٥,٥٨	المحافظات الصحراوية	٧	٠,٠٢
كفر الشيخ	٣٤٢٦	٦,٣٢	سوهاج	٢٩٢٥	٥,٣٩	الجملة	٥٤٢٣٤	١٠٠
الغربية	٥٥٥٦	١٠,٢٤	قنا	٢٥٤٤	٤,٦٩			

المصدر– من حساب الباحث اعتماداً على: صلاح علي صالح فضل الله، التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثرهما على الاقتصاد المصري (دراسة اقتصادية)، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، الإصدار ٤٦، رقم ٢، يونيو ٢٠١٥م، ص ص ٢٨٤-٢٨٥.. أسترجت بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م من http://www.aun.edu.eg/journal_files/427_J_8829.pdf....عن: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠١٤، الإدارة المركزية لشؤون حماية الأراضي، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٤م.



(شكل ٢٨)

المصدر - من حساب الباحث اعتماداً على: صلاح علي صالح فضل الله، التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثرهما على الاقتصاد المصري (دراسة اقتصادية)، ص ٢٨٤-٢٨٥.

ومما يُؤكد دور الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في زيادة المساحة المفقودة، هو تزايد المساحة المفقودة في فترة ازدهار الهجرة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في المحافظات المعروفة بالهجرة؛ ففي محافظة المنوفية - على سبيل المثال - ورغم صدور العديد من القوانين التي تحظر البناء على الأرض الزراعية، فإن مشكلة التعدي على الأراضي الزراعية ما زالت قائمة، حيث بلغت جملة مساحة الأراضي الزراعية التي اقتطعها العمران من الأرض الزراعية للمحافظة (٤٢٤٢) فدان خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠١٠م)؛ وزاد معدل التعدي على الأرض الزراعية بالمحافظة في السنوات الأخيرة، عندما فقدت (٢٥٦٩) فدان خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣م^(١٧٨). وبالمثل في محافظة أسيوط، فقد اتجهت مساحة الأرض الزراعية القديمة بها إلى الانخفاض، وزادت حدة ذلك الانخفاض بداية من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م. وعموماً، فقدت المحافظة (٧٧٥٤) فدان خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢م)؛ فقد انخفضت مساحة الأرض الزراعية من حوالي (٣١٥) ألف فدان عام (١٩٩٧/٩٦م) إلى نحو (٣٠٧) ألف فدان عام (٢٠١١/٢٠١٢م). وتُشير الأرقام إلى أن المحافظة كانت تفقد سنوياً ما يقرب من خمسمئة فدان خلال الفترة المذكورة^(١٧٩).

ولاحظ الباحث أن ظاهرة زحف العمران على الأرض الزراعية - نتيجة لما يُرسله المهاجرون من أموال - موجودة في معظم مناطق الأصل بالعينة. ففي قرية تطون يزحف العمران ويقتطع مساحات واسعة من الأرض الزراعية في جنوب القرية وشرقها، كما يتضح من الصورتين (١٢) و(١٣)؛ وتوضح الصورة (١٣) أيضاً عملية تبوير لجزء من الأرض الزراعية، تمهيداً لتركها حتى يرتفع ثمنها، ثم يتم بيعها والبناء عليها. وأكد بعض السكان في الأطراف الشرقية والجنوبية للقرية أن الكثير من هذه المساكن يمتلكها مهاجرون هجرة غير شرعية إلى إيطاليا، بعضهم عاد عودة نهائية، وأقام بها، وبعضهم ما

زال يعيش ويعمل في إيطاليا. وتبين الصورة (١٤) توسع العمران على حساب الأرض الزراعية في قرية معجون التي تقع بالقرب من قرية شدموه، وتتبع - إدارياً - مركز إطسا بمُحافظة الفيوم، وبدأ بعض شبابها في تقليد أبناء قرיתי تطون وشمموه في الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا. ويظهر في الصورة زحف المساكن نحو الطريق الرئيس للقرية (طريق تطون/إطسا)، وقد تآكلت مساحة كبيرة من الأرض الزراعية ولم يتبق بينها وبين الطريق الرئيس سوى مسافة لا تتعدى النصف كيلومتر فقط. أما الصورة (١٥) فتعرض زحف العمران على الأرض الزراعية بقرية شدموه، ويظهر من الصورة قيام أحد المهاجرين بعمل سور من الحجر لقطعة أرض تمهيداً للبناء عليها.

أما في قرية ميت بدر حلاوة، فيحل العمران محل الأرض الزراعية في شرق القرية وغربها بصفة خاصة، كما يزحف العمران صوب الشمال على امتداد طريق القرية الرئيس (طريق سمنود/العزيزية) (راجع: الصورة ١٦). وحسب ما ذكره بعض سكان القرية فإن الزحف العمراني في غرب القرية عبارة عن مبانٍ سكنية لمهاجرين سواء أكانوا موجودين في فرنسا أم عادوا منها نهائياً، حيث قام بعضهم بشراء قطع من الأرض الزراعية والبناء عليها صوب الغرب على امتداد الطريق الرئيس للقرية (طريق سمنود/العزيزية) (راجع الصورة ١٧). وتسبب ذلك في ارتفاع سعر متر الأرض ارتفاعاً كبيراً. وتوضح الصور (١٨ و ١٩ و ٢٠) الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بقرية ميت حبيب صوب الشرق والشمال والغرب، ويظهر في الصورة (١٩) تبوير الأرض الزراعية تمهيداً للبناء عليها، ويوجد في الجهة الشمالية عدة قطع من الأرض الزراعية التي تم تبويرها، وتقع على امتداد الطريق الذي يربط القرية بالمحلة الكبرى. وتعرض الصورة (٢١) للزحف العمراني على حساب زراعات الأرز بالقرب من طريق (سمنود/العزيزية) بقرية بنا أبوصير المجاورة لقرיתי ميت حبيب

وميت بدر حلاوة. ويتضح من ذلك كله مدى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على تقلص المساحة المزروعة في مناطق الأصل الريفية عن طريق التحويلات النقدية التي يُرسلها المهاجرون لذويهم. ولا يقتصر الأثر السلبي لظاهرة البناء على الأرض الزراعية على مناطق الأصل الريفية فقط، بل يمتد أثره على المجتمع كله؛ نظراً لفقدان أخصب الأراضي الزراعية، وما يترتب عليه من انخفاض الإنتاج الزراعي، ثم زيادة الواردات. أما بالنسبة لمدينة البرج، فيتم التوسع العمراني صوب الشرق بمحاذاة ساحل البحر المتوسط وعلى التلال الترابية التي تقع شرق المدينة (راجع: الصورة ٢٢). كما يتم التوسع العمراني في قرية الشيخ مبارك صوب الشمال على حساب التلال الرملية التي تفصل القرية عن الطريق الساحلي الدولي (راجع: الصورة ٢٣). وقد أكد رئيس الوحدة المحلية بالقرية للباحث أن هذه التلال الرملية التي تتوسع القرية على حسابها عبارة عن أملاك للسكان وليست من أملاك الدولة^(١٨٠).



١٦- ٦ - ٢٠١٥م

صورة (١٣) زحف العمران على الأرض الزراعية
بقرية تطون صوب الشرق وتبوير الأرض.



١٦- ٦ - ٢٠١٥م

صورة (١٢) زحف العمران على الأرض
الزراعية بقرية تطون صوب الجنوب.



سور حول قطعة أرض زراعية
تمهيدا للبناء عليها.

١٢ - ٧ - ٢٠١٥م

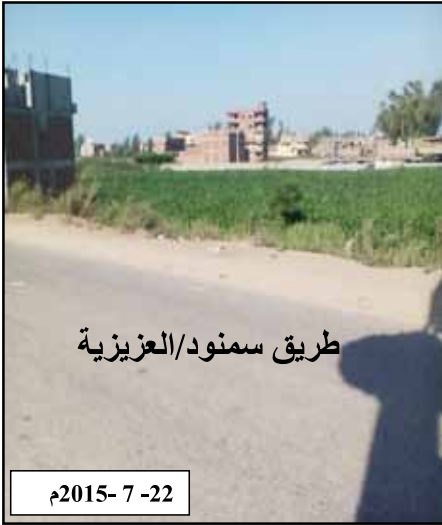
صورة (١٥) زحف العمران على الأرض الزراعية
بقرية شدموه.



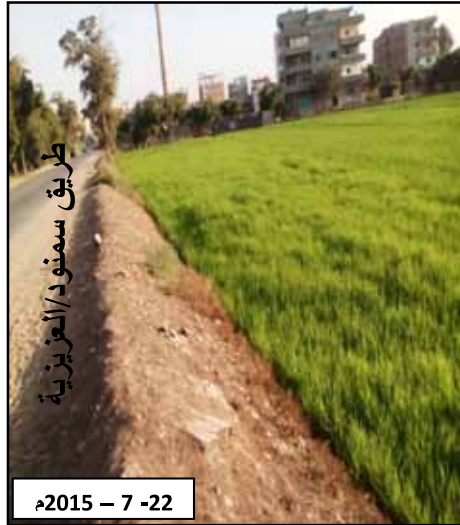
زحف العمران نحو الطريق الرئيس.

١٦- ٦ - ٢٠١٥م

صورة (١٤) زحف العمران على الأرض
الزراعية بقرية معجون.



صورة (17) زحف العمران على الأرض الزراعية بقرية ميت بدر حلاوة صوب الجنوب.



صورة (16) زحف العمران على الأرض الزراعية بقرية ميت بدر حلاوة صوب الشمال.



صورة (19) زحف العمران على الأرض الزراعية بقرية ميت حبيب صوب الشمال.



صورة (18) زحف العمران على الأرض الزراعية بقرية ميت حبيب صوب الشرق.



صورة (21) زحف الغمران على حساب زراعات الأرز بقرية بنا أبو صير صوب الشمال والشرق.



صورة (20) زحف الغمران على الأرض الزراعية بقرية ميت حبيب صوب الغرب.



صورة (23) التوسع العمراني صوب الطريق الساحلي الدولي بقرية الشيخ مبارك على التلال.



صورة (22) التوسع العمراني صوب الشرق بمدينة البرج على التلال الترابية وبمحاذاة الساحل.

(ب) النمو العمراني السريع:

ساهمت هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا - مع النمو الطبيعي للسكان وأنماط الهجرة الأخرى - في النمو العمراني السريع للقرى والمدن المصدرة للمهاجرين، ومن ثم كانت ضمن أسباب النمو العمراني الأفقي السريع لهذه المناطق واتساع كتلتها العمرانية خلال العقدين الأخيرين، وساعدت - بشكل واضح - في زيادة مساحة المعمار المصري. ويتركز التوسع العمراني في القرى المصدرة على الأطراف التي تمثل هامشها الزراعي، فيقوم المهاجرون ببناء مساكن مساحاتها كبيرة مقارنة بغير المهاجرين، الأمر الذي ساهم في النمو الأفقي السريع لتلك القرى. ويعكس الجدول (١٠) والشكل (٢٩) مدى المساهمة الكبيرة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في النمو العمراني الأفقي لجميع مناطق الأصل بالعينة، فلم تقل نسبة الإضافة العمرانية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦م) بجميع المناطق عن (٢٥٪) من إجمالي الكتلة العمرانية للمنطقة في ٢٠١٦م؛ ووصلت الإضافات العمرانية إلى قمتها في مناطق شدموه (٥٨٪) وتطون (٥٤,٥٪) والبرج (٤٤٪). وقد حدثت معظم الإضافات العمرانية في السنوات الأخيرة (من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠١٦م)، أي: واكبت فترة ازدهار الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

ويحدث التوسع العمراني السريع في جميع القرى المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، فقد لوحظ أن المهاجرين المصريين الموجودين في مدن ميلانو وتورينو وبرلين يقومون بإرسال تحويلات نقدية لذويهم في القرية لبناء منازل جديدة لهم ولبناء بعض المنشآت التجارية أو الصناعية في أطراف القرية أو مناطق الإحلال والتجديد بوسط القرية، فتركزت مساكن المهاجرين من قرية نوسا الغيط - الذين يُهاجرون إلى برلين - في وسط القرية القديم، حيث تم إحلال مساكن جديدة محل القديمة - التي كان معظمها مبنياً بالطوب

اللبن - وتركزت أيضاً في مناطق الامتدادات العمرانية الجديدة في أطراف القرية وعند مداخلها. وتتسم منازل المهاجرين بالاتساع مقارنة بالمباني عموماً في القرية، حيث بلغ متوسط مساحة المبنى الخاص بالمهاجر (٢٣٣ م^٢) في حين بلغ متوسط المبنى بالقرية (١٧٩,٥ م^٢) عام ٢٠٠٨م. كما تركزت مساكن المهاجرين من قرية ميت أم صالح - الذين يُهاجرون إلى مدينة تورينو - ومن قرية تطون - الذين يُهاجرون إلى مدينة ميلانو - في أطراف القرية، خاصة بمدخلها الرئيسة^(١٨١).

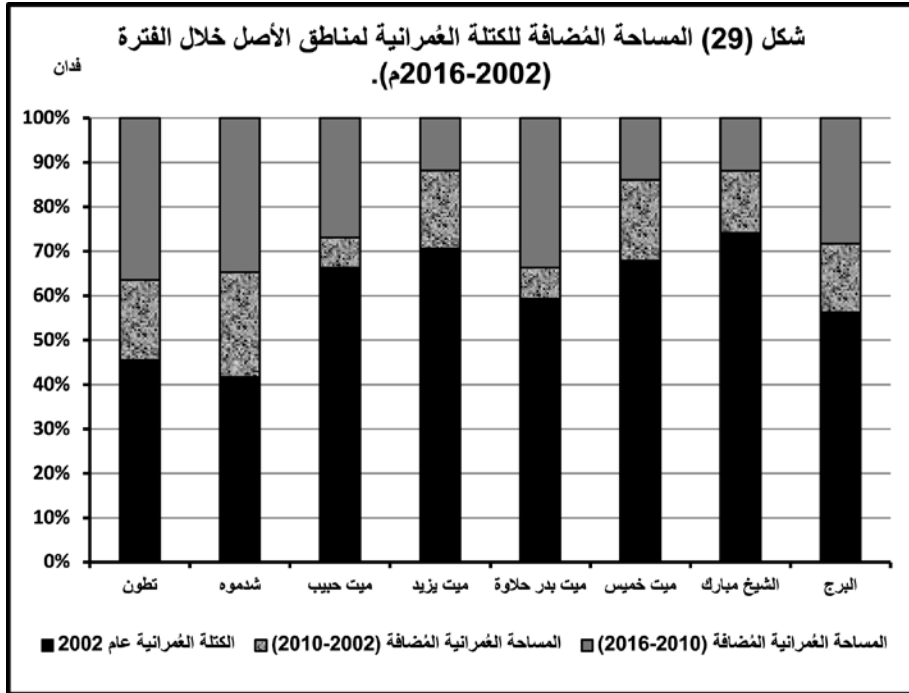
جدول (١٠)

المساحة المضافة للكتلة العمرانية بمناطق الأصل خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦م)

منطقة الأصل	مساحة الكتلة العمرانية في ٢٠١٦م	مساحة الكتلة العمرانية في عام ٢٠٠٢م		المساحة العمرانية المضافة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠م)		المساحة العمرانية المضافة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦م)		المساحة العمرانية المضافة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢م)	
		فدان	%	فدان	%	فدان	%	فدان	%
تطون	٦٤٢	٢٩٢	٤٥,٥	١١٦	١٨,١	٢٣٤	٣٦,٤	٣٥٠	٥٤,٥
شدموه	٧٢	٣٠	٤١,٧	١٧	٢٣,٦	٢٥	٣٤,٧	٤٢	٥٨,٣
ميت حبيب	٢٩٤	١٩٥	٦٦,٣	٢٠	٦,٨	٧٩	٢٦,٩	٩٩	٣٣,٧
ميت يزيد	٣٨١	٢٦٩	٧٠,٦	٦٧	١٧,٦	٤٥	١١,٨	١١٢	٢٩,٤
ميت بدر حلاوة	٤١٣	٢٤٥	٥٩,٣	٢٩	٧,٠	١٣٩	٣٣,٧	١٦٨	٤٠,٧
ميت خميس	٢٨٧	١٩٥	٦٧,٩	٥٢	١٨,١	٤٠	١٤,٠	٩٢	٣٢,١
الشيخ مبارك	١٤٣	١٠٦	٧٤,١	٢٠	١٤,٠	١٧	١١,٩	٣٧	٢٥,٩
البرج	٢٧٢	١٥٣	٥٦,٣	٤٢	١٥,٤	٧٧	٢٨,٣	١١٩	٤٣,٧

المصدر - من حساب الباحث اعتماداً على برامج:

Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3.



المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج:

Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3.

أما بالنسبة لعلاقة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بالنمو العمراني واتجاهاته على مستوى كل منطقة من مناطق الأصل بالعينة، فيلاحظ من الجدول (١٠) تباين مساهمة الهجرة في النمو العمراني واتجاهاته من منطقة أصل إلى أخرى. ففي قرية تطون، يُلاحظ من الشكل (٣٠) أن الكتلة العمرانية للقرية اتسعت اتساعاً واضحاً منذ بداية القرن الحادي والعشرين حتى عام ٢٠١٦م، فزادت مساحتها من (٢٩٢ فدان) عام ٢٠٠٢م إلى (٦٤٢ فدان) عام ٢٠١٦م، وتمثل الإضافة العمرانية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٠٢م) أكثر من نصف الكتلة العمرانية للقرية عام ٢٠١٦م. فقد حدث توسع للكتلة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية للقرية، بلغت ذروته في ست السنوات الأخيرة

(٢٠١٠-٢٠١٦م)، إذ تُمثل مساحة الإضافة العمرانية التي حدثت للقرية - خلال هذه السنوات الست - أكثر من ثُلث جُملة مساحة القرية عام ٢٠١٦م. ويؤكد ذلك أن ثمة علاقة قوية بين الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا والنمو العمراني السريع للقرية خلال السنوات الأخيرة، فقد زاد تيار الهجرة من القرية بداية من عام ٢٠٠٤م بصفة خاصة حسب نتائج استبانة الباحث. كما يلاحظ من الشكل ذاته أن التوسع العمراني حدث في جميع الاتجاهات، وتركز في السنوات الأخيرة صوب الشمال (على جانبي الطريق الإقليمي الذي يربط القرية بمدينة إطسا) وصوب الغرب.

هذا، وقد صُنفت قرية تطون وقرية قصر الباسل ومدينة إطسا ضمن التجمعات العمرانية ذات المعدلات المرتفعة في النمو العمراني بمركز إطسا (أكثر من ٥٠ متر / السنة). وبلغت الامتدادات العمرانية لقرية تطون (٦٢ متر / السنة)، وسجل الاتجاه الغربي في القرية أعلى امتداد عمراني خلال الفترة (١٩٠٢-٢٠١٤م)، حيث بلغ (١٢,٢ متر / السنة)؛ ويُعد وجود طريق رئيس مرصوف - يقطع الكتلة العمرانية للقرية، ويتجه إلى الغرب، وتتفرع منه مجموعة من الشوارع والطرق الثانوية داخل الكتلة العمرانية - من أهم العوامل التي ساعدت النمو العمراني في الاتجاه الغربي. وكما ساهمت الهجرة غير الشرعية من قرية تطون إلى إيطاليا في النمو العمراني السريع وتصنيفها ضمن فئة التجمعات العمرانية سريعة النمو بمركز إطسا، فإن ذلك ينطبق على قرية قصر الباسل القريبة منها، حيث بدأ بعض الشباب في الهجرة غير الشرعية منها إلى إيطاليا أيضاً في السنوات الأخيرة تقليداً للشباب في قرية تطون.

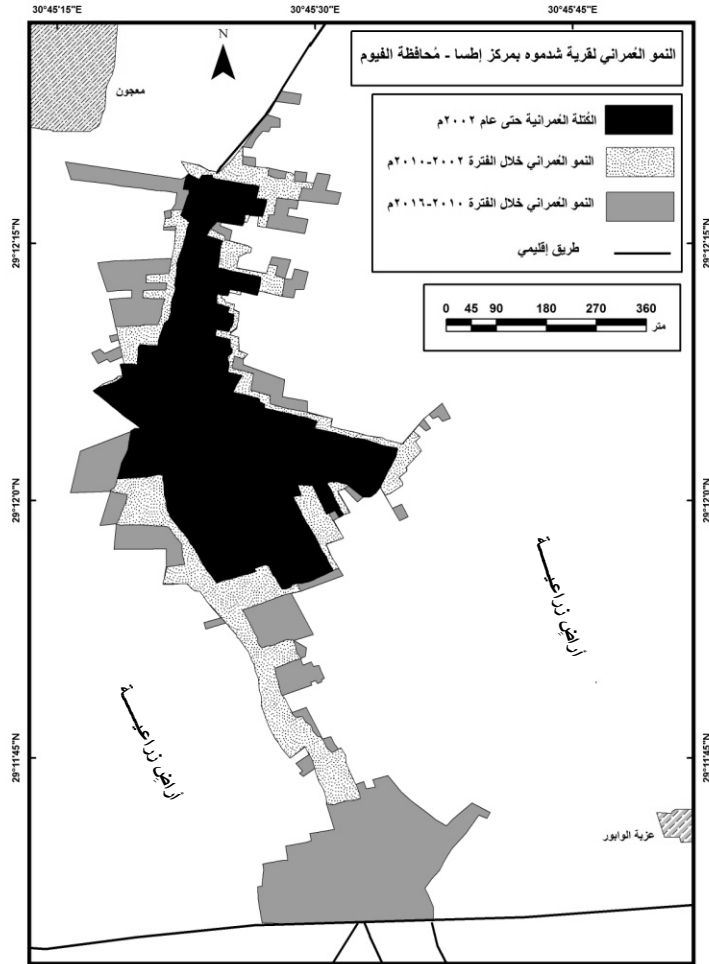


المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج: Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3

ويُوضح الشكل (٣١) تطور النمو العمراني لقرية شدموه، حيث يُلاحظ أن كُتلها العمرانية قد اتسعت اتساعاً كبيراً خلال القرن الحادي والعشرين، وزحف العمران في جميع الاتجاهات، ولكنه تركّز في الجنوب على جانبي الطريق الإقليمي الذي يربط القرية بمدينة إطسا. وشكلت الإضافات العمرانية للقرية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢م إلى عام ٢٠١٦م أكثر بكثير من نصف مساحة الكُتلة العمرانية الحالية للقرية (عام ٢٠١٦م). وقد وصل النمو العمراني للقرية ذروته في السنوات الأخيرة، حيث شكلت الإضافات العمرانية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٠م) أكثر من ثلث مساحة كُتلها العمرانية عام ٢٠١٦م، الأمر الذي يعكس مدى العلاقة بين النمو العمراني للقرية والهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا، حيث زاد تيار الهجرة منها زيادة واضحة بداية من عام ٢٠٠٥م.

وإذا كانت قرية شدموه قد وقعت - خلال الفترة (١٩٠٢-٢٠١٤م) - ضمن فئة التجمعات العمرانية ضعيفة النمو في مركز إطسا، إذ تراوح النمو العمراني (بين ١٥ متر/ السنة إلى أقل من ٣٠ متر / السنة)^(١٨٣)، إلا أن تزايد تيار الهجرة

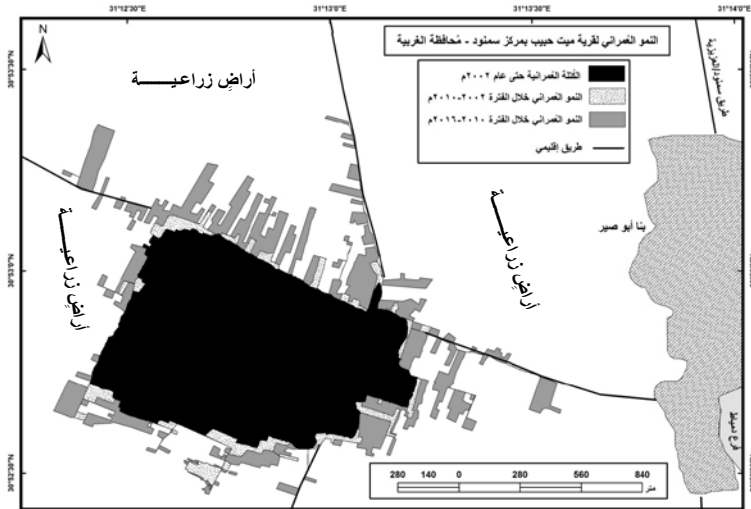
غير الشرعية منها إلى إيطاليا في السنوات الأخيرة، قد ساهم في زيادة معدل نموها العمراني وزحف المباني على الأراضي الزراعية، فقد تم استقطاع حوالي (٢٥ فدانا) من الأرض الزراعية والبناء عليها خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦م)، وقد تركزت هذه المباني - بصفة خاصة - على طول الطريق الرئيس المرصوف الذي يربط القرية بمدينة إطسا.



(شكل ٣١)

المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج: ArcMap 9.3, Global Mapper v12.01, Google Earth 7.3.0.

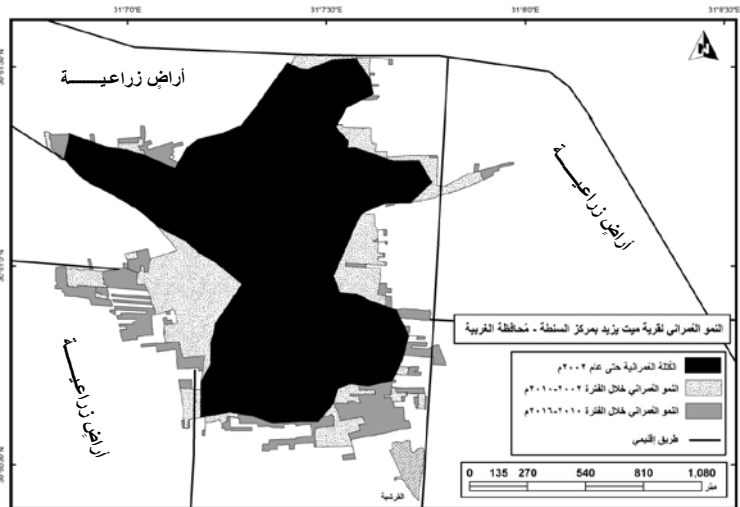
وساهمت الهجرة غير الشرعية لأبناء قرية ميت حبيب في النمو العمراني السريع والإضافات العمرانية الحديثة، كما يتضح من الشكل (٣٢)، حيث حدث توسع عمراني على حساب الأرض الزراعية خاصة في ناحية الشمال في السنوات الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٦م). وتركزت الامتدادات العمرانية الحديثة على الجانب الشمالي للطريق الذي يربط القرية بمدينة المحلة الكبرى، وتسبب ذلك في ارتفاع سعر متر الأرض. وتُمثل الإضافات العمرانية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦م) أكثر قليلاً من ثُلث مساحة الكتلة العمرانية للقرية عام ٢٠١٦م، أي أن ثُلث الكتلة العمرانية الحالية للقرية قد تم تشييده خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة فقط، وهي فترة ازدهار الهجرة غير الشرعية من القرية إلى أوروبا، حيث هاجر خلال هذه الفترة ما يقرب من ثلاثة أرباع المهاجرين من القرية بعينة الدراسة الحالية. وقد بلغت مساحة الكتلة العمرانية للقرية (٢٩٤ فدان) عام ٢٠٠٢م، ثم أُضيف إليها نحو مئة فدان أخرى خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٦م، ولعب المهاجرون دوراً في هذه الإضافة العمرانية.



(شكل ٣٢)

المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج: Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3

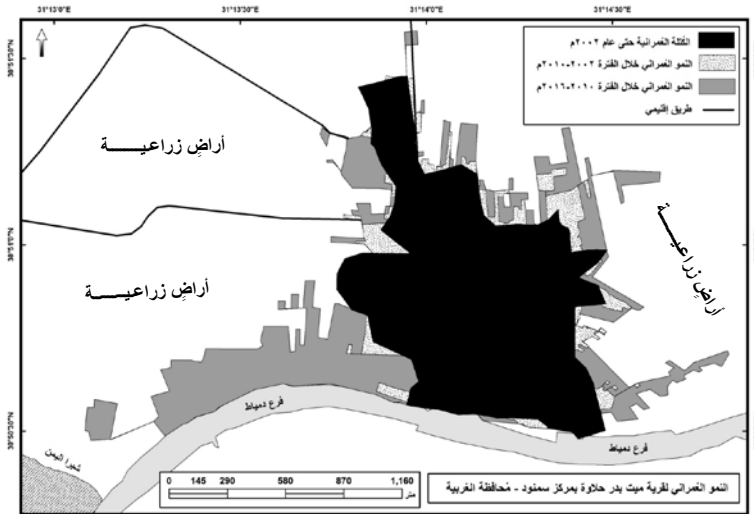
وبالمثل لعبت الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا دوراً في النمو العمراني السريع لقرية ميت يزيد، وساهمت في الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية في جميع الاتجاهات خاصة صوب الغرب وصوب الجنوب، كما يتضح من الشكل (٣٣). فقد أُضيف إلى عمران القرية أكثر من مئة فدان (١١٢ فدان) خلال فترة زمنية قصيرة، تمتد من عام ٢٠٠٢م إلى عام ٢٠١٦م، وهي الفترة التي تُوَكب فترة ازدهار الهجرة غير الشرعية من القرية إلى أوروبا، حيث زاد تيار الهجرة من القرية زيادة واضحة بداية من عام ٢٠٠٦م، ووصل إلى قمته عام ٢٠١١م حسب نتائج استبانة الباحث. وقد شكَّلت الإضافة العمرانية للقرية خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٦م) حوالي (٣٠٪) من إجمالي مساحة كُتلتها العمرانية عام ٢٠١٦م، إذ يحرص المهاجرون من القرية على شراء أراضٍ زراعية في أطراف القرية والبناء عليها، مما تسبب في ارتفاع أسعار الأراضي.



(شكل ٣٣)

المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج: Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3

أما في قرية ميت بدر حلاوة فيُلاحظ من الشكل (٣٤) أن الكتلة العمرانية للقرية قد نمت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وتركز النمو في الاتجاهين الغربي والشرقي للقرية، وحدث نمو عمراني أفقي كبير وحديث في الاتجاه الغربي على طول الطريق الرئيس المرصوف (سمنود / العزيزية). وقد أضيف لعمران القرية (١٦٨ فدناً) خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢م إلى عام ٢٠١٦م، وتمثل هذه الإضافة العمرانية الحديثة نحو (٤١٪) من جملة مساحة الكتلة العمرانية للقرية عام ٢٠١٦م، وحدثت الإضافات العمرانية الكبيرة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة، إذ أضيف لعمران القرية (١٣٩ فدناً) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦م) بنسبة (٣٤٪) من مساحة الكتلة العمرانية للقرية عام ٢٠١٦م؛ ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد المهاجرين من القرية إلى باريس خلال السنوات القليلة الماضية، فقد هاجر نحو (٣٦٪) من جملة المهاجرين من القرية بالعينة خلال الفترة القصيرة من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠١٤م، وقد استثمر عدد منهم تحويلاته النقدية في شراء أراضٍ زراعية والبناء عليها، الأمر الذي تسبب - بدوره - في ارتفاع أسعار الأراضي بالقرية.

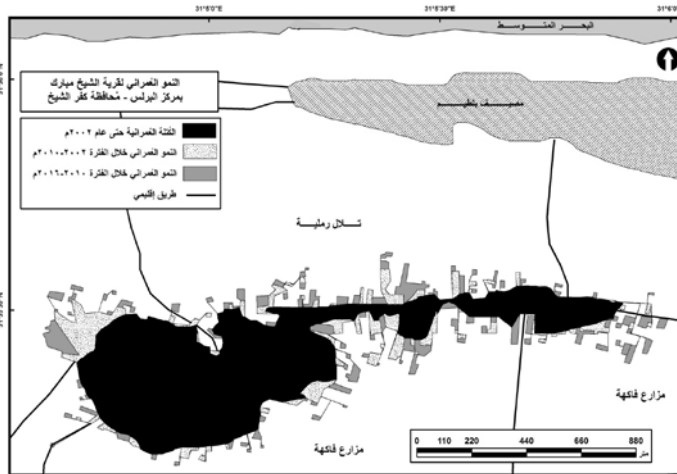


(شكل ٣٤)

المصدر - من حساب الباحث اعتماداً على برامج: Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3

المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج: Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3

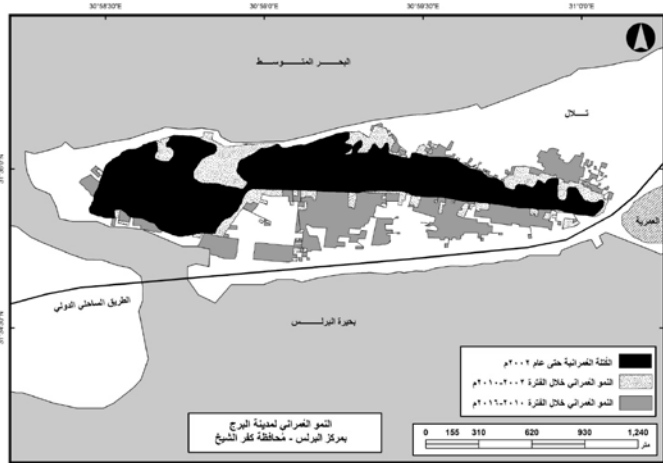
ويُوضح الشكل (٣٦) النمو العمراني الأفقي لقرية الشيخ مبارك، حيث يُلاحظ أنها أقل مناطق الأصل نمواً، وشهدت إضافات عمرانية صغيرة المساحة - خلال القرن الحادي والعشرين - مقارنةً بباقي المناطق. وتتركز الإضافات العمرانية للقرية في الاتجاهين الشمالي والجنوبي سواء على حساب التلال الرملية المنتشرة في شمال القرية أو على حساب مزارع الفاكهة المنتشرة في جنوبها. وقد زادت مساحة الكتلة العمرانية للقرية من (١٠٦ فدان) عام ٢٠٠٢م إلى (١٤٣ فداناً) عام ٢٠١٦م، أي أنه أضيف للكتلة العمرانية (٣٧ فداناً) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦م)، وهو ما يزيد قليلاً على رُبع مساحة الكتلة العمرانية للقرية عام ٢٠١٦م. وكانت الهجرة غير الشرعية من القرية إلى اليونان وإيطاليا ضمن العوامل التي ساهمت في هذا النمو العمراني، فحسب عينة الدراسة الحالية بدأت الهجرة غير الشرعية من القرية عام ٢٠٠٣م، وزادت زيادة واضحة، ووصلت إلى ذروتها عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م. ولا يُمثل الزحف العمراني في اتجاه الشمال مُشكلة؛ لأنه يتم على حساب التلال الرملية التي تفصل بين الكتلة العمرانية للقرية والطريق الساحلي الدولي. ولكن يُمثل النمو العمراني للقرية صوب الجنوب مُشكلة؛ لأنه يتم على حساب مزارع الفاكهة، وتُعد زراعة الفاكهة بأنواعها المختلفة - خاصة الجوافة والمانجو - أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي يُمارسها سكان القرية.



(شكل ٣٦)

المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج: Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3

كما لعبت الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا - خاصة إلى إيطاليا - دوراً مهماً في النمو العمراني الأفقي السريع لمدينة البرج خلال القرن الحادي والعشرين، فقد كانت ضمن العوامل التي ساهمت في الزحف العمراني للمدينة صوب الشمال أو صوب الجنوب، وتركز النمو العمراني في السنوات الست الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٦م) في اتجاه الجنوب، كما يتضح من الشكل (٣٧). وقد أُضيف إلى الكتلة العمرانية للمدينة مساحة كبيرة - خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦م) - تُقدر بـ (١١٩ فدان)، وشكّلت هذه المساحة المُضافة نحو (٤٤٪) من المساحة العمرانية الحالية للمدينة (عام ٢٠١٦م)، وعلى ذلك، فقد كان النمو العمراني أسرع في السنوات الأخيرة، حيث أُضيف نحو (٧٧ فداناً) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦م). ومما يعكس مدى العلاقة الوثيقة بين الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا والنمو العمراني السريع للمدينة الذي حدث في القرن الحادي والعشرين أن جميع الهجرات من المدينة تمت في هذا القرن حسب استبانة الباحث. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الزحف العمراني للمدينة يتم على حساب تلال ترابية في الشمال وأراضي فضاء في الجنوب، ومن ثمّ لا يمثّل مشكلة للمدينة وسكانها.



(شكل ٣٧)

المصدر- من حساب الباحث اعتماداً على برامج: Google Earth 7.3.0, Global Mapper v12.01, ArcMap 9.3

(ج) تغيير مورفولوجية الريف:

أدت هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا إلى تغيير واضح في مورفولوجية القرى المصرية المصدرة للمهاجرين، فظهر نسق عمراني مغاير للنسق العمراني المعروف عن القرية المصرية، وتغيرت السمات المورفولوجية للقرية المصرية. وتتمثل أهم ملامح التغيير الذي ظهر على القرى المصدرة للمهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا في الارتفاع الرأسي للمباني السكنية؛ وتغير مادة إنشاء المساكن؛ وتزايد النشاط التجاري والصناعي؛ وتغير المظهر العام للشوارع.

فبالنسبة للارتفاع الرأسي للمباني السكنية يمكن القول بأن كل مناطق أصل المهاجرين الريفية لم يعد العمران ينمو بها أفقياً فحسب، بل أصبح ينمو رأسياً، حيث قام بعض المهاجرين بتشييد مباني سكنية متعددة الطوابق، وقد يصل عدد الطوابق إلى أكثر من عشرة أدوار في بعض الأحيان. ومن ثم ساهمت الهجرة غير الشرعية في سمة جديدة على القرية المصرية كانت تقتصر على المدينة. وتوجد هذه المباني السكنية في جميع مناطق الأصل بالعينة، وتتركز - جغرافياً - في الشوارع والطرق الرئيسة للقرية، كما هو الحال في قرى ميت بدر حلاوة وميت حبيب والشيخ مبارك. ولاحظ الباحث وجود عدة أبراج سكنية في قرية تطون بجوار الوحدة المحلية للقرية، وأكد بعض الموظفين بالوحدة المحلية الذين قابلهم الباحث أنها ملك لمهاجرين من أبناء القرية يعيشون في إيطاليا. وعلى ذلك فيمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية من هذه القرى قد ساهمت في تغيير خط الأفق، فلم يعد يُشبه القوس المنتظم، بل أصبح أكثر تعرجاً وذا زوايا، أي أنه أصبح قريباً من خط أفق المدينة.

أما فيما يتعلق بتغير مادة الإنشاء فقد ساهمت الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في تغيير مادة الإنشاء المستخدمة في المباني السكنية بالقرى المصدرة للمهاجرين، فبعد أن كانت المادة المستخدمة على نطاق واسع هي: الطوب

النيء والأحجار، فقد استخدمت بدلاً منها بالهياكل الخرسانية، والطوب الأحمر، والطوب الإسمنتي. وقام بعض المهاجرين بطلاء مساكنهم من الخارج. ويعكس ذلك أن ثمة تغييراً قد طرأ على خصائص المباني السكنية بالقرية المصرية ومادة الإنشاء المستخدمة، فأصبحت تتشابه في ذلك مع المدينة. وفضلاً عن ذلك تتشابه مادة الإنشاء لمُعظم المساكن بمناطق الأصل التي يرتفع بها مُعدل الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا - كما في قريتي تطون وميت بدر حلاوة - حيث تنتشر الهياكل الخرسانية والطوب الأحمر بينما تتباين مادة الإنشاء في مناطق الأصل التي ينخفض بها المعدل أو حديثة العهد بالظاهرة - كما في قريتي شدموه وميت حبيب - حيث أستخدمت الأحجار مادة إنشاء في أغلبية مساكن غير المهاجرين، بينما كان كثير من مساكن المهاجرين ذا هياكل خرسانية.

أما بالنسبة لتزايد النشاط التجاري والصناعي، فقد ساهمت الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في تحول عدد غير قليل من المهاجرين إلى نشاطي التجارة والصناعة بعد العودة من الخارج، حيث فضّل البعض ترك نشاط الزراعة، واستثمار ما ادخره من أموال خلال رحلة الهجرة في عمل مشروع تجاري أو صناعي في قريته. وقد ذكر عدد من المهاجرين من قرية ميت بدر حلاوة للباحث أن هناك بعض المهاجرين فضّلوا فتح مصنع صغير بالقرية بعد عودتهم من فرنسا. وفي قرية تطون فضّل بعض المهاجرين العائدين من إيطاليا عمل مشروع تجاري، فقام بعضهم بفتح معرض كبير للأجهزة الكهربائية، وقام بعضهم الآخر بفتح محلات كبيرة للأدوات الصحية والسباكة، وتنوعت المشاريع التجارية لباقي المهاجرين العائدين. وتتركز هذه المشروعات التجارية في الطرق الرئيسة والشوارع المهمة بالقرية. ويعكس ذلك أن ثمة تغييراً قد حدث في النشاط الاقتصادي الرئيس للسكان بهذه القرى، حيث

إنه من المعروف أن القرية يُميزها الارتفاع الكبير في نسبة العاملين بالنشاط الزراعي، وأنه النشاط الرئيس للسكان، ولكن ساهمت الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في مناطق الأصل الريفية في انخفاض نسبة من يعملون بنشاط الزراعة بشكل كبير، وارتفاع نسبة من يعملون بنشاطي التجارة والصناعة.

أما بالنسبة لتغير المظهر العام للشوارع بالقرية فقد أصبحت الشوارع الرئيسة بالقرى المصدرة للمهاجرين تُشبه -إلى حد كبير- نظيرتها بالمُدن من حيث تركيز المحلات التجارية الكبيرة. كما تم تبليط بعض الشوارع الداخلية -كما سبقت الإشارة- في قرية ميت بدر حلاوة. كما تغيرت مُسميات بعض المحلات والملاعب الرياضية، وأصبحت تحمل مُسميات أوروبية متأثرة في ذلك بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. ففي قرية تطون - على سبيل المثال -تُوجد بعض المحلات التي تحمل أسماء مُدن إيطالية، فهناك من أطلق على محله اسم ميلانو، نسبة إلى ميلانو الإيطالية التي يتركز بها مُعظم المهاجرين من القرية، وهناك من أطلق على المحل اسم روما، نسبة إلى العاصمة الإيطالية. وفي قرية ميت بدر حلاوة، هناك أحد الملاعب المُخصصة لكرة القدم تم تسميته بمُسمى باللغة الفرنسية، وهو: (Stade de France) نسبة إلى فرنسا التي يُهاجر إليها مُعظم أبناء القرية. ويقع هذا الملعب جنوب القرية على الطريق الرئيس لها (طريق سمندود/العزيزية) (راجع الصورة ٢٤). وفي قرية بنا أبوصير التي يُهاجر كثير من شبابها إلى إيطاليا بصفة خاصة، توجد لافتة على أحد المحلات الواقعة على الطريق الرئيس (طريق سمندود العزيزية)، تحمل مُسمى مول الإيطالي، ومكتوب عليها -أيضاً- «بازارات النحاس بروما- فرع بنا أبوصير». وتعكس تلك الأمور كُلها مدى تأثر المهاجرين بتجاربههم السابقة في الهجرة إلى أوروبا ومعيشتهم هناك.



شكل (24) لافتة لملاعب كرة قدم بقرية ميت بدر حلاوة تحمل مسمى فرنسي (Stade de France).

ثانياً- الآثار السياسية:

قد تتسبب هجرة المصريين غير الشرعية - مع غيرهم من المهاجرين - إلى أوروبا في بعض الآثار السياسية السلبية، مثل توتر العلاقات السياسية بين دول المقصد الأوروبية، وُحدوث انقسامات سياسية داخل دولة المقصد، وتوتر العلاقات السياسية بين دولة الأصل ودول العبور والوصول. وقد بدأت الكثير من الدول سواء أكانت دول الأصل أم الوصول أم العبور في اتخاذ حزم من الإجراءات لتجنب تلك الآثار السياسية السلبية أو تخفيف وقعها.

- توتر العلاقات السياسية بين الدول الأوروبية: نتج عن موجة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، تجسد في النزاع الفرنسي-الإيطالي الذي حدث عندما تمكّن أكثر من ٢٥ ألف مهاجر هجرة

غير شرعية من الوصول إلى جزيرة لامبيدوسا، وقيام الحكومة الإيطالية بمنح معظمهم بطاقات إقامة لمدة ستة أشهر، وبموجب هذه البطاقات أصبح يحق لهم التنقل بحرية داخل البلدان الأوروبية الأعضاء في اتفاقية شنغن، وتسبب ذلك في الخلاف بين الدول الأوروبية خاصة بعد رفض فرنسا السماح لهؤلاء المهاجرين بعبور الحدود الفرنسية-الإيطالية، ثم إعلانها في ٢٠ إبريل عام ٢٠١١ م عن وقف مؤقت لأحكام اتفاقية شنغن وإغلاق حدودها الساحلية مع إيطاليا، ووقف حركة القطارات بين مدينة (فينتيميلي) - آخر مدينة إيطالية قبل الحدود الفرنسية - وجنوب شرقي فرنسا، مُستندة في ذلك إلى ما تنص عليه الاتفاقية ذاتها بمنحها الحق في إعادة تشغيل المراقبة في حدودها السياسية في حالة وجود تهديد للأمن العام^(١٨٤). وقد بدأت بعض الدول الأوروبية -مؤخراً- تربط بين عضويتها بالاتحاد الأوروبي ومعدلات الهجرة الوافدة، خاصة أن الهجرة الوافدة تمثل مشكلة كبيرة لكثير من دول الاتحاد خاصة الهجرة غير الشرعية. فعلى سبيل المثال تم الإعلان -حديثاً- عن انخفاض صافي المهاجرين الوافدين بالمملكة المتحدة بنسبة (٢٧٪) منذ قرار خروجها من الاتحاد الأوروبي حتى مارس من عام ٢٠١٧ م^(١٨٥).

- حدوث انقسامات سياسية داخل دولة المقصد الأوروبية: قد تتسبب الهجرة غير الشرعية في حدوث انقسامات سياسية بدولة المقصد حول طريقة التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية وضبط الحدود والسيطرة عليها. فبخلاف أن الهجرة غير الشرعية تسببت في توتر العلاقات السياسية بين بعض دول الاتحاد الأوروبي، فإنها ساعدت -أيضاً- في تعزيز الانقسامات السياسية داخل بعض دول الاتحاد. ففي المملكة المتحدة -على سبيل المثال- ثمة خلاف سياسي بين الليبراليين والمحافظين بشأن قضية الهجرة، فيريد الليبراليون حلاً باتجاه واحد يتمثل في وضع قانوني كامل،

أما المحافظون فيعارضون ذلك استناداً إلى أن مكافأة الدُخول غير الشرعي من شأنها أن تُشجع الناس أكثر فأكثر. وتُقدم حزمة الإجراءات مُقاربة فعّالة ومُباشرة تُلبي الطُموحات المعقولة للجانبين، لكنها على ما يبدو تُثير غضب الأصوليين من الفريقين. ومن أجل تلبية الاهتمامات المعقولة للليبراليين تعترف هذه الحزمة من السياسات بأن التملص من القيود عملية مُستمرة ولا يُمكن تجنبها، بحيث يجب إيجاد حل لتدفق المهاجرين بصورة غير شرعية في المُستقبل، بالإضافة إلى الموجودين منهم حالياً. وتعترف حزمة الإجراءات أيضاً بأنه في حال التملص من القيود واجتياز الحدود يجب أن يُمنح كل هؤلاء المهاجرين وضعاً قانونياً بما يكفي ليسمح لهم بالعمل ضمن منظومة الاقتصاد الرسمية. ومن أجل مُواجهة التحديات المعقولة للمُحافظين، تتضمن الحزمة فرض عقوبة على التهرب من القيود القانونية للدُخول، وتشديد إجراءات التعامل مع المهاجرين الذين يختارون البقاء بصورة غير شرعية. وبالمثل حدثت انقسامات سياسية بين الأحزاب في بعض دُول الاتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا وإيطاليا بشأن قضية الهجرة عامة وقضية الهجرة غير الشرعية خاصة، بعدما تم الكشف عن مُرتكبي بعض العمليات الإرهابية في أوروبا، وكان مُعظمهم من الوافدين.

- توتر العلاقات السياسية بين دولة الأصل ودُول العبور والوصول: إن تدفق آلاف الأشخاص بالطرق غير الشرعية، واستخدام العديد من الطرق والأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية، يُمكن أن يكون مصدراً حقيقياً لأشكالٍ من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها يُمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطياها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية مُعادية، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دُول المنطقة الواحدة إلى حالة من

التوتر، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة، فلقد ارتبطت الهجرة الخارجية بتوتر العلاقات بين الدول^(١٨٧). وعلى ذلك، قد تتسبب هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا - بمساراتها وأساليبها المختلفة - في توتر العلاقات بين مصر ودول العبور (ليبيا، وتونس، وسوريا، وغيرها) أو دول الوصول، خاصة الرئيسة منها (إيطاليا، واليونان، وفرنسا)؛ لأنها تتم عن طريق اجتياز الحدود الدولية والدخول لدولة العبور، ثم دولة المقصد دون وجه حق، فتقوم تلك الدول بإجراءات صارمة ضد هؤلاء المهاجرين كالحبس والاعتقال، وتقوم - أحياناً - بإجراءات صادمة ضدهم قد تصل إلى رميهم بالرصاص وقتلهم في البحر عندما يقتربون من السواحل أو عند محاولتهم اجتياز الحدود أو بعد اجتيازها. وتتخذ بعض دول الوصول تلك الإجراءات الصارمة والصادمة لأنها تعتقد أن الهجرة الوافدة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة تتسبب في أضرار عديدة لها ولمواطنيها ورفاهيتهم ومستويات معيشتهم.

المبحث السابع

الرؤية المستقبلية للهجرة غير الشرعية

تحدث الهجرة غير الشرعية نتيجة لمجموعة متنوعة ومتشابكة ومتداخلة من العوامل، مما يجعل عملية التكهّن بمستقبلها من الأمور الصعبة على الباحثين. ومع ذلك يُمكن الاعتماد على بعض المتغيرات والمؤشرات التي تؤثر فيها في الوقت الراهن، وبعض المتغيرات والمؤشرات المحتملة في المستقبل القريب للوصول إلى تصورٍ دقيقٍ عن اتجاه الظاهرة وحجمها في مصر خلال السنوات القليلة القادمة. كما ينتج عن هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا بعض النتائج السلبية، وتساهم - كذلك - في الكثير من الآثار السلبية سواء على المجتمع أو الريف أو الأسرة أو المهاجر نفسه. ومن أجل القضاء على هذه الآثار والنتائج السلبية أو تخفيف وقعها يجب البحث عن أساليب جديدة وغير تقليدية للتعامل مع الظاهرة بجوانبها المختلفة في المستقبل.

أولاً- تقدير حجم الهجرة غير الشرعية:

يتوقف حجم هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا واتجاهاتها في المستقبل على عوامل الدفع والجذب القائمة ومدى استمرار تأثيرها في المستقبل أو تغير هذا التأثير ارتفاعاً أو انخفاضاً. وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من الظواهر العالمية، أي تتأثر بالتغيرات والأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية، ولا يتوقف تأثيرها على التغيرات المحلية فقط؛ لذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير حجم الظاهرة في المستقبل الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية المحتملة في السنوات القليلة القادمة. وعلى ذلك، هناك احتمالان لحجم هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا خلال السنوات القليلة القادمة، هما:

(أ) الثبات (خمسة آلاف مُهاجر سنوياً): يذهب الاحتمال الأول إلى التوقع بثبات المتوسط السنوي لعدد المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، أي يظل عند مُستواه الذي كان عليه في السنوات القليلة الماضية^(١٨٨)، أي يظل في حدود خمسة آلاف مُهاجر سنوياً. وقد يتحقق هذا الاحتمال إذا استقرت الأوضاع العالمية والقومية على وضعها الراهن ولم تتغير تغيراً كبيراً، ومن أهم هذه الأوضاع: استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية والأمنية العالمية على حالها دون تغيير سواء بالصعود الكبير أو بالهبوط الحاد، واستقرار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية الداخلية في مصر على حالها دون تحسن أو تراجع كبير، واستمرار الحكومة في عدم اهتمامها الكافي والمناسب بالريف المصري أو إهماله، وعدم تنمية القرى المصرية وحل مشاكل الشباب بها، وعدم ظهور مردود إيجابي كافٍ للمشروعات التنموية الكبرى - التي بدأت منذ فترة - على الطبقات المصرية الفقيرة. ومن ثم، فمن المُتوقع في ظل استمرار هذه الأوضاع والظروف غير الجيدة، أن تستمر مُحاولات الشباب المصري - خاصة أبناء الريف - للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بكل الطرق والأساليب؛ هرباً من الفقر والبطالة، وأملاً في الحصول على فرصة عمل وتحسين الدخل ومُستوى المعيشة.

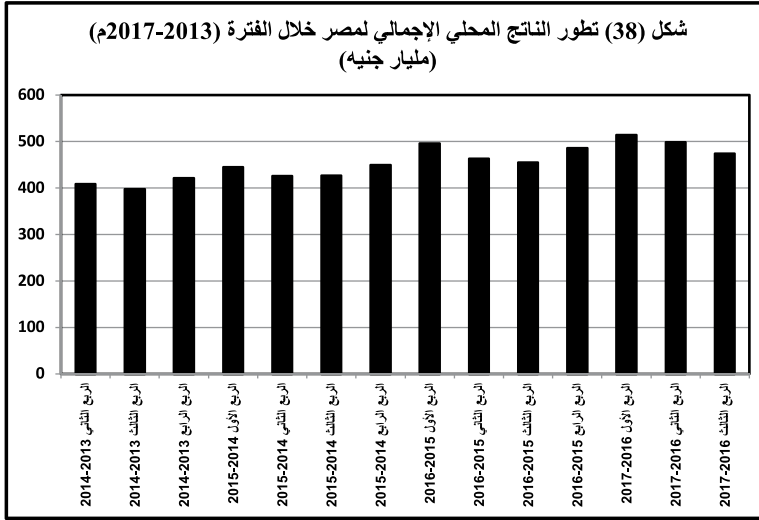
(ب) الزيادة (ستة آلاف مُهاجر سنوياً): يذهب الاحتمال الثاني إلى التوقع بزيادة المتوسط السنوي لعدد المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، بنسبة زيادة تصل إلى (٢٠٪)، ومن ثم يُمكن أن يصل عدد المُهاجرين إلى نحو (ستة آلاف مُهاجر سنوياً)، أي يزيد قليلاً عن مُستواه الذي كان عليه في السنوات القليلة الماضية. وقد يتحقق هذا الاحتمال إذا تراجعت أو ساءت الأوضاع العالمية والقومية، ومن أهم هذه الأوضاع: استمرار أو زيادة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية (Global Financial Crisis) - التي

حدثت عام ٢٠٠٨م - على اقتصاديات الدول النامية، وأن يظل الاقتصاد العالمي (the World Economy) كما هو على حاله في السنوات الأخيرة دون تحسن، أو أن يتجه الأداء الاقتصادي إلى التراجع بصورة أكبر (يُرجحه بعض الاقتصاديين)، فإن ذلك كله سيزيد مشاكل الشباب خاصة بالريف، مما سيدفعهم للهجرة بمعدلات تفوق الماضي، على الرغم من احتمالية زيادة القبضة الأمنية على الحدود وعلى السواحل المصرية، وبالرغم - كذلك - من زيادة إحكام الدول الأوروبية لقبضتها الأمنية أكثر من الوضع الحالي، فسوف تكون عوامل الدفع أقوى من ذلك كله. لذلك من المتوقع أن يزيد معدل الترحيل والاعتقال والتعامل الشديد والعنيف من قبل دول المقصد.

وتميل الدراسة إلى ترجيح الاحتمال الثاني لعدة أسباب، هي: أنه لا توجد مؤشرات تُرجح تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي سينعكس بالسلب على اقتصاديات العالم النامي بصفة خاصة، لذلك توقعت المنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠٠٩م، ازدياد حجم الهجرة غير الشرعية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية^(١٨٩)؛ كما أن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية سيكون أمراً صعباً، إذا لم يتم القضاء على كل الظروف التي تتسبب فيها^(١٩٠)، مما يعني القضاء على البطالة والفقر، وتحسين مستويات معيشة المواطنين، وبالطبع من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق ذلك في السنوات القليلة القادمة. كما توقع - حديثاً - أحد خبراء صندوق السكان بالأمم المتحدة، استمرار تزايد الهجرة الدولية، حيث ذكر أنه من المتوقع - بشكل عام - أن يزداد عدد المهاجرين هجرة دولية في العالم في المستقبل، عن طريق العوامل الديموغرافية، والفوارق الاقتصادية والتغيرات البيئية التي ستظل العوامل الرئيسة الدافعة للهجرة^(١٩١).

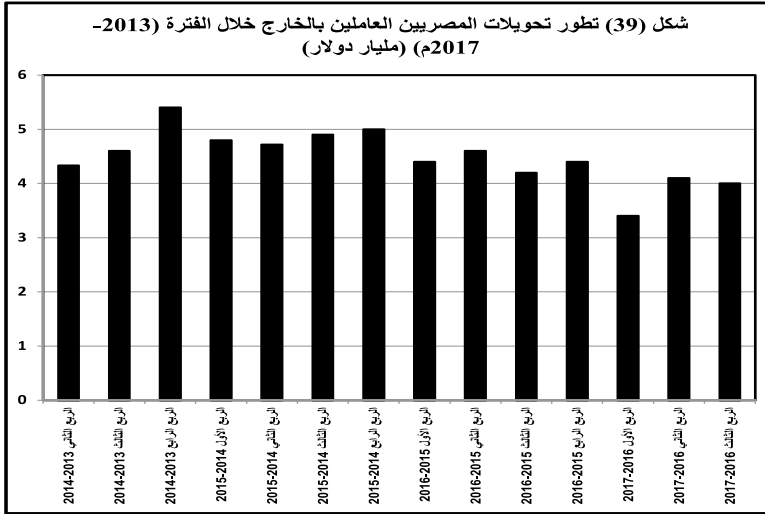
هذا فيما يتعلق بالوضع المتوقع في العالم في السنوات القليلة القادمة، أما بالنسبة للوضع المتوقع في مصر خلال السنوات القليلة القادمة أيضاً، فإن أغلب مؤشرات أداء الاقتصاد المصري تُشير إلى تراجع واضح في مستوياتها، فيتضح من البيانات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء^(١٩٢)، أن هناك تغيراً بالسلب في كثير من المؤشرات الاقتصادية المهمة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات:

١ - الناتج المحلي الإجمالي: يُعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product) من المؤشرات المهمة على الأداء الاقتصادي وجهود التنمية الاقتصادية في الدولة. ويوضح الشكل (٣٨) تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة الأخيرة (٢٠١٣-٢٠١٧م)، حيث يُلاحظ أنه لم يتطور تطوراً ملحوظاً، ولم يكن مستقراً خلال السنوات الأخيرة، فقد تذبذب إجمالي الناتج المحلي بين (٤٠٠ - ٥٠٠) مليار جنيه، فبعد وصوله إلى حوالي (٥٠٠) مليار جنيه في الربع الأول من عام (٢٠١٥-٢٠١٦م)، عاد وانخفض على مدار العام كله، ثم ارتفع ثانية في الربع الأول من عام (٢٠١٦-٢٠١٧م)، ولكنه انخفض خلال الربعين الثاني والثالث. ويُشير ذلك إلى عدم وجود تحسن ملموس في الاقتصاد المصري، يواكب الزيادة السكانية السنوية، أو الزيادة في حجم القوى العاملة، الأمر الذي يُشير إلى استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب المصري إلى أوروبا، بل ويُرجح زيادتها في الوقت نفسه خلال السنوات القليلة القادمة.



المصدر - من إعداد الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية، أعداد الفترة (٢٠١٤م - ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

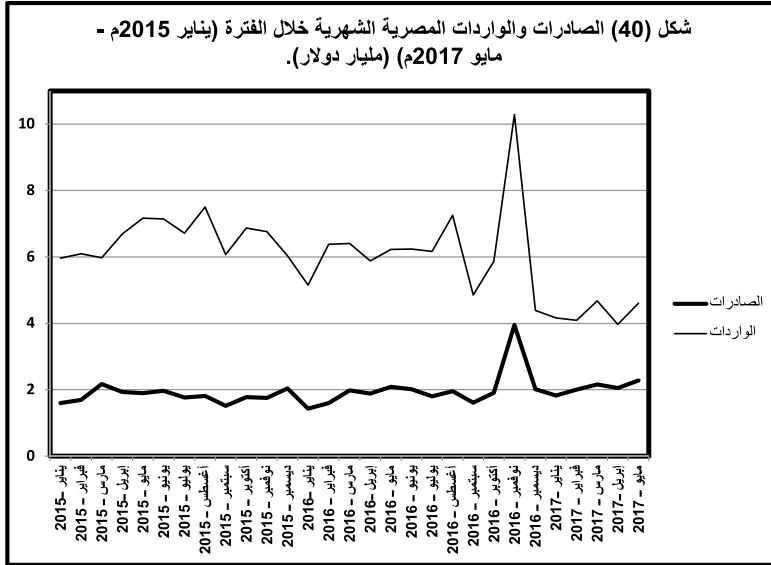
٢ - تحويلات المصريين العاملين بالخارج: تمثل التحويلات (Remittances) التي يرسلها المصريون العاملون بالخارج مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي، ولذلك يتأثر الاقتصاد المصري تأثراً كبيراً بزيادتها أو نقصانها. ويوضح الشكل (٣٩) تطور كمية هذه التحويلات خلال السنوات الأخيرة -الممتدة من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٧م- حيث يُلاحظ أنه لم تحدث زيادة ملحوظة في هذه التحويلات، وكان اتجاهها العام يسير نحو الانخفاض منذ مُنتصف عام (٢٠١٥-٢٠١٦م)، فبعد أن اقتربت كمية التحويلات من (٥,٥ مليار دولار) في الربع الرابع من عام (٢٠١٣-٢٠١٤م)، انخفضت واستمرت في ذلك الانخفاض، حتى وصلت إلى (٤ مليار دولار تقريباً) في الربع الثالث من عام (٢٠١٦-٢٠١٧م). ويؤثر انخفاض التحويلات التي يرسلها المهاجرون تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المصري، ويعكس عدم تحسن دخول المواطنين ومُستويات معيشتهم، الأمر الذي يُشير - بدوره - إلى استمرار ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، بل ويُرجح زيادة أعداد المهاجرين في السنوات القليلة القادمة.



المصدر - من إعداد الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية، أعداد الفترة (٢٠١٤م - ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

٣- **الصادرات والواردات:** كان تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية هو الهدف الأساس والمهم لدى الحكومات المصرية المتعاقبة، لكي يبدأ الاقتصاد المصري في الخروج من أزيمته، ويتحقق ذلك عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات. ولكن يعكس الشكل (٤٠) أن السعي نحو تحقيق هذا الهدف كان ضعيفاً -إلى حد ما- خلال الفترة القصيرة الماضية، حيث بدأ -مؤخراً- تقليل كمية الواردات (بداية من عام ٢٠١٧م)، بينما ظلت كمية الصادرات عند مستواها، ولم تتغير كثيراً خلال السنوات الأخيرة. فقد تراوحت قيمة الصادرات المصرية الشهرية -باستثناء شهر نوفمبر عام ٢٠١٦م- بين (١,٤ - ٢,٣ مليار دولار)؛ في حين تراوحت قيمة الواردات المصرية الشهرية - باستثناء شهر نوفمبر ٢٠١٦م- بين (٤ - ٧,٥ مليار دولار) خلال الفترة الممتدة من شهر يناير ٢٠١٥م إلى شهر مايو ٢٠١٧م. ويلاحظ -كذلك- أنه عندما ارتفعت قيمة الصادرات في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦م (نحو ٤ مليار دولار)، واكب ذلك الارتفاع، زيادة أكبر في

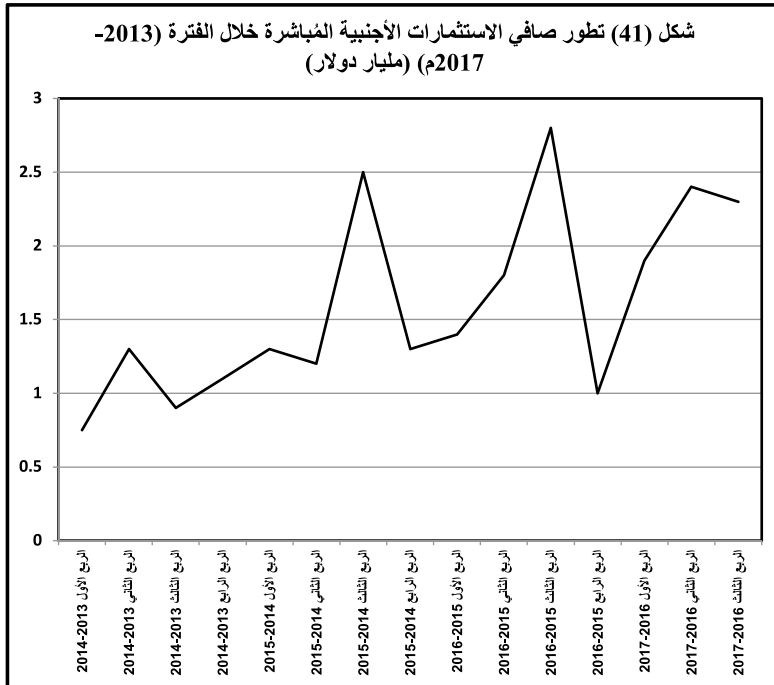
قيمة الواردت (٣, ١٠ مليار دولار). ويدل ثبات قيمة الصادرات على ثبات الطلب على السلع المصرية المصدرة، وعدم تحسن الإنتاج المحلي بشكل كبير، الأمر الذي يعكس ضعف الاستثمارات وقلة فرص العمل، رغم زيادة حجم القوى العاملة، ودُخول شباب جُدد إلى سوق العمل سنوياً. ويُعزز ذلك كُله رغبة الشباب المصري في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مما يُرجح زيادتها في الأعوام القليلة القادمة.



المصدر - من إعداد الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، أعداد الفترة من يناير ٢٠١٥ إلى مايو ٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

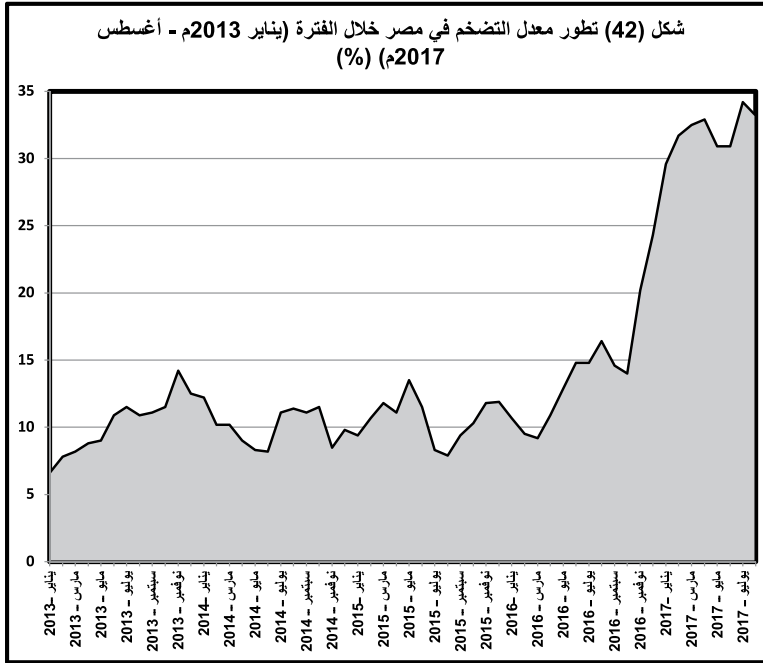
٤- **صافي الاستثمار الأجنبي المباشر:** يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) مصدراً مهماً لإنعاش اقتصاديات الدول النامية، لذلك تعمل الدول على جذب هذه الاستثمارات حتى تبدأ في مشروعات كبيرة، تمكنها من توفير فرص عمل للشباب، ومن ثمَّ تقليل أعداد المتعطلين. ويوضح الشكل (٤١) تطور صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧م)، حيث يُلاحظ قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

التي حصلت عليها مصر -بصفة عامة- خلال السنوات القليلة الماضية، فقد تراوحت بين مليار دولار إلى ثلاثة مليارات دولار. وبالإضافة إلى قلة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، فلم تكن قيمته ثابتة، وتغيرت أكثر من مرة، فبعد أن ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر، ووصل إلى قمته في الربع الثالث من عام (٢٠١٥-٢٠١٦م)، انخفض بوضوح في الربع التالي مباشرة، ليبلغ مليار دولار فقط. ويترتب على قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر قلة المشروعات التي من شأنها أن توفر فرصاً للعمل أمام الشباب المتعطّل، الأمر الذي يجعلهم يتجهون إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ويُعرضون أنفسهم للخطر والغرق والاعتقال. ويُدعم ذلك أيضاً الاحتمال الثاني الذي يرجح زيادة عدد المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا في السنوات القليلة القادمة.



المصدر- من إعداد الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية، أعداد الفترة (٢٠١٣م - ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

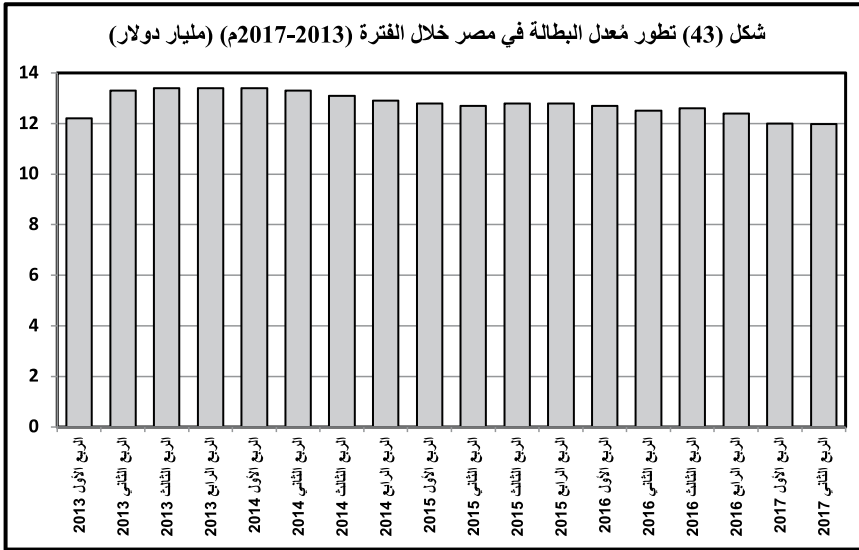
٥- **مُعدل التضخم:** يُعد مُعدل التضخم (Inflation Rate) من المُعدلات والمؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس استقرار أسعار السلع والخدمات أو تغييرها بالارتفاع أو الانخفاض في الدولة. ويوضح الشكل (٤٢) تطور مُعدل التضخم الإجمالي في مصر خلال شهور الفترة الممتدة من يناير عام ٢٠١٣م إلى أغسطس عام ٢٠١٧م، حيث يظهر - بوضوح كبير - صعود مُنحنى التضخم صعوداً كبيراً منذ مُنتصف عام ٢٠١٦م وحتى شهر أغسطس من عام ٢٠١٧م، فبعد أن بلغ مُعدل التضخم حوالي (١١٪) في شهر إبريل من عام ٢٠١٦م، ارتفع واستمر في الارتفاع في الشهور التالية، حتى وصل إلى (٣٤٪) في شهر يوليو من عام ٢٠١٧م، وهو بذلك يُعد من المُعدلات المرتفعة جداً. كما يلاحظ - كذلك - أن المُعدل قد بدأ بنحو (٦,٥٪) فقط في يناير من عام ٢٠١٣م، ثم وصل إلى أكثر من خمسة أمثال هذا المُعدل في أغسطس من عام ٢٠١٧م. ويُشير ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، خاصة أسعار السلع الأساسية، مما يزيد من العبء الاقتصادي على الطبقة الفقيرة والمتوسطة، في ظل عدم تحسن الأجور والدُخول للغالبية العُظمى من سُكان الجمهورية. وبالمُطبع يُعزز ذلك كُلّه الرغبة لدى الشباب في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ومن ثمَّ يُرجح زيادة حجمها في المُستقبل القريب.



المصدر - من إعداد الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية، أعداد الفترة (٢٠١٣م - ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

٦- **مُعدل البطالة:** تعاني مصر من زيادة أعداد المُتَعلِّلين، وارتفاع مُعدل البطالة (Unemployment Rate) في السنوات الأخيرة بصفة خاصة، مما يجعل الشباب يتجه إلى الهجرة الخارجية بالطرق الشرعية - إن تيسر له ذلك - أو بالطرق غير الشرعية إن لم تتيسر له الهجرة الشرعية. ويوضح الشكل (٤٣) تطور مُعدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧م)، حيث يُلاحظ ثبات المُعدل -إلى حدٍ كبيرٍ- خلال هذه الفترة، فقد تراوح بين (١٢٪ - ١٣٪)، ومن ثمَّ لم تنجح جهود الدولة المبذولة لخفض المُعدل خفضاً ملحوظاً، لكي تنخفض معه رغبة الشباب في الهجرة غير الشرعية. ويُعد هذا المُعدل من المُعدلات المرتفعة التي تعكس عدم وجود فرص عمل

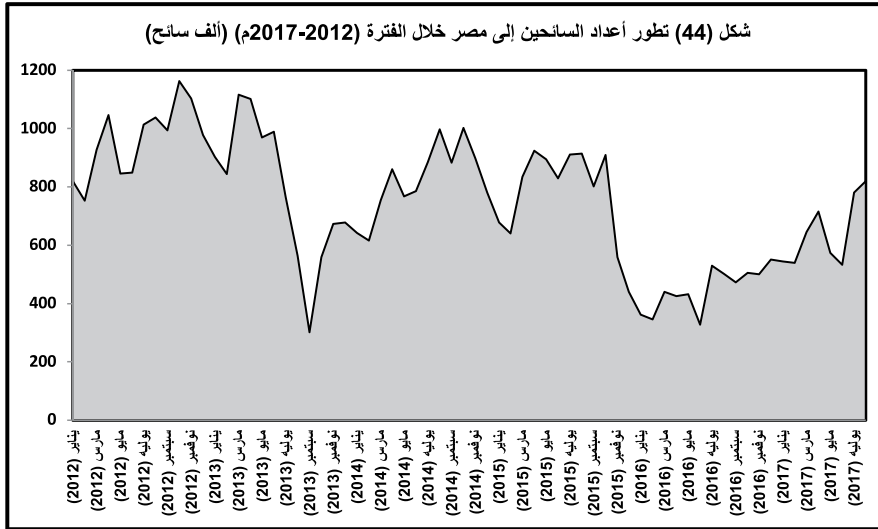
كافية لاستيعاب قوة العمل بسبب قلة الاستثمارات. وفي ظل ثبات معدل البطالة - نوعاً ما - ونمو السكان والقوى العاملة، فإن أعداد المتعطلين في تزايدٍ مستمرٍ، فقد زاد عددهم من حوالي (٣,٣ مليون مُتعطل) في أواخر عام ٢٠١٢م إلى نحو (٣,٦ مليون مُتعطل) في أواخر عام ٢٠١٦م، أي انضم أكثر من رُبع مليون شاب إلى قوة العمل المُتعطلة خلال أربع سنوات فقط. ويُرجح ذلك أيضاً زيادة أعداد الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا خلال الفترة القادمة.



المصدر- من إعداد الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية، أعداد الفترة (٢٠١٣م - ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

٧- أعداد السائحين: يُعد قطاع السياحة في مصر من القطاعات المُهمّة التي تستوعب عدداً كبيراً من العمالة خاصة من الشباب، ولكنه تأثر تأثراً سلبياً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية الداخلية من ناحية، وسوء إدارة القطاع من ناحية أخرى. ويعكس

الشكل (٤٤) ذلك بوضوح كبير، حيث يُلاحظ الانخفاض الكبير في أعداد السائحين منذ أواخر عام ٢٠١٥م وحتى الشهور الأولى من عام ٢٠١٧م. فبعد أن كانت الأعداد تتراوح - شهرياً - بين ثلاثة أرباع المليون سائح إلى المليون سائح خلال الفترة الممتدة من بداية عام ٢٠١٢م إلى مُنتصف عام ٢٠١٣م، انخفضت الأعداد في الشهور القليلة الماضية، وتراوحت بين نحو الربع مليون سائح إلى النصف مليون سائح منذ الشهور الأولى من عام ٢٠١٦م وحتى مُنتصف عام ٢٠١٧م. وبدلاً من أن يقوم هذا القطاع المهم والحيوي بتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، حدث العكس وتم الاستغناء عن عددٍ غير قليل من العُمال الشباب. ويدعم ذلك الوضع - أيضاً- زيادة أعداد المُقبلين على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا خلال السنوات القليلة القادمة.



المصدر - من إعداد الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لإحصاءات السياحة، أعداد الفترة (٢٠١٢م - ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

ثانياً- أساليب التعامل في المستقبل مع الهجرة غير الشرعية:

إن البحث في أساليب التعامل في المستقبل مع ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا أو إلى غيرها من الأقاليم والدول، هو عبارة عن بحث في كيفية التصدي للمشكلات التي يُعاني منها الشباب المصري خاصة أبناء الريف، وتجعله يُقبل ويُجازف بحياته من أجل الهجرة والإقامة والعمل - في بلدٍ أوروبي أو غير أوروبي - بصورة غير شرعية. وفي الحقيقة، لقد قامت الدولة - في السنوات الأخيرة - ببعض الجهود للتعامل مع الظاهرة والتصدي لها ومُحاصرتها، وعليه فليس من الإنصاف إغفال تلك الجهود. وقد شملت تلك الجهود: المُجابهة الأمنية؛ والمُجابهة عن طريق التعاون مع دول المقصد الأوروبي. وفيما يلي عرض لجهود الدولة السابقة والراهنة في التصدي للظاهرة ثم عرض للأساليب المُقترحة للتعامل في المستقبل مع هذه الظاهرة، وتتمثل هذه الأساليب في: التعاون الفعلي بين دول شمال المتوسط وجنوبه؛ والاستفادة من التجارب الاقتصادية التنموية الناجحة لدول أخرى، وتحسين الأداء الاقتصادي والسياسي في مصر.

(أ) أساليب المُجابهة السابقة والراهنة:

تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الصعبة في مُحاصرتها ومُجابهتها ليس فقط بالنسبة لمصر بل أيضاً بالنسبة لكثير من دول العالم، وليس فقط بالنسبة لدول الإرسال، بل بالنسبة أيضاً لدول العبور والوصول؛ نظراً لطبيعتها السرية وإدارتها وتنظيمها من قبل شبكات مُتخصصة في الجريمة المنظمة وتهريب الأشخاص. ومع ذلك ففي مصر بذلت بعض الجهود للحد من هجرة الشباب غير الشرعية إلى أوروبا، بعدما تبين أن هذا النمط من الهجرة يتسبب ويساهم في العديد من الآثار والنتائج السلبية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية؛ لذلك هناك العديد من الجهود الدولية

والمحلية التي بُذلت للحد من هذه الهجرة من خلال المُجابهة الأمنية، ومن خلال المُجابهة بالتنمية المُشتركة مع دُول المقصد الأوروبي.

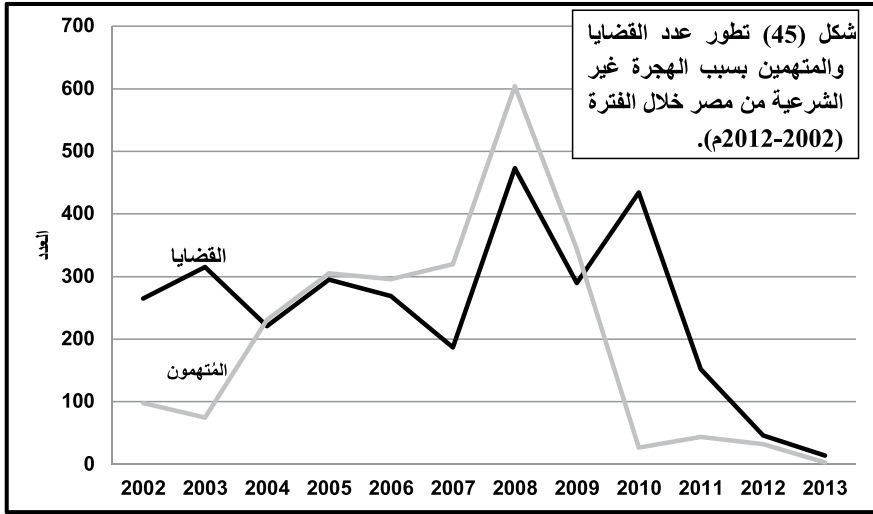
١- المُجابهة الأمنية:

تركزت الجهود الدولية والمصرية -في مُجابهة الهجرة غير الشرعية- على المُجابهة الأمنية؛ فقد ركزت المُجابهة الأمنية الدولية، بشكلٍ أساسي على ضرورة وقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بآليات أقل ما تُوصف بها أنها أمنية، حيث ركزت مُعظم المشروعات المُشتركة بين الحكومات الأوروبية وحُكومات شمال إفريقيا على الاتفاقيات الأمنية التي تهدف إلى تسليم المهاجرين إلى حُكومات بلدانهم، أو تقوم بالدعم اللوجستي لحكومات شمال إفريقيا لتشييد الحراسة على الحدود وتعقب المهربين والمهاجرين^(١٩٣). ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أنه خلال تسعينيات القرن العشرين تم توجيهه (٥٠٪) تقريباً من التمويل المُخصص للمُساعدة التقنية -ببرامج الاتحاد الأوروبي لشرق أوروبا- إلى الهجرة غير الشرعية ومُراقبة الحدود في الدُول المرشحة^(١٩٤).

وهناك عدة أمثلة على التنسيق والتعاون الدولي في المُجابهة الأمنية، منها: الاتفاقية الأمنية بين ليبيا وإيطاليا، التي عُقدت بطرابلس عام ٢٠٠٧م، وتقوم -بموجبها- ليبيا وإيطاليا بتنظيم دوريات بحرية، عددها ست قطع بحرية، تقوم بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواضع انطلاق قوارب المهاجرين وعُبورها، سواء بالمياه الإقليمية الليبية أو الدولية؛ وتم إبرام اتفاقية أخرى بين تونس وإيطاليا، تقضي بأن تقوم الدولة الأخيرة بتزويد السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات سنوية لأفراد الشرطة المُتخصصين في مُكافحة الهجرة غير الشرعية بين البلدين؛ وعُقدت اتفاقيات أمنية مُماثلة بين بقية دُول شمال إفريقيا (الجزائر ومصر والمغرب) ودُول الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا)^(١٩٥).

هذا بخلاف الإجراءات الأمنية الصارمة التي تبنتها بعض الدول الأوروبية -في السنوات القليلة الماضية- للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومنها ما ينص عليه البند الثالث من ميثاق الهجرة واللجوء لعام ٢٠٠٨ م من تشديد الرقابة على حدود الدول الأوروبية، من خلال إيجاد شرطة حقيقية أوروبية على الحدود، واتخاذ إجراءات فعلية بشأن التأشيرات، وتفعيل دور وكالة (فروتيكس) (FROTEX) المكلفة بتنسيق مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي^(١٩٦)؛ ومنها -كذلك- المشروع الإسباني الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى بناء جدار حدودي ارتفاعه ستة أمتار، ومُجهز برادار وكاميرات، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء.

أما فيما يتعلق بالمجابهة الأمنية المصرية، فقد بذلت الجهات الأمنية -وما زالت تبذل - جهوداً كبيرة لمكافحة هذه الظاهرة، وتتبع هذه الجهات خطة مُحددة تقوم على مجموعة من البنود^(١٩٧). ويعكس الشكل (٤٥) المُجابهة الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة السابقة، إذ يوضح الشكل تطور عدد القضايا وعدد المتهمين^(١٩٨) بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢ م)، حيث يُلاحظ أن عدد القضايا وعدد المتهمين ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي تمثل الفترة التي وصل فيها عدد المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى قمته أيضاً، مما يدل أن ثمة علاقة مُوجبة بين ارتفاع معدل هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا وعدد القضايا والمُتهمين بقضايا هجرة غير شرعية، الأمر الذي يعكس - كذلك - تكثيف الجهات الأمنية لجهودها عند تعدد محاولات الهجرة غير الشرعية، وتعدد أساليبها ومنافذها.



المصدر- من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، بيان إحصائي بعدد القضايا وعدد المتهمين خلال الفترة من ٢٠٠٢/١/١ وحتى ٢٠١٣/٤/٣٠م، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية، القاهرة، ٢٠١٣.

كما يتضح من الشكل -أيضاً- تراجع عدد القضايا والمتهمين بعد عام ٢٠١٠م، ويُفسره المسؤولون بـ(إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير بوزارة الداخلية المصرية) بالنجاح الذي حققته الإدارة في إحباط العديد من عمليات تهريب المهاجرين، وضبط القائمين عليها بالتنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى، الأمر الذي نتج عنه انحسار ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا في الآونة الأخيرة تدريجياً^(١٩٩). كما يمكن أن يرجع -كذلك- إلى القيود الأمنية الصارمة التي فرضتها دول المقصد الأوروبية في السنوات الأخيرة. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه لا يجب الاعتماد على المُجابهة الأمنية اعتماداً كلياً في التصدي ومُكافحة ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، وإنما يجب البحث عن أساليب أخرى تهدف إلى حل مشاكل الشباب المصري خاصة شباب الريف، وتضع أمامه بدائل شرعية، وتجعله يرفض هذه الفكرة.

٢- المُجابهة بالتنمية المُشتركة مع دُول المقصد:

لم تُحقق الجُهود الأمنية ما هُدفَت إليه من إيقاف ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر أو الحد منها بشكل كبير، لذلك كان لابد من المُجابهة على أساس التنمية الاقتصادية/الاجتماعية -المُشتركة بين مصر ودُول المقصد الأوروبية- التي تُراعي الأبعاد الاقتصادية/الاجتماعية للمُهاجرين والظُرُوف التي دفعتهم إلى هذا النمط من الهجرة، والعمل -من خلال التنسيق والتعاون بين الدُول المُصدرة للهجرة والمُستقبلة لها- على تنمية المناطق الطارِدة، وتدريب المُهاجرين وتأهيلهم قبل الهجرة. وهناك عدة أمثلة تدل على تبني هذا الأسلوب من أساليب مُجابهة الهجرة غير الشرعية، منها الاتفاقيات التي أبرمتها مصر مع دُول الاتحاد الأوروبي المُستقبلة للمُهاجرين المصريين^(٢٠٠)، ومنها: اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطة؛ وكذلك إعلان برشلونة عام ١٩٩٥م، الذي تضمن ثلاثة محاور (سياسية/أمنية، واقتصادية/تجارية، واجتماعية/ثقافية/إنسانية). ويعكس ذلك أن هذا الأسلوب من المُجابهة بدأ مُبكراً مع بدايات زيادة أعداد المُهاجرين. كما يُلاحظ أيضاً أن إعلان برشلونة لم يُركز على الجانب الأمني فقط، بل تضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ومن المُرجح أن الدُول الأوروبية لم تقم بتفعيل بُنود هذه الاتفاقيات، بدليل زيادة حجم الهجرة غير الشرعية من مصر بعد هذه الاتفاقيات.

ويُضاف إلى هذه الأمثلة مؤتمر باريس في نوفمبر عام ٢٠٠٨م، وشاركت فيه دُول الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا بما فيها مصر، وتوصلوا إلى برنامج للتعاون يخص الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩م إلى عام ٢٠١١م، يقوم على تنظيم الهجرة الشرعية، ومُكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية.

وتشمل الأمثلة - كذلك - الاجتماع الذي عُقد في ليبيا أواخر عام ٢٠٠٦م لوزراء وممثلي وزارات الخارجية والداخلية والقوى العاملة لأكثر من مئة دولة من دول الاتحاد الأوروبي والإفريقي، بهدف وضع آلية لمعالجة الهجرة غير الشرعية. وطرحت مصر فيه رؤيتها، وهي: «أن أحد أهم الأسباب التي تدفع الشباب للهجرة هو البحث عن عمل؛ لذا يجب على دول الاتحاد الأوروبي مساعدة هؤلاء الشباب في إيجاد فرص للعمل». كما دعت مصر إلى دعم جهود التنمية في الدول المصدرة للهجرة، ودعم القنوات الشرعية لهذه الظاهرة، والتعاون في بناء قدرات الأجهزة الوطنية المعنية بمُحاربة هذه الظاهرة في الدول المصدرة، وتقنين أوضاع المهاجرين هجرة غير شرعية، وتنظيم حملات إعلامية حول الآثار السلبية للظاهرة، والتعاون في مجال مراقبة الحدود، وإمداد الدول المصدرة للهجرة بالمساعدات المالية والفنية اللازمة لذلك. واقترحت مصر - على العديد من رؤساء الوفود الأوروبية - مشروعاً يهدف إلى ربط سوق العمل المصري بسوق العمل الأوروبي يكون في شكل اتفاقية تعاون في مجال تأهيل المهاجرين وتدريبهم مهنيًا ولُغويًا قبل الهجرة لتيسير عملية اندماجهم في مجتمع الوصول^(٢٠١).

وتتضمن خطة العمل المصرية-الأوروبية بعض الإجراءات الخاصة بقضايا الهجرة (الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية، وإعادة الدُخول، والتأشيرة، واللجوء)، وتشمل هذه الإجراءات:

(١) إقامة حوار شامل ومتوازن مع مصر حول القضايا المتعلقة بالهجرة - بما في ذلك الهجرة الشرعية والموسمية - ووضع المصريين المهاجرين والعاملين المصريين المقيمين في أوروبا بشكل قانوني، وهجرة العقول، واللجوء، وحركة الناس، والسيطرة على الهجرة غير الشرعية والعودة، والتأشيرة.

(٢) رصد ظاهرة الهجرة وتحليلها: التعاون مع المبادرات الأوروبي-مُتوسطة في مجال البُحوث حول الهجرة، ومع اتحاد البُحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية على وجه الخصوص.

(٣) تعزيز إمكانات مصر للاستفادة من البرامج المُجتمعية والبرامج الأوروبية التي تهدف إلى توفير المُساعدة المالية والتقنية لدُول العالم الثالث في مجالات الهجرة واللجوء على وجه الخصوص.

(٤) تعزيز المُناقشات بين مصر والدُول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لقضايا الهجرة، إلى جانب البُعد الأمني. وتتضمن الخطة - كذلك - التعاون في مُكافحة الهجرة غير الشرعية إلى مصر والاتحاد الأوروبي، ويتم ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

(١) تبادل المعلومات والخبرات حول حركات الهجرة، والهجرة غير الشرعية، بما في ذلك حجم الهجرة غير الشرعية إلى مصر وعبرها.

(٢) مُتابعة ودعم الجهود الرامية إلى منع الهجرة غير الشرعية إلى مصر والاتحاد الأوروبي ومُكافحتها.

(٣) إقامة حوار وتعاون للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك الإطار الإقليمي^(٢٠٢).

(ب) الأساليب المُقترحة للتعامل في المُستقبل:

ثمة حزمة من الأساليب والإجراءات التي يُمكن اقتراحها للمُساعدة في الحد من ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا في المُستقبل أو التخفيف من حدتها ووقوعها، واستندت بعض هذه الاقتراحات إلى آراء الشباب الذي سبق له خوض التجربة، وعانى معاناة كبيرة من سلبياتها ومخاطرها. وتشمل هذه

المُقتراحات: التعاون الفعلي بين دُول شمال المُتوسط وجنوبه؛ والاستفادة من التجارب العالمية في التنمية؛ وتحسين الأداء الاقتصادي والسياسي.

١-التعاون الفعلي بين دُول شمال المُتوسط وجنوبه:

تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية سلباً على مصر وعلى دُول شمال البحر المُتوسط «خاصة إيطاليا واليونان» لذلك، يتعين على دُول الاتحاد الأوروبي أن تنتهج إستراتيجيات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دُول جنوب البحر المُتوسط، تقوم على الدعم المالي والتقني من أجل توفير فرص عمل، ودخل مُناسب للشباب في هذه الدُول^(٢٠٣). ويجب ألا يكون التعاون أمنياً فقط، حيث إنه لم يكن وحده كافياً للحد من الظاهرة في السنوات الماضية، وإنما يكون من خلال قيام دُول الاتحاد الأوروبي بضخ استثمارات كبيرة في مصر، تهدف لإنشاء صناعات ومشروعات تنموية، يُوجه مُعظمها إلى الريف المصري عامة، والقرى المعروفة بالهجرة غير الشرعية خاصة. وستعمل تلك المشروعات الاستثمارية على جذب الكثير من الشباب والعمل بها، والعُزوف -ومن ثم- عن فكرة الهجرة غير الشرعية خاصة إذا كان العائد من تلك المشروعات كافياً لحياة كريمة ومُستوى معيشي مُتوسط.

٢- الاستفادة من التجارب الدولية في التنمية:

قامت بعض الدُول بتطبيق سياسات وبرامج تخطيطية وتنموية ناجحة، مَكَّنَتْها من توفير فرص العمل اللازمة لتقليل مُعدلات البطالة، ومَكَّنَتْها من تحسين الأداء الاقتصادي ومُستوى معيشة المُواطنين. فعلى سبيل المثال استطاعت إيطاليا أن تستفيد من اكتشاف الغاز الطبيعي، فلم تُصدره، بل استغلته في إقامة العديد من الصناعات في الجنوب الإيطالي الذي كان يُعد من المناطق الفقيرة نسبياً وطارداً للسُكان. واستطاعت هذه الصناعات -بعد مُرور عدة سنوات- أن

تجذب الكثير من السُكان للاستقرار في الجنوب الذي لم يعد طارداً للسُكان^(٢٠٤). وبالإضافة إلى نجاح الدولة في هذا الجانب، قامت بتدعيم الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التي أصبحت أساساً للاقتصاد الإيطالي الذي يُعد واحداً من الاقتصاديات العالمية القوية، فقد نجحت تلك الشركات في أن تُصبح من كُبرى الشركات العالمية المُصدرة للعديد من السلع ذات الجودة العالية كالسلع الغذائية والمعدات الزراعية وغيرها. وقد وصل عدد المشروعات الصغيرة في إيطاليا إلى حوالي (٧٥٠ ألف مشروع)، مما يعكس سيطرتها على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي. وساعد على نجاح هذه الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر ما تقوم به الجهات الحكومية وغير الحكومية من تقديم الدعم اللازم، فتقوم وزارة المالية بتوفير المساعدات المالية لتلك الشركات لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، وتقوم وزارة البحث العلمي بدعم مشاريع الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات دعم التصدير^(٢٠٥).

كما تُعد تجربة الصين من التجارب المهمة الناجحة في التنمية، فقد استطاعت استثمار الزيادة السُكانية وتحويلها إلى طاقة إنتاجية، حيث حققت طفرة هائلة بالتصنيع وتحويل البيوت إلى مصانع، وكانت المُحصلة النهائية زيادة الصادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م بنسبة (٢٣,٢٪)، لتصل قيمة هذه الصادرات إلى (٤٤٣,٣ مليار دولار)، وتجاوزت الاستثمارات الأجنبية في الصين (٣٠ مليار دولار)، بزيادة قدرها (١٠٪). واستفادت من ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي -بالتفكير في أساليب جديدة -للحصول على أعلى عائد من استثماره، بدلاً من توجيهه لشراء سندات الخزنة الأمريكية ذات العائد المنخفض^(٢٠٦). وحققت -أيضاً- تجربة كوريا الجنوبية نجاحاً كبيراً في التنمية، فقد قامت الحكومة بإعداد مشروع لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة تضمن العديد من الحوافز منها:

(١) إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة تصل لأربع سنوات بعد الإنشاء، ثم إعفاؤها من (٥٠٪) من الضرائب لمدة سنتين بعد المدة السابقة.

(٢) تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، وعدم دخول أنواع معينة من الدخل ضمن الوعاء الضريبي كالدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية.

(٣) خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات من الوعاء الضريبي. وأنشأت الدولة هيئة تطوير الصناعات الصغيرة بغرض توفير المعلومات الحديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية، والإعفاء الجمركي التام أو بنسبة (٨٠٪) لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية أو لإدارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية، وإعفاء العينات المستوردة - للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة - من ضريبة الاستهلاك الخاصة^(٢٠٧).

وتُقدم التجربة اليابانية نموذجاً فريداً في التنمية جعل قطاعها الصناعي يُحقق تقدماً كبيراً منذ ستينيات القرن العشرين إلى أن أصبحت اليابان قوة اقتصادية كبيرة. وكان أساس تجربتها الفريدة وتقدمها الصناعي والاقتصادي هو التكامل المتجانس بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة، ودعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على القروض بشروط مُيسرة، وإنشاء البنية الأساسية من المرافق والسكك الحديدية للمشروعات، ووضع سياسة ثابتة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في:

(١) إصدار قانونين، أحدهما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وثانيهما للجمعيات التعاونية.

(٢) التشخيص العملي لمشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الدعم الفني من مؤسسات البحث.

(٣) إنشاء معهد يقوم على تعليم العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتدريبهم.

(٤) إنشاء مركز إعلام قومي لهذه المنشآت.

(٥) إصدار عدة قوانين بشأن تحسين إدارة التوظيف لتوفير عمالة لهذه المنشآت، وبشأن الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي لتلك المنشآت، وبشأن تطوير مقاولات الباطن مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة^(٢٠٨).

وثمة نماذج كثيرة للتنمية والتخطيط الناجح قامت بها بعض الدول، ووفرت العديد من فرص العمل للشباب، وتخلصت من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يُمكن اختيار المناسب من هذه النماذج والاستفادة منها وتطبيقه في مصر، لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد صدور القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤م بشأن تنمية المنشآت الصغيرة خطوة جيدة نحو الطريق الصحيح لتحقيق التنمية، وتوفير فرص عمل للشباب. ويسري هذا القانون على المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وحدد القانون - في مادته الثانية - أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها، والمُعانة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات. ولكن يجب تعديل هذا القانون وإضافة مواد جديدة تحفيزية كالإعفاءات الضريبية في السنوات الأولى للمشروع.

٣- تحسين الأداء الاقتصادي والسياسي:

يتعين على الدولة أن تحسن من الأساليب التقليدية في معالجة بعض القضايا الاقتصادية والسياسية، وأن تتبنى سياسات وبرامج جديدة تتغلب بها على مشاكل الشباب، لكي تتمكن من تخفيض حجم ظاهرة الهجرة غير

الشرعية إلى أوروبا والآثار السلبية المترتبة عليها. فبالنسبة لتحسين الأداء الاقتصادي تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن العوامل الاقتصادية تُعد العوامل الرئيسة الدافعة لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا؛ ولذلك يُعد تحسين الأداء الاقتصادي أحد السُبل المهمة والمداخل المحورية للحد من هذه الظاهرة.

ويرى الشباب المصري الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية، أهمية تحسين الأداء الاقتصادي للحد من هذه الظاهرة. فحسب اقتراحات الشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في عينة الدراسة الحالية (راجع الجدول ١١)، فإن اقتراحاتهم الخاصة بأساليب الحد من هذه الظاهرة قد ركزت على تحسين الأداء الاقتصادي، حيث شكلت تكرارات أساليب تحسين الأداء الاقتصادي (٦١,٦٪) من جُملة التكرارات. وتُشير اقتراحاتهم - كذلك - إلى أهمية تحسين الأداء السياسي والأمني، إذ شكلت نسبة تكراراتها نحو (٣٦,٨٪) من جُملة التكرارات. وبخلاف اقتراح أغلبية المهاجرين لأساليب من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي والسياسي والأمني، اقترحت نسبة قليلة من المهاجرين لأساليب أخرى للحد من الظاهرة، مثل: توفير الدولة لأراضٍ للبناء عليها بدلاً من البناء على الأراضي الزراعية؛ وتشجيع الدولة للمُبدعين والموهوبين، وتبنيهم حتى لا يُهاجروا إلى الخارج؛ وتعزيز الدولة وتفعيلها لحقوق المُواطن عن طريق سعيها لتحقيق المُساواة بين أبناء الوطن الواحد أغنيائه وفُقرائه، والقضاء على المحسوبية في التوظيف والسكن والخدمات. وإذا كان الوزن النسبي لتكرارات الأساليب الأخرى مُنخفضاً (١,٦٪)، فإنه يجب الاهتمام بهذه الاقتراحات، وأخذها في الاعتبار مع غيرها من الاقتراحات ذات الوزن النسبي الأكبر.

وقد اقترح الشباب - في عينة الدراسة الحالية - مجموعة من الأساليب والإجراءات التي من شأنها أن تحد أو تقلل من حجم الهجرة غير الشرعية في المستقبل (راجع الجدول ١١ والشكل ٤٦). فيلاحظ أن أهم إجراء يجب على الدولة العمل عليه هو إجراء اقتصادي يتمثل في توفير فرص العمل للشباب، فقد جاء في مقدمة الأساليب المقترحة، وشكلت تكراراته نحو (٤٣٪) من جملة التكرارات. أما الأسلوب الثاني المهم - أيضاً - فهو أسلوب سياسي وأمني، يتمثل في ضرورة تغيير السياسات والإجراءات الإدارية الخاصة بهجرة الشباب للعمل بصورة قانونية في الخارج، ويكون ذلك من خلال تبسيط إجراءات السفر الشرعي (٢٨٪ من جملة التكرارات). وفي الواقع ثمة إجراءات وطلبات وموافقات كثيرة عند الهجرة القانونية إلى الخارج، فيجب التخفيف منها حتى يتشجع الشباب عليها ولا يلجأون إلى الطرق والأساليب غير القانونية. وعلى ذلك يجب الاهتمام بهذا الأسلوب لأنه غير مكلف للدولة من الناحية الاقتصادية، وإنما يتطلب منها حزمة من القرارات والسياسات التصحيحية. وثمة أساليب اقتصادية وسياسية وأمنية اقترحها الشباب لا تقل أهمية عن الأسلوبين السابقين، فيجب الاهتمام بها والبدء في الأخذ بها، أهمها: تخفيض تكاليف السفر الشرعي، وإتاحة التأشيرات للجميع، وتحسين الأجور في الداخل، وتخفيض الأسعار للسلع والمنتجات والخدمات، وضبط عصابات تهريب المهاجرين. وأضاف عدد قليل من المهاجرين - كذلك - ضرورة تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير السكن.

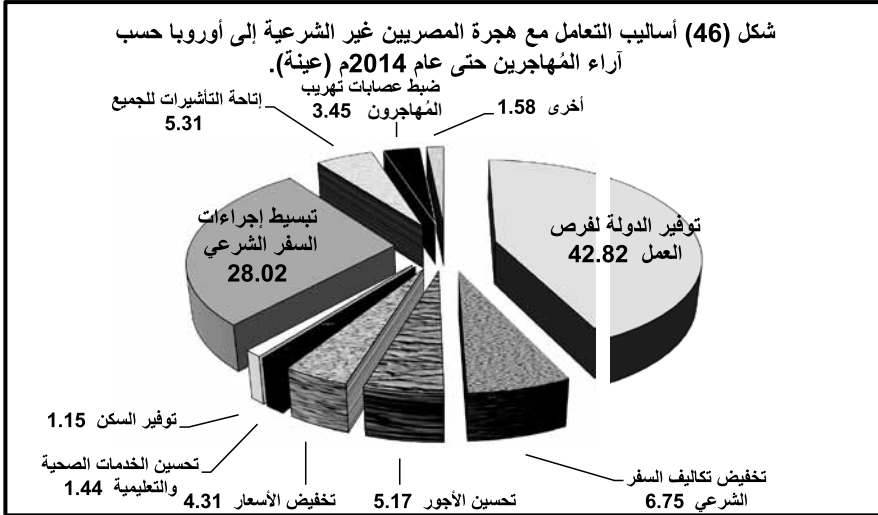
جدول (١١)

أساليب التعامل مع هجرة المصريين غير الشرعية حسب آراء الشباب
المهاجر حتى عام ٢٠١٤م (عينة)

النسبة المئوية	التكرار	الأسلوب	حزمة الأساليب
٤٢,٨٢	٢٩٨	توفير الدولة لفرص العمل	تحسين الأداء الاقتصادي
٦,٧٥	٤٧	تخفيض تكاليف السفر الشرعي	
٥,١٧	٣٦	تحسين الأجور	
٤,٣١	٣٠	تخفيض الأسعار	
١,٤٤	١٠	تحسين الخدمات الصحية والتعليمية	
١,١٥	٨	توفير السكن	
٢٨,٠٢	١٩٥	تبسيط إجراءات السفر الشرعي	تحسين الأداء السياسي والأمني
٥,٣١	٣٧	إتاحة التأشيرات للجميع	
٣,٤٥	٢٤	ضبط عصابات تهريب المهاجرين	
١,٥٨	١١	أخرى*	أساليب أخرى
١٠٠	٦٩٦	جُملة التكرارات	الإجمالي
٦١,٦٤	٤٢٩	جُملة تكرارات أساليب تحسين الأداء الاقتصادي	
٣٦,٧٨	٢٥٦	جُملة تكرارات أساليب تحسين الأداء السياسي والأمني	
١,٥٨	١١	جُملة تكرارات الأساليب الأخرى	
١٠٠	٦٩٦	إجمالي التكرارات	

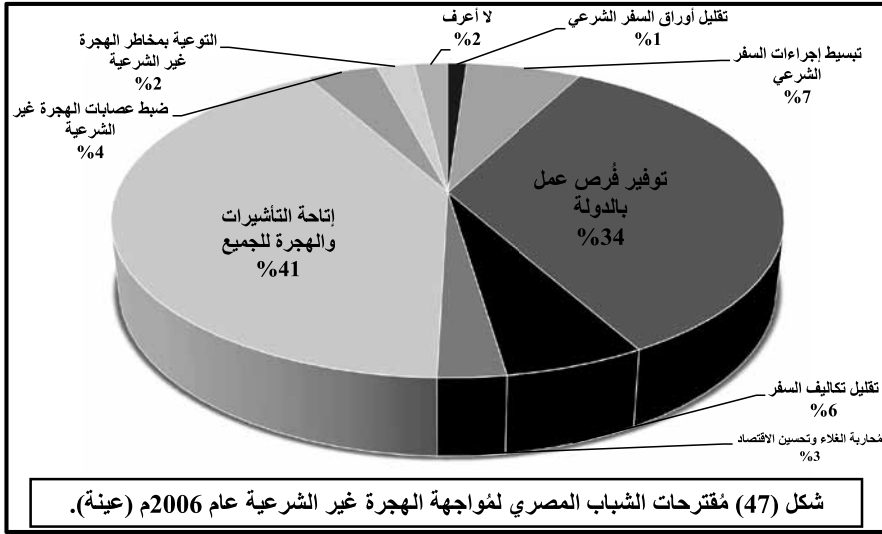
(*) تشمل الأساليب الأخرى: توفير الدولة لأراضٍ للبناء عليها، وتشجيع الدولة للمُبدعين، وتعزيز الدولة لحقوق المواطن.

المصدر - نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.



المصدر - نتائج استبانة الباحث، يونيو - سبتمبر ٢٠١٥م.

وتتفق هذه النتائج - إلى حد كبير - مع نتائج الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧م)، فقد اقترح الشباب الذي خاض الهجرة غير الشرعية، عدة سبل لحل مشكلة هجرة المصريين غير الشرعية، أهمها: إتاحة التأشيرات والهجرة الشرعية للجميع (٤١٪)؛ وتوفير الدولة لفرص عمل محلية (ذات عائد مناسب) (٣٤٪ من العينة)؛ وتبسيط إجراءات السفر الشرعي (٧٪)؛ وتقليل تكلفة السفر إلى الخارج (٦٪)، ومُحاربة الغلاء وتحسين الاقتصاد (٣٪) (راجع شكل ٤٧).



المصدر: الباحث اعتماداً على - إيمان شريف، تقييم خبرة الهجرة غير الشرعية وآليات المواجهة، في: «الشباب المصري والهجرة غير الشرعية»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥٦.

ويتبين من العرض السابق أهمية الاقتراح بتوفير فرص عمل للشباب بالداخل؛ لأن ذلك سينعكس إيجابياً على الشباب، ويجعلهم لا يقبلون على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا أو غيرها من مناطق الاستقبال الأخرى، خاصة إذا قامت الدولة بتوفير فرص عمل ذات عائد كافٍ ومُناسب. وفي الحقيقة هناك عدة طرق لخلق فرص عمل بالداخل، تتمثل فيما يأتي:

● استكمال المشروعات الكبرى:

يجب على الدولة استكمال المشروعات الكبرى التي بدأت فيها والانتهاء منها في أسرع وقت، حتى تستطيع توفير فرص العمل اللازمة للشباب، وتقلل من معدلات البطالة المرتفعة. وتضم هذه المشروعات مشروع تنمية شمال سيناء الذي يهدف في مرحلته الأولى إلى نقل المياه من فرع دمياط عبر قناة

السويس إلى شبه جزيرة سيناء من خلال ترعة السلام، ثم نقلها إلى سيناء في مرحلته الثانية من خلال ترعة الشيخ جابر الصباح خلف السحارة، ويبلغ إجمالي الزمام الذي سوف يتم استصلاحه في المرحلة الأولى (٢٢٠ ألف فدان) غرب قناة السويس، وإجمالي الزمام الذي سوف يتم استصلاحه في المرحلة الثانية (٤٠٠ ألف فدان) شرق القناة. وهناك مشروع تنمية جنوب الوادي الذي يهدف إلى استصلاح نحو (١,٧ مليون فدان) بجنوب مصر، منها (٥٤٠ ألف فدان) في مشروع تنمية جنوب الوادي، و(٥٠٠ ألف فدان) في شرق العوينات والواحات. ومن المخطط أن تخلق هذه المشروعات - حال الانتهاء منها - فرص عمل جديدة للشباب في بعض القطاعات كالزراعة والصناعة والتشييد والبناء والخدمات.

● إقامة مشروعات تنموية جديدة:

يقترح البعض إنشاء مراكز للتأهيل والتدريب والتشغيل في كل مركز ومدينة وحي، ويكون هدف هذه المراكز تأهيل مليوني شاب سنوياً، يحتاجهم القطاع الخاص بالمصانع والمزارع والفنادق^(٢٠٩). كما يتعين على الدولة أن تتبنى مشروعات تنموية جديدة، تستغل فيها المساحة الكبيرة للصحاري، وتحقق بهذه المشروعات أكثر من هدف، كخلق فرص للعمل، وتخفيض أعداد المتعطلين، وتصدير منتجات زراعية وصناعية من هذه المشروعات، وتحسين حالة الاقتصاد القومي، وتخفيف التكدس السكاني بالوادي والدلتا. لذلك فمن الأفضل أن تستمر الدولة في توجيه الاستثمارات وبرامج التنمية إلى مناطق غير المعمور المصري (الصحاري) وأن تتوسع في ذلك الشأن.

وهناك إمكانات زراعية عديدة بالصحاري المصرية، رصدتها الدراسات الجغرافية وغير الجغرافية. فعلى سبيل المثال قدرت المجالس القومية المتخصصة - في أوائل تسعينيات القرن العشرين - المساحة التي يمكن

استصلاحها في مصر بنحو (٢,٣ مليون فدان)، موزعة على النحو الآتي: (٥٧١ ألف فدان) بشرق الدلتا، وتعتمد في ريها على الري السطحي أو الري من مياه النيل؛ و(٩٧ ألف فدان) بوسط الدلتا، وتعتمد في ريها على الصرف، ويُمكن أن تروى سطحياً أو عن طريق الرش؛ و(٤٥٠ ألف فدان) في غرب الدلتا، وتروى من الترعرع ومياه الصرف المخلوط والصرف الصحي؛ و(٢٩٩ ألف فدان) في مصر الوسطى، وتروى من مياه النيل؛ و(٥٩٩ ألف فدان) في مصر العليا، وتروى من مياه النيل؛ و(٢٥٤ ألف فدان) في سيناء، وتعتمد في ريها على المياه الجوفية وترعة السلام؛ و(١٠٠ ألف فدان) في مُنخفضات الصحراء الغربية، وتعتمد في ريها على المياه الجوفية (١٤٦). وقد بدأت الدولة في استصلاح بعض هذه المناطق واستغلالها، ولكنها لم تنته منها، وهناك الكثير من المناطق التي لم تبدأ في استصلاحها.

ويُضاف إلى ذلك إمكانات التنمية الزراعية في منطقة مُثلث حلايب وشلاتين، ومنطقة بحيرة السد العالي، والساحل الشمالي لسيناء وأحواض أودية العريش وسدر والجرافي^(٢١٢). وهناك -كذلك- منطقة وادي العلاقي التي أكدت دراسة جُغرافية على إمكانية زراعتها؛ نظراً لتوافر المقومات الأساسية للزراعة بها كالتربة الخصبة والمياه والظروف المناخية المناسبة؛ فالتربة خصبة -إلى حد كبير- خاصة تربة بطنون الأودية المكونة -في الغالب- من مواد رملية ورملية طينية، كما تظهر بعض الأراضي الشاطئية ذات التربة الغرينية الخصبة الصالحة للزراعة عندما ينخفض منسوب بحيرة ناصر. ولكن يُعد نقص الأيدي العاملة أحد مُعوقات التنمية الزراعية بمنطقة وادي العلاقي^(٢١٣). وبالمثل، هناك منطقة سهل كوم امبو بأسوان التي اقترح أحد الباحثين الجُغرافيين إضافة أراضٍ جديدة للاستصلاح للزراعي، تبلغ مساحتها (٢١ ألف فدان) بمنطقة وادي النقرة، بخلاف الأراضي التي بدأت

الدولة باستصلاحها في الوادي نفسه، وتبلغ مساحتها (٦٥ ألف فدان). وتتوافر بالمساحة المقترحة للاستصلاح المقومات اللازمة للزراعة كقربها من شبكة الترعة والمصارف، واستواء السطح، وصلاحية التربة بها لزراعة الخُضر والفاكهة. واقترح -أيضاً- أن يتجه الاستصلاح الزراعي إلى الضفة الغربية لنهر النيل؛ نظراً لتوافر العديد من الإمكانيات كالقرب من نهر النيل، حيث لا تتعدى المسافة بين النيل والأراضي الصالحة للزراعة -في الغرب- خمسة كيلو مترات، فلا تتطلب عملية الاستصلاح سوى شق التُّرع؛ ونظراً -أيضاً- لأن تربة هذه المنطقة من التربات الرملية الخشنة سهلة الحرث، وعالية التهوية والنفاذية، وانحداراتها مناسبة للزراعة^(٢١٣).

أما بالنسبة لإمكانات التنمية الصناعية والتعدينية والسياحية والعُمرانية بالصحاري المصرية فهي عديدة^(٢١٤)، فهناك أراض كانت مُقترحة للأنشطة الصناعية والتعدينية حتى عام ٢٠١٧م لم تُستغل كلها، وهي تشغل مساحات كبيرة من الصحاري المصرية خاصة الصحراء الشرقية، وبعض أجزاء من سيناء، وبعض المساحات الصغيرة على جانبي وادي النيل. ويُعد تدبير الطاقة هو أول ما ينبغي أن يشغل القائمين على تنمية الصعيد أو جنوب الصحاري المصرية، فبدون تدبيرها يُصبح الكلام عن الصناعة سابقاً لأوانه، فليس بصعيد مصر من مصدر للطاقة سوى المحطات الكهرومائية بأسوان، لذا يجب الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة من الشمس والرياح^(٢١٥).

ففي شبه جزيرة سيناء من المقرر زيادة توفير الطاقة بحيث تتسع الأحمال المُستقبلية إلى (١٣٠٠ ميجاوات)، وباستثمارات تصل إلى ستة مليارات جنيه لإنشاء محطات توليد للكهرباء كمحطة عيون موسى، وتدعيم المحطات القائمة. وهناك إمكانية لإنشاء محطة أخرى لتوليد الكهرباء، قدرتها (١٢٠٠ ميجاوات) عن طريق استخدام الفحم. وإذا تمكنت الدولة من تنفيذ مشاريع الطاقة هذه

فسوف يُمكنها ذلك من تنفيذ المشاريع المُقرر إقامتها في قطاع الصناعة، حيث تعتزم الدولة إنشاء مجموعة من المناطق الصناعية والمناطق الحرة في سيناء، فتعتزم تشييد تسع مناطق حرة، تتوزع في العريش والقنطرة شرق، وبئر العبد ووادي التكنولوجيا، وشرق البحيرات المرة، وسهل الطينة، والشيخ زويد والمنطقة الحرة شرق بورسعيد. ويبلغ إجمالي الاستثمارات المُستهدفة في قطاع الصناعة - في سيناء - نحو عشرة مليارات جنيه، وستوفر رُبع مليون فرصة عمل^(٢١٦).

هذا بخلاف عشرة مشروعات صناعية مُهمة، مُزمع إقامتها في محافظة جنوب سيناء، ومن المُقرر أن تعتمد - بالدرجة الأولى - على الخامات التعدينية الموجودة، وأهمها مشروع إنتاج الكاولين، بطاقة قدرها (٢٠٠ ألف طن سنوياً) بهضبة التيه بمدينة أبو زنيمة، ويُقدر الاحتياطي منه بحوالي (٩٥ مليون طن). هذا إلى جانب مشروع إنتاج الطفلة الكربونية، كمصدر للطاقة بمحطات توليد الكهرباء بشرق مدينة أبو زنيمة؛ ومشروع إقامة معمل تكرير بالقرب من مدينة أبو زنيمة، لإنتاج مُنتجات بترولية عالية الجودة، وبنزين عالي الأوكتين خالي من الرصاص^(٢١٧). وثمة مشروعات استثمارية في محافظة شمال سيناء بقطاعي التعدين والصناعة، يبلغ عددها (١٧ مشروعاً)، وأهمها:

- (١) مشروع مُجمع كيميائي على مساحة (٢٤,٥ ألف كم ٢ تقريباً) بوسط سيناء.
- (٢) مشروع صناعة حديد التسليح على مساحة (٢٤,٥ ألف كم ٢ تقريباً) بوسط سيناء أيضاً.
- (٣) مشروع إنتاج ألواح كونتر من جريد النخيل، وتجفيف البلح بمنطقة بئر العبد.
- (٤) مشروع إنتاج ملح الطعام بمنطقة بئر العبد^(٢١٨).

ويُضاف إلى مشاريع التنمية المُقررة في سيناء في قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين، مشروعات أخرى في قطاع السياحة؛ ففي محافظة جنوب سيناء، هناك ستة مشروعات في سبيلها للتنفيذ في شرم الشيخ ودهب، عبارة عن مُنتجات سياحية ومشروعات ترفيهية وخدمية كبيرة^(٢١٩). وفي محافظة شمال سيناء، هناك عدة مشروعات من المقرر تنفيذها، هي:

(١) مشروع منطقة استثمارية سياحية بشمال شرق العريش يشمل إقامة مُنتجات سياحية، ومُنْجَع صحي عالمي، ومركز تجاري عالمي، ومنطقة ترفيهية وحدائق عامة، ومنطقة لسياحة السفاري ومُعسكرات، ومراكز علاجية للاستشفاء بالأعشاب.

(٢) مشاريع سياحية مُتكاملة بغرب بحيرة البردويل، وغرب العريش، وبالوظة برمانة^(٢٢٠). وثمة مشروعات مُتنوعة مُزمع إقامتها في سيناء لتخدم القطاعات السابقة كافة كمشروع تطوير ميناء نويبع؛ وإنشاء مطار رأس سدر؛ وإقامة قرية أوليمبية بهضبة أم السيد على مساحة (٥٥ ألف م^٢)؛ وإنشاء شركة لصيد الأسماك، يبلغ حجم الإنتاج السنوي من البحر (٣٩٨٢ طن)؛ وإنشاء محطتي تحلية مياه البحر بأبورديس وأبورزينة بطاقة (٤٠٠ م^٣ لكل محطة)؛ وإنشاء محطة تحليه مياه الشرب بتكلفة (١٠٠ مليون جنيه) لزيادة كمية المياه الصالحة للشرب لخدمة التجمعات السكانية^(٢٢١).

كما يُمكن للحكومة أن تُشكل لجنة أو كياناً علمياً مُتكاملاً لفحص مدى جدوى الاستفادة من مُنخفض القطار، وإمكانية توصيل مياه البحر المتوسط للمُنخفض أو توصيل مياه نهر النيل، وتقييم الآثار الإيجابية أو الآثار السلبية المُحتملة. وثمة دراسات تُؤكد أهمية تنفيذ مشروع القطار وجدوى ذلك وتوصيل مياه البحر المتوسط إليه، بداية من (جون بول) (John Ball) وحتى الأطروحات والدراسات العلمية التي صدرت مؤخراً. فعلى سبيل المثال رجحت

دراسة حديثة في الجغرافيا الطبيعية جدوى إقامة مشروعات متنوعة للتنمية بالمنخفض، وإمكانية توليد الطاقة الكهرومائية، وذلك عن طريق توصيل مياه البحر المتوسط من خلال قناتين ونفق وخزان لتنظيم تدفق المياه في حالة الأحمال الكهربائية^(٢٢٢). وإذا ثبتت الجدوى الإيجابية للمشروع عموماً، وتم تنفيذه فسوف يستقبل استثمارات ضخمة لمشروعات في التنمية الزراعية والصناعية وفي الطاقة، ومن ثم سيخلق مئات الآلاف من فرص العمل، ويخفض معدلات البطالة بشكل كبير.

● تخفيف أعباء المستثمرين ومساعدتهم:

يُمكن الاقتراح بعمل إصلاحات جذرية للاقتصاد المصري عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية صناعية بشكل خاص، ومشروعات زراعية وتعدينية وغيرها، تحيطها الدولة بكل العناية والحماية - بما فيها الإعفاءات الضريبية وطول فترات السماح، والتمتع بالتخفيضات الجمركية على استيراد مُستلزمات الإنتاج، ويُمكن للبنوك المصرية أن تُساهم مالياً في إقامة هذه المشروعات الجديدة، بما يتراكم لديها من سيولة نقدية مُجمدة^(٢٢٣). ويجب تشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية بضوابط واضحة وشفافة لجذب هذه الاستثمارات في قطاعي الزراعة والصناعة كثيفي التشغيل، ويجب أن يكون لدى وزارة الهجرة إستراتيجية لجذب مليون مصري مُغترب بالخارج إلى العودة، وتشجيع من لديه مُدخرات منهم لإقامة مشروع يُوفر فرص عمل^(٢٢٤). وكذلك تشجيع رجال الأعمال المصريين -المقيمين إقامة دائمة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا- على توجيه جزء من استثماراتهم إلى مصر، وضخها في مشروعات زراعية وصناعية وسياحية وبحثية وتقنية وغيرها، لكي تُوفر فرص العمل اللازمة للشباب، ومن ثمَّ التقليل من أعداد المُتَعلّلين المُتزايدة. ويجب أن يواكب ذلك قيام الوزارات المعنية كوزارتي الاستثمار

والتعاون الدولي والخارجية بتكثيف جهودها لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية، وتقديم الضمانات الكافية والتسهيلات اللازمة.

أما بالنسبة لتحسين الأداء السياسي والأمني فقد أكد عليه الشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية من مصر، كما بالشكلين (٤٦) و(٤٧)، حيث اقترحوا بعض الأساليب لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية، منها: تبسيط إجراءات السفر الشرعي وسُرعة إنجازها، وتخفيض تكاليف الهجرة الشرعية، وإتاحة التأشيرات، وفتح طريق الهجرة أمام الجميع، وضبط العصابات المسؤولة عن تهريب المهاجرين، وتقليل الأوراق المطلوبة للسفر الشرعي. ويتبين من ذلك أهمية قيام الوزارات المصرية المعنية بالهجرة -كوزارات القوى العاملة والخارجية والدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج- بالتنسيق مع الدول المُستقبلة للعمالة بالطرق الشرعية، لتسهيل حصول الشباب الذي يرغب في العمل بالخارج على تأشيرات العمل. كما يجب أن تعمل الدولة على جعل الهجرة الشرعية مُتاحة لجميع من يرغب، وهو دور الحكومة في إبرام الاتفاقيات مع الدول العربية والأجنبية لتشغيل العمالة المصرية. ويعكس هذا الاقتراح من قبل الشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية تفضيل الشباب المصري للهجرة الشرعية عن الهجرة غير الشرعية. وتبين من الاقتراحات الأخرى ضرورة تذليل الحكومة للعقبات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه الشباب المُقبل على الهجرة بالطرق الشرعية، حيث تتطلب الهجرة للعمل بالطرق الشرعية العديد من الموافقات التي تستغرق وقتاً طويلاً.

الخاتمة

قامت الدراسة بتحليل جغرافي وديموغرافي لجانبٍ مُهمٍ من جوانب ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ألا وهو خصائص المهاجرين وآثار الهجرة ومُستقبلها. وقد اعتمدت الدراسة -في ذلك التحليل- اعتماداً واضحاً على العمل الميداني بمُختلف أساليبه. فكشفت الدراسة أن ثمة انتقائية واضحة للذكور، فكان كلُّ المهاجرين من جميع مناطق الأصل من الذكور. وثمة انتقائية أخرى للمهاجرين حسب العمر عند الهجرة، فكان أغلبهم من صغار السن، وبلغ العمر الوسيط لجُملة المهاجرين نحو ثلاثة وعشرين عاماً. وتزداد درجة انتقائية الهجرة غير الشرعية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين وخمس وعشرين عاماً (نحو نصف المهاجرين). أما بالنسبة لمدّة الهجرة فتعكس المدّة الوسيطة التي قضاها المهاجرون في أوروبا انخفاض مُعدل دورانهم نوعاً ما، حيث يقضون مدّة تقترب من ست السنوات، مما يوضح أنهم يميلون إلى الاستقرار لفترة طويلة نسبياً خلال الهجرة الأولى، إذ يستغرق المهاجر -للمرة الأولى- وقتاً لترتيب حياته الجديدة في أوروبا بما في ذلك الإقامة والعمل. وقد قضى ما يقرب من نصف المهاجرين -في دول المقصد- ست سنوات فأكثر، وقضى نحو ثلث المهاجرين مدة تتراوح بين (أربع إلى أقل من ست سنوات). أما فيما يتعلق بمدّة الهجرة حسب مناطق الأصل، فقد لوحظ تباين المدّة الوسيطة، فيميل المهاجرون من مناطق البرج وشموه وميت بدر حلاوة إلى قضاء عدد سنوات أكثر (سبع سنوات تقريباً) من المهاجرين من باقي المناطق الأخرى؛ بينما يميل المهاجرون من منطقتي ميت خميس وميت يزيد إلى قضاء عدد سنوات أقل (خمس سنوات تقريباً). وينتمي كثير من المهاجرين لأسر كبيرة الحجم مقارنة بجُملة السُكان.

وتبين من دراسة الحالة التعليمية أن هناك ارتفاعاً واضحاً في هجرة المُتعلّمين مُقارنة بغير المُتعلّمين، حيث شكلوا الغالبية العُظمى من إجمالي المُهاجرين. ويُفسر ذلك بارتفاع مُعدل البطالة في مصر بصفة عامة وارتفاعه بين المُتعلّمين بصفة خاصة ورغبة هؤلاء المُتعلّمين في تحقيق الثراء السريع والمعيشة في بلد مُتّحضر ومُتقدم. وفيما عدا مدينة البرج كانت نسبة المُهاجرين الحاصلين على المؤهلات المتوسطة هي الأعلى في جميع مناطق الأصل، وإن تفاوتت من منطقة إلى أخرى، فوصلت إلى أقصى قيمة لها في قُرى شدموه وميت بدر حلاوة والشيخ مبارك. وكشفت دراسة الحالة الزوجية أن الوزن النسبي للمُهاجرين الذين لم يسبق لهم الزواج يفوق الوزن النسبي للحالات الزوجية الأخرى عند الهجرة، أي أن هناك انتقائية واضحة لهؤلاء المُهاجرين، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى طبيعة هذا النمط من الهجرة الذي يتسم بقدر كبير من المُجازفة والمُخاطرة والمُغامرة، وهي سمات تتوافر في الشباب صغيري السن. ففي حين شكل الذين لم يسبق لهم الزواج نحو ثمانين بالمئة من جُملة المُهاجرين، لم تتعد نسبة المُتزوجين العشرين بالمئة. ولا تختلف مناطق الأصل من حيث الحالة الزوجية، فكانت نسب الذين لم يسبق لهم الزواج هي الأعلى، ووصلت نسبتهم أقصاها في قرية شدموه؛ نظراً لعدم وُجود فُرص للعمل بالقرية وفقّر سُكانها بصفة عامة. وفي المُقابل لُوَحظ ارتفاع الوزن النسبي للمُتزوجين -نوعاً ما- من قُرى تطون وميت حبيب وميت بدر حلاوة؛ نظراً لعدم قُدرتهم على تلبية احتياجات أسرهم أو أبنائهم أو تجهيز لوازم زواج الأبناء في ظل انخفاض الأجور والدُخول والغلاء.

أما بالنسبة للحالة العملية فتعكس تركّز الغالبية العُظمى من المُهاجرين في فئة المُتعطلين قبل الهجرة (أكثر من خمسة وتسعين بالمئة من المُهاجرين)، بينما كانت النسبة القليلة الباقية لمُهاجرين يعملون بأجر، وكانت أجورهم

مُنخفضة للغاية ولكن حدث تحول واضح بعد الهجرة، فأصبحت الغالبية العُظمى (نحو ثمانية وتسعين بالمئة) تتركز في فئة عامل بأجر، بينما كانت النسبة القليلة الباقية من أصحاب الأعمال. ومن خلال الدراسة التفصيلية للحالة المهنية تبين أن المهاجرين يلتحقون -بعد الهجرة- بخمس مهن رئيسة (البيع، والخدمات، والزراعة، والصيد، والعمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، والهندسية الأساسية المُساعدة). وقد التحق أكثر من نصف المهاجرين بالمهن الهندسية الأساسية المُساعدة، نظراً لشدة الطلب على العاملين في الإنشاءات خاصة في دهان الأبنية وديكورات الجبس. ويرتفع -إلى حدٍ ما- الطلب على المهاجرين للالتحاق بثلاث مهن أخرى (الزراعة والصيد، والبيع، والخدمات). أما بالنسبة لنوعية المهن التي يُمارسها المهاجرون فقد لُوحظ تركيز نسبة كبيرة منهم في خمسة أنواع فرعية من المهن (دهان أبنية، وصيد سمك بحري، وخضار وفاكهاني، وقصير، وغاسل أوان). وتبين تخصص مُهاجري كُل منطقة في مهنة أو مهنتين، فيتخصص المهاجرون من البرج والشيخ مُبارك في صيد السمك البحري، والمهاجرون من ميت بدر حلاوة في مهنتي الخضار والفاكهاني ودهان الأبنية، والمهاجرون من ميت حبيب في مهنة دهان الأبنية، والمهاجرون من تطون في المهن المرتبطة بالإنشاءات خاصة مهنة «القصير»، والمهاجرون من شدموه في مهنتي (تكحيل الحجر، والقصير)؛ وأما المهاجرون من ميت خميس فتتعدد مهنتهم.

أما بالنسبة للآثار المترتبة على هذه الهجرة، فهي عديدة، وأهمها الآثار الاقتصادية السلبية التي تضم خسائر الاقتصاد المصري والضرر الاقتصادي للريف المصري والخسائر الاقتصادية للمهاجرين. وتضم خسائر الاقتصاد المصري فاقد العملة الصعبة الناتج عن دفع المهاجرين لمبالغ مالية كبيرة بالدولار أو اليورو للمُهريين سواء في دُول العبور أو الوصول. ويُمثل الفاقد

في تكلفة التعليم خسارة أخرى يتكبدها الاقتصاد المصري من هذه الهجرة، ويحدث عندما يتخلف بعض المصريين -الذين حصلوا على الماجستير أو الدكتوراه من أوروبا- عن العودة بعد انتهاء مهمتهم العلمية، وبذلك يضيع على الدولة ما أنفقته على تعليمهم حتى حصلوا على الدرجة الجامعية الأولى. هذا بالإضافة إلى أن سياسة دول الاتحاد الأوروبي تقوم على انتقاء أصحاب الكفاءات العلمية والمتميزين من الباحثين الوافدين. ويفقد الاقتصاد المصري جزءاً غير قليل من قوته البشرية؛ لأن جميع المهاجرين من الشباب الذي لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً. وبالمثل، يتعرض الريف لأضرار اقتصادية كبيرة كارتفاع أجر العامل في الأرض الزراعية، وارتفاع سعر أراضي البناء. فبالنسبة للضرر الأول يحدث بسبب ارتفاع الهجرة بين أبناء الريف؛ مما تسبب في نقص واضح في القوى العاملة الزراعية، فساهم -بدوره- في ارتفاع أجر العامل الزراعي. كما ارتفع متوسط أجر العامل الزراعي ارتفاعاً ملحوظاً بعد الهجرة عن الوضع قبلها، فزاد بمقدار يفوق الضعف. ويتمثل الضرر الثاني في ارتفاع أسعار الأراضي بصفة عامة وارتفاعها ارتفاعاً كبيراً في القرى المعروفة بالهجرة بصفة خاصة، حيث ارتفع متوسط سعر متر أرض البناء في مناطق الأصل من حوالي ستمئة جنيه مصري عند الهجرة إلى أكثر من ثلاثة آلاف جنيه بعدها. ويتعرض بعض المهاجرين لخسائر مادية كالاستغلال المادي من قبل وسطاء الهجرة، والاستغلال من قبل صاحب العمل الأوروبي. فيتعرض كثير من الشباب الذي يحاول الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا لخسائر مالية كبيرة بسبب احتمالات النصب والاستغلال المادي أو دفع مبالغ مالية كبيرة نظير إتمام رحلة الهجرة، مما يدفع المهاجر -في أغلب الأحيان- للاستدانة. هذا بخلاف أن معظم المهاجرين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، مما يمنح الفرصة لبعض أصحاب العمل الأوروبيين لانتهاك قوانين العمل معهم وإهدار

حقوقهم المادية. أما على الجانب الأوروبي فتتكلف الدول الأوروبية كثيراً من الأموال لمراقبة الحدود والقبض على المهاجرين هجرة غير شرعية.

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية الإيجابية لهذه الظاهرة، فتقتصر - تقريباً - على المهاجر نفسه وأسرته، وتشمل: تحسن دخل المهاجر ومستوى حياته للأرض الزراعية؛ وتحسن دخل أسرة المهاجر؛ وتحسن الظروف المعيشية للمهاجر وأسرته. فقد حدث تحسن كبير في دخل المهاجرين بعد الهجرة على الرغم من التحاقهم بمهن هامشية، فارتفع متوسط الدخل الشهري للمهاجر من حوالي خمسمئة جنيه فقط قبل الهجرة إلى أكثر من سبعة آلاف جنيه بعدها، وحدث ذلك التحسن في جميع مناطق الأصل بلا استثناء، ووصل إلى أفضل صورة له في الشيخ مبارك والبرج. وحدث تحسن آخر في حياة بعض المهاجرين للأرض الزراعية، فبعد أن كان أقل من خمس المهاجرين لديهم أرض زراعية قبل الهجرة، أصبح أكثر من ثلثهم بعدها. وبالمثل، تحسن دخل أسرة المهاجر نتيجة لما يُحوّله من أموال من الخارج. وكانت الغالبية العظمى من المهاجرين تُرسل تحويلات نقدية شهرية لذويهم، بمتوسط شهري وصل لأكثر من ألف يورو. وترتب على ذلك تحسن ظروف المهاجر المعيشية وأسرته عقب الهجرة، ويظهر ذلك في تحسن مسكن المهاجر ودرجة اقتناء الأجهزة المعمرة وتعليم أولاده والرعاية الصحية.

وينتج عن هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا الكثير من الآثار الاجتماعية السلبية، فتؤدي إلى فقد بعض الأسر لعائلتها، وضعف الترابط الأسري، وزيادة أعباء الزوجة وتغيير أدوارها، وتأخر مستوى الأبناء في التعليم، وتوتر العلاقة بين الأسرة والجيران والأقارب. ويُعد فقد الأسرة لعائلتها أو أحد أفرادها الشباب في سن العمل والإنتاج أهم هذه الآثار، حيث يتعرض كثير من الشباب إلى الغرق أو الفقد أو الاعتقال أو الاحتجاز في دولة المقصد

الأوروبي لفترة زمنية طويلة. وينتج عن هذه الهجرة ضعف الترابط الأسري الذي يؤدي - بدوره - إلى العديد من المشاكل الاجتماعية للزوجة والأولاد في ظل غياب رب الأسرة، وقد يتطور ذلك الضعف إلى تفكك أسري، خاصة إذا حدثت حالات طلاق. ويُضيف غياب الزوج المزيد من المسؤوليات على الزوجة غير مسؤولياتها الأصلية، الأمر الذي يؤثر سلباً على تماسك الأسرة وترابطها وتعليم الأبناء. وكانت هناك نسبة مرتفعة نسبياً من المهاجرين - تفوق الستين بالمئة - تتحمل زوجاتهم مسؤولية الأسرة سواء بمُفردهن أو بمُساعدة أحد الأبناء أو والد الزوج. ويؤدي غياب رب الأسرة للعمل بالخارج إلى تراجع في مُستوى الأبناء التعليمي، وزيادة احتمالية حدوث توترات في العلاقة بين الأسرة والجيران أو الأقارب. أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية الإيجابية، فتشمل تغيير الحالة الزوجية للمهاجرين، وتحسن المكانة الاجتماعية للمهاجر وأسرته في قريته الأصلية، وتكوين جمعيات لتنمية منطقة الأصل. فتُسهم هذه الهجرة في تغيير توزيع المهاجرين حسب الحالة الزوجية عند الهجرة عن توزيعهم بعدها، فتزداد نسبة المتزوجين بشكل واضح بعد الهجرة. وتختلف المكانة الاجتماعية ونظرة سُكان منطقة الأصل للمهاجر وأسرته بعد الهجرة، ونجاح المهاجر في تحسين دخله وظروفه المعيشية وحيازته من الأرض الزراعية، فقد تغيرت نظرة سُكان منطقة الأصل لأكثر قليلاً من نصف المهاجرين بعد هجرتهم، وتحسنت مكانتهم الاجتماعية أيضاً. ورصدت الدراسة حالة فريدة من التكافل الاجتماعي بين المهاجرين من قرية ميت بدر حلاوة وأبناء قريتهم، تمثلت في تأسيس جمعية خيرية تخدم أبناء القرية، وتعمل على تنمية القرية وتطويرها، أطلقوا عليها اسم «بيت العائلة بفرنسا».

ويترتب على هذه الهجرة بعض الآثار الأمنية السلبية التي يمس بعضها أمن المهاجر، ويتعلق بعضها الآخر بالأمن في دول الوصول. فيتعرض بعض

المُهاجرين لأُمورٍ تمس أمنهم وحُرّيتهم حين يتم القبض عليهم أثناء مُحاولَة التسلّل ودُخول الدولة الأوروبيّة، وعندئذٍ يكونون رهن الاعتقال، ويتم إيداعهم في السُجون أو في مراكز الاحتجاز غير الآدميّة أحياناً. هذا بخلاف أن هجرة الشّاب المصري قد تتحول إلى اتجارٍ بالبشر، وعندئذٍ يقع الشّاب المُهاجر في قبضة المُهربين وتُجار البشر، ومن ثمّ يكون أمنه وسلامته في خطرٍ شديد. كما تبين تعرض عدد قليل من المُهاجرين لِعُنفٍ وتمييزٍ في بعض دُول الاتحاد الأوروبي، وتنوع التمييز على أساس ديني ولُغوي وقومي ووطني. وتُساهم هذه الهجرة في ارتفاع مُعدلات الجريمة في أوروبا، فقد وجهت إيطاليا تهمة ارتكاب جرائم جنائيّة لأكثر من مئة ألف وافد -بصورة شرعيّة أو غير شرعيّة- في مُنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وكان للهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا بعض الآثار الجُغرافيّة التي تضم: زحف العُمران على الأراضي الزراعيّة، والنمو العُمراني الأفقي السريع لمناطق الأصل، وتغيير مُورفولوجيّة الريف المصري. فقد ساهمت - وما زالت تُساهم - هذه الهجرة في ظاهرة الزحف العُمراني على الأراضي الزراعيّة، مما يُؤدّي إلى تغييرٍ في خريطتي الزمام المزروع والمعمور المصري. وقدرت الإدارة المركزيّة لحماية الأراضي أن مصر فقدت خلال الأعوام العشرة الأخيرة حوالي ثلاثمئة وخمسين ألف فدان. وكانت المُحافظات المعروفة بالهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا هي أكثر مُحافظات الجمهوريّة فقداً للأراضي الزراعيّة. وساهمت الهجرة -كذلك- في النمو العُمراني الأفقي السريع لمناطق الأصل واتساع كُتلها العُمرانيّة خلال العقدين الأخيرين، وساعدت -بشكلٍ واضح- في زيادة مساحة المعمور المصري. ويتركز التوسع العُمراني في القرى المُصدرة للمُهاجرين على أطرافها الزراعيّة. هذا، وقد شكّلت نسبة الإضافة العُمرانيّة -منذ بداية القرن الحالي حتى مُنتصف العقد الثاني- رُبع إجمالي

الكتلة العمرانية الراهنة لجميع مناطق الأصل. هذا بخلاف أن هذه الهجرة قد أدت إلى تغيير واضح في مورفولوجية القرى المصرية المصدرة للمهاجرين، وتمثلت أهم ملامحه في الارتفاع الرأسي للمباني السكنية، وتغير مادة إنشاء المساكن، وتزايد النشاط التجاري والصناعي، وتغير المظهر العام للشوارع.

أما بالنسبة للآثار السياسية فتضم: توتر العلاقات السياسية بين دول المقصد الأوروبية، وحدث انقسامات سياسية داخل دولة المقصد، وتوتر العلاقات السياسية بين دولة الأصل ودول العبور والوصول. فقد حدثت انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي بسبب الهجرة غير الشرعية، تجسدت في النزاع الفرنسي-الإيطالي الذي حدث عندما تمكنت مجموعة كبيرة من المهاجرين هجرة غير شرعية من الوصول إلى جزيرة لامبيدوسا، ثم قامت الحكومة الإيطالية بمنح معظمهم بطاقات إقامة لمدة ستة أشهر، ولكن رفضت فرنسا السماح لهم بعبور الحدود الفرنسية-الإيطالية. وتسببت الهجرة غير الشرعية في انقسامات سياسية حزبية داخل دولة المقصد حول طريقة التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية، وضبط الحدود والسيطرة عليها، كما حدث في المملكة المتحدة. هذا بخلاف أن هجرة المصريين غير الشرعية، يمكن أن تتسبب في توتر العلاقات السياسية بين مصر ودول العبور العربية والأجنبية.

وبعد عرض الدراسة لخصائص المهاجرين وآثار الهجرة، وضعت رؤية مستقبلية للظاهرة، تقوم على تقدير حجمها، وتحديد أساليب التعامل معها في المستقبل. وتوقعت الدراسة أن يرتفع المتوسط السنوي لعدد المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا في السنوات القليلة القادمة، بحيث يصل إلى نحو (ستة آلاف مهاجر سنوياً). وجاء التوقع بالزيادة نظراً لأنه لا توجد مؤشرات ترجح تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة

القادمة، إلى جانب أن أغلب مؤشرات أداء الاقتصاد المصري تُشير إلى تراجع واضح في مُستواها. أما فيما يتعلق بأساليب التعامل مع الهجرة غير الشرعية، فقد اقترحت الدراسة ثمة حزمة من الأساليب من شأنها أن تُساعد في الحد من الظاهرة في المُستقبل أو التخفيف من حدتها كالتعاون الفعلي بين دول شمال المتوسط وجنوبه، فلا يجب أن يقتصر التعاون على الجانب الأمني، وإنما يكون بالتنمية وضح استثمارات أوروبية في مصر، يتم استغلالها في إقامة مشروعات تنموية، تجذب - بدورها - الكثير من الشباب. وترى الدراسة ضرورة الاستفادة من تجارب التنمية في الدول الأخرى كإيطاليا والصين واليابان وكوريا الجنوبية. وتضم الأساليب - كذلك - استكمال الدولة للمشروعات الكبرى، حتى تستطيع توفير فرص العمل اللازمة للشباب، كمشروعات تنمية شمال سيناء وتنمية جنوب الوادي. ويجب العمل على إقامة مشروعات تنموية زراعية وصناعية وسياحية جديدة خاصة بالصحاري المصرية؛ والعمل على تخفيف أعباء المُستثمرين ودعمهم بشتى الوسائل.

وفي ضوء ما سبق، وللحد من ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا وآثارها السلبية العديدة، يُمكن التوصية بضرورة توفير الحكومة المصرية لفرص عمل للشباب ذات عائد مُناسب وكاف، يضمن لهم حياة مُستقرة ومُستوى معيشياً جيداً، ويُمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية وخلق فرص العمل للسُكان من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أو بإقامة مشروعات تنموية كبرى في المناطق الواعدة التي أوضحتها الدراسة. كما يُمكن التوصية بضرورة قيام الوزارات المعنية بالهجرة - كوزارتي القوى العاملة والدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج - بالتنسيق مع دول المقصد الأوروبية - وفي مُقدمتها إيطاليا وفرنسا - لتوفير عمالة مُدربة ومؤهلة في المهن والحرف المطلوبة

في سوق العمل الأوروبي كدهان الأبنية وديكورات الجبس والبيع والخدمات والصيد، وانتقالها إلى أوروبا بصورة قانونية. ويُمكن التوصية -كذلك- بقيام وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بالعمل على جذب استثمارات أجنبية وعربية، وتوفير المناخ الملائم للمستثمرين عن طريق إصدار القوانين والقرارات المُشجعة لهم، والتنسيق مع باقي الوزارات لتذليل العقبات الإدارية. ويجب -أيضاً- توعية الشباب المصري بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها السلبية على المجتمع والأسرة والمهاجر نفسه، على أن تتولى وزارات الإعلام والهجرة وشؤون المصريين بالخارج والقوى العاملة تلك التوعية، بعد التنسيق فيما بينها. كما تُوصي الدراسة بتوجيه الباحثين والمُتخصصين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية حول ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية عامة وخصائص المهاجرين والآثار المترتبة عليها خاصة، بحيث تستند تلك الدراسات إلى دراسات ميدانية تفصيلية لمناطق الأصل.

الهوامش

- (١) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، سلسلة رقم ٣٧، القاهرة، المركز الديموجرافي بالقاهرة، ٢٠٠٧.
- (٢) علاء الدين عبد الخالق علوان، العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوربية، الجزء الثاني، العدد الرابع والخمسون، المجلة الجغرافية العربية، القاهرة، الجمعية الجغرافية المصرية، ٢٠٠٩.
- (٣) نجوى حافظ وآخرون، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠.
- (4) Talani, L. S., **From Egypt to Europe: Globalisation and Migration across the Mediterranean**, London, Tauris Academic Studies, 2010.
- (٥) محمد أحمد علي حسانين، هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، الجزء ١، العدد ٤١، قنا، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٣.
- (٦) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، هرمس، المجلد الثاني، العدد ٢، القاهرة، ٢٠١٣ م.
- (٧) محمد أحمد علي حسانين، العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا: دراسة في الجغرافيا البشرية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد ٣٧، الحولية ٤٧٢، مارس ٢٠١٧.
- (٨) عبد الله بن أحمد بن سعد الغامدي، الدراسة الميدانية في مجال الجغرافيا ودور علماء الجغرافيا المسلمين في تطورها، رسائل جغرافية، العدد ٢٩٩، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، إبريل ٢٠٠٥ م، ص ٣.
- (٩) محمد عبد الرحمن الشرنوبى، البحث الجغرافي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٢٧.

- (١٠) للاطلاع على استمارة الاستبانة راجع ملحق (١).
- (11) Siegel, J. S and Swanson, D. A., **the Methods and Materials of Demography**, Second Edition, Academic Press, New York, 2004, p.465.
- (١٢) لمزيد من التفصيل، راجع: محمد أحمد علي حسانين، هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ص ٦٣-٧٠.
- (13) International Organization for Migration (IOM)., **Migration Initiatives 2015: Regional Strategies**, Geneva, 2014, p.116.
- (١٤) راجع: محمد أحمد علي حسانين، هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ص ٨٢-٩٥.
- (١٥) لم يتمكن الباحث من تصوير مناطق تهريب المهاجرين ومحطاتهم الواقعة على ساحل البحر المتوسط بقرية الشيخ مبارك؛ نظراً لوجود تلال رملية مرتفعة ونقطة تمركز لقوات حرس الحدود.
- (١٦) لمزيد من التفصيل عن مناطق تهريب المهاجرين بالقرى الواقعة على ساحل البحر المتوسط والتابعة لمركز البرلس بمحافظة كفر الشيخ، راجع: محمد أحمد علي حسانين، العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ١١٣-١٢٤.
- (١٧) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، ص ٥٤.
- (١٨) المرجع السابق، ص ٥٥.
- (١٩) رشود بن محمد الخريف، معجم المصطلحات السكانية والتنمية، الرياض، مؤسسة الملك خالد الخيرية، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، ص ٩٥.
- (20) Zachariah, K.C., **Measurement of Internal Migration from Census Data**, In: Brown, A.A and Neuberger, E (Editors), **Internal Migration: A Comparative Perspective**, Academic Press, New York, 1977, p. 127.

- (٢١) رشود بن محمد الخريف، معجم المصطلحات السكانية والتنمية، ص ٣٤.
- (٢٢) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٦.
- (٢٣) محمد السيد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم، السكان: ديموغرافيا وجغرافيا، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ص ٨٨.
- (٢٤) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ٤١٦.
- (٢٥) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ١٥٨.
- (٢٦) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٥٦.
- (٢٧) المرجع السابق، ص ١٨٧.
- (٢٨) صفية عبد العزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، في نجوى حافظ (محرر)، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠، ص ٩٧.
- (٢٩) عاصم الدايش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، القاهرة، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة - وزارة الداخلية، ٢٠١٠، ص ٧.
- (30) Kovacheva, V., **Security Challenges and the Composition of Irregular Resident Population in Europe: Overestimating the Young Men**, Working Paper No. 8/2010, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2010, p. 15.

(٣١) اندريا ستوكورو، تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المهاجرين في إيطاليا، ورقة بحثية حول: مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، مركز بحوث ودراسات السياسة الدولية، ٢٠٠٤، ص ٩.

(32) Fasani, F., **Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe – Country Report Italy**, European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, 2009, Table (24), p. 101.

(33) Petersen, W., **Population**, Second Edition, Macmillan, London, 1969, P. 262.

(34) Newbold, K, B, **Population Geography: Tools and Issues**, Rowman & Littlefield Publishers, INC. New York, 2010, P. 137.

(35) White, P. E and Woods, R. I., **the Foundations of Migration Study**, In: White, P and Woods, R (Editors), the Geographical Impact of Migration, Longman, New York, 1980, p. 14.

(٣٦) صفية عبدالعزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، ص ٩٧-٩٨.

(37) Fasani, F., **Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe – Country Report Italy**, Table (24), p. 101.

(٣٨) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٦١.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٤٠) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ١٧٦.

(٤١) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، ص ٧.

(٤٢) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٤١.

(٤٣) صفية عبد العزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، ص ٩٧-٩٨.

(٤٤) مُقابلة شخصية مع العقيد/مؤمن علاء-رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية/بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٤/٤/٢٠١٣م.

(45) Kovacheva, V., **Security Challenges and the Composition of Irregular Resident Population in Europe: Overestimating the Young Men**, pp. 16-17.

(٤٦) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٦١.

(٤٧) المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٤٨) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ١٧٠، ١٧٦.

(49) Tapinos, G. P., **Globalisation, Regional Inegration, International Migration**, International Social Science Journal, Vol. 52, 2000, p. 304.

(٥٠) محمد أحمد علي، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٢١٥.

(٥١) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ١٨١.

(52) Siegel, J and Swanson, D. A., **the Methods and Materials of Demography**, p. 205.

(53) Stark. O., **the Migration of Labor**, Basil Blackwell, Oxford, 1991, p. 5.

(54) Zohry, A., **Egyptian Youth and the European Eldorado: Journeys of Hope and Despair**, Danish Institute for International Studies, DIIS Working Paper no 2006/18, Copenhagen, 2006, p. 9.

- (٥٥) أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، القاهرة، الطبعة الثامنة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ١٧٥.
- (٥٦) دعاء سيد عبد الخالق جاد الله، النمو العمراني في مركز إطسا - محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية العمران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ملحق (٣٥)، ص ٣٤.
- (٥٧) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٨٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٣٣٠، ٣٣١.
- (58) Zohry, A.G., **Rural-to-Urban Labor Migration: A Study of Upper Egyptian Laborers in Cairo**, Unpublished Ph.D, Centre for Comparative Study and Culture, Development and Environment (CDE), University of Sussex at Brighton, 2002, p. 116.
- (59) Smith, T. L and Zopf, P. E., **Demography: Principles and Methods**, Davis, Philadelphia, 1970, pp. 525-526.
- (60) White, P. E and Woods, R. I., **the Foundations of Migration Study**, p. 15.
- (61) Todaro, M.P., **Economic Development in the Third World**, Fourth Edition, Longman, New York, 1989, p.277.
- (٦٢) محمد صبحي عبد الحكيم، الهجرة إلى القاهرة، المجلة الجغرافية العربية، العدد الأول، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١١٢.
- (٦٣) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ١٨٥-١٨٦.
- (٦٤) عاصم الدايش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، مرجع سبق ذكره، ص ٧.
- (٦٥) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) علي بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٤١-٥٤٢.

(٦٦) المركز الديموجرافي بالقاهرة، سكان مصر في القرن العشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٦٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦، النتائج التفصيلية لتعداد السكان، إجمالي الجمهورية، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٦٨) المركز الديموجرافي بالقاهرة، سكان مصر في القرن العشرين، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٦٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦، مرجع سبق ذكره.

(70) Hassanein, M. A. A. **Characteristics of Egyptian Emigrant Labor Force (1974-1994)**, CDC 28th Annual Seminar on Population Issues in the Middle East, Africa and Asia, Cairo Demographic Center, Cairo, 1999, p. 489.

(٧١) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ١٨٥-١٨٦.

(٧٢) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٧٣.

(٧٣) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، ص ٣٦٧.

(74) Lee, E. S., **A Theory of Migration**, Demography, vol. 3, no. 1, 1966, p. 57.

(٧٥) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٨٤.

(76) Hassanien, M. A. A., **Characteristics of Egyptian Emigrant Labor Force (1974-1994)**, p. 488.

(٧٧) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٦): دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢١٠.

(٧٨) صفية عبد العزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، ص ٩٩.

(٧٩) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) علي بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٤١.

(٨٠) أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ص ١٦٩-١٧٠.

(٨١) صفية عبد العزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، ص ١٠٣-١٠٤.

(٨٢) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) علي بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٤٣.

(٨٣) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، ص ٣٥١.

(84) White, P. E and Woods, R. I., **the Foundations of Migration Study**, pp. 15-16.

(٨٥) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٨٩.

(86) Hassanein, M. A. A. **Characteristics of Egyptian Emigrant Labor Force (1974-1994)**, p. 491.

(٨٧) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ٢٠٤.

(88) El Tanamly, R. M (2008), **the Euro-Mediterranean Migration: Matching Demand with Supply in the Labour Market**, Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo Univeristy, Cairo, p. 74.

(٨٩) علاء الدين عبدالخالق علوان، العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوربية، ص ٣٦٥.

(٩٠) لمزيد من التفصيل راجع: منظمة العمل العربية، التصنيف المهني العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

(91) White, P. E and Woods, R. I., **the Foundations of Migration Study**, pp. 16-17.

(٩٢) اندريا ستوكورو، تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المهاجرين في إيطاليا، ص ١٥.

(93) Newbold, K. P., **Population Geography: Tools and Issues**, p. 138.

(٩٤) لمزيد من التفصيل عن توصيف مهنة صياد السمك البحري.....راجع: منظمة العمل العربية، التصنيف المهني العربي، ص ٣٦٣.

(٩٥) أشار بعض المهاجرين من مدينة البرج إلى اكتسابهم لسلوكيات إيجابية كثيرة من المشرفين اليونانيين على أطقم الصيد أو من الصيادين اليونانيين تخص عمليات الصيد والمحافظة على نظافة البحر، وعدم تلويثه، أو إلقاء أي مخلفات فيه؛ لأنهم يعتبرونه مصدر دخلهم الأساسي وأمنهم الغذائي الذي يجب المحافظة عليه وتنميته.

(٩٦) لمزيد من التفصيل عن توصيف مهنة خضار وفاكهاني.....راجع: منظمة العمل العربية، التصنيف المهني العربي، ص ٢٩٣.

(٩٧) لمزيد من التفصيل عن توصيف مهنة دهان أبنية.....راجع: منظمة العمل العربية، التصنيف المهني العربي، ص ٢٩٧.

(٩٨) يختص مزارع البستنة العام بمن «يزرع الأشجار المثمرة والفواكه ويُقلمها ويطعمها ويعتني بها ويُقاوم آفاتها الزراعية» ويختص مركب الفسيفساء بمن «يتفقد السطح ويضبط استواءه، ويُخطط الأشكال الزخرفية على السطح، ويُجهز ألواح الفسيفساء ويركبها»....راجع: (منظمة العمل العربية، التصنيف المهني العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٤٩ و ٥٩٦).

(٩٩) لمزيد من التفصيل عن توصيف مهنة قصّير.....راجع: منظمة العمل العربية، التصنيف المهني العربي، ص ٥٩٥.

(١٠٠) يختص مُركب القوالب المعدنية بمن (يجمع القوالب المعدنية، ويُركبها ويدعمها لأعمال الإنشاءات الخرسانية، ويختار الألواح المعدنية ذات القياسات المُحددة، ويُشكل القوالب المعدنية، ويُركبها لصب أساس المبنى)...راجع: (منظمة العمل العربية، التصنيف المهني العربي، ص ٥٩٢).

(١٠١) دعاء سيد عبدالخالق جاد الله، النمو العمراني في مركز إطسا- محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية العمران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ص ١٦٢.

(102) White, P. E and Woods, R. I., **the Foundations of Migration Study**, p. 15.

(103) El Tanamly, R. M., **the Euro-Mediterranean Migration: Matching Demand with Supply in the Labour Market**, pp. 110-111.

(104) Barclay, G. W., **Techniques of Population Analysis**, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1958, p.241.

(105) White, P. E and Woods, R.I., **the Geographical Impact of Migration**, In: White, P and Woods, R (Editors), **the Geographical Impact of Migration**, Longman, London, 1980, pp. 42, 43.

(١٠٦) مركز الأرض لحقوق الإنسان، عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرون ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية، العدد رقم (٧١)، القاهرة، حقوق اقتصادية واجتماعية، ٢٠٠٩، ص ١٧.

(١٠٧) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، ص ٦٣-٦٤.

(١٠٨) سامية حسن الساعاتي، هجرة العقول المصرية: حجمها ودينامياتها وأبعادها، العدد الثاني-الثالث، المجلد ١٥، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٨، ص ١٢٥.

(١٠٩) مكتب التعاون الدولي - جمهورية مصر العربية، حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة ٣-٤ يوليو ٢٠١١، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، ص ١٧.

(١١٠) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، القاهرة، مجلس الوزراء، ٢٠٠٧، ص ٢٦.

(١١١) اعتماد محمد علام، الأبعاد الاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية المصرية للدول المتقدمة: دراسة حالة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب، عُقد في يومي ٢٧ و ٢٨ مايو ٢٠٠٣، القاهرة، جامعة القاهرة - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ٢٢.

(112) Glaser, W and Habers, C., **the Brain Drain: Emigration and Return**, Pergamon Press, Oxford, 1978, pp. 26-27.

(١١٣) علي فتحي أحمد، فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٥٠، ٥٥٥.

(١١٤) دعاء سيد عبد الخالق جاد الله، النمو العمراني في مركز إطسا - محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية العمران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ص ١٦٤.

(١١٥) علاء الدين عبد الخالق علوان، العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوربية، ص ٣٧٠، ٣٧٣.

(116) Lucas, R. E. B., **International Labor Migration in a Globalizing Economy**, CARNEGIE PAPERS, no. 92, Washington, CARNEGIE ENDOWMENT for International Peace, July 2008, p.5.

(١١٦) علاء الدين عبد الخالق علوان، العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوربية، ص ٣٥٦.

- (١١٨) ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، العدد ١٥٩، المجلد ٤٠، القاهرة، السياسة الدولية، ٢٠٠٥، ص ١٨٩.
- (١١٩) محمد أحمد علي حسانين، العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ١١٩.
- (120) International Organization for Migration (IOM), **World Migration Report 2010: the Future of Migration - Building Capacities for Change**, Geneva, 2010, p. 30.
- (121) Fasani, F., **Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe – Country Report Italy**, p. 73.
- (122) Courau, H., **Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe – Country Report France**, European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, 2009, p. 56.
- (١٢٣) محمد أحمد علي حسانين، العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ٧٢.
- (١٢٤) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ٣٦٨.
- (١٢٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات الإحصاءات الزراعية، قطاع الإحصاءات الاقتصادية والتعبوية، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية، القاهرة (على الرابط: http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pdf/agr_A.pdf).
- (١٢٦) من حساب الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الزمام والملكية الزراعية ٢٠٠٥، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٦-٢٣.
- (١٢٧) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٤٨.

(١٢٨) اندريا ستوكورو، تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المهاجرين في إيطاليا، ورقة بحثية حول: مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، مركز بحوث ودراسات السياسة الدولية، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(١٢٩) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، ص ٦٣.

(١٣٠) أيمن زهري، تحويلات المصريين بالخارج ٢٠١٠-٢٠١٥، نشرة الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، القاهرة، أغسطس ٢٠١٦، ص ٢.

(١٣١) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٤٨-٥٤٩.

(١٣٢) تبنت الدراسة تعريفات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لأنواع المسكن. فيُشير البيت الريفي إلى المبنى المُكون من طابق أو طابقين، ويضم غرفة أو أكثر من غرفة، ويبنى -عادة- من الطوب النقي أو الطين، وأضاف الباحث -كذلك- الذي يُبنى من الحجر؛ نظراً لاستخدامه على نطاقٍ واسعٍ كبديل للطوب النقيء في الريف المصري في السنوات الأخيرة. وتُشير الوحدة السكنية العادية إلى مكانٍ مُعدٍ -في الأصل- للسكن مثل الشقة أو الحجرة المُستقلة، ويميز الشقة أنها مُكونة من غرفة أو أكثر من غرفة، إلى جانب المنافع (المطبخ، الحمام ...). أما المنزل فيُشير إلى المبنى المُكون من طابق أو أكثر من طابق حتى خمسة طوابق، وكل طابق يضم شقة واحدة فقط أو غرفة أو أكثر من غرفة. وتُشير العمارة إلى المبنى المُكون من طابق أو أكثر، وكل طابق يضم أكثر من شقة، ويُعد المبنى المُكون من أكثر من خمسة طوابق عمارة حتى لو كان كل دور يضم شقة واحدة.

(١٣٣) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ٣٧٢-٣٧٥.

(١٣٤) راجع: محمد أحمد علي حسانين، هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ص ٥٦ و ٦٠.

(١٣٥) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٥١.

(١٣٦) المرجع السابق، ص ٥٥١.

(137) Ibrahim, S., **Oil, Migration and the New Arab Social Order**, In: Kerr, M.H, and Yassin, E, (Editors), Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order, the American University in Cairo, Cairo, 1982, P. 40.

(١٣٨) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ٣٨٤.

(١٣٩) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية، ص ٣١٠.

(١٤٠) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٥١.

(١٤١) المركز الديموجرافي بالقاهرة، دراسة تأثير عمالة الزوج خارج الجمهورية على حياة الزوجة والأولاد، المشروع القومي الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية المرسلة للعمالة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦١.

(١٤٢) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٥١.

(١٤٣) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ٤١١.

(١٤٤) علي فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، ص ٥٤٨-٥٤٩.

(١٤٥) مُقابلة شخصية مع سكرتير رئيس الوحدة المحلية لقرية ميت بدر حلاوة، في يوم الأحد الموافق ١٦/٨/٢٠١٥ م.

(١٤٦) حدد بيت العائلة بفرنسا هدفه العام بالنهوض بقرية ميت بدر حلاوة وتطويرها لتُصبح القرية النموذجية والمثالية على مُستوى الجمهورية. وحدد عدة مسارات لتحقيق هذا الهدف، هي: توفير الأجهزة الطبية والأدوية كافة؛ وبناء المدارس حتى تصل كثافة الفصل (٢٥ تلميذاً للفصل الواحد)؛ وتطوير شبكة المياه وجعلها صالحة للشرب؛ وتقديم مُساعدات لفقراء القرية والأيتام والمرضى؛ وتطوير مظهر القرية الجمالي؛ الاهتمام بالجانب الرياضي بتطوير مركز الشباب؛ دمج الشخص المُحتاج في مشاريع الاكتفاء الذاتي ليُصبح شخصاً مُنتجاً؛ والمُشاركة الفعّالة في حالة الأزمات والكوارث لنجدة المنكوبين؛ وتوفير مكان في فرنسا لتجميع أبناء القرية وتعارفهم والتقريب بينهم لحل المشاكل التي يتعرضون لها. ويعمل بيت العيلة بآلية تقوم على السعي لحصر جميع أبناء القرية الموجودين في فرنسا؛ وتجميع عشرة يورو شهرياً من كل مُهاجر بفرنسا ولديه الاستطاعة. وقد تمكن بيت العائلة من تجميع (٢٢٥٠٠ يورو) في فترة زمنية قصيرة (من ٦ ديسمبر إلى ٢٠ يناير)، وتم استغلال هذا المبلغ في شراء جهازين للغسيل الكلوي بتكلفة (١٤ ألف جنيه مصري)، وتصنيع (٨٨ مقعداً) لمدرسة الثورة الإعدادية بتكلفة (٣١٥٠٠ جنيه مصري) وتصليح باقي المقاعد بالمدرسة. ولمزيد من التفصيل، راجع: بيت العائلة - ميت بدر حلاوة، أُسترجعت بتاريخ ٢٣ أغسطس، ٢٠١٧ م من (/بيت العائلة - ميت بدر حلاوة - <https://www.facebook.com/284072518295994>).

(١٤٧) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٣، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٦.

(١٤٨) مركز الأرض لحقوق الإنسان، عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المُهاجرون ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية، ص ٦.

(١٤٩) سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، ص ٨٣-٨٤.

(١٥٠) مركز الأرض لحقوق الإنسان، المهاجرون في مصر: غرق (١٤) ومقتل (٦) وفقد (٣١) مصرياً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، العدد رقم (٨٣)، القاهرة، حقوق اقتصادية واجتماعية، يوليو ٢٠١٠، ص ١٦.

(151) United Nations General Assembly, **United Nations General Assembly Resolution 3449 (xxx)**, United Nations, New York, 9 December 1975, p. 90.

(١٥٢) بول كولبير، الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا؟ مصطفى ناصر (مترجم)، عالم المعرفة، العدد ٤٣٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس ٢٠١٦م، ص ٢٥٩-٢٦٠.

(١٥٣) الأمم المتحدة، مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، د-ت، ص ٦٦١.

(١٥٤) المرجع السابق، ص ٦٦٢.

(155) Zahran, A.H.M., the Impact of Illegal Immigration on the National Security of European Destination Countries, Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Cairo, 2012, p. 87.

(١٥٦) الأمم المتحدة، مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ص ٧-٨.

(١٥٧) سوسن حسين، الاتجار بالبشر: الوجه القبيح للهجرة العالمية، حوار مع «برونسون ماكينلي: مدير عام منظمة الهجرة العالمية»، السياسة الدولية، المجلد ٤١، العدد ١٦٥، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٩٠.

(١٥٨) الأمم المتحدة، مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ص ٦٦٢.

(١٥٩) عمرو محمد إبراهيم جاد، أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها: دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٨٠.

(١٦٠) مركز الأرض لحقوق الإنسان، الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبية: شعار الحكومة الإيطالية - مت أو عد من حيث جئت، العدد رقم (٧٦)، حقوق اقتصادية واجتماعية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧.

(١٦١) سوسن حسين، الاتجار بالبشر: الوجه القبيح للهجرة العالمية، ص ٨٩.

(162) Europol Public Information, **Trafficking in Human Beings in the EU**, Situation Report, Document REF NO: 765175, EUEPOL, Februray 2016, p. 4. Retrieved 22 August, 2017 from https://ec.europa.eu/antitrafficking/sites/antitrafficking/files/situational_report_trafficking_in_hu_an_beings_europol.pdf

(١٦٣) عاصم الداهش، الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة والعلاقة بين الاتجار في الأفراد وتهريب الأشخاص، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة - وزارة الداخلية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٩.

(164) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), **Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia**, p 14, Retrieved 24 August, 2017 from https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra.../156-Manifestations_EN.pdf

(165) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), **Highlights of EUMC Report: "Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia"**, p 2. Retrieved 24 August, 2017 from <https://fra.europa.eu/sites/default/.../1936-EUMC-highlights-EN.pdf>

(166) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), **Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia**, p 9.

(167) Talani, L. S., **From Egypt to Europe: Globalisation and Migration across the Mediterranean**, p. 215.

(168) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), **Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia**, p 17.

(١٦٩) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات، القاهرة، مجلس الوزراء، ٢٠٠٦، ص ٣٥.

(170) Van Dijck, D., **Is the EU Policy on Illegal Immigration Securitized? – Yes of Course! A Study into the Dynamics of Institutionalised Securitization**, the 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006, p. 15.

(١٧١) بول كولير، الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا، ص ٢٥٩.

(172) Fasani, F., **Undocumented Migration: Counting the Uncountable. Data and Trends across Europe – Country Report Italy**, p. 24.

(173) United Nations, **the Rights of Non-citizens**, E/CN.4/Sub.2/2003/23, Final Report of the Special Rapporteur, Commission of Human Rights, Economic and Social Council, New York, 26 May 2003, p. 11.

(174) Nunziata, L., **Immigration and Crime: New Empirical Evidence from European Victimization Data**, IZA Discussion Paper No. 8632, Institute for the Study of Labor, Bonn, November 2014, p. 24. Retrieved 25 August, 2017 from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2529341

(١٧٥) سامي محمود وأسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، العدد رقم (٦٨)، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، القاهرة، مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩، ص ١٧.

(١٧٦) صلاح علي صالح فضل الله، التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثرهما على الاقتصاد المصري (دراسة اقتصادية)، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، الإصدار ٤٦، رقم ٢، يونيو ٢٠١٥م، ص ٢٨٢.. أُنشِرت بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م من http://www.aun.edu.eg/journal_files/427_J_8829.pdf

(١٧٧) المرجع السابق، ص ٢٨٥.

(١٧٨) عبدالفتاح السيد عبدالفتاح، الزحف الحضري على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية: دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣ م، ص ١٦٢-١٦٣.

(١٧٩) رامى أحمد عبدالحفيظ، دراسة اقتصادية عن التعدي على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، الإصدار ٤٣، رقم ١، مارس ٢٠١٢ م، ص ١٣٢ .. أسترجمت بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٧ م من http://www.aun.edu.eg/journal_files/128_J_3612.pdf

(١٨٠) مُقابلة شخصية مع رئيس الوحدة المحلية لقرية الشيخ مبارك، في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٩/٢١ م.

(١٨١) علاء الدين عبدالخالق علوان، العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوروبية، ص ٣٧٠، ٣٧٣.

(١٨٢) دعاء سيد عبدالخالق جاد الله، النمو العمراني في مركز إطسا- محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية العمران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ص ٩٧.

(١٨٣) المرجع السابق، ص ١٠٠.

(١٨٤) أحمد طاهر، اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوروبية، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥، القاهرة، يوليو ٢٠١١، ص ١٠٤.

(١٨٥) المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، رقم في حياتنا، العدد رقم (١٢٥١)، .. أسترجمت بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٧ م من <http://www.baseera.com.eg/Nod.aspx>

(١٨٦) بول كولير، الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا؟، ص ٢٥٩، ٢٦٠.

(١٨٧) عادل أبوبكر الطحلي، الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الشباب والهجرة، .. أسترجمت بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧ م من www.poplas.org/uploads/member_studies/.../%20%20%20.doc

(١٨٨) محمد أحمد علي حسانين، هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ص ٦١.

(١٨٩) علاء الدين عبد الخالق علوان، العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوروبية، ص ٣٥١.

(١٩٠) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، العدد ١٧٩، المجلد ٤٥، القاهرة، السياسة الدولية، يناير ٢٠١٠، ص ١٧١.

(191) Skeldon, R., **Global Migration: Demographic Aspects and its Relevance for Development**, Technical Paper No. 2013/6, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2013. p. 7.

(١٩٢) راجع المصادر الآتية:

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية، أعداد الفترة (٢٠١٣م – ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية، أعداد الفترة من يناير ٢٠١٥م إلى مايو ٢٠١٧م، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لإحصاءات السياحة، أعداد الفترة (٢٠١٢م – ٢٠١٧م)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

(١٩٣) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

(194) Adamson, F.B., **International Migration and National Security: Maximizing Benefits and Minimizing Risks**, Atlantic Conference on "Migrant and Migrant Integration in the Atlantic Region", 22-24 March, Seville, Spain, 2007, p. 4.

(١٩٥) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ص ٢٧.

(١٩٦) فاييزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، باتنة- الجزائر، ٢٠١٢م، ص ٨٧.

(١٩٧) تتمثل بنود خطة الجهات الأمنية لمُجابهة الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الرسمية في: (١) تكثيف التحريات وتجنيذ المصادر السرية لضبط العناصر النشطة في تزوير التأشيرات والإقامات وجوازات السفر واتخاذ اللازم قِبَلَهُمْ. (٢) التنسيق بين مباحث أمن الدولة وقُنصليات بعض الدول الأجنبية الموجودة في مصر، لفحص ما يُقدم إليهم من مُستندات مُزورة بمعرفة راغبي السفر إلى الخارج، وتحديد مصدر تزويرها واتخاذ اللازم قِبَلَهُمْ. (٣) عمل نشرات فنية ومُصورة بما يرد لـ «إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير» من معلومات عن جوازات السفر وتأشيرات الدُخول المزورة المنسوبة للعديد من الدول وتوزيعها على منافذ الوُصول والسفر للاسترشاد بها عند فحص الحالات المشتبه فيها بتلك المنافذ. (٤) تدريب الضباط العاملين في المنافذ «البرية والبحرية والجوية» على أحدث وسائل التزوير وكيفية اكتشافها. (٥) تشديد إجراءات الرقابة وتوسيع دائرة الاشتباه حول المغادرين عبر منفذي السلوم البري إلى ليبيا وأسوان النهري إلى السودان، وميناء القاهرة الجوي للمُغادرين إلى دول أمريكا الجنوبية بخطوط ترانزيت بإحدى الدول الأوروبية.

وتتمثل بنود خطة الجهات الأمنية لمُجابهة الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ غير الرسمية في: (١) مُتابعة العناصر النشطة والوسطاء والسماصرة في هذا المجال وضبطهم واتخاذ اللازم قِبَلَهُمْ. (٢) مُشاركة «إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير» مجموعة العمل المشكّلة من الجهات الأمنية في استقبال ومُناقشة المرحلين إلى مصر من الخارج، لمعرفة أساليب تهريبهم وتحديد القائمين على عمليات التهريب ومحال إقامتهم واتخاذ اللازم قِبَلَهُمْ. (٣) التنسيق بين «إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير» ومجموعة المخابرات والأمن بحرس الحدود، وهي الجهات المنوط بها ضبط حالات التسلل عبر المنافذ غير الشرعية بالشواطئ المصرية. (٤) تفعيل دور إدارات البحث الجنائي بالمديريات بالتنسيق مع قسم مُكافحة الهجرة غير الشرعية

بقطاع مصلحة الأمن العام لملاحقة القائمين على هذا النشاط. (٥) الاستعانة بوسائل المساعدات الفنية في رصد تحركات العناصر النشطة....راجع: (عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة - وزارة الداخلية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤-٥).

(١٩٨) تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن المتهمين هم الأشخاص القائمون على تهريب الشباب المصري إلى الخارج بالطرق غير الشرعية، وليسوا الشباب المهاجر، حيث إنه لا يتم عمل قضايا للمهاجرين الذين تم ترحيلهم من دول المقصد، وإنما ما يتم معهم هو مجرد تحقيق لمعرفة القائمين على تهريبهم فقط..... (مُقابله شخصية مع العميد/ عاصم الداهش - مدير إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق ٢٦/٥/٢٠١٣م).

(١٩٩) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها، ص ٦.

(٢٠٠) للاطلاع على مزيد من التفصيل حول الاتفاقيات، يُمكن الرجوع إلى: محمد أحمد علي حسانين، هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، ص ٤٣-٤٤.

(٢٠١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٨-١٩.

(202) Eu/Egypt Action Plan, Available online at: http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/action_plans/egypt_enp_ap_final_en.pdf

(٢٠٣) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، ص ١٧١.

(٢٠٤) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية، مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع من واقع الصحافة المصرية، مجلس الوزراء، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص ٨.

(٢٠٥) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦م، ص ١٣-١٤.

(٢٠٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية، ص ٩.

(٢٠٧) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، ص ١١-١٢.

(٢٠٨) المرجع السابق، ص ١٢-١٣.

(٢٠٩) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية، ص ١٦.

(٢١٠) وسيم عبد الحميد، نحو خريطة سكانية جديدة لمصر، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم (٦٠)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٧.

(٢١١) لمزيد من التفصيل: حمدي هاشم، تنمية سيناء: المشروع القومي لمصر، العلم، العدد ٤٢٠، القاهرة، أكتوبر ٢٠١١، ص ٣٤-٣٥.

(٢١٢) عبدالحميد أحمد كليو وعبد المنعم حسن مكي، وادي العلاقي - جغرافيته وإمكانات تنميته، رسائل جغرافية، العدد ٢٩٠، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، يوليو ٢٠٠٤م، ص ٥٢.

(٢١٣) كريم حامد عبد اللطيف، الإمكانيات الجغرافية وأثرها على الإنتاج الزراعي بمنطقة سهل كوم امبو باستخدام الاستشعار عن البعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٢٧٤.

(٢١٤) لمزيد من التفصيل: محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، ص ٤٢٨-٤٣٨.

(٢١٥) رشدي سعيد، مصر المستقبل: المياه-الطاقة-الصحراء، كتاب الهلال، العدد ٦٣٩،

دار الهلال، القاهرة، مارس ٢٠٠٤، ص ١١٠.

(٢١٦) هشام أحمد محمد العفيفي، تنمية سيناء كبعد جيوسراتيجي للأمن القومي المصري: دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنصورة، المنصورة، ٢٠١٧م، ص ٣٠٩.

(٢١٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار - محافظة جنوب سيناء، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، مايو ٢٠١٠م، ص ١١٢.

(٢١٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار - محافظة شمال سيناء، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، مايو ٢٠١٠م، ص ١٢٦.

(١٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار - محافظة جنوب سيناء، ص ١٢٨.

(٢٢٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار - محافظة شمال سيناء، ص ١٤٤.

(٢٢١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار - محافظة جنوب سيناء، ص ١٧٨.

(٢٢٢) مصطفى حجازي محمد حجازي، التنمية في منخفض القطارة - الصحراء الغربية: دراسة في الجيومورفولوجيا التطبيقية باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بنها، بنها، ٢٠١٥م، ص ١٤٧، ١٧٦.

(٢٢٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية، ص ٨.

(٢٢٤) المرجع السابق، ص ١٦.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- (١) أبو عيانة، فتحي محمد. (٢٠٠٥). **جغرافية السكان: أسس وتطبيقات**. الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- (٢) أحمد، علي فتحي. (٢٠٠٨). **أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية**. قدم إلى المؤتمر السابع والثلاثين للمركز الديموجرافي حول قضايا السكان والتنمية (رؤى استراتيجية). المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة.
- (٣) إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير. (٢٠١٣). **بيان إحصائي بعدد القضايا وعدد المتهمين خلال الفترة من ٢٠٠٢/١/١ وحتى ٢٠١٣/٤/٣٠**. القاهرة: الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية.
- (٤) إسماعيل، أحمد علي. (١٩٩٧). **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية** (ط. ٨). القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.
- (٥) الأسرج، حسين عبد المطلب. (٢٠٠٦م، أكتوبر). **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**. كتاب الأهرام الاقتصادي. العدد ٢٢٩. القاهرة: مطابع مؤسسة الأهرام.
- (٦) الأمم المتحدة. **مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص**. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر.
- (٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- (٢٠٠٧). **نشرة الزمام والملكية الزراعية ٢٠٠٥**. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- (٢٠٠٨). **التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦**. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- (٢٠١٠، مايو). **دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار** - محافظة شمال سيناء. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- (٢٠١٠، مايو). **دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار** - محافظة جنوب سيناء. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- **النشرة الشهرية لإحصاءات السياحة**. أعداد الفترة (٢٠١٢م – ٢٠١٧م). القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- **المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية**. أعداد الفترة (٢٠١٤م – ٢٠١٧م). القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- **النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية**. أعداد الفترة من يناير ٢٠١٥م إلى مايو ٢٠١٧م. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- أهم مؤشرات الإحصاءات الزراعية. القاهرة: قطاع الإحصاءات الاقتصادية والتعبوية الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.....
(على الرابط: http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pdf/agr_A.pdf).
- ٨) الخريف، رشود بن محمد. (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م). **معجم المصطلحات السكانية والتنمية**. الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- ٩) الداهش، عاصم.
- (٢٠٠٩). **الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها**. القاهرة: إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير - الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة - وزارة الداخلية.
- (٢٠١٠). **الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها**، القاهرة: إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير - الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة - وزارة الداخلية.
- (٢٠١٢). **الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة والعلاقة بين الاتجار في الأفراد وتهريب الأشخاص**. القاهرة: إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير - الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة - وزارة الداخلية.
- ١٠) الساعاتي، سامية حسن. (١٩٧٨). **هجرة العقول المصرية: حجمها ودينامياتها وأبعادها**. **المجلة الاجتماعية القومية**، ١٥ (٢، ٣)، ١١١-١٣٠.
- ١١) الشرنوبلي، محمد عبد الرحمن. (١٩٧٨). **البحث الجغرافي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

(١٢) الشهاوي، طارق عبد الحميد. (٢٠٠٩). الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

(١٣) الطحلي، عادل أبوبكر. الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. ورقة عمل قدمت لمؤتمر الشباب والهجرة، أُسترجعت بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م من www.poplas.org/uploads/member_studies/.../%20__%20__%20____.doc

(١٤) العفيفي، هشام أحمد محمد. (٢٠١٧م). تنمية سيناء كبعد جيوسراتيجي للأمن القومي المصري: دراسة في الجغرافيا السياسية. رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، المنصورة.

(١٥) الغامدي، عبد الله بن أحمد بن سعد. (٢٠٠٥م، ابريل). الدراسة الميدانية في مجال الجغرافيا ودور علماء الجغرافيا المسلمين في تطورها. رسائل جغرافية، (٢٩٩) ١-٨٥.

(١٦) المركز الديموجرافي بالقاهرة.

– (١٩٩٦). دراسة تأثير عمالة الزوج خارج الجمهورية على حياة الزوجة والأولاد. المشروع القومي الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية المرسلّة للعمالة. القاهرة: المركز الديموجرافي بالقاهرة.

– (٢٠٠٤)، سكان مصر في القرن العشرين (ط. ٢). القاهرة: المركز الديموجرافي بالقاهرة.

(١٧) المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، رقم في حياتنا، العدد رقم (١٢٥١)، ..أُسترجعت بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٧م من <http://www.baseera.com.eg/Nod.aspx>

(١٨) بركان، فايزة. (٢٠١٢م). آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، باتنة- الجزائر.

(١٩) بشير، هشام. (٢٠١٠، يناير، ص ١٧٠-١٧١). الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا. السياسة الدولية، ٤٥ (١٧٩).

(20) بيت العائلة- ميت بدر حلاوة. أُسترجعت في تاريخ 23 أغسطس، 2017م من (/بيت- العائلة-ميت- بدر-حلاوة-

<https://www.facebook.com/%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%8A%D8%AA-%D8%A8%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%A9-284072518295994/>.

٢١) جاد الله، دعاء سيد عبد الخالق. (٢٠١٥). **النمو العمراني في مركز إطسا- محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية العمران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.

٢٢) جاد، عمرو محمد إبراهيم. (٢٠١١). **أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها: دراسة تحليلية ميدانية**. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.

٢٣) حافظ، سحر مصطفى (٢٠١٣م). **الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**. هرمس، ٢ (٢)، (ص ٤٥-١١٤).

٢٤) حافظ، نجوى، وآخرون. (٢٠١٠م). **الشباب المصري والهجرة غير الشرعية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٢٥) حامد، ناصر. (٢٠٠٥، يناير ص ١٨٨-١٩٣). **إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**. السياسة الدولية، ٤٠ (١٥٩).

٢٦) حجازي، مصطفى حجازي محمد. (٢٠١٥م). **التنمية في منخفض القطارة - الصحراء الغربية: دراسة في الجيومورفولوجيا التطبيقية باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية**. رسالة دكتوراه، جامعة بنها، بنها.

٢٧) حسانين، محمد أحمد علي.

- (٢٠٠٢). **الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجرافية**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة. DOI: [10.13140/RG.2.2.11123.14887](https://doi.org/10.13140/RG.2.2.11123.14887). على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/342503272_alhjrjrt_alkharjyt_llmsryyn_drast_dymwjghrafyt_Egyptian_Emigration_A_Demo-Geographic_Study

- (٢٠٠٩). **الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٦): دراسة جغرافية**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة. DOI: [10.13140/RG.2.2.12345.39522](https://doi.org/10.13140/RG.2.2.12345.39522). على الرابط

https://www.researchgate.net/publication/342692643_alhjrjrt_aldakhlyt_fy_msr_khlal_alftrt_1960-1996_drast_jghrafyt_-_Internal_Migration_in_Egypt_during_the_period_1960-1996_A_Geographic_Study

– (٢٠١٠). **الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية** (ط. ١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– (٢٠١٣). **هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا. مجلة كلية الآداب بقنا، ١ (٤١)،** (ص ١٥-١١٧). قنا: جامعة جنوب الوادي.

– (٢٠١٧). **العوامل المؤثرة في هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا: دراسة في الجغرافيا البشرية**. الكويت: مجلس النشر العلمي. DOI: [10.34120/0757-037-472](https://doi.org/10.34120/0757-037-472) -001. على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/333979553_Factors_Influencing_the_Illegal_Migration_of_Egyptians_to_Europe_A_Study_in_Human_Geography_alwaml_almwthrt_fy_hjrt_almsryyn_ghyr_alshryt_aly_awrwba_drast_fy_aljghrafya_albshryt_hwlyat_aladab_wallwm_a

(٢٨) حسين، سوسن. (٢٠٠٦، يوليو ص ٨٨-٩٤). **الاتجار بالبشر: الوجه القبيح للهجرة العالمية. السياسة الدولية، ٤١ (١٦٥).**

(٢٩) زكي، رمزي. (١٩٨٤، ديسمبر). **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.**

(٣٠) زهري، أيمن (٢٠١٦، أغسطس). **تحويلات المصريين بالخارج ٢٠١٠-٢٠١٥. القاهرة: الجمعية المصرية لدراسات الهجرة.**

(٣١) ستوكورو، اندريا. (٢٠٠٤). **تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المهاجرين في إيطاليا. قدم إلى مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل. مركز بحوث ودراسات السياسة الدولية، روما.**

(٣٢) سعيد، رشدي. (٢٠٠٤، مارس). **مصر المستقبل: المياه - الطاقة - الصحراء. كتاب الهلال. العدد ٦٣٩. القاهرة: دار الهلال.**

(٣٣) شريف، إيمان. (٢٠١٠). **تقييم خبرة الهجرة غير الشرعية وآليات المواجهة. في نجوى حافظ (محرر)، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية (ص ٢٣٧-٢٦٨). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.**

- ٣٤ طاهر، أحمد. (٢٠١١، يوليو). اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوروبية. *السياسة الدولية*، ٤٦ (١٨٥)، ١٠٤-١٠٧.
- ٣٥ عبد الحفيظ، رامي أحمد. (٢٠١٢، مارس). دراسة اقتصادية عن التعدي على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط. *مجلة أسيوط للعلوم الزراعية*، ٤٣ (١)، ١٣١-١٥٤... أسترجت بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٧ من http://www.aun.edu.eg/journal_files/128_J_3612.pdf
- ٣٦ عبد الحكيم، محمد صبحي (١٩٦٨). الهجرة إلى القاهرة. *المجلة الجغرافية العربية*، (١). (ص ١٠٢-١١٧).
- ٣٧ عبد الحميد، وسيم. (١٩٩٤). *نحو خريطة سكانية جديدة لمصر*. سلسلة الدراسات الخاصة. رقم (٦٠). القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- ٣٨ عبدالعزيز، صفية (٢٠١٠). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين. في نجوى حافظ (محرر)، *الشباب المصري والهجرة غير الشرعية* (ص ٩٥-١١٧)، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- ٣٩ عبدالفتاح، السيد عبد الفتاح. (٢٠١٣). *الزحف الحضري على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية: دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد*. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.
- ٤٠ عبداللطيف، كريم حامد. (٢٠١٢). *الإمكانات الجغرافية وأثرها على الإنتاج الزراعي بمنطقة سهل كوم امبو باستخدام الاستشعار من البعد ونظم المعلومات الجغرافية*. رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ٤١ علام، اعتماد محمد. (٢٠٠٣، ٢٨-٢٧ مايو). *الأبعاد الاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية المصرية للدول المتقدمة: دراسة حالة*. قدم إلى مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب، جامعة القاهرة، القاهرة.
- ٤٢ علوان، علاء الدين عبد الخالق. (٢٠٠٩). *العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوروبية*. *المجلة الجغرافية العربية*، (٥٤)، (ج. ٢، ص ٣٤٣-٣٨٢).
- ٤٣ غلاب، محمد السيد، عبد الحكيم، محمد صبحي. (١٩٧٨). *السكان: ديموغرافيا وجغرافيا* (ط. ٤). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٤) فضل الله، صلاح علي صالح. (٢٠١٥، يونيو). التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثرهما على الاقتصاد المصري (دراسة اقتصادية). *مجلة أسبوط للعلوم الزراعية*، ٤٦(٢)، ٢٨١-٢٩١. أسترجت بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧ م من: http://www.aun.edu.eg/journal_files/427_J_8829.pdf

٤٥) كليو، عبد الحميد أحمد ومكي، عبد المنعم حسن. (٢٠٠٤، يوليو). *وادي العلاقي- جغرافيته وإمكانات تنميته*. رسائل جغرافية. العدد ٢٩٠. الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.

٤٦) كولبير، ب. (٢٠١٦، أغسطس). *الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا* (مصطفى ناصر، مترجم). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٤٧) ليتيم، نادية، وليتيم، فتحية. (٢٠١١، يناير ص ٢٤-٣١). البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. *السياسة الدولية*، ٤٦ (١٨٣).

٤٨) محمود، سامي، وبدير، أسامة. (٢٠٠٩، يونيو). أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب. *سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية*، (٦٨)، ١-٢٤.

٤٩) مركز الأرض لحقوق الإنسان.

— (٢٠٠٩، أغسطس). *عالم للحواز لا للحقوق: العمال المهاجرون ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواز الأوروبية. حقوق اقتصادية واجتماعية*، (٧١)، ١-٤٤.

— (٢٠١٠، فبراير). *الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبية: شعار الحكومة الإيطالية - مت أو عد من حيث جئت. حقوق اقتصادية واجتماعية*، (٧٦)، ١-٥٥.

— (٢٠١٠، يوليو). *المهاجرون في مصر: غرق (١٤) ومقتل (٦) وفقد (٣١) مصري خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. حقوق اقتصادية واجتماعية*، (٨٣)، ١-٤٢.

٥٠) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

— (٢٠٠٦). *الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات*. القاهرة: مجلس الوزراء.

— (٢٠٠٧). *سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي*. القاهرة: مجلس الوزراء.

— (٢٠٠٨، يناير). *قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية، مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع من واقع الصحافة المصرية*. القاهرة: مجلس الوزراء.

٥١) مكتب التعاون الدولي - جمهورية مصر العربية (٢٠١١، ٣-٤ يوليو). **حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية**. قدم إلى الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت.

٥٢) منظمة العمل العربية. (١٩٨٧). **التصنيف المهني العربي**. القاهرة: منظمة العمل العربية.

٥٣) هاشم، حمدي. (٢٠١١، أكتوبر). **تنمية سيناء: المشروع القومي لمصر**. العلم، (٤٢٠)، (٣٤-٣٥).

٥٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (٢٠١٠). **مساحات الأراضي المفقودة نتيجة للتعديات عليها خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٥**. القاهرة: إدارة الإحصاء، الإدارة المركزية لشئون حماية الأراضي.

٥٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (٢٠١٤). **التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠١٤**. القاهرة: إدارة الإحصاء، الإدارة المركزية لشئون حماية الأراضي.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- 1) Adamson, F.B. (2007, 22-24 March). *International Migration and National Security: Maximizing Benefits and Minimizing Risks*. Atlantic Conference on Migrant and Migrant Integration in the Atlantic Region. Seville, Spain.
- 2) Barclay, G. W (1958). *Techniques of Population Analysis*. New York: John Wiley & Sons, Inc.
- 3) Courau, H. (2009). *Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe – Country Report France*, CLANDESTINO. European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Base Society.
- 4) El Tanamly, R. M. (2008). *the Euro-Mediterranean Migration: Matching Demand with Supply in the Labour Market*, Master Thesis, Cairo, Cairo University.

- 5) Eu/Egypt Action Plan, Available online at:
http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/action_plans/egypt_enp_ap_final_en.pdf
- 6) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC) (2006). Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia. Retrieved 24 August, 2017 from
https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra.../156-Manifestations_EN.pdf
- 7) European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC) (n.d.). Highlights of EUMC Report: "Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia". Retrieved 24 August, 2017 from
<https://fra.europa.eu/sites/default/.../1936-EUMC-highlights-EN.pdf>
- 8) Europol Public Information. (2016, February). Trafficking in Human Beings in the EU. Situation Report, Document REF NO: 765175. EUEPOL. Retrieved 22 August, 2017 from
https://ec.europa.eu/antitrafficking/sites/antitrafficking/files/situational_report_trafficking_in_human_beings-europol.pdf
- 9) Fasani, F. (2009). *Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe – Country Report Italy*, CLANDESTINO. European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Based Society.
- 10) Glaser, W and Habers, C (1978). *the Brain Drain: Emigration and Return*. Oxford: Pergamon Press.
- 11) Hassanien, M. A. A. (1999). **Characteristics of Egyptian Emigrant Labor Force (1974-1994)**. CDC 28 th Annual Seminar on Population Issues in the Middle East, Africa and Asia, Cairo Demographic Center, Cairo. Retrieved 24 August, 2017 from
https://www.researchgate.net/publication/342447930_Characteristics_of_Egyptian_Emigrant_Labor_Force_1974-1994_Research_Monograph_Series_No_28_Cairo_Demographic_Center_1999

- 12) Ibrahim, S (1982). "Oil, Migration and the New Arab Social Order". In: Kerr, M.H, and Yassin, E (Editors). ***Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order***. Cairo: the American University in Cairo.
- 13) International Organization for Migration (IOM) (2010), ***World Migration Report 2010: The Future of Migration - Building Capacities for Change*** Geneva.
- 14) International Organization for Migration (IOM) (2014), ***Migration Initiatives 2015: Regional Strategies***. Geneva.
- 15) Kovacheva, V. (2010). ***Security Challenges and the Composition of Irregular Resident Population in Europe: Overestimating the Young Men***. Working Paper No. 8/2010. Hamburg: Hamburg Institute of International Economics.
- 16) Lee, E. S. (1966). A Theory of Migration. ***Demography***. Vol. 3(1), 47-57.
- 17) Lucas, R. E. B. (2008, July). ***International Labor Migration in a Globalizing Economy***. CARNEGIE PAPERS. Washington: CARNEGIE ENDOWMENT for International Peace.
- 18) Newbold, K. P (2010). ***Population Geography: Tools and Issues***. New York: Rowman & Littlefield Publishers.
- 19) Nunziata, L (2014, November). "Immigration and Crime: New Empirical Evidence from European Victimization Data". Bonn: Institute for the Study of Labor. Retrieved 25 August, 2017 from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2529341
- 20) Petersen, W. (1969). ***Population***. (2nd.ed.). London: Macmillan.

- 21) Siegel, J and Swanson, D. A. (2004). ***the Methods and Materials of Demography*** (2nd.ed.). New York: Academic Press.
- 22) Skeldon, R. (2013). ***Global Migration: Demographic Aspects and its Relevnace for Development***. Technical Paper No. 2013/6. New York: United Nations, Population Division, Department of Economic and Social Affiars.
- 23) Smith, T. L and Zopf, P. E. (1970). ***Demography: Principles and Methods***. Philadelphia: Davis.
- 24) Stark. O. (1991). ***the Migration of Labor***. Oxford: Basil Blackwell.
- 25) Talani, L. S. (2010). ***From Egypt to Europe: Globalisation and Migration across the Mediterranean***. London: Tauris Academic Studies.
- 26) Tapinos, G. P. (2000). Globalisation, Regional Inegration, International Migration. ***International Social Science Journal***. (52), 297-306.
- 27) Todaro, M.P. (1989). ***Economic Development in the Third World*** (4th. ed). New York: Longman.
- 28) United Nations General Assembly. (1975, 9 December). ***United Nations General Assembly Resolution 3449 (xxx)***. New York: United Nations.
- 29) United Nations. (2003, 26 May). ***the Rights of Non-citizens***. Final Report of the Special Rapporteur-E/CN.4/Sub.2/2003/23. New York: Commission of Human Rights-Economic and Social Council-United Nations.

- 30) Van Dijck, D. (2006, 21-23 September). ***Is the EU Policy on Illegal Immigration Securitized? – Yes of Course! A Study into the Dynamics of Institutionalised Securitization.*** the 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Istanbul.
- 31) White, P. E and Woods, R. I. (1980). the Foundations of Migration Study. In: White, P. E and Woods, R. I (Editors), ***the Geographical Impact of Migration*** (1-20). New York: Longman.
- 32) White, P. E and Woods, R. I. (1980). the Geographical Impact of Migration. In: White, P. E and Woods, R. I (Editors), ***the Geographical Impact of Migration*** (42-56). New York: Longman.
- 33) Zachariah, K.C. (1977). Measurement of Internal Migration from Census Data. In: Brown, A.A and Neuberger, E (Editors), ***Internal Migration: A Comparative Perspective*** (121-134). New York: Academic Press.
- 34) Zahran, A.H.M. (2012). the Impact of Illegal Immigration on the National Security of European Destination Countries. Master Thesis, Cairo, Cairo University.
- 35) Zohry, A.G. (2002). ***Rural-to-Urban Labor Migration: A Study of Upper Egyptian Laborers in Cairo***, Ph. D thesis, Brighton, University of Sussex at Brighton.
- 36) Zohry, A. (2006). ***Egyptian Youth and the European Eldorado: Journeys of Hope and Despair.*** DIIS Working Paper no 2006/18. Copenhagen: Danish Institute for International Studies.



ملحق (1)

استمارة استبانة عن خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا وآثار الهجرة ومستقبلها.

ملحوظة مهمة: جميع بيانات هذه الاستمارة سرية وسوف تُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسوف يُصاغ من نتائجها بعض المقترحات التخطيطية.

م	الأسئلة	الإجابات	الانتقالات
1	ما نوع المهاجر؟ للبحث: اختار كود الإجابة دون سؤال المبحوث.	1- ذكر	2- أنثى
2	وما مكان الإقامة الحالي للمهاجر؟	(قرية)..... (مركز)..... (محافظة).....	
3	وما البلد التي هاجرت إليها؟		
4	وكام كان عمرك عندما سافرت لأوروبا؟	سنة	
5	وما السنة التي سافر فيها؟		
6	وما عدد السنوات التي قضيتها في دولة المقصد؟	سنة	
7	وما عدد أفراد أسرتك قبل السفر؟	فرد	
8	وما أعلى مستوى تعليمي وصلت إليه؟	1- لا شيء 2- ابتدائي وإعدادي 3- ثانوي عام أو فني 4- جامعي فأعلى	
9	وما حالتك الزوجية قبل السفر لأوروبا؟	1- أعزب 2- كاتب الكتاب 3- متزوج 4- مطلق أو أرمل	
10	وما حالتك الزوجية حالياً؟	1- أعزب 2- كاتب الكتاب 3- متزوج 4- مطلق أو أرمل	
11	وما درجة تحمل الزوجة لمسئولية الأسرة وأنت مسافر؟ للبحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- تحملتها بمفردها. 2- تحملتها بمعاونة أحد الأبناء. 3- تحملتها بمعاونة أحد الأقارب. 4- أخرى (تحدد).....	
12	وهل كنت تعمل هناك عمل يناسب تعليمك؟	1- نعم 2- لا	
13	وماذا كنت تعمل في أوروبا؟		
14	وهل ممكن تحكي باختصار رحلة السفر لأوروبا منذ خروجك من القرية حتى وصلت هناك؟ للبحث: نركز على مناطق التجمع والموانئ ووسائل الانتقال.		
15	وما الصعاب التي واجهتك في الرحلة؟ للبحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- تعرضت للغرق في البحر. 2- اعتقلت واحتجبت. 3- المركب قديمة جداً. 4- تعرضت لأذى وإهانة في الاعتقال. 5- أخرى (تحدد).....	
16	وهل دفعت أموال لأشخاص حتى يُساعدوك على السفر؟	1- نعم 2- لا	18=لا
17	وكم كان المبلغ الذي دفعته؟ للبحث: يكتب المبلغ بالعملة التي دفع بها المبحوث (جنيه مصري، دولار، يورو)		
18	وما مصدر الأموال التي دفعته؟ للبحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- الإداخار. 2- الاستدانة من الأصدقاء. 3- الاستدانة من الأقارب. 4- قمت ببيع أرض ملكي. 5- أخرى (تحدد).....	
19	وهل كنت تحول أموال أو ترسلها لأهلك في مصر؟	1- نعم 2- لا	21=لا
20	وكم كان المبلغ الذي كنت تحول أو ترسله في الشهر؟		
21	وهل واجهت تمييز ضدك هناك من أي نوع؟	1- نعم 2- لا	23=لا
22	وما نوعية التمييز الذي واجهته في العمل أو السكن؟ للبحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- تمييز بسبب الدين. 2- تمييز بسبب اللغة. 3- تمييز بسبب الجنسية. 4- أخرى (تحدد).....	
23	وكم كان دخلك الشهري تقريباً قبل السفر؟	1- لا شيء. 2- (أقل من 500 جنيه) 3- (500- ألف جنيه) 4- (ألف - ألفين جنيه) 5- (ألفان - ثلاثة آلاف جنيه) 6- أخرى (تحدد).....	
24	وكم يبلغ دخلك الشهري وأنت مسافر؟	1- لا شيء. 2- (أقل من 500 جنيه) 3- (500- ألف جنيه) 4- (ألف - ألفين جنيه) 5- (ألفان - ثلاثة آلاف جنيه) 6- أخرى (تحدد).....	
25	وهل كنت تملك أرضاً زراعية قبل السفر؟	1- نعم 2- لا	27=لا

م	الأسئلة	الإجابات	الانتقالات
26	وكم كانت مساحتها؟		
27	وهل تملك أرضاً زراعية حالياً؟	1- نعم 2- لا	لا=29
28	وما مساحتها؟		
29	وهل كان لديك مسكن خاص (تمليك أو إيجار) قبل السفر؟	1- نعم 2- لا	لا=34
30	وماذا كانت طبيعة هذا المسكن؟	1- بيت ريفي 2- شقة 3- خيمة أو عشة 4- أخرى (تحدد)	
31	وماذا كانت طبيعة حيازتك لهذا المسكن؟	1- إيجار قديم 2- إيجار جديد 3- تمليك 4- أخرى (تحدد)	
32	وماذا كانت حالة المسكن؟	1- هيكل خرساني. 2- حوائط حاملة. 3- مبني من الحجر. 4- أخرى (تحدد)	
33	وما المرافق التي كانت متصلة بهذا المسكن؟	1- شبكة المياه العامة 2- شبكة الكهرباء 3- شبكة الصرف الصحي 4- شبكة الغاز الطبيعي. 5- أخرى (تحدد)	
34	وهل لديك مسكن خاص (تمليك أو إيجار) بعد العودة؟	1- نعم 2- لا	لا=39
35	وما طبيعة هذا المسكن؟	1- بيت ريفي 2- شقة 3- خيمة أو عشة 4- أخرى (تحدد)	
36	وما طبيعة حيازتك للمسكن؟	1- إيجار قديم 2- إيجار جديد 3- تمليك 4- أخرى (تحدد)	
37	وما حالة المسكن؟	1- هيكل خرساني. 2- حوائط حاملة. 3- مبني من الحجر. 4- أخرى (تحدد)	
38	وما المرافق المتصلة بهذا المسكن؟	1- شبكة المياه العامة 2- شبكة الكهرباء 3- شبكة الصرف الصحي 4- شبكة الغاز الطبيعي. 5- أخرى (تحدد)	
39	وما الأجهزة التي كانت لديك قبل السفر؟ للباحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- راديو 2- تلفزيون ملون 3- فيديو 4- ثلاجة كهربائية 5- ديب فريزر 6- غسالة عادية 7- غسالة فول أوتوماتيك 8- مروحة كهربائية 9- بوتوجاز 10- سخان مياه 11- تلفون 12- مكينة كهربائية 13- تكييف 14- كمبيوتر 15- سيارة خاصة 16- أخرى (تحدد)	
40	وما الأجهزة التي لديك حالياً؟ للباحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- راديو 2- تلفزيون ملون 3- فيديو 4- ثلاجة كهربائية 5- ديب فريزر 6- غسالة عادية 7- غسالة فول أوتوماتيك 8- مروحة كهربائية 9- بوتوجاز 10- سخان مياه 11- تلفون 12- مكينة كهربائية 13- تكييف 14- كمبيوتر 15- سيارة خاصة 16- أخرى (تحدد)	
41	وهل تغيرت نظرة أهل بلدتك تجاهك بعد العودة؟	1- نعم 2- لا	لا=43
42	وما ملامح هذا التغيير؟ للباحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- إمكانية الزواج من العائلات الكبيرة 2- المشورة في مشكلات البلد 3- المشاركة في المجالس العرفية 4- أخرى (تحدد)	
43	وهل تعرضت أسرتك لمشاكل عندما كنت مسافراً؟	1- نعم 2- لا	لا=45
44	وما نوعية هذه المشاكل؟ للباحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- مشاكل مع الجيران. 2- مشاكل مع الأقارب 3- انحراف الأبناء 4- فشل الأبناء في التعليم. 5- أخرى (تحدد)	
45	وكم كان سعر متر أرض البناء قبل السفر؟		
46	وما سعر متر أرض البناء حالياً؟		
47	وكم كانت أجرة العامل في الأرض الزراعية قبل السفر؟		
48	وكم تكون أجرته حالياً؟		
49	وما مقترحاتك حتى نجعل الشباب لا يُهاجر بالطرق غير الشرعية إلى أوروبا؟ للباحث: ضع دائرة حول أكواد جميع الإجابات التي يذكرها المبحوث.	1- توفير الدولة لفرص العمل. 2- إتاحة التأشيرات للجميع. 3- تخفيض تكاليف السفر الشرعي. 4- تبسيط إجراءات السفر الشرعي. 5- ضبط عصابات تهريب المهاجرين. 6- أخرى (تحدد)	

Characteristics of Egyptians illegal migrants to Europe, the consequences of migration, and its future - A field geographical study

Abstract:

This study examines the characteristics, consequences, and the future of illegal migration for Egyptians to Europe. It used data obtained from the researcher's fieldwork carried out in 2015 on the areas of origin and multiple official government data. Moreover, the study revealed that there is a clear selectivity for young males who belong to large families, illegal migration rates are high among those who are educated, unemployed, and never married in Europe.; in Europe. Egyptian migrants engage in five main occupations (Sales occupations, Services occupations, Agriculture, Hunting, Industrial and chemical operations, and The food and engineering industries that are essential to help). Additionally, this migration has some negative economic impacts on the Egyptian society, rural areas, and migrants themselves; but its positive economic impacts are limited to emigrant and his family. Besides, it has some negative social impacts such as losing the head of the family, weakening the family ties, increasing wife responsibilities; but the positive social impacts include the change of emigrants' marital status and improving emigrant social position. Moreover, the security impacts of emigration include arresting emigrants, human trafficking, and contributing to the rise of crime rates in Europe. On the other hand, the geographical impacts are contributing to the sprawl of settlement on agricultural land, horizontal rapid settlement growth, and the morphological change of Egypt's countryside. Moreover, in the case of the future of this emigration, it is estimated that the annual average of emigrants will be six thousand in the next years. This migration can be reduced through effective cooperation between the North and the South countries of the Mediterranean, benefiting from the experiences of development in other countries, completing Egypt's major projects, and establishing the new development of the new project, as well as, the state will complete major projects.

Keywords: Illegal Migration, Migration of Egyptians, Europe, Characteristics of Migrants, Consequences of Migration, The Future of Migration, Selectivity of Migration, Areas of Origin, The Main Occupations, Human Trafficking, Crime Rate, The Sprawl of Settlement, The New Development Projects.

Author:**Dr. Mohamed Ahmed Aly Hassanien**

- Ph.D. in Geography: Dissertation title "Internal migration in Egypt during the period (1960-1196): Geographic Study" Cairo University, 2009.
- Lecturer of Human Geography – Geography Department, Faculty of Arts, Cairo University.
- Obtained the State Encouragement Award in Social Sciences in 2015.
- Ph.D. in Geography: Dissertation title "Internal migration in Egypt during the period (1960-1196): Geographic Study" Cairo University, 2009.

Publications:**A. Books:**

- 1- Conservation and Sustainable Use of Medical Plants Project: Western Desert & Oases Region, UNDP and National Research Center, Cairo, 2006. (Joint) (English).
- 2- Internal Migration in Egypt: A Study in Human Geography, Centre for Arab Unity Studies, Beirut, First Edition, 2010.
- 3- Geographical Aspects of Illegal Migration for Egyptian to Europe, Egyptian Geographic Society, Cairo, 2014.
- 4- Aspects of Arab World Geography, Arab Culture House "Dar El-thkafa Al-Arabia", Cairo, 2016.
- 5- Urban Settlement, Open Education Center, Cairo University, First Edition, 2016. (Joint).
- 6- Dictionary of Human Geography (Translation), National Center for Translation, Cairo, 2016.
- 7- Population Issues, Open Education Center, Cairo University, First Edition, 2017.

B. Articles:

- 1- Characteristics of Egyptian Emigrant Labor Force (1974-1994), Cairo Demographic Center, Vol. 28, Cairo, 1999.
- 2- Labour Temporary Migration among Arab Countries: A Geographic Study, In: Researches and Recommendations of the Second Meeting of Arab Geographers (Arab Unity through Geographical Diversity), Held in Cairo from 20-23, November, 2000, Egyptian Geographic Society, Cairo, ch. 2, 2002.
- 3- External Emigration of the Egyptian Inhabitants: A Demographic Study, Lettre d'information - Newsletter, CEDEJ, Cairo, Vol. 5, 2003.
- 4- Numbers of Egyptian Pilgrims and their Characteristics, In: Encyclopedia of Hajj and the Two Holy Mosques, King Abdul-Aziz Foundation, Riyadh- Kingdom of Saudi Arabia, 2012.
- 5- Illegal Migration for Egyptian to Europe: A Demo-Geographic Study, Journal of Faculty of Arts in Qena, South Valley University, Vol. 42, Ch. 2, 2013.
- 6- Factors Influencing the Illegal Migration of Egyptians to Europe: A Study in Human Geography, Annals of the Arts and Social Sciences, the Academic Publication Council, Kuwait, Vol. 37, Monograph 472, March 2017.
- 7- Demo-geographic Aspects of Labour Force in Qatar State, In: the First Regional Geographical Conference of Cairo University (Role of Geography in the Problematics of the Arab World), Held in Cairo from 7-8, March, 2017, Geography Department- Faculty of Arts, Cairo University, 2017.
- 8- Some Geographic Aspects of the Contribution of Egyptian Deserts to Population Redistribution (2006-2017) with a Future Planning Vision, Geographical Research Series, No. 132. The Egyptian Geographical Society, Cairo, 2019.

10.34120/0757-041-555-001

Monograph 555

Characteristics of Egyptians illegal migrants to Europe, the consequences of migration, and its future - A field geographical study

Mohamed Ahmed Aly Hassanien, Ph.D

**The Department of Geography - Faculty of Arts - Cairo University
EGYPT**

**The Department of Social Sciences - Faculty College of Arts and
Humanities - Taibah University
Saudi Arabia**

عزيزي القارئ:

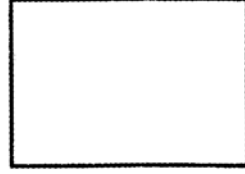
يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجاباتكم عن هذه الأسئلة:

- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (انكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحوليات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحوليات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحوليات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقترحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
ص.ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

تحت رعاية كريمة من سمو ولي العهد الشيخ

وقف الأمان العامة للأوقاف

تنظم الأمانة العامة للأوقاف بطولة الكويت

مسابقات الأمان العامة للأوقاف
Kuwait International Contest on Waqf Researches

الدورة الحادية عشرة

(١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٨ - ٢٠١٩ م)

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية



موضوعات المسابقة الحادية عشرة:

الموضوع الأول، الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة.

الموضوع الثاني، دور المؤسسات الوقفية (الحكومية - الأهلية) في العمل الإغاثي.

شروط التقديم لمسابقات الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

أولاً، الشروط العامة للمسابقات:

١. يحق للباحثين، الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات العلمية المشاركة في المسابقة.

٢. تقدم الأبحاث بأحدى اللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية، الفرنسية). بشرط أن يكون البحث مصحوباً بترجمة كاملة إلى العربية.

٣. ألا يقل البحث عن (٩٠) صفحة ولا يتجاوز (١٠٥) صفحات. الالتزام بشروط البحث العلمي مع مراعاة المنهج النقدي، ومناقشة وميمات النظر المختلفة حول موضوع البحث مع التوثيق العلمي للأدلة وفقاً للقواعد المتعارف عليها.

٤. المعايير الأساسية لتحكيم الأبحاث هي: سلامة المنهج العلمي، وتيسر الأفكار، ووضوح العرض، والقدرة على ربط النتائج بالمقدمات. سلامة لغة البحث.

٥. يحق للأمانة العامة للأوقاف سحب أي من الجوائز إذا لم ترق الأبحاث المقدمة إلى المستوى المطلوب، وهي غير ملزمة برد الأبحاث التي تسلمها سواء أكانت الفائز أم غير فائز.

٦. يحق للأمانة العامة للأوقاف سحب الجائزة من الأبحاث الفائزة التي يتبين مخالفتها للقواعد العلمية.

٧. للأمانة العامة للأوقاف حق نشر الأبحاث الفائزة، والاستفادة منها بالطرق التي تراها ملائمة.

٨. الأبحاث التي تعالف الشروط السابقة لا تدخل تحكيم المسابقة.

٩. لا يكون البحث قد سبق أن حصل على جائزة أخرى أو على شهادة علمية، ويحق للأمانة العامة للأوقاف سحب قيمة الجائزة إذا اكتشفت أن البحث الفائز قد نشر سابقاً أو قدم إلى جهة أخرى لغرض آخر أو مستلماً من رسالة علمية.

١٠. لا يحق لمن فاز في إحدى دورات المسابقة أن يشارك في الدورة التي تليها مباشرة.

١١. لا يحق للناشرين نشر أبحاثهم الفائزة بأنفسهم أو التصرف فيها لنشر إلا بموافقة خطية من الأمانة العامة للأوقاف.

١٢. تقدم الأبحاث مطبوعة على الكمبيوتر بحجم ورق A4 وفقاً للتعليمات، العمد للصفحة الذي هو على النحو الآتي:

أ - هوامش الصفحة:	الفراغ أعلى وأسفل ٥٤ مم.
ب - الخط في المتن:	الفراغ بين وسائر ٣٥ مم.
ج - الخط بين الهوامش:	١١ مم.
د - الخط بين الأسطر:	١١ مم.

٤- توثيق الجرائد:

إذا وردت الجريدة لأول مرة، فيذكر اسمها وعددها وتاريخها، ثم عنوان المقال واسم صاحبه ورقم الصفحة ورقم العمود (في غالب الأحيان). وإن وردت فيما بعد، فيتم إيراد اسمها وعددها مع عنوان المقال واسم صاحبه ووضع رمز (م.س) أو (م.م) أو (م.ن) في مكان الرمز السابق إن ورد المرجع نفسه مرة ثانية مباشرة. مع إحداث التبدلات اللازمة في حالة اختلاف المقال والكتاب ورقم الصفحة.

٥- توثيق المواقع الإلكترونية:

إذا ورد الموقع الإلكتروني لأول مرة فيذكر عنوان البحث أو المقال أو غير ذلك، ثم اسم المؤلف، وعنوان الموقع الإلكتروني، ووقت أخذ المعلومة من الموقع (باليوم والساعة والدقيقة).

ثانياً، إجراءات التقديم للمسابقات:

١. الحصول على نسخة من الكتيب التعريفي لموضوعات المسابقة، وعناصرها الاسترشادية من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:

<http://www.waqf.org.kw>

٢. إرسال الأبحاث للأمانة العامة للأوقاف بدمية الكويت، مرفقاً بها نموذج الاشتراك والسيرة الذاتية على النحو الآتي:

أ- إلكترونيًا: على البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية:

send@waqf.org

ب- بردياً: بإرسال نسخة ورقية مع قرص مضغوط على العنوان الآتي:

مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

الأمانة العامة للأوقاف

الدمية - طابعا ٢ - شارع حمود الرقبة

ص ب ٤٨٢ الصفاة - ١٣٠٠٥ دولة الكويت.

٣. تزينت من المعلومات حول المسابقة يرجى الاتصال على هاتف:

(الرمز الدولي ٩٦٥٠٠)

٢٢-٦٥٤٤٨-٢٢-٦٥٤٤٨

فاكس: ٢٢٥٢٥٦٦ (٩٦٥٠٠)

رابعاً، جوائز المسابقة:

تقدم جوائز نقدية قيمة للفائزين في كل موضوع على حدة.

١١. يرفق مع البحث السيرة الذاتية لصاحبه + صورة شخصية.

١٥. تقدم أصول الأبحاث في موعد أقصاه ٢٧ رمضان ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٠١٩/٥/٢١ م.

ثانياً، توثيق المصادر والإحالات المرجعية:

يتم توثيق الإحالات المرجعية وفقاً للآتي:

أ) الرموز المستخدمة:

اعتماد بعض الرموز في شيايا البحث، وهي:

[...] التي تدل على أن هناك كلاماً تم حذفه من النص الأصلي.

[] التي تدل على أن الكلام الموجود بداخل المعقوفين إنما هو إضافة من عند الباحث.

(م.س) : في الهوامش وتعني: مرجعاً سابقاً.

(م.ن) : في الهوامش وتعني: المرجع نفسه.

ب) توثيق المصادر والمراجع:

ويكون على النحو الآتي:

١- توثيق الكتب والمكتبيات:

إذا وردت لأول مرة، فيسبغ ذكر عنوانها ومؤلفها، ودار النشر أو الطبع، ومكانها، وعدد الطبع، وسننها، ثم رقم الصفحة، وإذا وردت فيما بعد، فيتم ذكر اسم الكتاب، والمؤلف مع وضع رمز (م.س) ثم رقم الصفحة، أو وضع رمز (م.ن) ورقم الصفحة إذا ورد بعده مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق، وإن تكرر وورده بكثرة فيتم الاستغناء عن ذكر (م.س).

٢- توثيق الفتاوى:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم ذكر عنوانها، وتاريخ حدوثها، والرامي أو المنظم لها (إن وجد)، ثم عنوان البحث المقدم، واسم صاحبه، ورقم الصفحة، وإن كان دخلاً أو تعقيباً فيذكر اسم صاحبه ورقم الصفحة، وفي حالة ورود الفتوة فيما بعد، فيذكر اسمها وعنوان الموضوع أو البحث مع اسم صاحبه ورقم الصفحة، وإن كان دخلاً أو تعقيباً فاسم صاحبه بالإضافة لرقم الصفحة من دون تسميان وضع رمز (م.س) قبل رقم الصفحة أو وضع رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق.

٣- توثيق المجلات أو الدوريات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم إيراد اسم المجلة أو الدورية وعددها وتاريخ صدورها، ثم عنوان الموضوع واسم صاحبه ورقم الصفحة، وإن وردت فيما بعد، فيذكر اسمها وعددها ثم عنوان الموضوع (وقد يتم اختصاره إذا كان طويلاً) واسم صاحبه، مع وضع رمز (م.س) ورقم الصفحة، أو وضع رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية، وفي حالة ما إذا كان الموضوع مختلفاً فيتم ذكر عنوانه واسم صاحبه رقم الصفحة.

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

نعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة



أهداف المجلة :

- * طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
- * أن تكون ساحة إعلامية لنوعي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
- * نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

- * يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
- * تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

رئيس التحرير :

المحامي / طارق المزني

سكرتير التحرير :

حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :

خالد يس

الهيئة الاستشارية :

فضيلة الشيخ / عبد الله البسام

فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا

فضيلة الشيخ / سعد البريك

سعادة الدكتور / سعود الدريب

سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان

سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر

سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

الاشتراكات: المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - الرياض - فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. عثمان حمود الخضر

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون
منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

■ البحوث العربية

■ البحوث الإنجليزية

■ البحوث الفرنسية

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 170073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت

تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833705 (965)

البريد الإلكتروني: jgaps@ku.edu.kw

موقع المجلة: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

f : jgaps.kuniv

t : jgaps_ku

@ : jgaps.ku

المجلة التربوية



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. فهد عبدالله الخزي

نُشِرَ:

البحوث التربوية المحكمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

التقارير عن المؤتمرات التربوية

وملخصات الرسائل الجامعية

✻ تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

✻ تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنائير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنائير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٣٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٣٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٣٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: joe@ku.edu.kw

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالْأَسْأَلِ الْإِسْلَامِيِّ

فَصَلِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ مَجْلِسِ النِّشْرِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ
تُعْنَى بِالْبَحْثِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : عبدالرزاق خليفة الشايحي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

- * تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- * تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوى شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- * تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- * تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٣٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ - ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: E-mail - jsis@ku.edu.kw - الاشتراكات - هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ - 1029 - 8908 issn:



alsharia_ku

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS>

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products



لجنة التأليف والترجمة والنشر



جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والترجمة
والنشر - التابعة لمجلس النشر
العلمي بجامعة الكويت
في عام 1976.

* أهداف اللجنة:

- 1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.
- 2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.
- 3- دعم وتنشيط عملية الترجمة التي تعد من الأهداف الرئيسية التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة:

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book). والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:

لجنة التأليف والترجمة والنشر/ جامعة الكويت

ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون: 24984566 - 24984571 (965)

البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw

الموقع على الإنترنت: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الدكتور/ فهد علي الزميع



الاشتراكات

الأفراد	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً	
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً	
المؤسسات			



توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069



التعاون Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ — يناير ١٩٨٦ م

— تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

— تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث — آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / جغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشاركون مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير — مجلة التعاون

ص . ب : ٧١٥٣ — الرياض : ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	3 KD	<i>for individuals.</i>
	15 KD	<i>for establishments</i>
Arab Countries:	4 KD	<i>for Individuals.</i>
	15 KD	<i>for establishments</i>
Other Countries:	15 US\$	<i>for Individuals.</i>
	60 US\$	<i>for establishments</i>

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT
Tel: (+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: <http://journals.ku.edu.kw/kjs>

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email: info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait	Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab	Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ajh بحوث باللغة العربية
ajh بحوث باللغة الإنجليزية
ajh مناقشات وندرات
ajh عروض الكتب الجديدة



رئيسة التحرير

أ.د. نسيمه راشد الغيث

مجلس
النشر
العلمي



ص.ب. 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: (965)24817689 - (965)24815453 فاكس: (965) 24812514

P.O. Box 26585 Safat, 13126 Kuwait - Tel.: (965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh>

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣ م. فصلية، محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام



رئيس التحرير:
أ. د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية
نشر البحوث الأصلية والإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم

ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف
تخصصات العلوم الاجتماعية

عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير
والدكتوراه

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى
EBSCO PUBLISHING

و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الدول الأجنبية	
أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

الكويت والدول العربية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصري لحساب
جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٣٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 000000000000004202608

Visit our Website: apc.kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

حساب المجلة بالاسستغرام: @jsskuwait



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



مدير المركز

د. فيصل مخيط أبو صليب

يصدر عن المركز

- * سلسلة الإصدارات الخاصة.
- * سلسلة إصدارات الاستكتاب.
- * سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (المجستير والدكتوراه).
- * سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
- * سلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
- * سلسلة التقارير الاستراتيجية.
- * سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- * مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- * سلسلة الدراسات المترجمة.
- * سلسلة دراسات قياس الرأي العام.

سلسلة الإصدارات الخاصة - سلسلة علمية محكمة

تعني موضوعاتها بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وتهدف إلى إبراز خصوصيتها، ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة في ضوء المتغيرات الجارية، وتخضع للتحكيم العلمي.

قواعد النشر

- أولاً: أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، الأنثروبولوجيا، التربية، اللغة العربية وآدابها، الثقافة، البيئة، القانون، الإعلام، التراث (الآثار والحضارة والفنون).
- ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.
- ثالثاً: لم يسبق تقديمها أو جزء منها للنشر إلى جهة أخرى.
- رابعاً: ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (٢٥,٠٠٠) كلمة (بحدود ١٠٠ صفحة) (A4) لسلسلة الإصدارات الخاصة والاستكتاب، و (٨,٧٥٠) كلمة بحدود (٣٥) صفحة لسلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
- خامساً: يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل دراسة.

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٤ د.ك	٤ د.ك	١٤ دولاراً
المؤسسات	٢٥ د.ك	٢٥ د.ك	١٤ دولاراً

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) - الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ الكويت
هاتف: ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٨١٦٨٢٤ (المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس: ٢٤٨١٤٢٩٥

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز
www.cgaps.kuniv.edu

البريد الإلكتروني
Gulf_center@yahoo.com

المراسلات

Advisory Board

Prof. Basil Hatim

American University
Sharjah United Arab Emirates

Prof. Mona Baker

Manchester University
United Kingdom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri

Department of Arabic Language and
Literature - Mohamed V University

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science
Assiout University

Prof. Hamdi Hasan Abul Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology
Ain - Shams University

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari

Editor - in - Chief

Prof. Magdi A. Saleh

Department of Philosophy

Prof. Mohamed F. ALQudah

Department of Mass Communication

Prof. Gassem S. Al-Fuhaid

Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Sanad A. Abdulfatah

Department of History

Prof. Hesham F. Gadel Rab

Department of Psychology

Prof. Abdulmuhsen A. Altabtabae

Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Taghreed Al-Qudsi

Faculty Member In The Department of
Information Studies Dist, College of
Social Sciences

Prof. Haifa Youssef Al-Kandari

Social Work Department
College of Social Sciences

Dr. Layla M. H. Almaleh

Department of English Language
and Literature

Maha Ibrahim Al-Mas'ad

Acting Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS
RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS
OF THE FIELD OF HUMANITIES AND SOCIAL
SCIENCES.

Volume 41, 2020

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Characteristics of Egyptians illegal migrants to Europe, the consequences of migration, and its future - A field geographical study

Mohamed Ahmed Aly Hassanien, Ph.D

The Department of Geography - Faculty of Arts - Cairo University

EGYPT

The Department of Social Sciences - College of Arts and Humanities - Taibah University
Saudi Arabia



ISSN: 1560 - 5248

Monograph -555 Volume 41

1442 A.H/2020 (Sept)